الدولة العثمانية

1700 ـ 1922م

دونالد كواترت

تعريب
أيمن الأرمنازي

مكتبة العبيكان

Original Title:
THE OTTOMAN EMPIRE 1700 - 1922

ISBN 0 - 521 - 63328 - 1

الرياض 11595، المملكة العربية السعودية، شمال طريق الملك فهد مع تقاطع العروبة، ص. ب. 62807
Obeikan Publishers, North King Fahd Road, P.O. Box 62807, Riyadh 11595, Saudi Arabia

الطبعة العربية الأولى 1424هـ ـ 2004م
ISBN 9960 - 40 - 278 - 9

ح مكتبة العبيكان، ١٤٢٤هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

كوانرت، دونالد

الدولة العثمانية. / دونالد كوانرت؛ أيمن الأرمنازي. ـ الرياض، 1424هـ

349 ص؛ 14 × 21 سم

ردمك: 9 - 278 - 40 - 9960

ا ـ الدولة العثمانية

أ. الأرمنازي، أيمن (مترجم) ب. العنوان

ديوي: 953.09 1424 / 67

رقم الإيداع: 67 / 1424

ردمك: 9 - 278 - 40 - 9960 ISBN

إلى أشقائي وشقيقاتي؛ پاتريسيا، وفيليس، وپاملا، ومايكل، وپيتر، وروبرت وهيلين.

آملاً أن يساعدهم هذا الكتاب على أن يعرفوا أين كُنْتُ طوال هذه السنين.

المحتوى

الخرائط والمصوّرات	9
الصور	11
تصدير	13
التاريخ العثماني التسلسل الزمني للوقائع، 1260 - 1923م	19
1. الغاية من دراسة التاريخ العثماني	29
2. الإمبراطورية العثمانية منذ نشأتها حتى 1683	49
3. الإمبراطورية العثمانية من 1683 حتى 1798	87
4. القرن التاسع عشر	113
5. العثمانيون وموقعهم من العالم المحيط بهم	147
6. النهج الذي اتبعه العثمانيون في الحكم	173
7. الاقتصاد العثماني: السكان، وسائط النقل، التجارة والصناعة	207
8. المجتمع العثماني: العادات والتقاليد الشعبية	259
9. العلاقات بين الطوائف: التعايش والصراع	305
10. الإرث الذي خلّفه العثمانيون	337

الخرائط والمصوّرات

خريطة 1 : الدولة العثمانية 1300 ـ 1512م 52

خريطة 2 : الدولة العثمانية ـ سنة 1550م 64

خريطة 3 : الدولة العثمانية خلال الحقبة 1683 - 1800م 90

خريطة 4 : تمثل الخريطة تحول الدولة العثمانية
إلى كيان مقطّع الأوصال، 1672 ـ 1913م 117

خريطة 5 : الدولة العثمانية سنة 1914م 123

خريطة 6 : الولايات التابعة للدولة العثمانية 1900م 194

خريطة 7 : شبكة السكك الحديدة في الدولة العثمانية
وممتلكاتها السابقة في أوروبا سنة 1914م 227

خريطة 8 : بعض مراكز غزل الصوف والقطن
في القرن التاسع عشر 250

الصور

صورة 1: نافورة مياه ونصب أنشأه السلطان أحمد الثالث
(1703 ـ 1730)، اسطنبول ـ مجموعة المؤلف الخاصة 182

صورة 2: صورة لداخل جامع نصرتي (النصر) الذي شيده
السلطان محمود الثاني (1808 ـ 1839)
ـ مجموعة المؤلف الخاصة 183

صورة 3: شهادة استثمار لشركة «سكة حديد الأناضول»
الإصدار الثاني، 1893 ـ مجموعة المؤلف الخاصة 228

صورة 4: مقطورة المسافرين (درجة ثالثة)، سكة حديد
برلين ـ بغداد، 1908 شركة Stereo - Travel ـ
مجموعة المؤلف الخاصة 229

صورة 5: مسيرة حاشدة لعدد من التنظيمات النقابية في مدينة
أماسيا إبان القرن التاسع عشر 252

صورة 6: السلطان محمود الثاني مع بعض أفراد حاشيته 264

صورة 7: الصدر الأعظم مع بعض كبار رجال البلاط 265

صورة 8: تمثل الصورة أفراد من الشركة والعسكريين
وكبار موظفي الدولة 266

صورة 9: موظفو البلاط (التشريفات) خلال حفل رسمي في قصر
توبكابي أيام السلطان عبد الحميد الثاني 269

صورة 10: نماذج للقبعات (أغطية الرأس) والملابس التي كان
يرتديها العمال والعامة في أواخر القرن التاسع عشر.
لاحظ بائع الكباب الذي يظهر في الصورة
(في اسطنبول على الأرجح) 270

صورة 11: نماذج للقبعات (أغطية الرأس) والملابس التي كان
يرتديها العمال. تبين الصورة مجموعة من عمال النسيج
في أورفه سنة 1900. 271

صورة 12: نموذج عن لباس النساء وزيهن خارج المنزل،
سنة 1890 في اسطنبول على الأرجح 273

صورة 13: نموذج عن لباس النساء وزيهن داخل المنزل،
السيدة التي تظهر في الصورة هي ابنة المصور
علي سامي، اسطنبول، 1907. 276

صورة 14: «مياه أوروبا الحلوة»، سنة 1900. 281

صورة 15: متنزه «مياه آسيا الحلوة» سنة 1900 282

صورة 16: احتفال بمناسبة دينية في منطقة البحر الأسود سنة 1900 283

صورة 17: تمثل الصورة طلاب الصف المتخرج.
الكلية الأهلية في بلدة خربوط، 1909 ـ 1910. 298

صورة 18: طالبات المدرسة الثانوية للبنات في اميغران/اسطنبول
في عهد السلطان عبد الحميد الثاني 299

صورة 19: مجموعة من طلبة مدرسة الطب السلطانية، سنة 1890. 301

تصدير

شهدت العقود الأخيرة تزايداً ملحوظاً في عدد المعنيين بتاريخ الإمبراطورية العثمانية في الحقبة الممتدة من سنة 1300م حتى 1922م. وأذكر أنه في مطلع السبعينيات عندما كنت طالب دراسات عليا لم يكن هناك سوى قلة قليلة من الباحثين الذين درسوا وكتبوا عن هذه الإمبراطورية المدهشة التي ارتوت جذورها بالتراث الثقافي والسياسي البيزنطي والتركي والإسلامي؛ وأخيراً التراث الذي خلفه عصر النهضة في أوروبا. أما الآن فقد أصبحت دراسة التاريخ العثماني جزءاً لا يتجزأ ضمن مناهج العشرات من الجامعات والمعاهد الخاصة والعامة.بيد أني كنت، ولا أزال، أواجه مشكلة تتكرر في كل فصل دراسي، وتتلخص هذه المشكلة في طبيعة الكتب والمراجع التي تبحث في تاريخ الشرق الأوسط بما فيه التاريخ العثماني. فهناك كتب تعالج المادة بشكل مفصّل لا يتناسب مع احتياجات الطلبة - هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى يوجد كتب تتناول المادة بإيجاز ولكنها لا تخلو من ضعف في المنهجية التاريخية التي تعتمدها والتي تميل إلى اعتبار الإمبراطورية

العثمانية كياناً عجز عن التجدد والتطور، و عمّه الفساد والتخلف وبات يتطلع إلى من ينقذه من مصير محتم.

لقد ألّفت هذا الكتاب متوخياً جعل التاريخ العثماني مفهوماً وممتعاً بحيث يستفيد منه الطالب الجامعي والقارئ العادي على حد سواء. وقد اعتمدت في مسعاي هذا على أبحاثي في هذا الميدان ، وبشكل أعم وأوسع على أبحاث أفراد آخرين بغية توعية القارئ إلى تلك الأبحاث الممتازة التي مازالت في أغلبيتها حتى اليوم بعيدة عن متناول القراء العاديين. يجد القارئ في نهاية كل فصل قائمة بالكتب والمراجع المفيدة (بيبلوغرافيا). وجميع هذه المصادر منشورة باللغة الإنكليزية التي تتصل بمادة البحث. ويمكن للقارئ أن يستفيد من هذه المراجع أو بعضها لزيادة إطلاعه. أما من يريد أن يحيط بالتاريخ العثماني بصورة شاملة فحسبه أن يلجأ إلى اللائحة السنوية التي يصدرها معهد الاستشراق في ڤيينّا[1] (النمسا)، وهي عبارة عن قائمة بمئات الكتب والمقالات المنشورة بعدة لغات، منها الإنكليزية واليابانية والعربية والفرنسية والتركية والروسية والإسبانية والألمانية والصينية وأخيراً الأرمنية. و هي من المصادر التي لا يستغنى عنها.

لقد حاولت في هذا العمل أن أتناول المادة بشمولية أكثر من المعتاد من حيث أني لم أكتف بالتاريخ السياسي فحسب بل تناولت أيضاً الجانب الاجتماعي والاقتصادي والتجاري. ويبدو

---

(1) Turcology Annual/Turcologischer Anzeiger, Vienna, Austria.

لي أن الدراسات السابقة كانت تركْز غالباً أكثر مما ينبغي على دور الدولة في التاريخ العثماني. والسبب في ذلك يرجع إلى حد ما، إلى اعتماد الباحثين على مراجع مستقاة من أرشيفات الدولة. في حين أن الكتاب الحالي يهدف إلى تبيان دور «المجتمع المدني» بمختلف فئاته خارج إطار السلطة.

وبالرغم من أنني اجتهدت في التركيز على مختلف جوانب التجربة العثمانية بصورة متوازنة، فقد بقي هناك الكثير من الثغرات لأسباب تتعلق بحجم الكتاب من جهة وتقصيري الشخصي من جهة أخرى. فعلى سبيل المثال لم تنل الجوانب الثقافية الاهتمام الذي تستحقه. كما أن الكتاب لا يتطرق بشكل واف إلى بحث موضوع الرقيق أو إلى دور العلماء المسلمين ورجال الدين من يهود ومسيحيين.

تنبيه: لا بد من التأكيد على أن التجارب التي مرّت بها الدولة العثمانية غنية ومتنوعة وأحياناً فريدة من نوعها، ونستطيع أن نفهم هذه التجارب باستخدام نفس المنهج التحليلي الذي يتبعه المؤرخون في دراستهم للمجتمعات في كل من الصين (إبّان حكم المِنغ) واليابان وكذلك إمبراطورية الهابسبورغ وإنكلترا في العصر «الڤِكتوري». وفي اعتقادي أن المؤسسات السياسية والاجتماعية العثمانية كانت وليدة أحداث تاريخية معيّنة، كما هو الحال في بقية أرجاء العالم. لقد حاولت إبراز تلك الصفات التي تُميِّز التجربة العثمانية دون أن أغفل ذكر التحولات التي طرأت على المجتمع العثماني، شأنه في ذلك شأن الدول

والمجتمعات الأخرى. وعلى ذلك لا يمكن إلا أن نتوقع وجود أنماط مشتركة بين هذه الدول و المجتمعات من جهة والكيان العثماني من جهة أخرى.

نعالج في الفصل الأول التاريخ العثماني في سياق أوسع،أي من حيث الدور الذي لعبه العثمانيون في تطور أوروبا الغربية. ونعرض في الفصل الثاني و الثالث و الرابع للوقائع التاريخية منذ البداية حتى 1683، ومن ثم القرن الثامن عشر وأخيراً الحقبة الممتدة من 1800 حتى 1922. ونعرض في الفصول المتبقية لبعض القضايا الهامة التي تمس السياسة العثمانية على الصعيدين المحلي والدولي بالإضافة إلى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والعادات والتقاليد الشعبية والعلاقات بين رعايا «الإمبراطورية». أما الفصل الأخير فقد خصصناه لتقصي الآثار التي خلّفها الحكم العثماني على الشعوب التي تتوزع الآن على أكثر من ثلاثين دولة كانت جميعها فيما مضى تخضع للحكم العثماني.

في الختام أود أن أشير إلى الإرشاد الذي تقبلته بترحاب في معظم الحالات، من الكثير من الأصدقاء والزملاء ولكنني أتحمل بمفردي مسؤولية أية أخطاء أو تفسيرات مغلوطة. وأود أن أضيف إلى أن نظرتي إلى التاريخ قد تغيرت، و الفضل في ذلك يعود إلى عدد من الزملاء في جامعة بنغهامبتون Binghamton، وأخص بالذكر رفعت أبو الحاج وجون تشافي وبرندان مكونڤيل وتيفاني پاترسن وجين كواتيرت. كما أوجه

شكري إلى إليف آكشت، ليندا كارول، إريك كراهان، قاسم كوپوز، توماس ياج، وأخيراً مرغريتا پوتوريدو، الذين راجعوا النسخات الأولية (المسودات) لهذا الكتاب. ولا بد لي في هذا الصدد من الإشادة بالعون الذي قدمه لي فاروق تبك الذي قرأ مسودتين مختلفتين تماماً للكتاب، وكانت ملاحظاته مفيدة جداً. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى الفائدة العلمية التي جنيتها من المؤتمرات التي تعقد كل سنتين في جامعة بنغهامبتون لدراسة التاريخ العثماني. بقي لي أن أشكر الأشخاص التالية أسماءهم لملاحظاتهم المفيدة حول نقاط معينة: ڤرجينيا أكسان، سلجوق إسينبل، كارتر فندلي، هيث لوري، نانسي ميكلرايت، شوكت پاموك، ليسلي پيرس، أرييل سالتنرمان، ظافر توپراك وأخيراً أندرياس تيتزه.



جدول النسب للسلاطين العثمانيين
عثمان الأول، الغازي (توفي عام 1324)
اورخان (1324 ـ 1362)
علاء الدين علي
مراد الأول (1362 ـ 1389)
خليل
سليمان باشا (توفي سنة 1357)
بايزيد الأول (1389 ـ 1402)
يعقوب (توفي سنة 1389)
ساوجي
عيسى شلبي
محمد الأول (1413 ـ 1421)
مصطفى (1421 ـ 1422)
موسى شلبي (1411 ـ 1413)
سليمن شلبي (1402 ـ 1411)
اورخان
مراد الثاني (1444 ـ 1446 ـ 1421 ـ 1451)
مصطفى كوتشوك (1422 ـ 1423)
محمد الثاني (الفاتح) (1444 ـ 1446، 1451 ـ 1481)
أحمد (توفي سنة 1451)
علاء الدين علي (توفي سنة 1443)
بايزيد الثاني (1481 ـ 1512)
جكم (1481، توفي سنة 1495)
مصطفى (توفي سنة 1474)
سليم الأول (1512 ـ 1520)
علمشاه (توفي سنة 1510)
شاهنشاه (توفي سنة 1511)
أحمد (توفي سنة 1513)
كوركوت (توفي سنة 1513)
سليم القانوني (1520 ـ 1566)
محمد (توفي سنة 1543)
سليم الثاني (1566 ـ 1574)
مصطفى (توفي سنة 1553)
بايزيد (توفي سنة 1561)
مراد الثالث (1574 ـ 1595)
محمد الثالث (1595 ـ 1603)
أحمد الأول (1603 ـ 1617)
مصطفى الأول (1622 ـ 1623، 1618 ـ 1617)
مراد الرابع (1623 ـ 1640)
عثمان الثاني (1618 ـ 1622)
إبراهيم الأول (1640 ـ 1648)
أحمد الثاني (1695 ـ 1691)
محمد الرابع (1648 ـ 1687)
سليمان الثاني (1691 ـ 1687)
مصطفى الثاني (1695 ـ 1703)
أحمد الثالث (1703 ـ 1730)
عثمان الثالث (1754 ـ 1757)
محمود الأول (1730 ـ 1754)
عبد الحميد الأول (1774 ـ 1789)
مصطفى الثالث (1757 ـ 1774)
مصطفى الرابع (1807 ـ 1808)
محمود الثاني (1808 ـ 1839)
سليم الثالث (1789 ـ 1807)
عبد العزيز (1861 ـ 1876)
عبد المجيد (1839 ـ 1861)
محمد السادس، وحيد الدين (1918 ـ 1922)
عبد الحميد الثاني (1876 ـ 1909)
محمد رشاد (1909 ـ 1918)
مراد الخامس (1876)
يوسف عز الدين (توفي سنة 1916)
عبد المجيد (خليفة فقط) (1922 ـ 1924)
المصدر، خليل ينالجيك ودونالد كواترت ـ التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للإمبراطورية العثمانية، 1300 ـ 1914 (كامبردج، 1994)، المجلد 27

التاريخ العثماني: التسلسل الزمني للوقائع، 1260 - 1923م

1261 ـ 1300	تأسيس إمارات قاريا وأيدين والصاروخان وقارصي وعصمانلي في غربي الأناضول.
1290 ـ 1324	**عثمان الأول**
1324 ـ 1362	**أورخان**
1326	فتح بروسه
1331	فتح نيقيه (إزنيق)
1335	سقوط إمبراطورية المغول في إيران
1354	العثمانيون يحتلون أنقرة وغاليبولي
1361	فتح أدريانوبل
1362 ـ 1389	**مراد الأول**
1363 ـ 1365	العثمانيون يتوسعون في جنوب بلغاريا وتراقيا
1371 ـ 1373	العثمانيون يحققون انتصاراً عند شيرمن؛ اعتراف أمراء بيزنطة والبلقان بالسيادة العثمانية .
1385	سقوط صوفيا بيد العثمانيين
1389	العثمانيون يحرزون انتصاراً في كوسوفو (قوصوه) على الدول البلقانية المتحالفة.
1389 ـ 1402	**بايزيد الأول (يلدرم)**
1396	معركة نيقوبولس

1402	**معركة أنقرة وانهيار امبراطورية بايزيد**
1403 ـ 1413	أبناء بايزيد يتنازعون على العرش. نشوب حرب أهلية.
1413 ـ 1421	**محمد الأول**
1421 ـ 1444	**مراد الثاني**
1446 ـ 1451	
1423 ـ 1430	اندلاع الحروب بين البندقية والعثمانيين للسيطرة على سالونيك
1425	ضم إزمير إلى الحظيرة العثمانية. الاجتياح الثاني لغربي الأناضول
1439	العثمانيون يضمون صربيا إلى ممتلكاتهم
1443	جون هونيادي يشن هجوماً في البلقان
1444	معركة فارنا
1444 ـ 46	**محمد الفاتح**
1451 ـ 81	
1448	معركة كوسوفو الثانية
1453	فتح القسطنطينية وسقوط بيرا
1459	فتح صربيا وشبه جزيرة الموره.
1461	القضاء على آخر أباطرة الروم (اليونان) في طرابزون
1463 ـ 1479	الحرب مع البندقية
1468	إخضاع إمارة كرمان
1473	معركة بشقند
1475	الاستيلاء على المستعمرات الجنوبية في القرم
1481 ـ 1512	**بايزيد الثاني**
1485 ـ 1491	الحرب مع دولة المماليك
1499 ـ 1503	تجدد الحرب مع البندقية. الاستيلاء على لوبانتو وكورون ومودون
1512 ـ 1520	**سليم الأول**
1514	سليم ينزل الهزيمة بالشاه اسماعيل في موقعه جالدران

1516	الاستيلاء على دياربكر وضم شرقي الأناضول. قهر المماليك في مرج دابق
1517	معركة الريدانية وإخضاع مصر. اعتراف شريف مكة بالسيادة العثمانية.
1520 ـ 1566	**سليمان الأول (القانوني)**
1521	معركة بلغراد
1522	الاستيلاء على جزيرة رودس
1526	موقعة موهاكس (مهاج). هنغاريا تصبح تحت السيادة العثمانية
1529	العثمانيون يحاصرون ڤيينا
1534	الاستيلاء على تبريز وبغداد
1537 ـ 1540	تجدد الحرب مع البندقية
1538	حصار ديو في الهند
1541	ضم هنغاريا
1553 ـ 1555	الحرب مع إيران
1565	حصار مالطة
1566 ـ 1574	**سليم الثاني**
1569	منح امتيازات تجارية لفرنسا. الحملة العثمانية الأولى على روسيا وحصار استراخان .
1570	أولوغ علي يستولي على تونس. حملة عثمانية على قبرص وسقوط نيقوسيا.
1571	معركة لوبانتو البحرية .
1573	عقد معاهدة صلح مع البندقية وإمبراطورية النمسا ـ هنغاريا.
1574 ـ 1595	**مراد الثالث**
1578 ـ 1590	استئناف الحرب مع إيران وضم أذربيجان
1580	منح امتيازات تجارية واقتصادية للإنجليز.
1589	عصيان الإنكشارية في اسطنبول.
1591 ـ 1592	ثورة الإنكشارية

1593 ـ 1606	الحرب مع آل هابسبورغ
1595 ـ 1603	**محمد الثالث**
1596	تمرد الجلاليون في الأناضول.
1603 ـ 1639	تجدد الحروب مع إيران
1603 ـ 1617	**أحمد الأول**
1606	صلح سيتفارتوروك مع آل الهابسبورغ.
1609	القضاء على ثورة الجلاليين في الأناضول
1612	منح امتيازات تجارية للهولنديين
1613 ـ 1635	ثورة فخر الدين معن أوغلو
1618	عقد معاهدة صلح مع إيران والإنسحاب من أذربيجان
1618 ـ 1622	**عثمان الثاني**
1621	اجتياح بولنده
1622	اغتيال عثمان الثاني
1617 ـ 1618	**مصطفى الأول**
1623 ـ 1622	
1623 ـ 1640	**مراد الرابع**
1624 ـ 1628	اندلاع ثورة في آسيا الصغرى. اضطرابات في اسطنبول.
1632	مراد يتولى بنفسه إدارة الدولة
1635	حصار بريفان .
1624 ـ 1637	القوزاق يغيرون على سواحل البحر الأسود .
1624 ـ 1639	الحرب مع إيران وسقوط بغداد
1637	سقوط آزوف بيد القوزاق
1638	العثمانيون يستعيدون بغداد
1640 ـ 1648	**إبراهيم الأول**
1640	استعادة آزوف
1645 ـ 1669	تجدد الحرب مع البندقية، اجتياح كريت وحصار كنديا.
1648 ـ 1656	البنادقة يفرضون حصاراً بحرياً على مضيق الدردنيل.

1648	اغتيال السلطان إبراهيم بعد تنحيته عن العرش.
1648 ـ 1687	**محمد الرابع**
1648 ـ 1651	والدة السلطان الطفل تتحكم بسياسة الدولة
1649 ـ 1651	تعاظم نفوذ الإنكشارية في اسطنبول وآل الجلالي في الولايات الآسيوية
1651 ـ 1655	الفوضى والاضطرابات تعم اسطنبول. استمرار الحصار البحري الذي فرضته البندقية.
1656	تعيين محمد كوبريللي صدراً أعظم ومنحه صلاحيات مطلقة.
1656 ـ 1659	الحكومة المركزية تستعيد سطرتها على الأقالم وتكبح جماح الإنكشارية
1657	فك الحصار البحري الذي فرضه البنادقة.
1658 ـ 1659	العثمانيون يعيدون بسط سيطرتهم على ترانسلفانيا ووالبشيا (الفلاخ)
1661 ـ 1676	وزارة فاضل أحمد كوبريللي (الصدر الأعظم).
1663	الحرب مع آل هابسبورغ (النمسا ـ هنغاريا).
1664	معركة سانت غوتارد وصلح فاسفار.
1669	سقوط كنديا، صلح مع البندقية.
1672 ـ 1676	الحرب البولونية ، ضم كامينتش وبودوليا. معاهدة زورافنو
1676 ـ 1683	وزارة الصدر الأعظم قره مصطفى
1677 ـ 1681	النزاع الروسي ـ العثماني على أوكرانيا
1681	الفرنسيون يهاجمون جزيرة خيوس.
1683	حصار ڤيينا
1684	تحالف النمسا وفرنسا والبندقية ضد الدولة العثمانية (التحالف المقدّس).
1686	سقوط بودا وانضمام روسيا إلى الحلف. البنادقة يهاجمون الموره
1687	معركة موهاج (موهاكس) الثانية. تمرد الجيش وتنحية محمد الرابع

1687 ـ 1691	**سليمان الثاني**
1688	سقوط بلغراد بيد النمساويين
1689	النمساويون يتوغلون في كوسوفو والروس يهاجمون القرم
1689 ـ 1691	وزارة فاضل مصطفى كوبريللي. إصلاح النظام الضريبي.
1690	استرجاع بلغراد
1691 ـ 1695	**أحمد الثاني**
1691	معركة سلانكمن وموت فاضل مصطفى
1695 ـ 1703	**مصطفى الثاني**
1695	سقوط آزوف
1696	العثمانيون يشنون هجوماً معاكساً في هنغاريا (المجر)
1697	العثمانيون يتعرضون لهزيمة في زينتا
1698 ـ 1702	وزارة حسين كوبريللي
1699	توقيع معاهدة كارلوفيج
1700	صلح مع روسيا
1703	عصيان الجيش وتنحية مصطفى الثاني عن العرش
1703 ـ 1730	**أحمد الثالث**
1709	شارل الثاني عشر يلتجئ إلى الدولة العثمانية.
1711	معركة بروت. العثمانيون ينزلون الهزيمة بجيوش قيصر روسيا بطرس الأول. عصيان في القاهرة. الشهابيون يبسطون سيطرتهم على جبل لبنان.
1713	إبرام معاهدة صلح مع روسيا : استرداد آزوف. شارل الثاني عشر يعود إلى السويد.
1714 ـ 1718	استئناف الحرب ضد البنادقة واستعادة شبه جزيرة المورة.
1716	الحرب مع النمسا.
1717	سقوط بلغراد
1718 ـ 1730	وزارة الصدر الأعظم إبراهيم باشا.

1718	صلح باساروفيج مع النمسا والبندقية: استعادة الموره والتنازل للنمسا عن مناطق واسعة في صربيا ووالبشيا.
1723 ـ 1727	الحرب مع إيران . العثمانيون يحتلون أذربيجان وحمدان.
1730	ثورة خليل باترونا وتنحية أحمد الثالث . نهاية عصر "التوليب".
1730 ـ 1736	العثمانيون يتعرضون لهجوم إيراني معاكس وينسحبون من أذربيجان وغرب إيران.
1730 ـ 1754	**محمود الأول**
1736 ـ 1739	استئناف الحرب مع روسيا والنمسا.
1739	العثمانيون يبرمون معاهدة صلح مع روسيا والنمسا ويستعيدون بلغراد
1740	منح امتيازات تجارية إضافية للفرنسيين . تحالف سويدي ـ عثماني ضد روسيا .
1743 ـ 1746	استئناف الحرب ضد إيران في عهد نادر شاه
1754 ـ 1757	**عثمان الثالث**
1757 ـ 1774	**مصطفى الثالث**
1768 ـ 1774	استئناف الحرب ضد الإمبراطورية الروسية.
1770	الأسطول الروسي يتقدم في بحر إيجه. العثمانيون يتعرضون لهزيمة في حوض الدانوب .
1771	الروس يجتاحون شبه جزيرة القرم.
1773	خروج علي بك في مصر على الدولة العثمانية.
1774 ـ 1789	**عبد الحميد الأول**
1774	إبرام معاهدة كوجوك قينارجه Kucuk Kaynarca واستقلال القرم والمناطق المحادية للساحل الشمالي للبحر الأسود عن الإمبراطورية العثمانية.
1783	روسيا تستولي على "خانية" القرم وتضمها إلى أراضيها.
1787	استئناف الحرب ضد الروس
1788	السويد تعلن الحرب على الإمبراطورية الروسية

1789 - 1807	**سليم الثالث**
1792	معاهدة جاسي
1798	حملة نابليون على مصر
1804	اندلاع الثورة في صربيا
1805 - 1848	محمد علي حاكماً على مصر
1807	ثورة داخلية تطيح ببرنامج سليم الإصلاحي
1807 - 1808	**مصطفى الرابع**
1808 - 1839	**محمود الثاني**
1808	وثيقة التحالف
1811	محمد علي يستأصل شأفة ما تبقى من المماليك في مصر
1812	معاهدة بخارست
1826	القضاء التام على الإنكشارية
1832	معركة قونية
1833	إبرام معاهدة هونكيار - اسكيليسي مع روسيا
1838	المؤتمر التركي - الإنكليزي
1839	معركة نزب
1839 - 1861	**عبد المجيد الأول**
1839	إصدار المرسوم السلطاني (الكلخانة). بداية عهد "التنظيمات".
1853 - 1856	نشوب حرب القرم
1856	صدور مرسوم ثاني (خط همايوني) ، منشور التنظيمات
1856	معاهدة باريس
1861 - 1876	**عبد العزيز**
1875	الدولة تسير نحو الإفلاس الاقتصادي
1876	الدستور العثماني الأول
1876 - 1909	**عبد الحميد الثاني**
1878	معاهدة برلين
1881	إنشاء مؤسسة «لإدارة الدين العام»

1885	البلغار يحتلون شرق روميليا (الروميللي)
1896 ـ 1897	اندلاع ثورة في كريت؛ الحرب مع اليونان
1908	انقلاب يقوده زعماء «جمعية تركيا الفتاة» وإعادة العمل بدستور سنة 1876
1909 ـ 1918	**محمد الخامس (رشاد)**
1911	الحرب مع إيطاليا
1912	حرب البلقان
1914	اندلاع الحرب العالمية الأولى
1918 ـ 1922	**محمد السادس (وحيد الدين)**
1920	وضع سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي والعراق وفلسطين تحت الانتداب البريطاني .
1923	إعلان الجمهورية التركية.

1 الغاية من دراسة التاريخ العثماني

مقدمة

تعود فكرة تأليف هذا الكتاب إلى حدث جرى في ڤيينا صيف سنة 1983، حين وقفت أرقب طوابير تلامذة المدارس وهي تسير على أرصفة العاصمة متجهة نحو المتحف الأثري بمناسبة مرور ثلاثمئة سنة على حصار العثمانيين لمدينة ڤيينا للمرة الثانية سنة 1683. لقد كانت تلك السنة بالنسبة لهؤلاء الأطفال وأساتذتهم ولعامة الشعب النمساوي (ومعظم الأوربيين)، السنة التي نجوا فيها من الغزو العثماني الأجنبي لبلادهم.

برزت الإمبراطورية العثمانية على مسرح التاريخ سنة 1300م أو نحوها في الجزء الغربي من آسية الصغرى، غير بعيد عند مدينة اسطنبول الحديثة، واستطاعت أن تتوسع غرباً وشرقاً بعد أن قهرت المملكة البيزنطية والصربية والبلغارية بالإضافة إلى الإمارات التركية في الأناضول،وأخيراً دولة المماليك المتمركزة في مصر. وبحلول القرن السابع عشر كان العثمانيون قد بسطو

سلطانهم على أراضٍ شاسعة في غرب آسيا وشمال أفريقيا بالإضافة إلى جنوب شرقي أوروبا. والواقع أن الجيوش العثمانية حاولت وأخفقت مرتين في فتح ڤيينا: الأولى في سنة 1529 والثانية سنة 1683.

نعود إلى المتحف الأثري في ڤيينا لعله يعطينا فكرة عن طبيعة أحداث سنة 1683. هنا يرى الناظر خيمة الصدر الأعظم وحوائجه الشخصية التي استولى عليها المدافعون مما يدل على الانسحاب المفاجئ للقوات العثمانية التي كانت قبل ذلك بأيام قليلة تحاصر المدينة. بيد أن وصول الحلفاء لنجدة المدينة المحاصرة وفي مقدمتهم ملك بولندة جون سوبيسكي أجبر الجيوش العثمانية على الفرار بعد أن تكبدت خسائر جسيمة أودت إلى كارثة.

دأب العثمانيون منذ مئات السنين بالتغلغل شمالاً شيئاً فشيئاً في شبه جزيرة البلقان إلى أن أصبحوا على مقربة من الأراضي الناطقة بالألمانية. والحق يقال أن هؤلاء الغزاة العثمانيين ألقوا الرعب في قلوب أعدائهم الذين وجدوا أنفسهم يواجهون قوة لا تقهر. يكفي أن نذكر أن الأمهات في ڤيينا كُنَّ إذا أردن تأديب أطفالهن يلجأن إلى تخويفهم من «البعبع التركي» الذي سيأتي للاقتصاص منهم إذا لم ينصاعوا لرغبات أهلهم. لكن هذا الوضع تغير بعد سنة 1683، إذ أن الكارثة التي حلت بالجيوش العثمانية حول أسوار ڤيينا أدت إلى تغيير ميزان القوى بين الإمبراطورية العثمانية وإمبراطورية الهابسبورغ (الإمبراطورية النمساوية).

ينبغي الإشارة إلى أن لفظ «أتراك»في مفهوم هؤلاء الأمهات لا يعني الأتراك «كعرق»، وذلك لأن المقاتلين في صفوف الجيوش العثمانية لم يكونوا جميعهم بالضرورة أتراكاً بل كانوا ينتمون إلى قوميات ومذاهب شتى عاشت في كنف الإمبراطورية العثمانية. لذلك علينا التمييز بين اللفظين «تركي» و«عثماني» عندما نتحدث عن الدولة التي قادتها سلالة آل عثمان، وهي الدولة التي أطلق عليها الأوربيون في غربي ووسط وجنوبي أوروبة اسم «الإمبراطورية التركية».

والواقع أن لهذه التسمية ما يبررها إلى حد ما من حيث أن الأسرة العثمانية المالكة انبثقت من أصول تركية كما هو الحال بالنسبة لبعض رعايا الدولة. ولكننا سنرى لاحقاً أن العنصر التركي المؤسس سرعان ما فقد خصائصه التركية الصرفة نتيجة التزاوج المستمر مع شعوب وأقوام مختلفة. ويمكن القول أن الإمبراطورية العثمانية نجحت بفضل استيعابها للكثير من الأقوام والأعراق (الاثنيات) المختلفة والاستفادة من طاقاتهم واعتمدت عليهم في ترسيخ سلطة الدولة وهيبتها، وبذلك ابتعدت عن جذورها التي ترجع أصلاً إلى نزوح عشائر تركية انطلقت من أواسط آسيا نحو الشرق الأوسط (انظر الفصل 2). وعلى أية حال فقد أصبح اللفظ «تركي» مرادفاً لكلمة «مسلم» فيما بعد. بيد أننا نفضل استخدام اللفظ «عثماني» لأن هذا اللفظ أدق لكونه يشير إلى مجتمع متعدد الأجناس والأديان ويدين بنجاحه إلى هذه التعددية السكّانية.

ولو رجعنا إلى التاريخ لوجدنا أن تهديد العثمانيين لأوروبا الوسطى توقف نهائياً بعد سنة 1683 بالرغم من احتفاظهم بأجزاء من جنوب شرقي القارة نحو مئتي سنة سيطروا خلالها على البلدان التي أصبحت اليوم دولاً تشمل بلغاريا وصربيا واليونان ورومانيا، إلى أن ـ كما قال السياسي البريطاني غلادستون ـ، تم إخراجهم «هم وأمتعتهم» من البلاد التي أخضعوها. لكن الحكم العثماني عمّر لفترة أطول في البقاع الآسيوية والأفريقية من الإمبراطورية. إذ بقيت سورية ولبنان والعراق وفلسطين والأردن والحجاز خاضعة للحكم العثماني حتى مطلع الحرب العالمية الأولى. وفي العقود الأخيرة قبل أن تلفظ الإمبراطورية أنفاسها سنة 1922، كانت الدولة العثمانية قد فقدت تلك المقاطعات الأوروبية التي كانت بمثابة واسطة العقد وعنوان قوتها وحيويتها. وفي أيامها الأخيرة يمكننا القول بأنها لم تعد سوى دولة آسيوية في الشرق الأوسط، بالرغم من أنها بقيت لبضعة قرون تلعب دوراً حيوياً في تاريخ أوروبا العسكري والسياسي، إلى أن أجبرتها معاهدة برلين سنة 1878 على التخلي عن مجمل ممتلكاتها في البلقان. ولا نغالي إذا قلنا بأن الدولة العثمانية بقيت زهاء 600 سنة على المسرح السياسي الأوروبي مثلها في ذلك مثل فرنسا وملوك الهابسبورغ.

التاريخ العثماني في سياق التاريخ العالمي

تُعتبر الإمبراطورية العثمانية من أعظم الإمبراطوريات في التاريخ وأكبرها وأطولها عمراً. إذ شملت معظم الأراضي التي كانت تابعة للإمبراطورية الرومانية الشرقية وأجزاء من شمالي البلقان والشاطئ الشمالي للبحر الأسود وهي أجزاء لم تخضع يوماً لحكم الدولة البيزنطية. يجب أن نتذكر أن الإمبراطورية العثمانية نشأت قبل سنة 1300 ودامت إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى. والجدير بالذكر أن هذا الكيان بدأ بالتوسع في نفس القرن الذي اجتاحت فيه جحافل جنكيزخان مناطق شاسعة من أوروبة وآسيا بعد أن قضت على دولة السنغ SUNG في الصين. في تلك الحقبة كانت فرنسا وإنكلترا على عتبة الحرب التي عرفت بحرب «المئة سنة». أما في أفريقيا فقد كانت دولة بنين الكبرى قد بدأت تتوسع في غربي القارة. أما في الأمريكيتين فقد كانت امبرطورية الأزتك في بداية نشأتها في وادي المكسيك. والواقع أن إمبراطورية آل عثمان التي ولدت في العصور الوسطى بقيت قائمة حتى زمن قريب نسبياً، ولا تزال حية في ذاكرة الكثير من الناس حتى يومنا هذا. كان والدي يبلغ من العمر تسع سنوات وأمي في الخامسة عندما زالت الإمبراطورية العثمانية من الوجود. وهناك عائلات كثيرة تحمل أسماء «عثمانية» في كل من تركيا وسورية ولبنان والعراق ومن الجيل القديم، بعضهم نشأ وتعلّم في ظل الحكم العثماني. موجز القول أن آثار هذه الإمبراطورية لا تزال ظاهرة للعيان (انظر الفصل 10).

كانت الإمبراطورية في القرن السادس عشر تقف في مواجهة مجموعة من الدول القوية الفتية مثل إنكلترا وإسبانيا والإمبراطورية الرومانية المقدسة (نمسا ـ هنغاريا). أما الدول المدن city states مثل جمهوريتي جنوى والبندقية في حوض المتوسط، فقد كانت علاقة العثمانيين بهاتين القوتين أبلغ أثراً في المدى القريب من علاقاتها بالقوى الأخرى، وذلك بفضل النفوذ السياسي والتجاري الكبير لهاتين الدولتين اللتين امتلكتا أساطيلاً تجارية ربطت الهند والشرق الأوسط بحوض المتوسط وأوروبا الغربية. في غضون ذلك برزت في المشرق إمبراطوريتان كبيرتان: الإمبراطورية الصفوية في إيران وإمبراطورية المغول في شبه القارة الهندية وهاتان الإمبراطوريتان بالإضافة إلى الإمبراطورية العثمانية سيطرتا على أراضٍ امتدت من ڤيينا غرباً إلى حدود الصين شرقاً مما مكّن هذه الإمبراطوريات مجتمعة من التحكم بميزان القوى السياسي والاقتصادي في الوقت الذي كانت فيه إسبانيا والبرتغال تغزوان العالم الجديد وتنهبان خيراته. ومن المؤكد أن الصين (آنذاك تحت حكم أباطرة المِنغ) كانت في ذلك الوقت أقوى وأغنى دولة في العالم.

كانت سنة 1453 السنة التي أجهز العثمانيون فيها على الدولة البيزنطية التي صمدت زهاء ألف سنة بدءاً من القرن الرابع للميلاد حتى القرن الخامس عشر. بيد أن العثمانيين لم يدمروا الدولة البيزنطية فحسب بل ورثوا إلى جانب ذلك التراث الروماني الشرقي. والواقع أن السلطان محمد الثاني فاتح

القسطنطينية في تلك السنة أعلن في حينها أنه القيصر الجديد. أما السلطان سليمان الكبير(القانوني) الذي حكم في فترة لاحقة فقد وضع نصب عينيه تخليد عاصمته بتحويلها إلى روما الثانية. والجدير بالملاحظة أن العثمانيين أبقوا على اسم القسطنطينية الذي يخلد اسم مؤسسها (الإمبراطور قسطنطين) واستخدموه في مراسلاتهم الرسمية وعلى نقودهم وطوابعهم عندما ظهرت الطوابع لأول مرة في القرن التاسع عشر. ولا غرو فقد اتبع العثمانيون في إدارتهم بعض النظم البيزنطية، فكان السلطان هو البابا والقيصر إن جاز التعبير، بمعنى أن أئمة المسلمين وعلماءهم كانوا يخضعون لإدارته كما كان الحال في الدولة البيزنطية. وكانت طبقة علماء الدين تشرف على القضاء والمحاكم. أما النظام الإقطاعي فكان مقتبساً عن ذلك المعمول به في الدولة البيزنطية. ولئن كان العثمانيون مدينين للبيزنطيين في كثير من الأمور، فهذا لا يعني بأنهم لم يطوروا نظاماً خاصاً بهم.

وهناك عوامل أخرى قوية غير بيرنطية ساهمت في تكوين النسيج السياسي والاجتماعي للدولة العثمانية. وكما سنرى لاحقاً فقد نشأت الإمبراطورية العثمانية في خضم الفوضى التي واكبت نزوح القبائل والعشائر التركية الرّحل من موطنهم الأصلي في أواسط آسيا إلى منطقة الشرق الأوسط بعد سنة 1000 للميلاد. لقد كانت الدولة العثمانية بحق آخر دولة تركية إسلامية نشأت بفعل هذه الهجرات المتعاقبة بعد فناء الدولة السلجوقية

وإمبراطورية تيمورلنك. لكن «إسلام» هذه الأقوام كان مشوباً بشعائر وطقوس موروثة تعود إلى ما قبل اعتناقهم الإسلام وتجلت في شعائر الأسرة العثمانية الحاكمة. وبقيت هذه الشعائر تمارس من قبل الطبقة الإدارية بالرغم من الثقافة الإسلامية التي تبناها العثمانيون من مصدرين رئيسين هما: إيران والعالم الإسلامي في شرق البحر المتوسط. خلاصة القول أن النظام العثماني كان وليد مزيج من ثقافات وأعراف ذات أصول بيزنطية وتركية وبلقانية وأخيراً إسلامية.

وقد استطاع العثمانيون بدورهم أن يؤثروا على تطور نشوء عدة دول أوروبية والسياسات الخارجية لهذه الدول، ومن جملتها السياسة الإقليمية للاتحاد السوفيتي السابق ، فيما يخص أمنه القومي. وتعود جذور هذه السياسة إلى زمن روسيا القيصرية التي تنبهت إلى وجود جار قوي يحول بينها وبين الولوج إلى «المياه الدافئة» أي البحرين الأسود والمتوسط. والحق أن العثمانيين ظلوا لقرون في صراع وحروب مع روسيا القيصرية استمرت من القرن السابع عشر حتى القرن العشرين إلى أن اختفى كلاهما عن الخارطة. وقد كان لهذه الحروب أثر بالغ على رؤية روسيا لمصالحها. فمنذ أن نشأت إمارة موسكو ، وجد الروس أنفسهم محاطين بأعداء أقوياء من الجنوب والغرب مما دفعهم إلى التوسع والسيطرة لضمان أمنهم. أما دولة الهابسبورغ على ضفاف الدانوب فقد ولدت هي الأخرى في ظروف إقليمية غاية في الفوضى وكان لزاماً عليها أن توقف المد

العثماني الزاحف نحو الشمال. وهكذا قدر لدولة الهابسبورغ وحاضرتها ڤيينا أن تقود المقاومة ضد العثمنيين وكانت بمثابة خط الدفاع الأول في وسط أوروبا بعد أن أخفقت الممالك البلقانية في الجنوب في إيقاف الزحف العثماني. وما من شك أن العثمانيين قد لعبوا دوراً حاسماً في تطور دولة الهابسبورغ وما آلت إليه.

لقد قُدّر للدولة العثمانية أن تلعب دوراً خطيراً في التاريخ العالمي بحكم موقعها الجغرافي عند مفترق الطرق المؤدية إلى آسيا وأوروبا وأفريقيا. والحق أن هذا الدور لم يتضاءل بعد كارثة سنة 1683 والضعف الذي اعترى الدولة العثمانية بعد ذلك والواقع أن هذا الضعف أدى إلى عدم الاستقرار على الصعيد الدولي، إذ أخذت الدول المجاورة تسعى لقضم ما يمكنها من الأراضي العثمانية أو على الأقل لمنع دول أخرى من الاستيلاء على هذه الأراضي. وقد عُرفت هذه الظاهرة في التاريخ الأوروبي « بالمسألة الشرقية» وتعني باختصار: من مِن الدول العظمى سيرث البلاد الخاضعة للدولة العثمانية بعد زوال سيطرتها عنها. هذه هي القضية المركزية التي كانت محور الدبلوماسية الدولية في القرن التاسع عشر. وفي سنة 1914 اندلعت نيران الحرب العالمية الأولى التي أسهم في إشعالها فشل القوى الكبرى في الوصول إلى اتفاق حول هذه المسألة.

ثمة سبب آخر يدعونا لدراسة الإمبراطورية العثمانية وإعطائها حق قدرها في التاريخ العالمي، وهو النموذج الإداري

المتسامح الذي اعتمدته في إدارة شؤونها. وهذا الجانب يستحق دراسة متأنية، لاسيما في هذا العصر الذي فتح باب الهجرة أمام مختلف الشعوب ويسر لها الاحتكاك بشعوب ومجتمعات أخرى بفضل المواصلات وتكنولوجيات الاتصال الحديثة. والحق أن معاملة الإدارة العثمانية لرعاياها لا يمكن وصفها بأنها معاملة قاسية، فالنظام السياسي العثماني كان يقضي بعدم التعرض للناس في ممارسة شعائرهم الدينية سواء أكانوا مسلمين أم يهود أو نصارى. ولا غرو فالإسلام يقوم على مبدأ التسامح فيما يتعلق بأهل الكتاب أو أهل الذمة أي اليهود والنصارى. والدين الإسلامي يحض على حماية الذميين في البلاد المفتوحة وعدم المساس بحريتهم في ممارسة عقائدهم الدينية. وهذا لا يعني أن رعايا الدولة من مسيحيين ويهود لم يُضطهدوا من حين لآخر بالرغم من مبدأ التسامح الثابت الذي أصرت الدولة على التقيد به. والحق أن هذا المبدأ العام بقي لعدة قرون يحكم العلاقات بين مختلف شرائح المجتمع العثماني، بيد أن الشقاق بدأ يذر قرنه في السنوات الأخيرة من حياة الإمبراطورية. ومهما يكن من أمر فقد قدمت الدولة العثمانية للعالم نموذجاً للتعايش بين مختلف الطوائف والأعراق.

اثر الإمبراطورية العثمانية في الثقافة الأوروبية

لابد أولاً من تنبيه القارئ إلى أننا نركّز على تأثير العثمانيين في الثقافة الأوروبية حصراً قاصدين بذلك لفت انتباه القارئ الأوروبي بالدرجة الأولى لهذا التأثير في تاريخ وثقافة أوروبا

الغربية. وهذا لا يعني أو لا يقلل من أهمية تأثير العثمانيين على مجتمعات أخرى غير الأوروبية.

وجد العثمانيون أنفسهم بحكم موقعهم الجغرافي يواجهون دول أوروبا الغربية التي قُدّر لها أن تسيطر على العالم فيما بعد. وقد كان لهذا الاحتكاك أثره العميق في الهوية القومية والثقافية لكل من العثمانيين والأوروبيين. فالشعوب تستشعر خصوصيتها ومميزاتها من خلال احتكاكها بالثقافات الأخرى. وعلى ذلك يمكننا القول بأن العثمانيين كانوا أحياناً يركزون على هويتهم الإسلامية بصفتهم مجاهدين في سبيل رفع راية الإسلام. ولكن ذلك لم يمنع الحكام العثمانيين من استخدام عناصر مسيحية يونانية وبلغارية وصربية وغرب أوروبية في جيوشهم وفي ميادين أخرى. أما بالنسبة للأوروبيين وكذلك الأمريكيين المتحدرين من أصول أوروبية فقد كان العثمانيون يمثلون الحضارة «الأخرى» مقابل الحضارة الأوروبية. وأحياناً كان «العثمانيون» يتمتعون بفضائل يُحسدون عليها من وجهة نظر بعض المفكرين السياسيين أمثال مكيافيلي وبودان ومونتسكيو الذين امتدحوا في كتاباتهم استقامة وانضباط الموظفين العثمانيين من مدنيين وعسكريين. وتجدر الإشارة إلى أن جميع المفكرين السياسيين في أوروبا كانوا قد عالجوا في عصور مختلفة الحاجة إلى إصلاح أنظمة الحكم في بلادهم. ولمّا كان توجيه النقد بشكل مباشر للملوك في تلك الأزمنة أمراً محفوفاً بالأخطار، فقد وجد هؤلاء المفكرون أنه

باستطاعتهم انتقاد سلوك أولياء أمرهم بالإشارة إلى ما اعتبروه جوانب إيجابية في الإدارة العثمانية. ومن جهة أخرى فقد نظر الأوروبيون إلى العثمانيين وكأنهم برابرة يفتقرون إلى الحضارة ويتصرفون بوحشية، وأخيراً كفاراً بخلاف المسيحيين المؤمنين. تماماً كما كانت شعوب انكلترا وفرنسا وألمانيا في عصور سابقة ينظرون إلى المسلمين في المشرق العربي باعتبارهم شعوباً غريبة تتعارض تقاليدها وعاداتها مع التقاليد والقيم الأوروبية الغربية. وقد بقيت هذه الصورة في مخيلة الأوروبيين الذين دأبوا على اعتبار العثمانيين مجتمعاً منحطاً تارة، وتارة شهوانياً منغمساً في الملذات في قصور الحريم وخارجها. على حين كان الأوروبيون يتوهمون أنهم يمثلون حضارةً وقيماً أرقى خالية من مثل هذه الموبقات. فالأوروبي كان يعتبر (من منظوره طبعاً) أنه ابن مجتمع يتحلى أفراده بضبط النفس والاعتدال والعقلانية في تصرفاتهم.

إننا ننسى أو نتناسى أثر العثمانيين في الحياة الأوروبية. فعلى سبيل المثال، ينسى أغلب الأوروبيين أو الأمريكيين أنهم مدينون للعثمانيين بالقهوة التي يحتسونها وكذلك لزهرة «التوليب»؛ وأخيراً وليس آخِراً، لقاح الجدري الذي يقينا شر هذا المرض. لقد أدخل العثمانيون هذه المكتشفات إلى أوروبا بين القرنين السادس عشر والثامن عشر. والواقع أن حياة الناس في أوروبا قد تأثرت في مرحلة مبكرة بفعل توسع الإمبراطورية العثمانية. وقد طال هذا التأثير الدين والسياسة. وبالجملة يمكن

القول أن هذا التأثير كان يزيد أو ينقص بقدر بُعد أو قُرب البلد المعين من حدود الدولة العثمانية.

والحق أن « الفولكور» الأوروبي الشعبي لا يخلو من الأساطير والخرافات التي تسيء إلى العثمانيين بقدر ما تضحك. ففي القرن السابع عشر نجد الكثير من الحكايات تدور حول سيَر السلاطين وأفعالهم، نذكر منها حكاية وقوع بايزيد الأول (1389 ـ 1402) في أسر تيمورلنك الذي وضع السلطان الأسير في قفص حديدي. وقد نُشرت هذه القصة سنة 1648. ولكن أغلب القصص المتداولة كانت تميل إلى التركيز على وحشية العثمانيين وقسوتهم. ومن الأمثلة على ذلك، الطريقة التي قضى فيها السلطان سليمان الكبير (القانوني) على الصدر الأعظم إبراهيم باشا الذي كان من المقربين إليه. وفي مسرحية فرنسية مُثلت سنة 1612 لم يتردد كاتب المسرحية في إظهار محمد الفاتح كسلطان يتصف بالوحشية والطغيان، ولم يكتف الكاتب بذلك، بل جعل والدة السلطان تشرب دم أحد ضحايا ابنها. في حين أن محمد الفاتح كان في الواقع مطلعاً على ثقافة وفنون عصره وقادراً على التحدث بأكثر من لغة. وهناك قصص أخرى متداولة لا تقل غرابة، كتلك التي تجعل الجنود العثمانيين يقدمون الضحايا على مذبح إله الحرب الروماني (مارس). بيد أن زوال التهديد العثماني المباشر لأوروبا بعد الهزيمة التي منيوا بها سنة 1683 خارج أسوار ڤيينا، غيّر الصورة التقليدية للعثمانيين في أذهان العامة من الأوروبيين.

ومع بداية القرن الثامن عشر، وبعد أن شعر الأوروبيون بالأمن والطمأنينة تجاه خصمهم العثماني، بدأوا يقتبسون عنه ويجنحون إلى تقليده. ففي غضون هذه الفترة أسهم العثمانيون في إثراء الموسيقى الكلاسيكية الأوروبية، إذ يعود إليهم فضل إدخال آلات النقر الموسيقية (من دفوف وطبول وصنوج....) في الأوركسترا الحديثة. ومنذ 1720 أو نحو ذلك وحتى منتصف القرن التاسع عشر كانت « الموسيقى التركية» تستهوي عشاق الموسيقى في أوروبا. وقد وجدت هذه الموسيقى سبيلها إلى البلاطات الملكية في أوروبا التي استهوتها الإيقاعات التي تولّدها الطبول والصنوج والدفوف إلى آخر ما هنالك من آلات النقر. أما أصل هذه الموسيقى فيعود إلى الجوقة الموسيقية التي كانت تواكب القوات الإنكشارية لإذكاء الروح القتالية ونشر الرعب في صفوف العدو. مما يجدر ذكره أن ملك بولندة أوغست الثاني (1697 ـ 1733) أبدى إعجابه الشديد بالموسيقى الإنكشارية إلى حد أن السلطان العثماني أهداه فرقة مؤلفة من 12 أو 15 عازفاً.

وكذلك إمبراطورة روسيا «آن» التي أرسلت سنة 1725 إلى اسطنبول تطلب تزويدها بفرقة مماثلة. وبحلول سنة 1741 كان أباطرة الهابسبورغ في ڤيينا يتمتعون بفرقهم الخاصة. وبعد ذلك بفترة يسيرة اتّبع ملك بروسيا التقليد نفسه. وفي لندن شُكّلت فرقة من هذا القبيل سنة 1782 وكان قارعو الطبول (والدفوف) وضاربو الصنوج من الأفريقيين الذين استُقدموا لهذا الغرض.

وهناك تقليد آخر لا يزال متبعاً حتى اليوم، ويتمثل في رئيس الطبالين Drum major الذي يتقدم الفرقة حاملاً صولجاناً يتلاعب به مقلداً قائد الفرقة الإنكشارية الذي كان يستخدم شيئاً مماثلاً لضبط الإيقاع.

ويبدو أن شعبية الإيقاع الانكشاري إذا جاز التعبير، انتقلت من الأوركسترا إلى ما نسميه اليوم الموسيقى الغربية الكلاسيكية. وهناك مقطع رائع في السمفونية التاسعة لِ بتهوڤن التي عُزفت لأول مرة سنة 1824، تصوّر زحف العساكر الانكشارية. وقد وجدت «الموسيقى التركية» تعبيراً لها في أعمال موسيقية أخرى مثل: السمفونية الرابعة لِ برامز والسمفونية العسكرية لِ هايدن، وسمفونية «وليام تل» لروسيني و«تانهويزر» لڤاغنر.

وهناك سوناتا (لحن لآلة مفردة أو لآلتين) لِ موزارت، واللحن الرئيسي في هذه الحالة مستوحى من الموسيقى الإيقاعية التركية Rondo alla turc، والواقع أن مثل هذه الألحان قد أثر على موسيقى الجاز الأمريكية لاسيما في موسيقى دايف بروبك وأحمد جمال. أما في مجال الأوبرا فقد كان التاريخ العثماني مصدر إلهام لعدد من الأعمال أو المسرحيات الغنائية كان أولها المسرحية الغنائية التي أخرجت في مدينة هامبورغ والتي تصور حصار العثمانين لڤيينا وقيصر الصدر الأعظم مصطفى باشا. وهناك أيضاً الأوبرا «تيمورلنك» (1724) التي ألفها هاندل. وموضوعها هزيمة وأسر السلطان بايزيد على يد الفاتح الكبير تيمورلنك. وهناك موضوعات أخرى تناولها موزارت في الإطار

نفسه ومنها أوبرا «الهروب من قصر الحريم» سنة 1782. أضف إلى ذلك أوبرا روسيني «تركي في إيطاليا» و«الفتاة الإيطالية في الجزائر».

موجز القول أن الموسيقى الأوروبية استلهمت بعض مواضيعها من حياة لمجتمع العثماني بشتى جوانبه. هذا من جهة، ومن جهة أخرى وفي أواخر القرن الثامن عشر تحديداً، بدأت الأزياء «التركية» تغزو الشرائح العليا في المجتمع الأوروبي بدءاً بـ«مدام دو بومبادور» في بلاط الملك لويس الخامس عشر. وفي بولندة على سبيل المثال أخذ النبلاء يرتدون الأثواب العثمانية، ويركبون الخيول «العربية». وأصبح البعض يرتاد المقاهي التي تقدم القهوة التركية، ويرتدي ما يشبه السراويل العثمانية الفضفاضة المصنوعة من الحرير الملون بألوان زاهية ناهيك عن تدخين الغليون التركي (النارجيله) وتناول الحلويات «التركية».

لكن هذا «الهوس التركي» أخذ يتلاشى في القرن التاسع عشر، لتحل محله الصورة البشعة القديمة لوحشية الأتراك وهمجيتهم وفساد حكمهم. وحين وصف السياسي البريطاني البارز غلادستون أعمال الأتراك في بلغاريا بـ «المرعبة» كان لكلماته صدى واسعاً لدى الجمهور. وإلى جانب هذه الصورة القاتمة نجد صورة أخرى لا تخلو من الطرافة. فالتركي هنا يمثل دور المهرّج تارة، وتارة أخرى العاشق الذي يطلق لشهواته العنان. وبقدوم القرن التاسع عشر أصبح المجتمع التركي في

نظر الأوروبيين مجتمعاً تُرتكب فيه الفواحش بحيث بات هذا المجتمع مادة غزيرة للأدب الإباحي المنحط Pornography وقد ذهب عدة أدباء أوروبيين أبعد من ذلك، ومن جملتهم اللورد بايرون والروائي بيير لوتي وحتى «لورنس العرب»، إذ اعتبر هؤلاء، الإمبراطورية العثمانية أرض الأحلام التي يستطيع المرء فيها أن يشبع رغباته وشهواته الجنسية. ولعل هؤلاء الكتاب الثلاثة وكثيرين غيرهم كانوا يسعون للهروب مس الحياة الروتينية المملة التي تحكم المجتمعات الصناعية الحديثة التي ينتمون إليها.

وما اللوحات التي رسمها دولاكروا وجيروم وغيرهم في تلك الحقبة إلا تعبيراً عن هذه النزعة. فهذه اللوحات تزخر بـ«الفنتازيا» والتركيز على الحياة البدائية المتحررة من قيود الحضارة المعاصرة.

وعلى صعيد آخر كانت بيوت الأثرياء في أوروبا لا تخلو من «زاوية تركية» مفروشة بالأثاث الشرقي (العثماني) ومرّد ذلك إلى المعارض المختلفة التي أقيمت في القرن التاسع عشر وأتاحت للزوار رؤية المنتجات والصناعات العثمانية بما فيها المفروشات والأواني النحاسية وغير ذلك من «التحف الشرقية» والسلع المنزلية. وحتى الأدب الروائي لم يخلو من الإشارة إلى هذه الأشياء. نجد مثلاً في رواية توماس مان الروائي الألماني الكبير «الجبل السحري» (1924) إشارة إلى «مطحنة القهوة التركية» ولعبة ميكانيكية تُضحك وتسلي المشاهد وتستخدم لهذا

الغرض تماثيل صغيرة متحركة تمثل «تركياً» يقوم بحركات بهلوانية مضحكة. ومن اللافت أن العشرات من دور السينما والمسارح التي شُيدت في الولايات المتحدة قد استعارت الشيء الكثير من فن العمارة الإسلامي والعثماني ونجد ذلك على سبيل المثال في مدينة نيويورك وبورتلاند وشيكاغو.

خلاصة القول أن العثمانيين كانوا مصدراً للكثير من الخرافات والأوهام التي استقرت في الخيال الأوروبي. وإذا كان العثمانيون في بادئ الأمر يمثلون القوة الشريرة (الشيطانية) التي تناهض المسيحية فقد أصبحوا في القرن التاسع عشر يمثلون نموذجاً عجيباً غريباً لمجتمع غارق في لذاته وشبقه الجنسي. لقد اندثرت الإمبراطورية العثمانية، لكنها خلّفت بصماتها على الثقافة الأوروبية.

والحق أن هذه الإمبراطورية بقيت تكافح للمحافظة على نفوذها حتى أيامها الأخيرة في الوقت الذي كانت الإمبريالية الأوروبية في ذروة تسلطها وحين كانت الإمبراطوريتان البريطانية والفرنسية تسيطران على معظم مناطق المعمورة. وفي أواخر القرن التاسع عشر لم يكن هناك سوى قلة قليلة من الدول المستقلة خارج القارة الأوروبية ولعل أهمها، الدولة العثمانية والصين واليابان.وباعتبارها دولاً مستقلة كانت آنذاك محط آمال الشعوب الآسيوية المُستَعمرة في كفاحها ضد الإمبريالية الأوروبية.

من هذا المنطلق كانت عدة شعوب تتطلع إلى الإمبراطورية العثمانية لمساندتها في كفاحها ضد الاستعمار البريطاني

والفرنسي والروسي، وقد شملت هذه الشعوب المسلمين الهنود وتركمان آسيا الوسطى بالإضافة إلى شعوب شمال أفريقية والمغرب العربي.

بعض المراجع المفيدة

Entries marked with a * designate recommended readings for new students of the subjectc

* Asad, Tala. *Anthropoly and the colonial encounter* (New York, 1973).

Bohnsted, John Wolfgang. *The Infidel scourge of God. The Turkish menace as seen by German pamphleteers of the Reformation* (Philadelphia, 1968).

* Brown, L., Carl, ed. *Imperial legacy: The Ottoman imprint on the Balkans and the Middle Easte* (New York, 1996)

* Çelık, Zenep. *Displaying the Orient: The architecture of Islam and nineteenth-century world fairs* (Berkeley, 1992).

Daniel, Norman. *Islam, Europe, and empire* (Edinburgh, 1966).

Islam and the West: The maing of an image (Edinburgh, 1962).

* Deringil Selim. «The Ottoman twilight zone of the Middle East», in Henri J. Barkey, ed., *Reluctant neighbor: Turkey's role in the Middle East* Washington, DC, 1996), 13 - 22.

Fischer-Galati, Stephen A. *Ottoman imperialism and German Protestantism, 1521 1555* (Cambridge, MA, 1959)

* Karpat, Kemal. *The Ottoman empire and its place in world history* (Leiden, 1974).

* Mansel, Philip. *Constantinople City of the world's desire, 1453 - 1924* (London, 1995).

* Rodinson, Maxime *Europe and the mystique of Islam* (Seattle, translation of original French 1980 edition, 1987).

Rouillard, Clarence. *The Turk in French history, thought and literature (1520 1660)* (Paris, 1938)

* Said, Edward. *Orientalism* (New York, 1978).

St. Clair, Alexandrine N. *The image of the Turk in Europe* (New York, 1973).

* Schacht, Joseph and C. E. Bosworth, eds. *The legacy of Islam* (Oxford, 2nd ed, 1979)

Schwoebel, Robert. *The shadow of the crescent: The Renaissance image of the Turk, 1453 - 1517* (Nieuwkoop, 1967).

Southern, R.W. *Western views of Islam in the Middle Ages* (Cambridges, 1968).

* Stevens, MaryAnne. *The Orientalists: Delacroix to Matisse* (London, 1984).

Thompson, James. *The East: Imagined, experienced, remembered* (Dublin, 1988).

* Valensi, Lucette. *The birth of the despot. Venice and the Sublime Porte* (Ithaca, 1993).

2 الإمبراطورية العثمانية منذ نشأتها حتى 1683

مقدمة

شهدت الحقبة الممتدة من سنة 1300 حتى 1683 توسع الدولة العثمانية من إمارة عشائرية صغيرة تكاد لا ترى على الخريطة إلى إمبراطورية مترامية الأطراف، تمتد أراضيها من الجزيرة العربية وشلالات النيل جنوباً إلى البصرة على الخليج الفارسي. ومن الهضبة الإيرانية شرقاً حتى مضيق جبل طارق غرباً. في حين امتدت شمالاً حتى سهول أوكرانيا ومشارف مدينة ڤيينا. وتمتاز تلك الحقبة بأنها بدأت بظهور «نقطة» عثمانية صغيرة على الخريطة تحولت، فيما بعد إلى إمبراطورية عالمية امتدت إلى سواحل البحر الأسود وبحر إيجه والبحر المتوسط وبحر قزوين والبحر الأحمر.

اصول الإمبراطورية العثمانية

لا شك بأن أي حدث تاريخي جلل يتطلب شرحاً وتبريراً. أو بعبارة أخرى: كيف يمكننا فهم نشوء إمبراطوريات عظمى مثل

الإمبراطورية الرومانية، وإمبراطورية الإنكا، أو إمبراطورية الاسكندر أو الإمبراطوريتين البريطانية والعثمانية ؟ هذا هو السؤال.

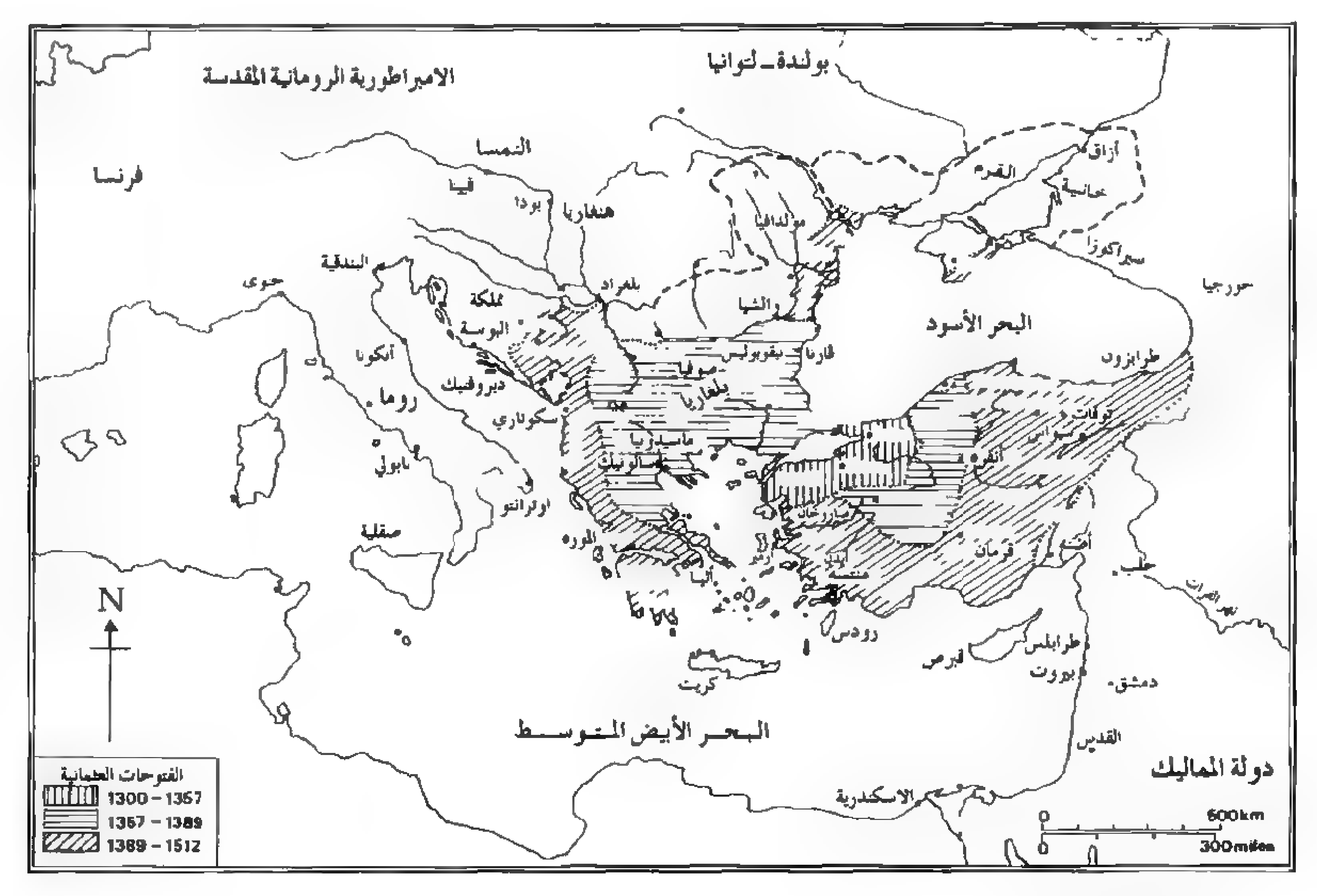
باختصار: ظهر العثمانيون على مسرح التاريخ نتيجة لظروف وعوامل كان أولها نزوح قبائل تركمانية من أواسط آسيا، أدى في النهاية إلى تفكك الدولة البيزنطية. ومن جهة أخرى أدى اجتياح المغول للشرق الأوسط والفوضى التي أعقبت ذلك إلى دفع المزيد من القبائل والعشائر للهجرة والانتشار على تخوم الأناضول.

ومما أسهم في توغل العثمانيين وانتشارهم في ربوع آسيا الصغرى سياستهم البراغماتية ومرونتهم التي استقطبت الكثير من السكان بصرف النظر عن دياناتهم وطبقاتهم الاجتماعية. وقد لعبت الصدفة دورها من حيث أن العثمانيين وجدوا أنفسهم في بقعة جغرافية تسيطر على البوابات المؤدية إلى البلقان مما دفع مجموعات بشرية أخرى إلى الانضمام إليهم. سنتناول في هذا الفصل نشوء الدولة العثمانية بشيء من التفصيل.

ولدت الإمبراطورية العثمانية في الحقبة الممتدة من نهاية القرن الثالث عشر وحتى مطلع القرن الرابع عشر في الزاوية الجنوبية الغربية لشبه جزيرة الأناضول التي عُرفت منذ القدم باسم آسيا الصغرى (الخريطة 1). وكانت هذه البقاع في تلك الفترة تعاني من فوضى سياسة ودينية واقتصادية عارمة. كما

كانت هذه المنطقة لأكثر من ألف سنة جزءاً من الإمبراطورية الرومانية وخليفتها البيزنطية التي بسطت سلطانها على شرق البحر المتوسط وحكم أبطرتها من العاصمة القسطنطينية. والواقع أن الدولة البيزنطية كانت في أحد العصور تحكم المنطقة المسماة اليوم بالشرق الأوسط (باستثناء إيران) أي المنطقة التي تشمل حالياً مصر وفلسطين ولبنان وسوريا والأردن وتركيا وجزءاً من العراق بالإضافة إلى مناطق في جنوب شرق أوروبا وشمال أفريقيا وإيطاليا.

بيد أن البيزنطيين اضطروا للتخلي عن الكثير من هذه المناطق تحت ضغط الفتوحات العربية في القرن السابع الميلادي، لكنها تمكنت بشيء من الصعوبة الاحتفاظ بسيادتها على منطقة الأناضول. إلا أنه وجدت نفسها في مواجهة ثلاثة أعداء خارجيين. ففي البحر المتوسط كان عليها مقارعة جمهوريتي جنوى والبندقية للسيطرة على الطرق التجارية في بحر إيجة والبحر الأسود وشرق المتوسط. أما في الشمال والغرب فقد تعين على البيزنطيين مناهضة دول بربة قوية تسعى للتوسع وخاصة المملكتين البلغارية والصربية. ومع بداية القرن العاشر، أخذت جموع من القبائل التركمانية تتحرك من مواطنها في أواسط آسيا متجهة نحو الشرق الأوسط. كانت هذه الأقوام تمارس شعائرها الدينية الخاصة في موطنها الأم وتعيش على تربية الماشية، وكان أفرادها يمجدون الشجاعة والبطولة والفردية التي كانت بالنسبة لهم تمثل أرفع القيم الاجتماعية. وكانت



خريطة 1: الإمبراطورية العثمانية 1300 ـ 1512.

النساء «النبيلات» في هذه البيئة تتمتع بقدر كبير من الحرية. وهناك في التراث القبلي التركي حكايات عن بطولات رجالهم ونسائهم كتبت قبيل نزوح القبائل التركمانية وتوسعها في الشرق الأوسط. ويستشف من هذه الحكايات والروايات أن هذه القبائل التركمانية لم تكن بعد قد شكلت كياناً سياسياً متماسكاً ويبدو أنهم كانوا ينتخبون زعماءهم وقادتهم بالإجماع.

ومهما يكن من أمر فقد أدت الهجرات المتعاقبة إلى بروز مجموعات بشرية تتحدث بالتركية أو إحدى لهجاتها، وانتشرت هذه المجموعات في مناطق تمتد من آسيا الصغرى إلى الحدود الغربية للصين. وقد تمخض عن هذا التحول التاريخي الجلل نشوء الدولة العثمانية. بقي أن نشير إلى أن هذه القبائل التركمانية الرّحل كانت قد اعتنقت الدين الإسلامي خلال توغلها في الشرق الأوسط المتحضر لكنها بقيت تمارس الكثير من شعائرها وطقوسها الموروثة.

لكن اجتياح هذه القبائل وقطعان ماشيتها للمنطقة أدى إلى زعزعة الاقتصاد المحلي بحيث صار من الصعب على الفلاحين والمزارعين أن يدفعوا لحكامهم ما يترتب عليهم من ضرائب. وكان السلاجقة إحدى هذه المجموعات أو الأسر التي قادت أتباعها وتقدمت غرباً في اتجاه إيران حيث تمكّنت من السيطرة على البلاد وتأسيس دولة تبنت خلال فترة وجيزة حضارة المسلمين الفرس. لكن هذه الدولة الجديدة واجهت مشكلة توطين الأفواج المتعاقبة من أتباعها الذين أخذوا يشكلون خطراً

على القرى الزراعية والمياه والحياة الاقتصادية بوجه عام، مما جعل السلاجقة يتطلعون إلى بلاد الأناضول البيزنطي(بلاد الروم) كمجال حيوي.

كانت المقاطعات البيزنطية غنية بمزارعها وغلالها مما جعلها هدفاً مغرياً للغزو، وكون سكانها نصارى مما جعلها أيضاً هدفاً مشروعاً لهؤلاء المسلمين الجدد، وفي طليعتهم زعمائهم الدينيين الذين أضافوا إلى الدين الإسلامي بعداً إضافياً يتمشى مع تقاليدهم. إذن يمكننا القول بأن الغزوات المتتابعة لأراضي الأناضول ترجع في جوهرها لعدة عوامل بعضها اقتصادي وسياسي وبعضها ديني. وهذه العوامل مجتمعة شكلت حافزاً قوياً دفع بهؤلاء التركمان الرُحّل بعد فترة وجيزة من توغلهم في إيران إلى شن غارات على المقاطعات الشرقية في بيزنطة بدعم من حكام إيران السلاجقة . وقد دامت هذه الغارات لعشرات السنين إلى أن تحركت الدولة البيزنطية للدفاع عن أمنها وسلامتها. ففي سنة 1071م نشبت معركة تاريخية حاسمة قرب منازكرد[1] بين البيزنطيين (الروم) بقيادة الإمبراطور رومانوس[2] ديوجين وقوات السلطان السلجوقي ألب أرسلان بالتحالف مع العشائر التركمانية المقاتلة، وكانت الغلبة في هذه المعركة للسلاجقة الذين تمكنوا من سحق جيش الإمبراطور

---

(1) وتسمى أيضاً ملازكرد - المعرب.

(2) «أرمانوس» في المصادر العربية - المعرب.

البيزنطي. وقد أدت هذه الضربة القاسمة إلى تداعي الدفاعات البيزنطية على الحدود الشرقية وفتحت الباب على مصراعيه لتدفق أفواج من التركمان الرحل وانتشارهم في الأراضي البيزنطية.

بقيت الأناضول لعدة قرون وحتى منتصف القرن الخامس عشر، عبارة عن مجموعة من المدن والأرياف الخاصعة للحكم البيزنطي والأمراء الإقطاعيين، ومحاطة بالعشائر التركية الرحل التي أنشأ زعماؤها فيما بعد دويلات ناصبت البيزنطيين العداء. وكانت الغلبة تكتب للمسلمين حيناً وللبيزنطيين حيناً آخر. لكن هذا الوضع بدأ يشهد تحولاً ديموغرافياً بطيئاً أدى في نهاية المطاف إلى تحول الأناضول من منطقة يقطنها البيزنطيون المسيحيون إلى منطقة يقطنها المسلمون، وحلت اللغة التركية محل اليونانية التي كان السواد الأعظم من السكان الأصليين (إن جاز التعبير) يتكلمونها. ولا شك أن الظروف التاريخية التي واكبت هذا التحول قد لعبت دوراً خطيراً في نشوء الدولة العثمانية، وذلك لأن البيزنطيين كانوا خلال هذا التحول التاريخي في صراع مع الجمهوريات الإيطالية مما أدى إلى فقدانهم بعض ممتلكاتهم وامتيازاتهم التجارية. وفوق كل ذلك تعرضت القسطنطينية بين سنة 1204 و1261 م للنهب والسلب من قبل الصليبيين الذين عاثوا في الأرض فساداً، وعوضاً عن التوجه إلى الأراضي المقدسة استقروا في القسطنطينية وأسسوا الإمبراطورية اللاتينية التي لم تعمّر طويلاً.

وهناك عامل آخر لا يجوز إغفاله في هذا الصدد، وهو ظهور الإمبراطورية المغولية إلى حيز الوجود تحت راية جنكيزخان. وقد دفع التوسع السريع لهذه الإمبراطورية شرقاً وغرباً جموعاً من التركمان الرحل للبحث عن ملاذ آمن ومراع لماشيتهم. وفي منتصف القرن الثالث عشر ألحق المغول الهزيمة بسلطان قونية السلجوقي، وكانت هذه السلطنة إحدى أهم الدول السلجوقية التي قامت على أنقاض الدولة البيزنطية في جنوب غرب الأناضول. وقد أدى الاجتياح المغولي إلى نزوح المزيد من التركمان الرحل نحو الغرب بحثاً عن المراعي على تخوم الدولة السلجوقية التي أوشكت على الانهيار في الوقت الذي كان فيه العالم البيزنطي نفسه في طريقه إلى التفكك، هذا العالم الذي أضحى هدفاً لهجمات البلغار والصرب براً والجنويين والبنادقة بحراً إلى جانب كونه مرتعاً للأتراك المسلمين الرحل. في هذه الأجواء ولدت الإمبراطورية العثمانية انطلاقاً من النجاد الأناضولية إلى الجنوب والشرق من القسطنطينية.

اختلف الباحثون في التاريخ العثماني حول العامل الأهم الذي يمكن أن يفسر ظهور الإمبراطورية العثمانية التي لم تكن كغيرها من الدول من حيث أن «عثمان» مؤسس السلالة التي تحمل اسمه لم يكن سوى زعيماً لعشيرة تركمانية، ليس لها ما يميزها عن العشائر التركمانية الأخرى المنتشرة في الثغور. ولم يكن أحد ليتصور آنذاك أن هذه القوة ستصبح فيما بعد نواة لدولة من أنجح الدول في التاريخ، إذ كان عثمان في تلك

الفترة يتزعم ألف أسرة(خيمة)، في حين كان بعض أنداده من زعماء القبائل الأخرى يفوقونه قوة وسلطاناً ويسير في ركابهم من 70 ألف إلى 100 ألف أسرة، هذا بالإضافة إلى وجود عشرات من الإمارات التركمانية والعشائر الرحل التي كانت تتقدم وتنتشر في الوديان والسهول الساحلية. بيد أن سلالة عثمان وأعقابه كانت الوحيدة التي قُيِّض لها أن تبقى في النهاية وتسود.

لا شك بأن العثمانيين والقادة التركمان قد استفادوا من الأوضاع الفوضوية والقلاقل التي عمت الأناضول وخاصة في المناطق الحدودية (الثغور)، وكان للغارات المتواصلة التي شنتها العشائر التركمانية في طول البلاد وعرضها أثرها البالغ في تقويض النظام السياسي والاقتصادي السائد في الأناضول، في حين كانت الهجمات المغولية تزيد من قوة النزوح السكاني في اتجاه المناطق الحدودية. والحق أن هذه الأوضاع قد وفرت بيئة ملائمة للعصائب المقاتلة (ومن جملتها عشيرة عثمان) التي أخذت تغير على المزارع والقرى مستغلة غياب سلطة مركزية، والواقع أن هذه العصائب المحاربة استقطبت الكثير من الأتباع الذين وجدوا في ظهرانيها الأمن والمنعة.

والحق يقال إن العثمانيين مدينون في تأسيس دولتهم إلى مرونتهم المتميزة واستعدادهم للتكيف مع الأوضاع والظروف المتغيرة. والجدير بالملاحظة أن السلالة العثمانية التي تحدرت من أصول تركية ولدت في بيئة طبيعية يسكنها مسلمون ونصارى ينطقون بالتركية واليونانية . والحق أن المسلمين وبعض النصارى

سارعوا في الإنضواء تحت الراية العثمانية لمكاسب مادية أو بعبارة أخرى لأسباب اقتصادية، وأيضاً لاعتبارات تتعلق بالدين والعقيدة باعتبار أن العثمانيين كانوا في حرب جهادية مع النصارى. لكن هذا الجانب الديني يبقى موضع شك، ذلك لأن العثمانيين بالرغم مما تقدم لم يترددوا في تجنيد أعداد كبيرة من اليونانيين النصارى لرفد قوتهم العسكرية المتنامية. نخلص إلى القول بأن النصارى والمسلمين ساروا في ركب العثمانيين وقاتلوا في صفوفهم ليس بدافع الحمية الدينية وإنما طمعاً بالثروة والغنائم بالدرجة الأولى.

ثم إن العثمانيين خلال نشأتهم لم يدخلوا في صراع مع جيرانهم الأمراء الإقطاعيين البيزنطيين فحسب، بل كانوا منذ البداية في حروب مستمرة مع الإمارات التركمانية في الأناضول، خلال الحقبة الواقعة بين القرنين الرابع عشر والسادس عشر. بيد أن هذه الحروب لم تحظ باهتمام المؤرخين الذين ركزوا اهتمامهم على التهديد العثماني لأوروبا المسيحية متناسين دور العثمانيين في بناء الأمة والدولة. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن العثمانيين اضطروا لمواجهه قوى تركمانية أخرى مناهضة لهم كسلاجقة قرمان والكرميان في الأناضول والتيموريون في آسيا الوسطى.

كان التوسع العثماني منذ البداية في عدة اتجاهات بمعنى أنه لم يقتصر على اتجاهين اثنين ـ غرباً وشمال غرب ـ أي نحو الأراضي البيزنطية ومنطقة البلقان بل كان أيضاً في اتجاه الشرق

والجنوب حيث برزت دول تركمانية أخرى ناصبتهم العداء. خلاصة القول هو أن العنصر الديني لم يلعب دوراً حاسماً في بناء الدولة العثمانية. والذي يسترعي انتباهنا النهج الذي تم بموجبه بناء هذه الدولة، والأطوار التي مرت بها، والسبل التي اتبعتها في استقطاب وضمان ولاء رجالها. ولمزيد من الإيضاح نقول إن وجود الدولة العثمانية لم يكن قائماً على عصبية دينية بقدر ما كان قائماً على أسس براغماتية (أي حسبما تمليه المصلحة)، فهي من هذا المنطلق تختلف عن الدول التي عاصرتها مثل إنكلترا أو الصين.

وقد لعبت الجغرافيا أيضاً دوراً هاماً في قيام الدولة العثمانية، فالأقاليم التي فتحت كانت بفضل استعداد العثمانيين لاستغلال المواهب الفردية أياً كان مصدرها وإفساح المجال أمام كل من يريد أن يساهم في دعم المجهود التوسعي، ومن المفيد في هذا الصدد أن نعرض لحادثة جرت سنة 1354، عندما احتل العثمانيون مدينة «تزيمبه» على الجانب الأوروبي من مضيق الدردنيل. وقد مكّن احتلال هذه المدينة من إنشاء رأس جسر (موطئ قدم) يمكن الانطلاق منه إلى عمق البلقان، وتم لهم ذلك قبل القوى التركمانية الأخرى المنتشرة في الثغور الأناضولية. ونتيجة لذلك استطاع العثمانيون السيطرة على أراضٍ وإقطاعها لمن انضم إليهم وقاتل إلى جانبهم مما حفز الكثيرين إلى الإنضواء تحت لوائهم على حساب الإمارات والقوى التركمانية الأخرى التي لم تحظ بنصيب من هذه الأراضي الغنية

الخالية من التركمان آنذاك. وأخيراً يجب ألاّ يُفهم مما تقدم بأن العامل الديني لم يستغل أيضاً.

وقد ترتب على ذلك أن أصبحت منطقة البلقان في القرن الرابع عشر مسرحاً للنزاعات والاضطرابات السياسية لا تختلف عن تلك التي عمت الأناضول في العصر السابق. إذ أن نفس القوى التي دفعت الجموع التركمانية إلى التوغل في الأناضول، دفعت بالعثمانيين وأتباعهم الرحَّل إلى التوسع في البلقان. إذ أصبحت البلقان بمثابة صمام أمان للتخفيف من حدة الضغط السكاني المتصاعد في الجزء الغربي من آسيا الصغرى، وكان هذا الصمام في قبضة العثمانيين. ومن سخرية الأقدار أن عبور العثمانيين إلى البلقان حصل بسبب الحرب الأهلية التي أشعلها طموح أحد المطالبين بالعرش البيزنطي، إذ مكن هذا الرجل العثمانيين من إيجاد موطئ قدم لهم في أوروبا لقاء دعمهم لقضيته. أضف إلى ذلك أن العثمانيين تحالفوا فيما بعد مع جنوى التي كانت تناهض البيزنطيين من حين لآخر، لتوسيع رقعة ممتلكاتهم في البر الأوروبي.

كانت منطقة البلقان الخصبة سنة 1000م لا تملك من المقومات ما يمكنها من الصمود طويلاً بعد أن أخفق كلٌ من الصرب والبلغار في بناء دولة، في الوقت الذي كان البيزنطيون في خضم حرب أهلية أشعلها أحد المطالبين بالعرش، مما شجع جمهوريتي البندقية وجنوى في حينها على استغلال الموقف لمصلحتيهما. في ظل هذه الظروف أبدى العثمانيون

مرونة وحنكة سياسية جعلتهم يتغلبون في النهاية على خصومهم، ويؤسسون إمبراطورية عظمى، وقد أسعفهم في هذا المسعى الحظ والجغرافيا.

توسع الدولة العثمانية وتثبيت دعائمها، 1300 - 1683

عمد العثمانيون في القرون التي أعقبت انطلاقهم من غربي آسيا إلى شن حروب متواصلة مكّنتهم من السيطرة على أراضٍ شاسعة في البقاع التي تلتقي فيها القارات الثلاث أوروبا وآسيا وأفريقيا. سنستعرض بإيجاز الانتصارات التي حققها العثمانيون في هذا الشأن قبل الانتقال إلى العوامل التي مكنتهم من التوسع انطلاقاً من قواعدهم في الأناضول والبلقان (راجع خريطة 2).

دأب المؤرخون على اعتبار فترتي حكم السلطانين محمد الثاني[3] (1451 ـ 1481) وسليمان الكبير[4] (1520 ـ 1566) من الصفحات المجيدة في التاريخ العثماني. إذ حقق كل من هذين السلطانين إنجازات كانت في واقع الأمر امتداداً للإنجازات الكبرى لأسلافهما. ففي المئة سنة التي سبقت اعتلاء محمد الثاني سدة السلطنة كانت جحافل العثمانيين قد وصلت إلى عمق البلقان وغربي الأناضول وكانت قبلها قد احتلت بروسه (بورصة) المدينة البيزنطية الهامة التي تحولت إلى عاصمة للدولة الفتية. وفي سنة 1361 سقطت أدرنه المدينة البيزنطية الكبرى بيد

---

(3) محمد الفاتح.

(4) سليمان القانوني.

العثمانيين، وأضحت عاصمتهم الجديدة والقاعدة الرئيسية لشن هجماتهم على البلقان . وبعد ذلك بنحو ثلاثين سنة سحقت القوات العثمانية الجيش الصربي في معركة كوسوڤو (قوصوه)، وتبع هذا الانتصار العظيم انتصارات أخرى من جملتها انتزاع مدينة سالونيك من الجنويين سنة 1430، كما هزم العثمانيون عدة تحالفات أوروبية في معركتي نيقوبوليس (1396) وڤارنا (1444). وأخيراً أخذ الأوروبيون يشعرون بالخطر الذي بات يتهددهم في عقر دارهم.

والجدير بالذكر أن هذه المعارك تميزت بطابعها الأممي، إذ شارك في هذه المعارك قوات من صربيا وواليشيا (الفلاخ) والبوسنة وهنغاريا وبولندة وأحياناً فرنسا والإمارات الألمانية واسكوتلندة وبورغنديا ولومبارديا. وقد اعتبر الباحثون معركتي ڤارنا ونيقوبوليس امتداداً للحروب الصليبية لتي وقعت في القرن الحادي عشر. وعلى الرغم من ذلك فقد قاتل أمراء بلقانيون إلى جانب العثمانيين في كلا المعركتين، في حين قامت البندقية بالتفاوض مع الطرفين قبيل معركة نيقوبوليس في محاولة لتحقيق مكاسب اقتصادية وسياسية.

ويمكننا القول بأنه عندما تسلم محمد الفاتح زمام السلطة وجد نفسه على رأس دولة تقوم على أسس صلبة مما مكّنه بعد سنتين في سنة 1453 من تحقيق حلم قديم كان يراود العثمانيين والمسلمين، ألا وهو فتح القسطنطينية، تلك المدينة العريقة التي بقيت لألف سنة عرين قياصرة الروم. شرع محمد بعد هذا الفتح

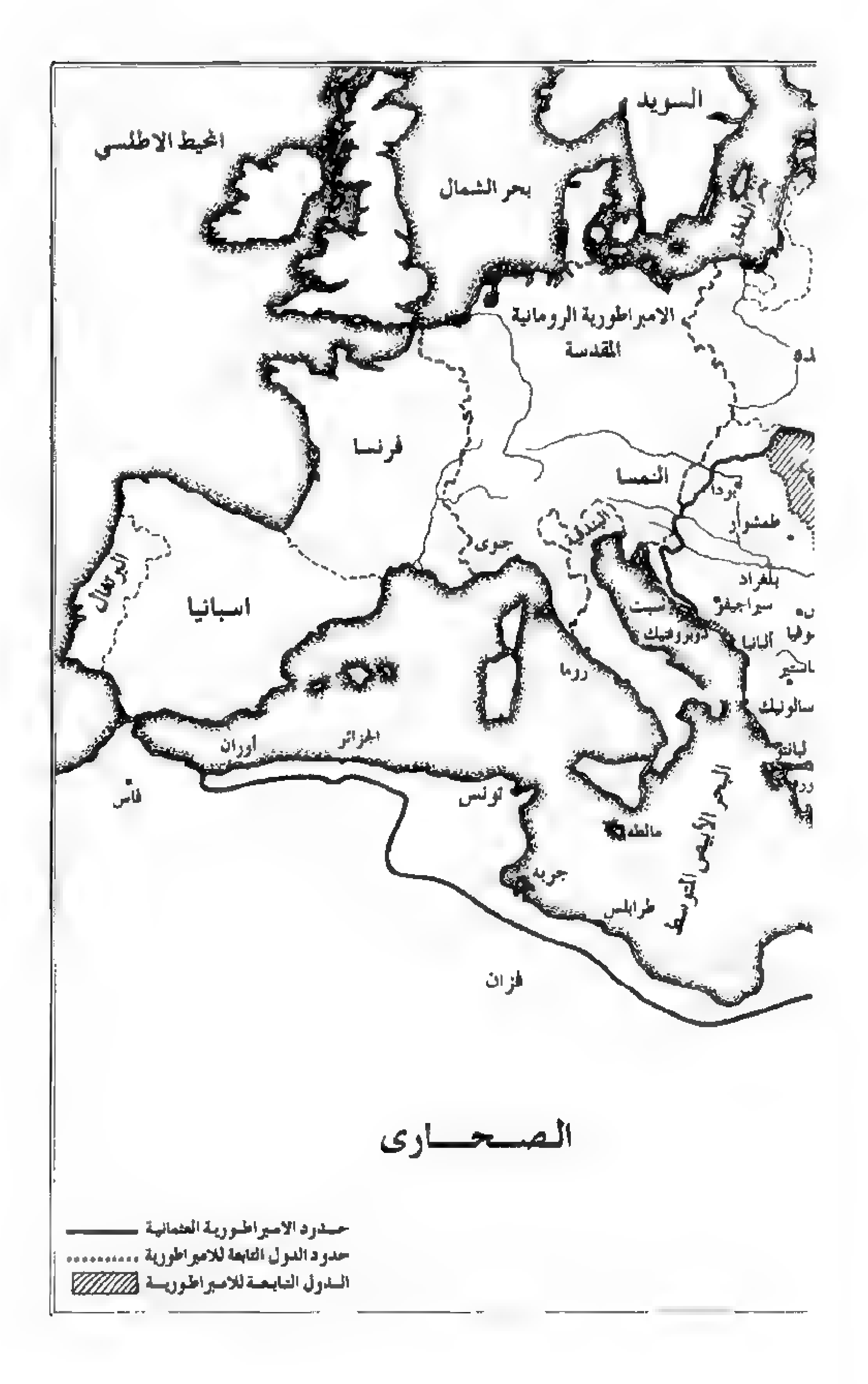
المبين بإعادة بناء المدينة وتجديدها لاستعادة أمجادها الغابرة. ففي سنة 1478 ارتفع عدد سكان المدينة من 30000 إلى 70000 نسمة. وقد تابع محمد فتوحاته ووفق بين سنتي 1459 و1461 من إخضاع أخر ما تبقى من الأراضي البيزنطية: شبه جزيرة الموره (جنوب اليونان) وطرابزون المطلة على البحر الأسود. كما ضم إلى الممتلكات العثمانية القرم الشمالي، وارتبط بمعاهدات وثيقة مع خانات القرم الذين جاءوا في أعقاب أسلافهم المغول الذين كانوا قد أخضعوا هذه المنطقة في وقت سابق. كما احتلت الجيوش العثمانية في عهد محمد الفاتح أوترانتو الواقعة في أقصى جنوب شبه الجزيرة الإيطالية، ربما كان السلطان يمهد للاستيلاء على روما نفسها، ولكن الحملة لم يكتب لها النجاح وكذلك كان مصير الحملة البحرية على جزيرة رودس الحصينة ومعقل فرسان القديس يوحنا.

لقد كان من حسن طالع سليمان الكبير أنه ورث العرش عن سليم الأول (1512 ـ 1520) الذي استطاع خلال فترة حكمه القصيرة أن يلحق الهزيمة بالدولة الصفوية عند وادي جالدران. (يتحدر الصفويون من سلالة تركية فارسية شيعية المذهب وكانت العدو الأكبر للعثمانيين في الشرق من القرن الخامس عشر حتى القرن السابع عشر).

شرع سليم بعد ذلك بالتقدم نحو سوريا ومصر حيث قضى على الدولة المملوكية واحتل القاهرة ومن ثم أصبحت مكة والمدينة خاضعتين للسلطنة العثمانية (1516 ـ 1517). وفي عهد



خريطة 2: الإمبراطورية العثمانية ـ سنة 1550.


السويد
المحيط الاطلسي
بحر الشمال
الامبراطورية الرومانية
المقدسة
فرنسا
النمسا
بودا
طمشوار
جنوى
اسبانيا
البرتغال
بلغراد
سراجيفو
دوبروفنيك
ألبانيا
روما
سالونيك
أوران
الجزائر
فاس
تونس
مالطه
جربة
طرابلس
البحر الأبيض المتوسط
فزان
الصحارى
حدود الامبراطورية العثمانية
حدود الدول التابعة للامبراطورية
الدول التابعة للامبراطورية

السلطان سليمان الكبير الذي حكم لسنوات كثيرة، بلغت الدولة العثمانية ذروة مجدها، ويعتبر عصره بحق العصر الذهبي للإمبراطورية العثمانية. وقد خاض العثمانيون تحت رايته غمار حروب على عدة جبهات. فقد دعم سليمان الهولنديين الثائرين في كفاحهم ضد الإسبان الذين تصدت قواته لهم في غرب البحر المتوسط. وفي أحد الأوقات عسكرت قوة عثمانية على شاطئ الريڤيرا بالقرب من مرفأ طولون الفرنسي خلال فترة الشتاء بموافقة فرنسيس الأول ملك فرنسا التي كانت سياسته تقوم على مناهضة الهابسبورغ الإسبان (راجع الفصل الخامس).

أما في الشرق وتحديداً في البحر الأحمر والمحيط الهندي فقد كانت سفن البحرية العثمانية في صراع متواصل مع البرتغاليين (ومن ثم الإنكليز والهولنديين) الذين بدأوا يتحكمون بالطرق والممرات البحرية التجارية التي تربط الهند بجنوب شرقي آسيا، وخاصة بعد اكتشاف رأس الرجاء الصالح، الذي أفقد الطرق التجارية البرية أهميتها بعد أن كانت لقرون عدة مصدر رزق حكام وشعوب الشرق الأوسط. وقد دفعت هيمنة الأوروبيين أكثر فأكثر على الطرق التجارية البحرية، العثمانيين إلى القيام بسلسلة من الهجمات في البحار الشرقية دفاعاً عن مصالحهم التجارية.

فعلى سبيل المثال قاموا بدعم الحكام المحليين على سواحل الهند الذين كانوا في صراع مع البرتغاليين، وأرسلوا أكثر من أسطول لمساندة الماليزيين في مقاومتهم للتسلط

الأوروبي المتزايد على الملاحة والتجارة في تلك الأصقاع. أما على جبهات البلقان فقد تحركت قوات سليمان لإحكام سيطرتها على موارد البلقان ومناهجها. ففي سنة 1521 سقطت بلغراد بيد الجيوش العثمانية بعد سلسة من الانتصارات تُوِّجت بمعركة موهاكس (مهاج) حيث سحق العثمنيون الجيش المجري (1526)، وضموا إلى ممتلكاتهم فيما بعد جزءاً من الأراضي المجرية سنة 1544. وكان العثمانيون قبل ذلك قد تقدموا نحو ڤيينا وحاصروها سنة 1529، ولكنهم اضطروا لرفع الحصار. ولم تكن محاولتهم الثانية سنة 1683 بأوفر حظاً. ومهما يكن من أمر فقد تمكنت الدولة التي أصبحت حاضرتها اسطنبول من فرض سيطرتها على الطرق التجارية في البحر المتوسط ومضائق بحر إيجه مما ألحق ضرراً بالغاً بمصالح جمهوريتي البندقية وجنوى في حوض المتوسط.

وبعد وفاة السلطان توالت الانتصارات العثمانية ولكن بوتيرة أضعف من ذي قبل . ففي سنة 1571 فتح العثمانيون جزيرة قبرص، وبذلك أحكموا سيطرتهم على شرق البحر المتوسط.إلا أنهم منوا بهزيمة نكراء في معركة ليبانتي (ناوبقتوس) البحرية التي أسفرت عن تدمير البحرية العثمانية.

لكن هذه الهزيمة لم تضعف من عزيمة العثمانيين الذين سارعوا إلى بناء وتجهيز أسطول جديد استعادوا به سيطرتهم على شرق البحر المتوسط. أما في البر الآسيوي فقد تقدموا نحو أذربيجان التي أخضعوها بين سنة 1578 و1590، واسترجعوا

بغداد سنة 1638. وفي سنة 1669 سقطت جزيرة كريت بيد العثمانيين وتلتها بودوليا سنة 1676 .

كان لهذه الانتصارات المتتالية أثرها في تكوين الدولة العثمانية. صحيح بأن العثمانيين لم ينتصروا في جميع المعارك التي خاضوها لكن سجّلهم مع ذلك كان بوجه عام حافلاً بالانتصارات التي وسعت رقعة الإمبراطورية ومكّنتها من التمتع بموارد مادية وبشرية إضافية. وبانتهاء القرن السابع عشر كانت الحاميات العثمانية ترابط على مشارف سهول روسيا والمجر والقوقاز من جهة، والصحراء السورية وأفريقيا من جهة أخرى. كما سيطر العثمانيون سيطرة شبه كاملة على البحر الأسود وشرق حوض البحر المتوسط، بالإضافة إلى مصب نهر الدانوب والدنيستر والبغ bug ونهري دجلة والفرات وأخيراً النيل.

وهكذا أصبحت الدولة العثمانية تهيمن على تلك الأقاليم التي كانت خيراتها وتجارتها في عصور سابقة تغذي روما وبزنطة، ومن ثم جمهوريتي جنوى والبندقية، وبلغاريا وصربيا وقوى أخرى.

كيف نعلل النجاح المذهل الذي أحرزه العثمانيون؟

ليس من السهل تحري الأسباب التي جعلت العثمانيين يتغلبون على القوى التي واجهتهم. لاشك بأن العثمانيين استغلوا ضعف واضطراب أعدائهم. فعلى سبيل المثال يمكن أن نفسر تراجع

البيزنطيين في مواجهة الهجمات العثمانية باعتباره أحد تداعيات الأحداث المروعة التي حصلت سنة 1204 عندما احتل البنادقة والصليبيون القسطنطينية ونهبوها مما أسهم في إضعاف بيزنطة. هذا بالإضافة إلى الحروب والنزاعات المريرة التي قامت بين القوى الثلاث في شرق المتوسط: البندقية وبيزنطة وجنوى. ومن جهة أخرى أدى انهيار النظام الإقطاعي في الفترة 1350 ـ 1450 إلى انتشار الفوضى في أرجاء دول المنطقة على الصعيدين العسكري والسياسي مما أدى إلى انهيار المملكتين الصربية والبلغارية في الوقت الذي كان العثمانيون يتأهبون للتوسع في البلقان. أضف إلى ما تقدم وباء الطاعون الذي عم أوروبا سنة 1348 . إذ يزعم المؤرخون أن وطأة الوباء على المدن كانت أشد من وطأته على الأرياف. لذلك لم يتأثر به العثمانيون بالقدر الذي تأثر به أعداؤهم الذين كانوا يعيشون عموماً في المدن. لكن هذا القول لا يُعتد به. ذلك لأنه ليس لدينا من الأدلة ما يشير إلى عدم تعرض العثمانيين لهذا الوباء سواء في البلاد والأراضي التي استوطنوها أو في المدن الأخرى مثل بورصة التي كانت آنذاك بحوزتهم. ويبدو أن المبررات التي يسوقها البعض، تميل إلى ترجيح كفة الصدف التاريخية على المجهود الذاتي الذي بذله العثمانيون، باعتبار أن هذه الصدف قد وفرت لهم المناخ والظروف الملائمين.

من المفيد، والحالة هذه، أن نسلط الضوء على السياسات التي اتبعها العثمانيون والمنجزات التي حققوها بمجهودهم

الخاص وليس بسبب الوهن الذي كان أعداؤهم يعانون منه. سننطلق في تحليلنا من رؤيتنا للدولة العثمانية كدولة لا تختلف كثيراً عن الممالك الوراثية الآسيوية أو الأوروبية التي عاصرتها مثل فرنسا وانكلترة خلال «حرب الورود» War of the roses.

وكمعظم الأسر الملكية التي حكمت عبر التاريخ كانت وراثة العرش العثماني محصورة في الذكور (راجع الفصل السادس) ، غير أن النساء كن في حالات استثنائية يشغلن مراكز في الدولة. فعلى سبيل المثال كانت زوجة السلطان أورخان (1324 ـ 1362) والية على مدينة فُتحت في عهد زوجها. والحق أن نفوذ النساء في تصريف شؤون الدولة كان حكراً على زوجات وأمهات وبنات الأسرة المالكة.

كان العثمانيون في بداية عهدهم يستخدمون الزواج كوسيلة لترسيخ دعائم ملكهم. فقد تزوَّج السلطان أورخان ابنة جون كنتاكوزن المطالب بالعرش البيزنطي وحصل فوق ذلك على شبه جزيرة غاليبولي الاستراتيجية. وفي سنة 1376 تزوج السلطان مراد الأول إبنة الملك البلغاري ششمان. في حين تزوج بايزيد الأول إبنة لازار (ابن العاهل الصربي اسطفان دوشان) بعد معركة كوسوفو (قوصوة). وبطبيعة الحال وثّق العرش العثماني صلاته عن طريق الزواج من سلالات إسلامية أخرى. فعلى سبيل المثال رتب مراد الأول أمر زواج نجله الأمير بايزيد من إبنة أمير «كرميان» التركماني وحصل لقاء ذلك على نصف ممتلكات الأمير في الأناضول. كما تزوج بايزيد الثاني (1481 ـ

1512) إحدى أميرات سلالة ذي القدر التركمانية التي نشرت سلطانها على غربي الأناضول.

وهناك عامل آخر ينبغي أخذه بالحسبان في محاولتنا لتفسير النجاح الذي أحرزه العثمانيون في فتوحاتهم. ويتمثل هذا العامل في التحالفات التي عقدها العثمانيون مع جيرانهم الذين أصبحوا فيما بعد يدينون للسلطان العثماني بالولاء والطاعة. وهكذا تسنى للسلطان أن يمارس سيادته على الحكام المحليين بمن فيهم الأمراء البيزنطيون وملوك الصرب والبلغار تاركاً لهم حرية الاحتفاظ بمراكزهم وألقابهم.

ونلاحظ هذا النمط في علاقات السلطان العثماني مع جيرانه منذ بداية التوسع العثماني. ففي النصف الثاني من القرن الرابع عشر أصبح الإمبراطور البيزنطي نفسه خاضعاً للسيادة العثمانية وكذلك عدد من الأمراء البلغار والصربيين بالإضافة إلى أمير كرمان في الأناضول. ففي معركة كوسوفو سنة 1389 شارك في القتال إلى جانب العثمانيين أمير بلغاري وقوات صربية وبعض أمراء العشائر التركمانية. لكن هذه التحالفات مع القوى المجاورة كانت في الكثير من الحالات تنتهي بإخضاع هذه القوى للإرادة العثمانية ومن ثم القضاء عليها وضمها إلى الحظيرة العثمانية. وأبرز مثال على ذلك سقوط القسطنطينية سنة 1453 بعد أن بقي البيزنطيون لسنين مرتبطين بعلاقات تميزت بالخضوع لإرادة السلطان. أما الآن أي بعد سنة 1453 فقد أصبحت الدولة البيزنطية أو ما تبقى منها جزءاً من الدولة العثمانية وتحت إدارتها

المباشرة. وكذلك أنهى محمد الفاتح علاقات التحالف التي كانت تربطه بالإمارات التركمانية في الأناضول التي أضحت منذ ذلك الحين تحت الحكم العثماني المباشر. وأخيراً ضم العثمانيون المجر في مستهل القرن السادس عشر، وكانت قبل تلك الفترة تحكم كدولة تابعة للسلطنة العثمانية سوى أنها كانت تتمتع بما يمكن أن يسمى استقلالاً ذاتياً.

لكن هذا المنحى لم يكن يمثل سياسة ثابتة فعلى سبيل المثال، أعاد السلطان بايزيد الثاني للتركمان استقلالهم الذاتي. لكن هذا الاستقلال لم يدم طويلاً. أما فيما يخص مولداڤيا ووالیشیا (في رومانيا الحالية) فقد بقي الأمراء في تلك المناطق يتمتعون باستقلال ذاتي حتى القرن الثمن عشر عندما خضعوا للحكم العثماني المباشر عقب ثورة للتخلص من الحكم العثماني. وفي القرم كان الخانات[5] يخضعون لإرادة السلطان العثماني منذ سنة 1475 وظلوا على ولائهم حتى سنة 1774 عندما أخذت روسيا القيصرية بالتوسع إلى أن تمكّنت من ضم هذه الإمارات إليها في سنة 1783.

تشير هذه الأمثلة إلى أنه كانت هناك علاقة تحالف بين العثمانيين وبين بعض البلاد التي أخضعوها، بمعنى أنه لم يكن لهم سيادة مطلقة على هذه البلاد. وقد بقي هذا الوضع لقرون بعد أن فقدت الفتوحات العثمانية زخمها. بيد أن الفتوحات

(5) كن أمير تتار القرم يلقب بـ «الخان».

العثمانية ما بين 1300 و1550 كانت عموماً تسعى إلى فرض سيطرتها المباشرة على البلدان المجاورة. والواقع أن أساليب الحكم التي اتبعها العثمانيون في إدارة البلاد قد تطورت واتخذت أشكالاً متعددة (راجع الفصل السادس).

والحق أن الحكم العثماني كن على العموم أخف وطأة من الوجهة الاقتصادية على سكان البلاد المفتوحة مقارنة بالمناطق التي بقيت خاضعة للأمراء الإقطاعيين الذين فرضوا ضرائب لا تطاق على فلاحيهم لا سيما بعد أن فقد البيزنطيون أراضيهم في وسط الأناضول والبلقان. ولكن العثمانيين بعد أن استتب لهم الأمر، انتزعوا هذه الموارد من أيدي الإقطاعيين والأديرة. وعلى العموم تحسن وضع السكان في ظل الحكم العثماني بحيث أصبحوا يؤدون ضرائب أقل مما كانوا يؤدون لأسيادهم السابقين.

والجدير بالملاحظة أن العثمانيين كانوا يعينون موظفين لمسح المناطق التي فتحوها بغية تقييم مواردها وغلالها لأغراض ضريبية. كان الموظف المعيَّن لهذا الغرض يتنقل من قرية إلى أخرى ويقوم بتعداد المزارع والكروم والبساتين وتدوين المعلومات في سجلات خاصة (تحرير دفتر لري). وكان من واجباته أيضاً إحصاء عدد السكان أو بالأحرى أصحاب الأسر الذين يترتب عليهم دفع الضرائب والذكور الذين بلغوا سن الخدمة العسكرية.

كانت الدولة تقوم على أساس النظام الإقطاعي حيث كان

الإداريون والعسكريون يُمنحون إقطاعاً يغلُ على المُقطع دخلاً معيناً (يساوي حوالي 20 ألف قرش في السنة). وكان على المُقطع أن يقدم مقابل ذلك عدداً من الفرسان للخدمة في الجيش. ومثل هذا الإقطاع يسمى «تيمار». وتختلف مساحة التيمار باختلاف الأرض من حيث الخصوبة والغلال التي تدرّها. كانت الخدمة الشخصية هي وحدها التي تؤهل الإقطاعي لإقطاع أكبر قد يصل إلى عدة «تيمارات».

والواقع أن نظام الإدارة المالية هذا كان شائعاً في الدول التي سبقت نشوء الدولة الحديثة التي تسدد رواتب موظفيها نقداً. وهنا ينبغي الملاحظة أن المُقطَع كان يمنح حق استغلال الأراضي دون أن يكون له حق التملك أي أنه كان يمتلك حق الرقبة أو حق الانتفاع فقط. وترجع أصول «التيمار» إلى ما كان سائداً في منطقة الشرق الأدنى في العصور القديمة عندما كان المَلك يضطلع بدور كبير الكهنة ويتولى توزيع الأراضي بالنيابة عن الآلهة، أو بعبارة أخرى كانت ملكية الأراضي تعود إلى المَلك الذي كان يسمح للآخرين باستغلال خيراتها مقابل خدمات يؤدونها له.

كان نظام التيمار في العهد العثماني يتيح للفرسان الإقطاعيين (السباهيه) التصرف بموارد إقطاعاتهم وكان هؤلاء الفرسان يشكلّون نسبة كبيرة من المقاتلين العثمانيين وعماد قوتهم في بداية فتوحاتهم. وفي عهد السلطان بايزيد الثاني (1481 ـ 1521) كان بعض أصحاب «التيمارات» من النصارى،

والواقع أن هؤلاء كانوا أحياناً يشكّلون أكثر من نصف مجموع مالكي التيمارات، لكن عددهم أخذ يتناقص تدريجياً إلى أن اختفوا تماماً. ومهما يكن من أمر فقد كان الفرسان السباهية يتطلعون دوماً إلى المشاركة في الفتوحات وذلك للحصول على نصيب من الأراضي المفتوحة التي كانت تُحوَّل إلى إقطاعات (تيمارات) تُوزع على هؤلاء الفرسان المحاربين الذين استفادوا أيضاً من تحوُّل العلاقات بين السلاطين وجيرانهم من علاقات تحالف إلى خضوع تام للإدارة العثمانية المركزية . فعلى سبيل المثال، بعد الاستيلاء تدريجياً على الأراضي والموارد التابعة لملك بلغاريا، عمدت الدولة إلى تقسيمها وإقطاعها إلى العسكريين العثمانيين. وهنا تجدر الإشارة إلى أن الدولة في بادئ الأمر كانت كثيراً ما تعيد توزيع التيمارات من حين لآخر كي لا تتاح الفرصة لصاحب الإقطاع بالاستقرار وترسيخ سلطته ونفوذه. ومع ذلك فقد سمحت الدولة في البلقان لبعض الأمراء الإقطاعيين المحليين والأديرة بالاحتفاظ بتلك الأراضي التي كانوا يمتلكونها، باعتبارها تيمارات ، وفعلت مثل ذلك في الأناضول حيث كان الكثير من زعماء القبائل يجنون الضرائب من قبائلهم على أساس نظام التيمار وما يترتب عليه من واجبات تجاه الدولة.

تبيّن هذه الأمثلة أن الدولة لم تكن تسيطر إدارياً سيطرة كاملة ، إذ وجدت نفسها مضطرة لمنح الزعماء المحليين امتيازات وصلاحيات معينة للحفاظ على ولائهم.

بقيت موارد الدولة حتى مطلع القرن السادس عشر قائمة على نظام التيمار الذي كان معمولاً به في الأناضول والأراضي البلقانية. لكن الفتوحات العثمانية للأقطار العربية بين سنة 1516 ـ 1517 جعلت العثمانيين يعتمدون نظام «الالتزامات» iltizam في جباية الضرائب على المحاصيل الزراعية. و«الالتزام» يعني أن الدولة كانت تبيع حق جباية الضرائب في مقاطعة معينة. وكان هذا الحق يباع في مزاد يقام في مكان وزمان محددين وللشخص الذي يدفع أكثر. ومن ثم يصبح هذا الشخص مُخوَّلاً بتحصيل الضريبة العينية التي تقدر قيمتها الدولة على محصول هذه الأرض أو تلك، وكان الملتزم يحتفظ بمردود الأرض لنفسه بعد تسديد ما يتعين عليه من نفقات وأجور.

وفي غضون القرن السادس عشر أخذت هذه الطريقة في تحصيل الضرائب تحل محل نظام التيمار نظراً لتزايد نفقات الدولة من جهة وارتفاع عدد الموظفين والإداريين من جهة أخرى. أضف إلى ذلك الأعباء المالية المترتبة على العمليات الحربية ومستلزماتها. وهنا تجدر الإشارة إلى أن فرسان السباهية ظلوا حتى القرن السادس عشر عماد الجيش العثماني . وكان سلاحهم القوس والنشاب والرمح الخفيف. بيد أن ظهور الأسلحة النارية جعل إنشاء جيش نظامي أمراً لا مفر منه وأصبحت فرق المشاة النظامية المجهزة بالعتاد والأسلحة النارية ضرورة حيوية ومكلفة في آن معاً.

تنبه العثمانيون إلى أهمية الأسلحة النارية في مرحلة

مبكرة، وكان ذلك من العوامل التي أسهمت في الانتصارات التي حققوها في القرون التي أعقبت سنة 1300. ويمكن القول أن عناية العثمانيين باستخدام الأسلحة النارية وتحديداً المدفعية كان له الفضل الأكبر في الانتصارات الكبرى التي حققوها في القرون الرابع عشر، والخامس عشر، والسادس عشر. والواقع أن تفوق العثمانيين في استخدام الأسلحة النارية تكتيكياً منحهم سلاحاً ماضياً في حروبهم في البلقان وفارس (ضد الصفويين) وتجدر الإشارة إلى أن استخدام الأسلحة النارية كان يتطلب تدريباً طويلاً وانضباطاً لا ينسجم عموماً مع مفهوم الفروسية كما كان معروفاً في العصور الوسطى وما قبلها. والحق أن الفرسان العثمانيين (الخيالة) لم يستسيغوا استخدام الأسلحة النارية شأنهم في ذلك شأن الشعوب الأخرى. إذ كان المحارب يعتمد على الشجاعة والالتحام بالعدو ويعتبر ذلك من صفات الرجولة الحقة. أضف إلى ذلك أن السلاطين في مرحلة معينة شرعوا باستخدام قوات مسلحة بالأسلحة النارية في الصراعات الداخلية، وخاصة لقمع حركات التمرد التي كان يقوم بها الفرسان الإقطاعيون (أصحاب التيمارات). وبتزايد اعتماد الجيوش على الأسلحة اليدوية النارية أخذ سلاح الفرسان ونظام التيمار الذي يدعمه يتلاشيان شيئاً فشيئاً.

وهناك عامل آخر إلى جانب الأسلحة النارية يمكن القول بأنه أسهم في نجاح العثمانيين، ألا وهو ضريبة الغلمان (ديو شيرمه

بالتركية) التي تعود جذورها إلى فترة حكم السلاطين بايزيد الأول ومراد الأول ومحمد الثاني. وقد بقيت هذه الضريبية تفرض حتى مطلع القرن السابع عشر. كان موظفو الدولة يطوفون على القرى المسيحية في الأناضول والبلقان وبعض المناطق المسلمة بهدف جمع كافة الغلمان ومن ثم اختيار أصلبهم عوداً وأقدرهم لتجنيدهم في خدمة السلطان بعد تدريبهم بعناية وتربيتهم تربية إسلامية تمهيداً لاعتناقهم الإسلام. وكانت النخبة تنخرط في سلك الدولة لتشغل مناصب رفيعة إدارية وعسكرية فيما بعد. على حين كان الباقون يلتحقون بصفوف قوات الإنكشارية التي ذاع صيتها كوحدات محاربة مؤلفة من فرق مشاة مدربة تدريباً عالياً ومسلحة بالأسلحة النارية. وكان لهذه الفرق اليد الطولى في تحقيق الكثير من الانتصارات في القرون الأولى لتوسع العثمانيين. ولقد بقيت القوات الإنكشارية لقرون عدة أفضل قوة محاربة من حيث التدريب والتسليح، في منطقة البحر المتوسط. ولا شك بأن نظام الـ«ديو شيرمه» أو ضريبة الغلمان قد منحت أبناء الفلاحين الفرص لارتقاء أعلى المناصب الإدارية والعسكرية في الإمبراطورية، ومكّن الدولة من استثمار الموارد البشرية في المناطق المسيحية التابعة لها.

بيد أن نمو الدولة وتعاظم شأنها في القرنين الرابع عشر والخامس عشر طرح مشكلة، وهي كيفية التعامل مع المسيحيين الذين كانوا يتبؤون مناصب إدارية عسكرية ومدنية في أجهزة الدولة التي أخذت تميل إلى التشديد على الطابع الإسلامي

للدولة، وقد نجم عن ذلك تناقص عدد المسيحيين من أصحاب التيمارات وكذلك العاملين في مسح الأراضي الزراعية بالرغم من أن المسيحيين باتوا يشكلون نسبة لا يستهان بها من الشعوب الخاضعة للإمبراطورية العثمانية ولا سيما بعد توسع العثمانيين في البلقان . أضف إلى ذلك أن الدين الإسلامي لا يجيز إجبار غير المسلمين على اعتناق الدين الإسلامي. والحق أن الدولة العثمانية لم تكن معنية بالجانب الديني بقدر ما كانت معنية ببسط سلطانها بكافة الوسائل المتاحة، ومن جملتها نظام ال«ديوشيرمه».

كما أن هذا النظام لا يختلف في جوهره عن الممارسات التاريخية لكل من النصارى واليهود. ففي أوروبا الغربية وبعد أن أصبحت المسيحية الديانة الرسمية ، صار استرقاق المسيحي لإخوانه في الدين أمراً مرفوضاً. ولكن ذلك لم يمنع توجه الأوروبيين نحو أفريقيا (والمناطق المتاخمة للبحر الأسود) كمصدر لتجارة الرقيق. أما بالنسبة للتجار اليهود فقد كانوا يتعاملون بالربا مع غير اليهود حسب مبادئهم. وليس غريبا إذن أن يقوم العثمانيون باستغلال مقدرات الشعوب الأخرى غير المسلمة وتسخيرها لمصلحتهم.

نشوء الدولة وتطورها حتى سنة 1683

شهدت الدولة عدة تغييرات جذرية في توزيع السلطات في إدارة شؤون الدولة. ففي بداية الحقبة 1300 ـ 1453 كانت السلطة بيد

الأمراء وزعماء العشائر التركمانية وعلى رأسهم السلطان الذي لم يكن حينها يتمتع بالسلطة المطلقة التي آلت إليه فيم بعد، أي بعد أن أخذ أعوان السلطان بالإضافة إلى العناصر الدينية ينادون بأن زمام الأمور يجب أن تكون أولاً وأخيراً بيد السلطان وما أمراء الجيوش وغيرهم من القادة سوى عبيد للسلطان. وعندما نقول «عبيداً» لا نعني عبيداً بالمفهوم الأمريكي لهذا اللفظ. بمعنى أن هؤلاء القادة والزعماء كانوا يتمتعون بالثروة والجاه ويورثون ممتلكاتهم ويتنقلون بكامل حريتهم شريطة أن يكونوا دوماً خاضعين لمشيئة السلطان بمعزل عن القانون الذي كان يحكم العامة ويحميهم من حيث المبدأ. ومنذ أوائل القرن الرابع عشر بدأت الفكرة تترسخ بأن السلطان خليقاً بأن يتمتع بصلاحيات مطلقة من الناحية النظرية . وبعد عدة صراعات بين أنصار «الحكم المطلق» ومعارضيه، حُسمت المسألة في عهد السلطان محمد الفاتح الذي أحدث فتحه للقسطنطينية سنة 1453 دوياً هائلاً دفعه إلى القضاء أخيراً على الكثير من الأمراء التركمان وتجريدهم من سلطتهم، وكان هؤلاء لا يخضعون للسلطان في أغلب الحالات. وبذلك تم للسلطان محمد ممارسة الحكم المطلق وأصبح منبع السلطة منذ ذلك الحين متمثلاً في شخص السلطان، وبقي السلاطين العثمانيون يمارسون الحكم المطلق نظرياً حتى القرن التاسع عشر.

ويلاحظ أن سطوة السلطان كانت تقوى وتخبو تبعاً للظروف ولكنه بقي إلى حد بعيد يتمتع بسلطة فردية مطلقة لقرن من

الزمن بعد سقوط القسطنطينية. وقد بدأت في تلك الحقبة (1453 ـ 1550) تبرز شخصية السلطان كرجل يسموا فوق الجميع، يقف وحيداً على قمة الهرم ويسيطر منفرداً على مجريات الأمور. فالسلطان سليمان الكبير مثلاً كان يمضي وقته في التمعّن في سجلات الدولة أو في قيادة الجيوش شخصياً في الحروب التي شنها، شأنه في ذلك شأن فيليب الثاني ملك إسبانيا آنذاك.

ويبدو أن شعوراً بدأ يتملك العاملين في خدمة الدولة والرعايا العثمانيين بأنهم ينتمون إلى إمبراطورية واحدة وأنهم يعيشون في «أراضي السلطان» وتحت حمايته. وقد اتخذ السلاطين الكثير من الإجراءات للمحافظة على ولاء رعاياهم (راجع الفصل السادس) . وعلى صعيد آخر فقد أسهمت الأنظمة والقوانين ولا سيما تلك التي سُنت في عهدي السلطان محمد وسليمان في توطيد دعائم المجتمع العثماني في إطار نظام قضائي وضريبي موحد. وفي رأينا أن هذا الإنجاز الضخم من العوامل التي جعلت الإمبراطورية العثمانية تعمِّر طويلاً.

لكن زمام السلطة بدأ يفلت شيئاً فشيئاً من يد السلطان وأصبح أفراد العائلة المالكة من آل عثمان يسيطرون على مقاليد الحكم. ولعل هذه الظاهرة بدأت خلال حكم السلطان سليمان. وهنا تجدر الإشارة إلى أن نفوذ الطبقة العسكرية وعلى رأسها السلطان بدأ يغيب عن الساحة ليحل محله نفوذ العناصر المدنية، لا سيما بعد أن بلغت الإمبراطورية أقصى اتساعها، وكان السلاطين حتى ذلك الحين يقودون الجيوش بأنفسهم. لكن

توقف الفتوحات أدى إلى انحسار نفوذ الطبقة العسكرية المتمثلة بشخص السلطان، وبالتالي أصبحت البلاد بحاجة إلى من يدير شؤونها الداخلية. ومن الملاحظ أن الفترة الممتدة من أواخر القرن السادس عشر حتى القرن السابع عشر، قد شهدت تزايد نفوذ أمهات السلاطين وزوجاتهم في إدارة الدولة . ففي القرن السابع عشر نادراً ما كان السلطان صاحب القرار في إدارة الدولة، هذا على الصعيد السياسي وليس العسكري. فالسلطان مراد الرابع (1623 ـ 1640) كان يقود الجيوش بنفسه في سني حكمه الأخيرة وهذا لم يكن من عادة الملوك في القرن السابع عشر. ويشار إلى «كوسيم» والدة السلطان مراد قامت خير قيام بإصلاح النظام المالي إثر التضخم النقدي الذي أصاب الدولة في عهد ابنها . وعموماً يمكن القول أن دور السلطان في إدارة شؤون البلاد السياسية والعسكرية بدأ يضمحل تدريجياً حتى عهدي السلطان محمود الثاني وعبد الحميد الثاني في القرن التاسع عشر. فقد ارتقى محمد الخامس العرش على الرغم من أنه لم يكن قد بلغ سن الرشد، وكانت أمه كوسيم التي سبق ذكرها تتحكم باسم السلطان بإدارة الدولة بالتعاون مع أفراد الأسرة المالكة وأعيان اسطنبول. صفوة القول أن القرار السياسي في الحقبة 1550 ـ 1650 أصبح إلى حد بعيد خارج إرادة السلطان، لكن اسطنبول العاصمة بقيت مقر الحكومة المركزية ومنبع السلطة.

أدت التحولات الكبيرة التي طرأت على الجهاز الإداري

للدولة إلى تراجع دور السلاطين في تصريف شؤون الدولة، بحيث صاروا يتمتعون بسلطة معنوية باعتبارهم مصدر الشرعية دون أن يشاركوا أو ينفردوا بصنع القرار. فعلى سبيل المثال، تولى الوزارة عدد من الرجال من أسرة كوبريللي Köprülü الذين أعادوا تنظيم الإمبراطورية وقاموا خير قيام بأعباء الحكم خلال الفترة (1656 ـ 1691). وبحلول سنة 1650 أصبحت السلطة الفعلية بيد كبار الوزراء والباشوات بعد أن ضعف نفوذ الطبقة العسكرية. خلاصة القول أن عناصر جديدة أخذت تشاطر السلطان الحكم لا بل تنوب عنه أحياناً.

وتجدر الإشارة إلى أن كبار الوزراء والباشوات كانوا قد اكتشفوا مصادر جديدة لتنمية ثرواتهم، ومن جملة هذه المصادر (بعد سنة 1695) حق استثمار الأراضي مدى الحياة بعد أن كان هذا الحق (التزام) يسري لمدة محدودة، ناهيك عن أراضي الدولة (الأراضي الأميرية) التي استولي عليها بطرق غير مشروعة. فقد كان بعضهم يعمد إلى أساليب ملتوية في الاستفادة من نظام الأوقاف يمكن أن يكون عقاراً أو أرضاً زراعية يهبها صاحبها لمؤسسة إسلامية (دار أوقاف) لأغراض خيرية بحيث يُنفق ريعها على المحتاجين، لكن واهب الوقف كان يستمر في استغلال الوقف بالتواطؤ مع رجال الدين. والواقع أن دور الأوقاف خلال القرن السادس عشر كانت تحت تصرف السلطان. لكن هذا الوضع لم يثبت. فبحلول القرن الثامن عشر لم يعد إنشاء دور الأوقاف حكراً على السلطان بل تعداه إلى

الوزراء والباشوات. وكان هذا من العوامل التي أضعفت شوكة السلاطين. إذ أن الثروات وموارد الرزق والامتيازات التي كانت تنعم بها دور الأوقاف قد ضمنت للوزراء والباشوات وعلماء الدين نفوذاً اقتصادياً وسياسياً ظهرت أثاره في أواخر القرن السابع عشر.

بعض المراجع المفيدة

Entries marked with a * designate recommended readings for new students of the subject

* Abou-El-Haj, Rifaat. *The 1703 rebellion and the structure of Ottoman politics* (Istanbul, 1984).

* *The origins of the modern state* (Albany, 1989)

Barnes, John Robert. *An introduction to religious foundations in the Ottoman Empire* (Leiden, 1986).

Blair, Sheila S. and Jonathan M. Bloom. *The art and architecture of Islam, 1250 - 1800* (New Haven, corrected edn, 1995).

Brummet, Palmira, *Ottoman seapower and Levantine diplomacy in the age of discovery* (Albany, 1994)

* Busbecq, O. G. de. *The Turkish letters of Ogier Ghiselin de Busbecq Imperial Ambassador at Constantinople* (Oxford, 1968)

Faroqhi, Suraiya. *Towns and townsmen in Ottoman Anatolia: Trade, crafts and food production in an urban setting* (Cambridge, 1984).

Men of modest substance. House owners and house property in seventeenth - century Ankara and Kayseri (Cambridge, 1987).

* «Crisis and change, 1590 - 1699», in Halil Inalcik with Donald Quataert, eds., *An economic and social history of the ottoman Empire, 1300 - 1914* (Cambridge, 1994), 411 - 636.

Fleischer, Cornell. *Bureaucrat and intellectual in the Ottoman Empire. The historian Mustaga Ali* (Princeton, 1986).

Goodwin, Godfrey. *A history of Ottoman architecture* (London, 1971).

Hess, Andrew. *The forgotten frontier: A history of the sixteenth century Ibero-African frontier* (Chicago, 1978).

Hourani, Albert. *A history of the Arab peoples* (Cambridge, MA, 1991)

Howard, Douglas. «Ottoman historiography and the literature of 'decline' of the sixteenth and seventeenth centuries», *Journal of Asian History*, 22, 1 (1988), 52 - 77.

Inalcik, Halil «The Ottoman state: economy and society, 1300 - 1600», in Halil Inalcık with Donald Quataert, eds., *An economic and social history of the Ottoman Empire 1300 1914* (Cambridge, 1994), 9 - 409.

Inlcık, Halil and Rhoads Murphey, eds *The history of Mehmet the Conqueror* (Chicago and Minneapolis, 1978).

* Kafadar, Cemal. *Between two worlds: The construction of the Ottoman state* (Berkeley, 1995).

Karamustafa, Ahmey *God's unruly friends dervish groups in the Islamic later middle period, 1200 - 1550* (Salt Lake City, 1994)

* Keddie, Nikki, ed *Women and gender in middle Eastern history* (New Haven, 1991)

Köprülü, M Fuad *The origins of the Ottoman Empire*, trans. and ed. by Gary Leiser (Albany, 1992).

Laiou - Thomadakis, A. E. *Peasant society in the late Byzantine Empire* (Princeton, 1977)

Lindner, Rudi Paul. *Nomads and Ottoman in medieval Anatolia* (Bloomington, 1983).

Lowry, Heath «The nature of the early Ottoman state» (manuscript in preparation)

* Mansel, Philip. *Constantinople: City of the worlds desire, 1453 - 1924* (New York 1995)

* McNeill, William *Europe's steppe frontier 1500 - 1800* (Chicago and London, 1964)

* Mihailovic, Konstantin. *Memoirs of a Janissary* (Ann Arbor, 1975).

* Necipoğlu, Gülru *Architecture, ceremonial and power. The Topkapı palace in the fifteenth and sixteenth centuries* (Cambridge, MA, 1991).

* Peirce, Leslie. *The imperial harem Women and sovereignty in the Ottoman Empire* (Oxford, 1993)

Tietze, Andreas *Mustafa Ali's counsel for sultans of 1581*, 2 vols (Vienna, 1979 - 1982).

Treadgold, Warren T *The history of the Byzantine state and society* (Stanford, 1997).

* Tucker, Judith. *Gender and Islamic history* (Washington, DC, reprint of 1993 edition).

Vryonis, Speros, Jr *The decline of medieval Hellenism in Asia Minor and the process of Islamization from the eleventh through the fifteenth century* (Berkeley, 1971).

Wittek, Paul. *The rise of the Ottoman Empire* (London, 1938)

* Zilfi, Madeline *Women in the Ottoman Empire Middle Eastern women in the early modern era* (Leiden, 1997)

3 الإمبراطورية العثمانية من 1683 حتى 1798

مقدمة

حقلت الحقبة الممتدة من 1300 حتى 1683 بعدد من الانتصارات على الصعيدين العسكري والسياسي، في حين شهد القرن الثامن عشر عدداً من الهزائم التي أدت إلى تقلص رقعة الإمبراطورية، في الوقت الذي كانت البنية السياسية للدولة تتطور باطراد. لكن السلطة المركزية لم تعد بيد السلطان أو كبير وزرائه (الصدر الأعظم) بل أصبحت قائمة على التراضي والمساومة في أغلب الأحيان بين مختلف القوى من جهة والسلطان من جهة أخرى. أما على الصعيد الاقتصادي فقد حصلت أيضاً تحولات هامة منها: نمو الحركة التجارية وتبادل السلع، ومن المرجح أن الطلب على السلع الاستهلاكية قد ارتفع أيضاً بطبيعة الحال. قصارى القول أن الاقتصاد العالمي أخذ تدريجياً يلعب دوراً هاماً في الحياة اليومية لرعايا الدولة العثمانية.

تراجع حدود الإمبراطورية
والحروب التي واكبتها، 1683 - 1798

في هده الحقبة التاريخية بدأ نجم الإمبراطورية العثمانية بالأفول، ولعله من المفيد أن نمهد لما حدث بإبداء بعض الملاحظات العامة.

بداية، لىس من السهل الكشف عن الأسباب التي أدت إلى تقهقر الدولة العثمانية، وليس من السهل أيضاً شرح الأسباب الكامنة وراء الانتصارات التي أحرزها العثمانيون في القرون الأولى.

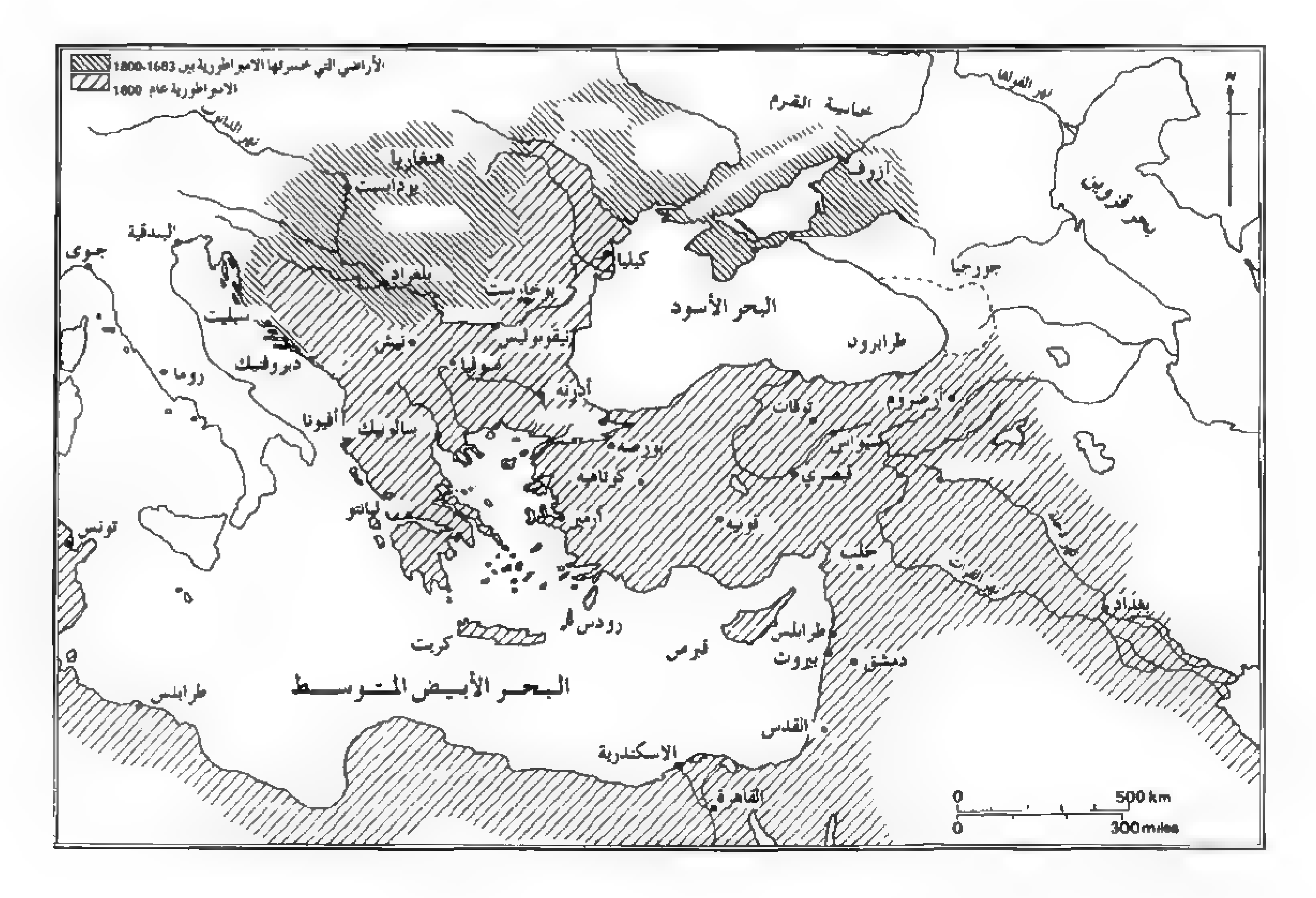
من الواضح أن ميزان القوى أخذ يميل لصالح الدول الأوروبية خلال القرن السادس عشر بفضل التفوق التكنولوجي والعسكري المتزايد لهذه الدول والثروات التي جنتها من تجارتها مع العالم الجديد بعد اكتشاف أمريكا. وفوق كل هذا لعب تقدم العلوم العسكرية في أوروبا وخاصة إنشاء التحصينات الدفاعية دوراً في إيقاف المد العثماني. ومن الأمثلة على ذلك ما واجهه السلطان سليمان الكبير من مشقة أمام أسوار سكتوار Szigetvar المحصنة تحصيناً جيداً. ومهما يكن من أمر فإن تحري الأسباب التي أدت إلى تقهقر الدولة العثمانية في مواجهة القوى الأوروبية، يبقى موضوعاً أكثر تعقيداً من ذلك. وسنعالج هذا الجانب في الفصول القادمة.

ثانياً: أخذت الملكيات المطلقة إبان القرن الثامن عشر تنحو

نحو جعل السلطة أكثر مركزية من ذي قبل، والحق أن العثمانيين كانوا أيضاً ينحون هذا المنحى ولكن ليس بنفس القدر. على حين كان في تلك الفترة دول لم تحظى بنظام حكم مركزي، فالدولة الصفوية في إيران أصابها الوهن بعد فترة قصيرة ومن ثم انهارت لتستعيد قوتها وتماسكها من جديد في القرن العشرين. وكذلك دولة المغول التي ازدهرت في الهند إلى أن وقعت هي وما تبقى من الهند تحت سيطرة بريطانيا وفرنسا.

ثالثاً: تجدر الإشارة إلى الهزائم التي تعرض لها العثمانيون في القرن الثمن عشر، كان من الممكن أن تكون أعظم خطراً لولا النزاعات التي كانت قائمة بين القوى الأوروبية. والواقع أن العثمانيين قد استغلوا هذه الصراعات للتشبث ببعض المناطق التي افتتحوها. وفي بعض الحالات كان الدبلوماسيون الأوروبيون يتنافسون فيما بينهم للحصول على امتيازات من الدولة العثمانية أو لمنع مناوئيهم من الحصول على امتيازات تمليها مصالحهم. وعلى الرغم من الوضع المتردي للدولة العثمانية فى ذلك العصر، فقد حقق العثمانيون بعض الانتصارات هنا وهناك على الصعيدين العسكري والسياسي ولا سيما في النصف الثاني من القرن الثمن عشر.

والحق أن الهزائم التي مُني بها العثمانيون بدأت تتوالى منذ إخفاقهم المريع في اقتحام ڤيينا سنة 1688 وحتى غزو نابليون لمصر سنة 1798 (الخريطة 3). ومن الأحداث الخطيرة التي تلت كارثة 1683 الهزيمة الشنعاء التي منيت بها القوات العثمانية في



خريطة 3. الإمبراطورية العثمانية خلال الحقبة 1683 – 1800

نيش (بلغراد)، ومن ثم اندحارهم في معركة سلانكمن المشؤومة التي قضى نحبه فيها الصدر الأعظم فاضل مصطفى كوبريللي. ومن ناحية أخرى دخلت الدولة العثمانية في عدة حروب مع روسيا بدءاً من سنة 1677. ففي سنة 1689 هاجم ابروس شبه جزيرة القرم ووفقوا أخيراً إلى الاستيلاء على ميناء آزوف (آزاق) بعد ست سنوات. وألحقت بالعثمانيين هزيمة أخرى قاسية، إذ استطاع أوجين أمير سافوا أن يبيد جيش السلطان عند زنطه Zenta. وأخيراً قَبِل السلطان وساطة بريطانيا وهولندة والتي نجم عنها معاهدة كارلوفيج التي تخلى بموجبها السلطان لآل هابسبورغ عن تراسلفانيا، وعن المجر برمتها عدا طمشوار وعن القسم الأكبر من سلوفينيا (إسلاوونيا) وكرواتيا، وأُكره على التنازل للبولنديين عن بودوليا وجنوب أوكرانيا، كما تنازل للبنادقة عن الموره وعدد من الأماكن في دلماتيا. أما روسيا فقد واصلت الحرب حتى سنة 1700 لانتزاع آزوف التي كان العثمانيون قد استردوها قبل أن يتخلوا عنها أخيراً سنة 1736.

وفي سنة 1718 اضطر العثمانيون بموجب معاهدة بازاروويج إلى التنازل عن بلغراد ونصف صربيا بالإضافة إلى واليشيا. ولم تكن الجيوش العثمانية بأوفر حظاً على الجبهة الشرقية حيث خاضت غمار عدة حروب بين سنتي 1723 و1736 كانت حصيلتها انسحاب العثمنيين من أذربيجان وأقاليم أخرى متاخمة للحدود الإيرانية ـ العثمانية. وبعد مئتي سنة من الحروب بين

العثمانيين وخصومهم في إيران كانت النتيجة فوضى سياسية عمت الدولة الفارسية.

والحق أن بنود معاهدة كوجك قينارجه التي وُقعت بين روسيا والدولة العثمانية تمثل بوضوح فداحة الخسائر التي مُني بها العثمانيون في حروبهم المتواصلة مع روسيا ما بين 1768 و1774 التي كان من جملة نتائجها تدمير الأسطول العثماني في خليج جشمة في بحر إيجه، من قبل الأسطول الروسي الذي أبحر من البلطيق وعبر إلى البحر المتوسط عن طريق مضيق جبل طارق. كما أن التعويضات التي ترتب على الدولة العثمانية دفعها كانت بالرغم من فداحتها أقل خطورة من بقية الشروط التي نصت عليها المعاهدة. إذ أن المعاهدة أدت إلى قطع العلاقة الحميمة التي كانت تربط السلطان العثماني بخان القرم. والمعروف أن خانات القرم خلال القرن الثامن عشر كانوا يمثلون قوة عسكرية داعمة للجيوش العثمانية وخاصة بعد اضمحلال الإنكشارية كقوة عسكرية، بعد أن كانوا قوام الجيش وعماده.

ومن النتائج الأخرى السيئة التي أسفرت عنها المعاهدة كان فقدان الدولة العثمانية لسيطرتها على البحر الأسود والتنازل عن أراضي شاسعة بين نهري الدنيبر والباغ. وقد تضمنت المعاهدة شروطاً أخرى كان لها عواقب جسيمة فيما بعد. إذ حصلت روسيا على حق تشييد كنيسة أرثوذكسية في اسطنبول والتدخل لحماية جميع المسيحيين الأرثوذكس القاطنين في اسطنبول. والواقع أن روسيا اتخذت من هذا الحق فيما بعد ذريعة لتنصب

نفسها حامية لجميع رعايا الدولة العثمانية التابعين للكنيسة الأرثوذكسية. وفي المقابل اعترفت روسيا بمرجعية السلطان كخليفة على جميع مسلمي القرم. فالسلاطين الذين جاءوا فيما بعد أصرّوا على شرعيتهم كخلفاء لهم سلطة روحية على جميع مسلمي العالم وسعوا لترويج هذه الفكرة، وخاصة السلطان عبد الحميد الثاني (1876 ـ 1909). كان لمعاهدة كوجك قينارجه تداعيات خطيرة على الدولة العثمانية على الصعيدين المحلي والدولي. تلى ذلك معاهدة جاسي (ياش) التي وضعت حداً للحرب التي دارت رحاها بين الروس والعثمانيين من جديد بين سنتي 1787 و1792 وقضت هذه المعاهدة بضم جورجيا (الكرج) وبتنازل السلطان لروسيا عن شبه جزيرة القرم نهائياً.

وفي سنة 1798 قاد نابليون بونابرت حملة عسكرية لاجتياح مصر لأسباب لا تزال دوافعها مثار جدل بين المؤرخين: هل كان ينوي الوصول إلى الهند لمنع بريطانيا من التواصل مع أثمن مستعمراتها؟ أم أنه كان يسعى لتقويض دعائم الإمبراطورية العثمانية وإنشاء إمبراطورية فرنسة على أنقاضها؟ وأياً كان الأمر فقد أدت حملة نابليون على مصر إلى أن يفقد العثمانيون سيطرتهم على هذا البلد الغني والهام، ومن ثم تفرد محمد علي باشا وأعقابه بحكم مصر بحيث لم يعد لأسيادهم العثمانيين سوى سلطة شكلية. وقد كاد محمد علي باشا (توفي سنة 1848) أن يوجه ضربة قاضية للدولة العثمانية خلال فترة حكمه. ومهما يكن من أمر فقد حافظ خلفاء محمد علي على علاقات وثيقة

مع الباب العالي. لكن مصر أصبحت كياناً مستقلاً عملياً إبان القرن التاسع عشر ولم تعد مواردها تحت تصرف اسطنبول باستثناء الجزية السنوية التي كانت تُدفع للخزينة العثمانية.

ركزّنا فيما تقدم على الهزائم التي حلت بالعثمانيين وتداعيات هذه الهزائم وما تلاها من معاهدات. لكن تقهقر الدولة العثمانية في الحقبة التي نتحدث عنها لم يكن أمراً واضحاً لأولئك الذين عاصروا تلك الأحداث وذلك لأن العثمانيين حققوا أيضاً عدداً من الانتصارات الهامة وخاصة في النصف الأول من القرن الثامن عشر. فعلى سبيل المثال استعادوا بلغاريا وصربيا وترانسلفانيا بعد عدة هجمات معاكسة شنوها في الفترة ما بين 1689 ـ 1690. وكذلك بلغراد التي بقيت بيد العثمانيين حتى أوائل القرن التاسع عشر. وكمثال آخر، تمكن الجيش العثماني سنة 1711 من تطويق قوات القيصر بطرس الأكبر على مقربة من نهر بروث على حدود مولداڤيا، وأجبروه على الانسحاب من الأراضي التي كان الروس قد بسطوا سيطرتهم عليها حديثاً. وبعد بضع سنوات تمكن العثمانيون من استعادة حصن آزوف الحصين على البحر الأسود. كما استعادوا حصن شبه جزيرة الموره بعد حرب مع البندقية دامت من 1714 وحتى 1718. وقد بقيت المورة بحوزة العثمانيين لأكثر من مئة سنة بعد ذلك، إلى أن نالت اليونان استقلالها بعد الحرب التركية اليونانية. وفوق كل هذا فقد حقق العثمانيون عدداً من الانتصارات الأخرى سنة 1737 على كل من النمساويين والروس

وانتهى الأمر بصلح بلغراد سنة 1739 الذي مكّن الدولة العثمانية من استعادة جميع الأقاليم التي كان العثمانيون قد تنازلوا عنها لآل هابسبورغ في معاهدة بازاروفيج. وفي السنة نفسها وفقوا إلى انتزاع أزوف من الروس وترتب على ذلك أن سحب الروس جميع سفنهم الحربية والتجارية من حوض البحر الأسود كما انسحبوا أيضاً من والبشيا. وحتى بعد الكوارث التي سبقت توقيع معاهدة كوجك قينارجه، تَمكَّن العثمانيون من استرجاع بعض ما فقدوه في القوقاز (القزق)، وفي سنة 1792 وافقت إمبراطورة روسيا كاترين على التحلي عن بعض الموانئ القريبة من مصب نهر الدانوب.

سياسة الدولة الاقتصادية

لا يزال التطور الاقتصادي الذي شهدته الدولة العثمانية والسياسات التي اتبعتها في هذا الميدان يثير جدلاً بين المؤرخين. ويقول البعض أن الحكومات الأوروبية آنذاك، أي في القرن الثامن عشر، اتبعت سياسات تستهدف التحكم بحرية الاستيراد والتصدير بما فيه التجارة الداخلية. مما مكّنهم من السيطرة على الأسواق العالمية وتكييفها حسب مصالحهم. في حين أن العثمانيين لم يتبعوا سياسة مماثلة ولذلك أخذت الدولة تفقد حيويتها وقوتها، هذا ما يزعمه بعض الباحثون.

من المؤكد أن الدولة العثمانية بقيت لقرون عدة تجيز لنفسها حق التصرف بموارد البلاد الاقتصادية حسب احتياجاتها.

وكثيراً ما كانت تتدخل في محاصيل المدن والأرياف لتأمين احتياجات القصر وسكان العاصمة من المواد الغذائية والسلع والمواد الأولية، ناهيك عن احتياجات كبار رجال الدولة والجيش. وقد أدى هذا التدخل إلى عواقب وخيمة. وذلك لأن الدولة كانت تفرض أثمان السلع والمواد التي تشتريها، وغالباً ما كانت تلك الأسعار أدنى من سعر السوق. أضف إلى ذلك أن الدولة كانت في كثير من الحالات تشتري مادة معينة بكميات كبيرة مسببة نقصاً حاداً في المؤن. وكانت تعمد أحياناً إلى الاستيلاء على المحاصيل الزراعية والمنتجات لمناطق بأكملها لتموين الجيش والقصور السلطانية. فعلى جبهة البلقان في أواخر القرن الثامن عشر، ألزمت الأقاليم المجاورة بتأمين حاجة الجيش من الحبوب. أما المؤن الأخرى مثل الرز والقهوة والكعك فكانت تأتي من مصر وقبرص. والواقع أن الدولة كانت تبذل جهوداً كبيرة لتأمين احتياجات سكان اسطنبول من المواد الغذائية خوفاً من أن تؤدي قلة المؤن إلى وقوع اضطرابات لا تحمد عقباها. ولهذا وضعت الدولة الكثير من الأنظمة حول تأمين احياجات سكان العاصمة من القمح والمواشي.

غير أننا لا نستطيع الجزم كما يزعم البعض، بأن هذه السياسات من جانب الدولة هي التي أضرت بعملية التنمية الاقتصادية وأدت إلى أزمة اقتصادية أواخر القرن الثامن عشر. كما لا نستطيع الجزم كما يقول آخرون بأن السبب الأساسي يعود إلى إهمال الدولة فرض قيود على التجارة في سبيل

المصلحة العليا للدولة. والواقع أن كلا الطرفين ينسى أن الدولة لم تكن تمسك بزمام الأمور على النحو الذي يتصورنه. إذ من المحتمل أن تكون عوامل خارجية تتصل بالاقتصاد العالمي قد أثرت أكثر من سياسة الدولة في هذا الشأن. لذلك نرى أنه من المفيد أن نبحث عن عوامل أخرى نستطيع في ضوئها فهم التطورات التي طرأت بشيء من الثقة أن الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر بدأت تنأى عن سياسة «توزيع المؤن»، بحيث أخذت قوى السوق (حسب تعبير الاقتصاديين) تلعب دوراً أكبر من ذي قبل.

الحياة السياسية في قمة السلطة

كان السلاطين خلال القرن الثامن عشر يتمتعون في أغلب الأحيان بسلطة رمزية لا تتعدى التوقيع على المراسيم أو القرارات التي كان يتخذها كبار رجال الدولة باسم السلطان. وبالرغم من أن «حكم الحريم» كان قد ولّى عهده، فقد بقيت بعض النساء من الطبقة الحاكمة يتمتعن بنفوذ كبير. إذ أن الأسرة المالكة استمرت في تزويج بناتها من كبار رجال الدولة كوسيلة للمحافظة على ولاء هؤلاء ودعمهم. لا سيما في الفترة التي أخذ نفوذ القصر يضعف. ففي سنة 1656 تنازل السلطان محمد الرابع عن سلطاته التنفيذية للصدر الأعظم محمد كوبريللي، وأصبحت الإدارة السياسية منذ ذلك الحين إن لم يكن قبله بيد الوزراء والباشوات. كما أخذ نفوذ الطبقة العسكرية بالتلاشي نظراً لتوقف الفتوحات وبالتالي أصبح المطلوب الاستفادة

القصوى من الموارد المتاحة. لذلك كان من الطبيعي أن يصبح تعيين موظفي الدولة بيد الوزراء والباشوات وحاشياتهم والذين يشكلون طبقة اجتماعية تلعب دوراً هاماً في الحياة الاقتصادية والتجارية بفضل تحكُّمها بحقوق استثمار الأراضي الزارعية ونشاطها التجاري المتزايد، بالإضافة إلى تسلطها على دور الأوقاف الإسلامية. ونستطيع القول أن طبقة الباشوات هذه، أصبحت في نهاية القرن السابع عشر تتحكم عموماً بسياسة الدولة الخارجية والداخلية.

وقد حاول السلطان مصطفى الثاني أن يستعيد السلطة الفردية التي كان يتمتع بها أسلافه، لكنه لم يفلح في مسعاه ولا سيما عندما حاول إعادة إحياء النظام الإقطاعي وحقوق الوراثة التي كان الفرسان الإقطاعيون يتمتعون بها. وقد أدت هذه المحاولة الفاشلة إلى ما عُرف في التاريخ العثماني بـ «حادثة أدرنة» سنة 1703 حين دُعي السلطان مصطفى للمثول أمام الديوان في اسطنبول لشرح موقفه. والحق أن هذه الأحداث كان إيذاناً بتعاظم نفوذ الصدر الأعظم والباشوات في إدارة شؤون الدولة.

لقد حاول السلاطين التعويض عن فقدانهم لمركزهم القيادي المتميز في إدارة الدولة باللجوء إلى أساليب جديدة للمحافظة على وجودهم كرمز للسلطة. ففي أوائل القرن الثامن عشر شرع الباب العالي بإعادة تنظيم رحلات الحج وصيانة الطرق المؤدية إلى مكة والمدينة وذلك لتدعيم سلطة البلاط وشرعيته. ففي

الفترة 1718 ـ 1730 اتبع السلاطين شتى الوسائل للمحافظة على نفوذهم وشرعيتهم. فالسلطان أحمد الثالث عمد إلى إنفاق المال الوفير والانصراف إلى حياة البذخ وتشييد القصور، وقد حذا حذوه في ذلك كبير وزرائه ابراهيم باشا الذي كان متزوجاً من فاطمة ابنة السلطان. والحق أن إقبال السلطان وكبير وزرائه على حياة البذخ في تلك الفترة كان يرمي إلى استقطاب كبار رجال الدولة القاطنين في اسطنبول، على غرار ما كان يفعله نظيره ملك فرنسا لويس الرابع عشر الذي عرف بتبذيره وإنفاقه على الولائم والحفلات التي انهكت خزينة الدولة. والمعروف أن لويس هذا أجبر عدداً من النبلاء على الإقامة الدائمة في قصر ڤرساي. وقد اتبع السلطان والصدر الأعظم تقليداً مشابهاً لاستمالة كبار رجال الدولة والمحافظة على هيبة السلطان وشرعيته. وهنا تجدر الإشارة إلى قوانين الملابس التي حددت شكل اللباس (الزي) الذي يُفترض أن يرتديه الفرد تبعاً لرتبته الاجتماعية أو الرسمية وكذلك دينه أو مهنته. فعلى سبيل المثال كان على المسلمين أن يرتدوا ملابس من ألوان وأقمشة معينة لا يحق للنصارى أو اليهود ارتداؤها. كان السلاطين يقصدون من تطبيق قوانين كهذه، التأكيد على دورهم كقيّمين على المجتمع بعد أن تلاشت سلطتهم العسكرية والإدارية.

الصراعات الداخلية بين اركان السلطة والشعب

لعبت طبقة الإنكشارية التي باتت تشكل طبقة عسكرية دوراً في الصراعات الداخلية التي نشبت بين النخبة الحاكمة من جهة

وبين أفراد هذه النخبة وعامة الشعب من جهة ثانية. كانت الإنكشارية بمثابة العمود الفقري للجيش إلى جانب عملهم كحاميات متمركزة في المدن. لكن قيمتهم العسكرية تضاءلت ولم تعد كسابق عهدها إلى حد أن الدولة أخذت تعتمد أكثر فأكثر على قوات من القرم ومناطق أخرى. وبحلول سنة 1700 أصبح العساكر الإنكشارية قوة لا يعتد بها، والأخطر من ذلك أن هذه القوة أصبحت عديمة الانضباط ودبت فيها روح التمرد. والحق أن تطاول الإنكشارية على سلطة الدولة الممثلة بالسلطان بدأ يظهر خلال النصف الثاني من القرن السادس عشر عندما انتهكوا حرمة جثمان السلطان سليمان الكبير ولم يدعوا ابنه سليم يعتلي العرش إلا بعد أن أجزل لهم العطاء. وبما أن الإنكشارية كانوا دوماً يحيطون بالسلطان باعتبارهم حرسه الخاص فقد حاولوا استغلال وضعهم الخاص وامتيازاتهم العسكرية إلى حد أنهم باتوا يتحدون إرادة السلطان، لاسيما بعد أن ساءت أوضاعهم المعيشية نتيجة لتأخر الدولة في دفع مرتباتهم التي لم تعد تكفي لسد حاجاتهم في ظل التضخم المالي الحاد الذي عمّ البلاد في ذلك الحين. وبما أن حاميات المدن كنت في معظمها من العساكر الإنكشارية فقد أدى ذلك تدريجياً إلى نشوء علاقات تجارية مع سكان هذه المدن كان الغرض منها زيادة موارد رزقهم. وتجلت هذه الظاهرة في اسطنبول وعدد من المدن الهامة مثل بلغراد وصوفيا والقاهرة ودمشق. وعلى ذلك اضطر كثير منهم إلى مزاولة المهن الحرة

وبعض الصناعات اليدوية. وبنهاية القرن السابع عشر أصبح الإنكشارية جزءاً من النسيج الاجتماعي والتجاري مستفيدين من انتمائهم ولو شكلياً إلى شريحة اجتماعية لها امتيازاتها. والواقع أن زعماءهم (الأغوات) بقوا حتى ذلك الوقت يتبوؤن مناصب رفيعة في مجالس الدولة. والجدير بالملاحظة أن المكانة الاجتماعية المتميزة لهؤلاء أصبحت متوارثة لاسيما بعد أن سمحت الدولة لأفراد الألوية الإنكشارية بالزواج والعيش خارج معسكراتهم. وهكذا أصبحت طبقة الإنكشارية ذات نفوذ بالغ بحكم الصلات التي صارت تربطها بعامة الشعب. وبلغت جرأتهم حداً جعلهم يتحكمون بخلع وتنصيب السلاطين وكبار الوزراء، بحيث أصبحوا العنصر المهيمن في النزاعات الداخلية ولكنهم في الوقت نفسه كانوا شكلاً من أشكال السخط الشعبي ويعبرون عن نبض الشارع إلى أن تم القضاء عليهم كقوة سياسية سنة 1826. من هذا المنطلق يمكن اعتبار القرن الثامن عشر، العصر الذي أصبحت فيه الجماهير في الكثير من المدن العثمانية تعبرعن نقمتها من خلال إنتفاضات شعبية أو تظاهرات بدعم وتحريض الإنكشارية.

الحياة السياسية في الأقاليم

فيما كان زمام الحكم يفلت من أيدي السلاطين ليستقر في أيدي الأعيان والوزراء ومن ثم في أيدي جماهير اسطنبول، كانت الولايات تشهد تحولات هامة. إذ أصبحت السلطة المركزية للدولة ضعيفة في حين قويت شوكة الأعيان والباشوات في

مختلف أقاليم الإمبراطورية. فعلى سبيل المثال سيطرت أسرة قره عثمان أوغلو وشابان أوغلو وجانكيلي علي باشا أوغلو على الحياة السياسية والاقتصادية في غرب ووسط وشمال شرق الأناضول. في حين استقل علي باشا الجنيني بحكم مقاطعة بيروس اليونانية، كما سيطر عثمان باشوان أوغلو على المنطقة الواقعة في أسفل الدانوب من بلغراد حتى الساحل الأدرياتيكي. أما في الأقطار العربية فقد حكمت أسرة سليمان باشا المملوكية بغداد خلال القرن الثامن عشر بأكمله كما حكمت أسرة الجليلي الموصل في الوقت الذي تعاقب على حكم مصر عدد من الحكام الأقوياء مثل محمد علي بك الذي كان في واقع الحال من المماليك.

يمكن تقسيم الأعيان أو السادة في الأقاليم إلى ثلاث فئات. الفئة الأولى: وهي الفئة التي تحدرت من الولاة أو كبار الموظفين المعينين من قبل السلطة المركزية، والتي استوطنت فيما بعد في المناطق الخاضعة لإدارتها، بلرغم من أن سياسة الدولة كانت تتعمد تعيين الولاة وكبار الموظفين المنتدبين في الأقاليم لفترة محدودة. وهنا تجدر الإشارة إلى أن التعيينات كانت لفترات قصيرة نسبياً في القرنين السادس والسابع عشر، ولفترات أطول في القرن الثامن عشر. وذلك لأن ولاة الأقاليم (الإيالات) وكبار الموظفين المنتدبين أصبحوا يغارون على مناصبهم ويسعون بشتى الطرق للبقاء في مراكزهم.

أما الفئة الثانية فتنتمي إلى طبقة الزعماء والإقطاعيين

المحليين التي كانت تتمتع بالسطوة والنفوذ قبل مجيء العثمانيين. ومما لا شك فيه أن بعض السلاطين سمحوا لهذه الطبقة بالاحتفاظ بامتيازاتها، كما حصل في البوسنة حيث بقي عدد كبير من الأسر الإقطاعية محافظاً على مركزه وامتيازاته. وفي رأينا أن المؤرخين لم يعيروا هذا الجانب الاهتمام الذي يستحقه، وفي رأينا أيضاً أن هذه الأسر لعبت دوراً لا يستهان به في العهد العثماني.

أما الفئة الثالثة فهي الطبقة المتحدرة من المماليك الذين يعود تاريخهم إلى العصور الإسلامية الوسطى. وقد حكم المماليك مصر لبضعة قرون كانوا خلالها يستوردون آلاف الأرقاء إلى أن قضى العثمانيون على دولتهم بين سنتي 1516 ـ 1517، والواقع أن بيع وشراء الأرقاء من قبل الولاة أو القادة العسكريين استمر في العهد العثماني. وكان الأمراء والولاة أو الحكام المحليون يشترون الأرقاء ويلحقونهم بخدمتهم بعد تدريبهم تدريباً عسكرياً أو تأهيلهم لتسلم مناصب إدارية. وكان المملوك يدين بالطاعة والولاء لسيده حتى بعد إعتاقه، ولكنه إلى جانب ذلك كان يتمتع بسطوة ونفوذ تبعاً لقدرته ومواهبه. ومن أبرز الأمثلة على ذلك أحمد باشا الجزار الذي حكم صيدا وعكا وسليمان الذي حكم بغداد، فقد كان كل منهما في السابق مملوكاً يعمل في خدمة علي بك الكبير حاكم مصر.

أما في الجزء الأوروبي من الإمبراطورية وبالتحديد في

مولداڤيا وواليشيا (رومانيا الحديثة) فقد بقي الحكام والأمراء المحليون يمارسون سلطتهم تحت السيادة العثمانية حتى سنة 1713 عندما أقصوا عن مراكزهم لتواطئهم مع بطرس الأكبر قيصر روسيا، وعين الباب العالي مكانهم عدداً من الأعيان وأثرياء الجالية اليونانية الأرثوذكسية المقيمة في اسطنبول اليونانية. والحق يُقال أن هؤلاء الحكام الجدد كانوا طغاة مستبدين تحكموا برقاب الفلاحين وكان حكمهم أشد قسوة من غيرهم.

ويمكن القول بوجه عام أن أعيان البلاد والزعماء المحليين ظلوا يتمتعون بنفوذهم بعد أن فتح العثمانيون تلك البلاد بفضل صلاتهم الوثيقة برجال الدين والعلماء والتجار وكبار الملاكين. والواقع أن الأسر التي تحدرت من الفئتين الأوليين عمدت إلى توطيد نفوذها عن طريق الزواج والمصاهرة مع مثيلاتها من الأسر. ونتيجة لذلك أصبحت بعض السيدات يتمتعن بمكانة عالية ونفوذ، ويمتلكن العقارات والضياع ويشرفن على إدارة الأوقاف التي وهبنها لأغراض دينية أو خيرية، وقد أدى ذلك إلى تعاظم نفوذ هذه الأسر في الإدارة المحلية ولدى السلطة العثمانية المركزية.

والجدير بالملاحظة أن الزعماء المحليين، ظلوا بوجه عام يدينون بالولاء للسلطان والباب العالي، ويؤدون الضرائب المستحقة (الخراج) بالإضافة إلى إمداد الجيش بالمقاتلين في الحروب الخارجية. ولا شك أنه كانت هناك علاقة تقوم على المنفعة المتبادلة بين الباب العالي وأعيان الأقاليم التبعة

للإمبراطورية العثمانية. وسبق أن أشرنا إلى أن الدولة إبان القرن الثامن عشر كانت تعتمد على الولايات كمصدر أساسي لسد احتياجاتها من الجنود. وعلى ذلك، كان من الطبيعي أن يقوم الزعماء المحليون بإمداد الجيش بالرجال لضمان شرعيتهم المستمدة من الحكومة المركزية وللمحافظة على المنافع الاقتصادية التي كانوا يجنونها، كما سنبينه.

في سنة 1695 أخذت الدولة بجباية الضرائب عن الأراضي الزراعية بطريقة غير مباشرة تقوم على بيع بالمزاد حق جباية الضرائب في منطقة معينة لقاء مبلغ نقدي يُدفع لخزينة الدولة. وبحلول سنة 1703 أصبح هذه النظام في تحصيل الضرائب شائعاً في كل من بلاد البلقان والأناضول والأقطار العربية. وقد مكّنت هذه الطريقة الوزراء والباشاوات في الطبقة الحاكمة من التحكم بهذه المزادات بالتواطؤ مع الزعماء المحليين والأسر الكبيرة لتحقيق مكاسب مالية. وعلى ذلك كن من الطبيعي أن يعمد الزعماء المحليون إلى إرضاء كبار رجال الدولة في اسطنبول حرصاً على امتيازاتهم الخاصة بجباية الضرائب على الغلال الزراعية. ليس غريباً إذن أن يذعن الزعماء المحليون لمطالب الباب العالي ويقدمون الدعم العسكري في أوقات الحروب أو عند الطلب.

بقي هذا الطابع من التعاون المبني على المصلحة المتبادلة بين السلطة المركزية والزعماء المحليين خلال الفترة 1700 ـ 1768. بيد أن الحروب الروسية ـ العثمانية التي نشبت في

الفترتين 1768 ـ 1774 و1787 ـ 1792 وما أحدثته من استنزاف للموارد الاقتصادية والبشرية، أدت إلى تزايد اعتماد الدولة على الدعم المادي والعسكري للزعماء المحليين الذين أصبحوا منذ ذلك الحين يتمتعون بنفوذ وبحرية أكبر في اتخاذ القرار، بمعزل عن السلطة المركزية. ومن الأمثلة على ذلك أحمد باشا الجزار، وقرة عثمان أوغلو، وعلي باشا الجنيني، وعثمان باشوان أوغلو. وقد خاض هؤلاء عدة حروب ضد مناوئيهم من الزعماء المحليين وأحياناً ضد الروس. ويلاحظ أن أحمد باشا الجزار، وعلي باشا الجنيني اتبعا سياسة خارجية شبه مستقلة. وهناك من المؤرخين من يرى أن هذا السلوك كان يعكس محاولات مبطّنة للانفصال عن الدولة العثمانية. لكن هذا التفسير للوقائع مشكوك فيه من وجهة نظرنا للاعتبارات التالية:

في سنة 1808 زحف مصطفى باشا البيرقدار قاصداً اسطنبول على رأس جيش عثماني قادماً من المناطق البلغارية المحاذية لنهر الدانوب. وذلك لانقاذ السلطان من الإنكشارية الذين باتوا يشكلون خطراً على السلطان. وحين دخل اسطنبول سارع للدعوة إلى اجتماع عام ضم عدداً من كبار الزعماء والأمراء في منطقتي البلقان والأناضول. وقد تمخض عن هذا الاجتماع التوقيع على اتفاقية خطية تنص على التزام الجميع بإطاعة السلطان والعمل بتوجيهاته. إن هذه الحادثة تدل على التطور الذي طرأ على نظام الحكم المركزي، إذ أصبح السلطان رهن إرادة الزعماء والأعيان. ومن ناحية أخرى فإن مجرد تعهد هذه

الأطراف بالتقيد بأوامر السلطان يدل على أن الإدارة العثمانية المركزية وعلى رأسها الأسرة الحاكمة لم تفقد تماماً سلطتها السياسية حتى في أوقات ضعفها. والحق أن اتفاقية سنة 1808 لم تلغ العلاقة القائمة على المنفعة المتبادلة بين أعمدة الحكم في اسطنبول والولاة أو زعماء الأقاليم وذلك لأن الدولة كانت تحتاج إلى الدعم المالي والعسكري والخدمات الأخرى التي كان الزعماء المحليون والولاة يقدمونه للباب العالي. وفي المقابل كان «الباشوات» والزعماء المحليون في الأقاليم يلجأون إلى «الباب العالي» والسلطان لمنحهم امتيازات تمكنهم من التحكم بموارد الدولة في هذا الإقليم أو ذاك.

الحركات الدينية الإصلاحية في ظل الضعف السياسي والعسكري

اتخذت الحركة الوهابية التي قامت في الجزيرة العربية موقفاً مغايراً لهؤلاء الزعماء الذين ورد ذكرهم. ذلك أن الحركة السلفية رفضت رفضاً قاطعاً الاعتراف بشرعية الحكم العثماني. ولا شك أن ظهور الدعوة السلفية لم يأت من فراغ بل كان يعكس أوضاع المسلمين المتردية في كل مكان. فالدول الإسلامية والمسلمون عموماً، في شمال أفريقيا والإمبراطورية العثمانية وإيران والهند، كانوا عاجزين عن الوقوف في وجه التوسع الأوروبي.

منذ القرن الثامن عشر، وما بعده، ثمة رأيان حول تفسير

ظاهرة العجز وكيفية معالجته: الرأي الأول يرى أن ضعف الدولة العثمانية يعود إلى تفوق الدول الأوروبية في ميدان التكنولوجيا .وعلى ذلك وجد العثمانيون أن الحل يكمن في الحصول على أفضل التكنولوجيات العسكرية المتوفرة وتوظيفها لأغراضهم كما فعل السلاطين في بداية التوسع العثماني. ولكن الوضع في القرن الثامن عشر فرض على الدولة الاستعانة بالأوروبيين في هذا المجال. وبالفعل دُعي عدد من الضباط العسكريين الأجانب إلى العاصمة اسطنبول. ومن هؤلاء على سبيل المثال البارون دو توت الذي كلف بإنشاء فرقة مدفعية حديثة. وقد بقي في خدمة الجيش العثماني من سنة 1755 حتى سنة 1776. في حين سعى قائد الأسطول العثماني (أمير البحر) غازي حسن باشا لإعادة بناء الأسطول وتحديثه إلى أقصى حد.

أما الرأي الآخر، وهو الذي تبنته جماعات إسلامية، فيرى أن انحطاط المسلمين يعود إلى انحلال الدين والأخلاق بالدرجة الأولى، وأنه لا سبيل للتقدم إلا بالتمسك بالقيم الإسلامية الحقة. وقد نشأت عدة حركات إصلاحية منها الفرقة الصوفية التيجانية في شمال إفريقيا، والحركة السلفية في الجزيرة العربية، والحركة الفكرية التي تزعمها الفقيه المسلم شاه ولي الله في دلهي في شبه القارة الهندية. والواقع أن هذه الحركات الثلاث طرحت حلولاً مختلفة من منظور ديني لمشكلة ضعف وتخلّف الدول والشعوب الإسلامية في العالم.

والحركة السلفية وهي التي تهمنا في هذا البحث كانت تهدف إلى إعادة إحياء المجتمع على أسس إسلامية وتنقية الدين الإسلامي مما علق به من بدع وتقاليد تتنافى مع تعاليم الإسلام والسنة. وعلى ذلك قام الداعية والإمام محمد ابن عبد الوهاب وأتباعه بتوعية المسلمين في الجزيرة العربية إلى ضرورة العودة إلى مبادئ الإسلام المتمثلة في المذهب الحنبلي نسبة للإمام أحمد بن حنبل. وقد اعتبر محمد ابن عبد الوهاب أن المسلمين قد انحرفوا عن دينهم وتعاليم القرآن الذي أنزله الله عى النبي الكريم.

والواقع أن مثل هذه الدعوة حملت في طياتها أخطاراً جسيمة بالنسبة للعثمانيين الذين كانوا قد فقدوا سيطرتهم منذ أوائل القرن الثامن عشر على أجزاء من الجزيرة العربية بالإضافة إلى اليمن وحضرموت. وقد نجح أتباع عبد الوهاب في بسط سيطرتهم على معظم ما تبقى من الجزيرة العربية وشنوا عدداً من الغارات على العراق امتدت حتى بغداد. ويكمن الجوهر الحقيقي للدعوة السلفية في إعلان محمد بن عبد الوهاب بأنه لا يجوز أن تبقى مكة والمدينة تحت السيادة العثمانية، وانتقد سلوك المسلمين وانتشار البدع التي لا يجيزها الإسلام والشرع، وأن من واجب المسلمين تطهير الأماكن المقدسة من الفساد والمفسدين. وتمهيداً لذلك عقد ابن عبد الوهاب تحالفاً مع محمد بن سعود الذي تبنى الحركة السلفية، ووفقوا سنة 1803 إلى الاستيلاء على مكة والمدينة. وقد قُيض لأسرة آل سعود

بعد قرن من الزمن أن تؤسس المملكة العربية السعودية. كان السلفيون بخلاف الزعماء المحليين الآخرين ينكرون شرعية الحكم العثماني ويسعون لإقامة دولة إسلامية.

بيد أن هذا التحدي الصريح للشرعية العثمانية لم يخف عن أعين الدولة. ففي الوقت الذي كان فيه ابن عبد الوهاب يدعو للإصلاح الديني، كان الباب العالي يحرص على الظهور بمظهر الحارس للأماكن المقدسة والمسؤول عن حماية الحجاج وسلامتهم. ولذلك نجد السلاطين خلال القرن الثامن عشر يركِّزون على دورهم كخلفاء وحماة للإسلام والمسلمين في كل مكان. نخلص إلى القول بأن النجاح الذي أحرزه السلفيون في أواخر القرن التاسع عشر نبّه العثمانيين إلى ضرورة أن تبقى الأماكن المقدسة تحت سيادتهم من منطلق سياستهم الرامية إلى توحيد المسلمين تحت الراية العثمانية دون منازع.

بعض المراجع المفيدة

Entries marked with a* designate recommended readings for new students of the subject.

* Abou-El-Haj, Rifaat, *The 1703 rebellion and the structure of Ottoman politics* (Istanbul, 1984)

Aksan, Virginia. *An Ottoman statesman in war and peace* (Leiden, 1995).

Artan, Tulay «Architecture as a theatre of life profile of the eighteenth-century Bosphorus» Unpublished Ph. D dissertation, Massachustts Institute of Technology, 1989.

Cuno, Kenneth *The Pasha s peasants. Land, society and economy in lower Egypt 1740 - 1858* (Cambridge, 1992).

Duman, Yukse, «Notables, textiles and copper in Ottoman Tokat, 1750 - 1840». Unpublished Ph. D dissertation, Binghamton University, 1988.

Hathaway, Jane *The politics of households in Ottoman Egypt The rise of the Qazdaglis* (Cambridge, 1997).

* Hourani, Albert. «Ottoman reform and the politics of the notables» in W. Polk and

R. Chambers, eds., *The beginnings of modernization in the Middle East. The nineteenth century* (Chicago, 1968), 41 - 68.

Ivanova, Svetlana. «The divorce between Zubaida Hatun and Esseid Osman Aga. Women in the eighteenth - century Shari'a court of Rumelia», in Amira El Azhary Sonbol, *Women, the family, and divorce laws in Islamic history* (Syracuse, 1996), 112 - 125.

* Keddie, Nikki, ed. *Women and gender in Middle Eastern history* (New Haven, 1991.

* Khoury, Dina. *State and provincial society in the Ottoman Empire. Mosul 1540 - 1834* (Cambridge, 1997).

Kirli, Cengiz. «The world of coffee houses in Ottoman Istanbul during the early nineteenth century», Dissertation in progress, Binghamton University.

Masters, Bruce. *The origins of western economic dominance in the Middle East: Mercantilism and the Islamic economy in Aleppo, 1600 - 1750* (New York, 1988).

*McGown, Bruce. «The age of ayans, 1699 - 1812» in Halil Inalcik with Donald Quataert, eds., *An economic and social history of the Ottoman Empire, 1300 - 1914* (Cambridge 1994), 637 - 758.

Olson, Robert. «The esnaf and the Patrona Halil rebellion og 1730: A realign-ment in Ottoman politics», *Journal of the Economic and Social History of the Orient*, 17 (1974), 329 - 44.

Raymond, André. *The great Arab cities in the 16th - 18th centuries* (New York, 1984).

* Quataert, Donald. «Janissaries, artisans and the question of Ottoman decline, 1730 - 1826», in Donald Quataert, ed., *workers, peasant and economic change in the Ottoman Empire 1730 - 1914* (Istanbul, 1993), 197 - 203.

Salzmann, Ariel. «Measures of empire: Tax farmers and the Ottoman *ancien regime*, 1695 - 1807». Unpublished Ph. D. dissertation, Columbia University, 1995.

* «An *ancien regime* revisited. Privatization and political economy in the 18th century Ottoman Empire», *Politics and society*, 21, 4 (1993), 393 - 423.

Shaw, Mary Lucile. *The Ottoman Empire from 1720 to 1744 as reveald in desptaches of the Venetian Baili* (Urbana, 1944).

Silay, Kemal. *Nedim and the poetics of the Ottoman court. Mediebal inheritance and the need for change* (Bloomington, 1994).

Sousa, Nadim. *The capitulatory regime in Turkey* (Baltimore, 1933).

Wortley Montagu, Lady Mary. *The Turkish Embassy letters* (London, reprint, 1994).

Zilfi, Madeline. «Elite circulation in the Ottoman Empire. Great mollas of the eighteenth century», *Journal of the Economic and Social History of the Orient*, 26, 3 (1983), 318 - 364.

Politics of piety: The Ottoman ulama in the post - classical age (Minneapolis, 1986).

* «Women and society in the Tulip era, 1718 - 1730», in Amira El Azhary Sonbol, *Women, the family, and divorce laws in Islamic history* (Syracuse, 1996), 290 - 303.

* Zilfi, Madeline ed. *Women in the Ottoman Empire: Middle Eastern women in the eraly modern era* (Leiden, 1997).

4 القرن التاسع عشر

مقدمة

إذا تأملنا صورة الحياة السياسية والاقتصادية في الدولة العثمانية خلال القرن التاسع عشر، 1798 ـ 1922، فسنجد أن ملامح هذه الصورة لم تتبدل في مجملها. فقد بقيت رقعة الإمبراطورية تتقلص في الوقت الذي كن رجال الدولة يتنازعون على السلطة في العاصمة والأقاليم الأخرى. لكن الأمر لم يقف عند هذا الحد. إذ اندلعت ثورات داخلية بالإضافة إلى الحروب التي اضطرت الدولة لخوضها للدفاع عن كيانها. ومن الملاحظ أن الحكومة المركزية أصبحت تتدخل بقدر أكبر في القضايا الاجتماعية التي تمس حياة الفرد، ومنها إعادة تنظيم العلاقة بين المسلمين وغير المسلمين والوضع القانوني للنساء الذي بقي معلقاً حتى نهاية القرن. لكن الخطر الداهم في تلك الحقبة كان الصراعات الطائفية والقومية التي أفرزتها التطورات السياسية والاقتصادية.

تراجع حدود الإمبراطورية وما واكبها من ثورات واضطرابات داخلية

بحلول القرن العشرين أصبح الجزء الأوروبي من الإمبراطورية العثمانية عبارة عن سهل ساحلي صغير يمتد من أدرنة إلى اسطنبول، والواقع أن خمسين بالمئة من رعايا الدولة العثمانية كانوا يعيشون في البلقان حتى سنة 1850. وبحلول سنة 1906 أصبحت هذه النسبة لا تتجاوز العشرين بالمئة.

استمرت الحروب الخارجية على جبهة البلقان وخاصة مع روسيا، في تقطيع أوصال الدولة العثمانية. وسبق أن أشرنا إلى جنوح الزعماء المحليين إلى التفرد بحكم أقاليمهم تحت مظلة السلطنة العثمانية. والحق أن الثورات التي اندلعت هنا وهناك لم يكن الهدف منها في بادئ الأمر الاستقلال عن الدولة وإنما إجراء إصلاحات مدنية مثل تحقيق العدالة أو تخفيض الضرائب. لكن القرن التاسع عشر شهد حركات كانت تطمح إلى سلخ أقاليم معينة عن الدولة العثمانية وإنشاء دول مستقلة ذات سيادة. والواقع أن الدول العظمى آنذاك دعمت هذه الحركات التحررية وكان دعمها عاملاً حاسماً في نجاح هذه الحركات. وهكذا كان القرن التاسع عشر، العصر الذي تخلت فيه الدولة عن الكثير من الأقاليم نتيجة للثورات التي قام بها رعايا الإمبراطورية ضد حكامهم العثمانيين.

وفي نهاية القرن الثامن عشر جرد نابليون بونابرت حملة لغزو مصر 1798، إلا أنه اضطر للعودة بمفرده إلى فرنسا على

جناح السرعة سنة 1799 وأعقب ذلك استسلام الجيش الفرنسي للقوات البريطانية والعثمانية (انظر الخريطة 3). على أثر هذه الأحداث تمكّن ضابط عثماني من أصل ألباني عُرف فيما بعد بِـ محمد علي باشا، من الاستيلاء على السلطة وتنصيب نفسه حاكماً على مصر سنة 1805. والحق يقال أن هذا القائد الفذ استطاع خلال مدة حكمه التي استمرت حتى وفاته سنة 1848، أن ينشئ جيشاً قوياً كاد يقضي به على الدولة العثمانية، ويقلب ميزان القوى الأوروبية، وعلى أية حال فقد تمكنت مصر بفضل قيادة محمد علي وسياسته أن تتبع خطاً مستقلاً عن باقي الولايات العثمانية، بالرغم من أنها بقيت نظرياً تحت السيادة العثمانية حتى بعد الاحتلال البريطاني لمصر سنة 1882. وعند اندلاع الحرب العالمية الأولى 1914 ضُمت مصر إلى الإمبراطورية البريطانية وخاضت الدولة العثمانية الحرب إلى جانب حليفتيها ألمانيا والنمسا.

في الوقت الذي كان فيه محمد علي يبسط سيطرته على الجزء الجنوبي الشرقي للإمبراطورية العثمانية، اندلعت نار الثورة في الجزء الشمالي الغربي من الإمبراطورية حيث قام الصرب بمطالبة السلطان بإصلاح الإدارة المحلية والقضاء على الفساد وسوء استخدام السلطة. ولما تعذر ذلك عمد الثوار الصرب إلى طلب المساعدة من روسيا ونشأ عن ذلك صراع معقد شمل الدولتين العثمانية والروسية من جهة والصرب من جهة ثانية. والواقع أن بلاد الصرب كانت منذ سنة 1817 محكومة من أمير

صربي بالوراثة، وكانت فعلياً منفصلة عن الدولة العثمانية. لكن هذا الانفصال لم يُعترف به بشكل رسمي إلا بعد انعقاد مؤتمر برلين سنة 1878. ومما يسترعي النظر أن الفتوحات العثمانية بدأت بالحكم المباشر للبلاد المفتوحة ثم تحول هذا الحكم المباشر إلى تبعية تحت السيطرة العثمانية وأخيراً تحولت هذه التبعية إلى استقلال تام. أما الخسائر الأخرى التي مُني بها العثمانيون فكانت على أطراف الإمبراطورية الروسية ،حيث فقد العثمانيون بيساربيا بموجب معاهدة بوخارست سنة 1812.

بقيت منطقة البلقان مسرحاً للاضطرابات علماً بأن الدول الكبرى لم تكن ترى مصلحة لها في تفكك الدولة العثمانية وبالتالي تعاظم النفوذ الروسي في المنطقة. لذلك كانت هذه الدول تتدخل للمحافظة على الوضع الراهن. ومن الشواهد على ذلك معاهدة أدريانوبل سنة 1829 التي أجبرت روسيا على التخلي عن معظم المكاسب التي حققتها سنة 1828 عندما حققت الجيوش الروسية عدة انتصارات كبيرة في غربي الأناضول واجتاحت الأراضي الواقعة غرب البحر الأسود واحتلت أدرنة العاصمة القديمة للعثمانيين على الحدود الحالية التي تفصل بين بلغاريا وتركيا الحديثة. (راجع الخريطة 4).

وهنا لا بد من التطرق مرة أخرى إلى المسألة التي سميت بـ«المسألة الشرقية» التي بقيت تقض مضجع الدول الكبرى إبّان القرن التاسع عشر. وتتلخص المسألة في كيفية حل المشكلة التي ستنشأ دون ريب فيما لو بقيت حدود الإمبراطورية تتراجع.



المصدر: Adapted from Halil Inalcik with Donald Quataert, eds., *An economic and social history of the Ottoman Empire, 1300-1914* (Cambridge, 1994), xxxviii

خريطة ٤: تمثل الخريطة تحول الإمبراطورية العثمانية إلى كيان مقطّع الأوصال، 1672 ـ 1913

والواقع أن الكثير من القادة الأوربيين كانوا يخشون أن يؤدي انهيار الدولة العثمانية إلى تهديد السلام الإقليمي وزرع الفوضى التي لا تحمد عقباها. لذلك اتفقوا فيما بينهم على الحرص على وحدة كيان الدولة العثمانية، ويمكن القول بأن موقف الدول الأوربية كان يتلخص في إجماع هذه الدول على أن مصلحتهم المشتركة تقضي بترك بنية الدولة تتصدع شريطة أن لا يؤدي هذا التصدع إلى الانهيار التام إن صح التعبير. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فما من شك أن دعم الدول الأوربية للحركات الانفصالية والثورات الداخلية قد أسهم في تعجيل انهيار الدولة العثمانية وهو الحدث الذي كان يخشاه الأوربيون ويسعون لتجنب وقوعه.

و تجدر الإشارة في هذا السياق إلى حرب الاستقلال اليونانية بين سنتي 1821 و1830. فبعد أن اخفق العثمانيون في إخماد نار الثورة اليونانية، دعا السلطان محمود الثاني سنة 1824 محمد علي باشا للتدخل بأسطوله وجيشه القويين بغية القضاء على الثورة. والحق أن محمد علي قام خير قيام بالمهمة الموكولة إليه إلى أن تدخلت قوة بحرية مؤلفة من سفن بريطانية وفرنسية وروسية تمكنت من تدمير البحرية المصرية في نڤارينو. وبعد ثلاث سنوات اضطر العثمانيون للانسحاب من الجزء الجنوبي لليونان الحالية التي أصبحت منذ ذلك الحين دولة مستقلة بموجب معاهدة لندن التي أُبرمت سنة 1830.

كان من تداعيات هذه الأحداث أن محمد علي باشا شعر

أن من حقه ضم بلاد الشام إلى ولايته تعويضاً له عن المساعدة التي قدمها للباب العالي في الحرب اليونانية. وقد نجم عن ذلك الحملة العسكرية التي جردها على سورية بقيادة ابنه إبراهيم باشا الذي تمكن إثر ذلك من احتلال عكا ومن ثم دمشق وحلب وتوّج انتصاراته بهزيمة الجيش العثماني الذي تصدى له في قونيه في وسط الأناضول، بحيث أصبح جيش محمد علي يهدد اسطنبول. ومن سخريات التاريخ أن روسيا العدو اللدود للعثمانيين تدخلت عسكرياً في تلك الآونة لمنع الجيش المصري من التقدم نحو اسطنبول والإطاحة بالحكومة العثمانية. ولا غرو فقد كان الروس يخشون أن يستولي محمد علي على مركز السلطة ويستبدل السلالة الحاكمة بسلالة جديدة قوية تهدد مصالحهم. ولذلك وقف الروس إلى جانب العثمانيين ووقعوا سنة 1833 «معاهدة هونكيار اسكليسي» التي تعهد الروس بموجبها مؤازرة الدولة العثمانية في حال تعرضها للخطر.

وبقي محمد علي لسنوات بعد سنة 1830 يسيطر على معظم الأقطار العربية بالإضافة إلى رقعة في جنوب شرقي الأناضول، وفي سنة 1838 هدد بإعلان استقلاله التام عن الدولة العثمانية، مما دفع العثمانيين إلى مهاجمة قواته في سورية ولكنهم منيوا بهزيمة ساحقة. عندئذ تدخلت الدول لأوربية (ما عدا فرنسا) لإنقاذ الدولة العثمانية، ونجم عن هذا التدخل تجريد محمد علي من جميع المكاسب التي حققها، وإجباره على التخلي عن جزيرة كريت وسورية بالإضافة إلى مكة والمدينة، تاركين له

كتعويض ولاية مصر ليحكمها هو وأعقابه من بعده. خلاصة القول أن الدول الأوروبية لم تكن لتسمح بظهور دولة مصرية قوية وما يترتب على ذلك من اختلال ميزان القوى التي كانت الدول الأوروبية تود المحافظة عليه[1].

والحق أن انفصال مصر التام عن الدولة العثمانية أصبح حقيقة واقعة سنة 1869 عندما ترأس الخديوي إسماعيل حفل افتتاح قناة السويس. وقد زاد هذا الحدث من تعميق الروابط الاقتصادية بين مصر وأوروبا وكان من تداعيات ذلك احتلال البريطانيين لمصر سنة 1882. وفي سنة 1914 أصبحت مصر محمية بريطانية بعد مرور 400 سنة على دخول جيوش السلطان سليم الأول القاهرة وقضائه على دولة المماليك.

ويمكن القول أن المسألة الشرقية أخذت تظهر على حقيقتها من خلال العمل الدبلوماسي الذي أعقب الحرب العثمانية الروسية في الفترة 1877 ـ 1878 والذي كان من تبعاته تقهقر الدولة العثمانية بصورة ملحوظة. إذ أجبرت روسيا الدولة العثمانية على توقيع اتفاقية سان ستيفانو التي نجم عنها تعاظم النفوذ الروسي في ربوع البلقان برمته. ولما كان ذلك يخل

---

(1) لا تزال هذه القضية بالذات موضع نقاش. إذ تقول عفاف لطفي مرصوط في كتابها «مصر في عهد محمد علي»: أن مصر كانت على عتبة نهضة اقتصادية أجهضتها الدول الأوروبية. لكن عدداً من الباحثين يخالفونها الرأي (المعرب).

بتوازن القوى على الساحة الأوروبية فقد سارع الأوروبيون وعلى رأسهم بسمارك المستشار الألماني الداهية، إلى عقد مؤتمر في برلين أدى إلى حرمان روسيا من مكاسبها الأخيرة وسلخ صربيا والجبل الأسود ورومانيا وإعلان استقلال هذه الدول. والحق يقال أن سيادة الدولة العثمانية على هذه الأقطار أضحت شكلية في السنوات الأخيرة. أما فيما يخص البوسنة والهرسك فقد بقيت الدولة العثمانية تتمتع بسيادة شكلية على هاتين المقاطعتين حيث تولت الإدارة المحلية حكومة الهابسبورغ (النمسا ـ هنغاريا) إلى أن ضُمتا نهائياً إلى الإمبراطورة النمساوية ـ الهنغارية التي كانت عاصمتها ڤيينا. أما بلغاريا وما جاورها فقد نصت اتفاقية سان ستيڤانو على قيام دولة مستقلة على ثلث مساحتها وسُمح للعثمانيين بممارسة نوعٌ من السيادة على الثلثين الباقيين. وفي الوقت نفسه توصلت رومانيا إلى اتفاق مع روسيا بشأن تقاسم الأراضي المتنازع عليها. إذ حصلت رومانيا على دوبروجه على الدانوب وتخلت لروسيا مقابل ذلك عن جنوبي بساربيا. ومما نصت عليه الاتفاقية أيضاً ضم أجزاء من شرق الأناضول إلى روسيا والتخلي لبريطانيا عن جزيرة قبرص التى لم يخفَ عليها أهمية هذه الجزيرة كقاعدة يمكن الاستفادة منها لحماية قناة السويس التي تقع على رأس الطريق البحري المؤدي إلى الهند. أما فرنسا فقد تم إرضاؤه بالسماح لها باحتلال تونس.

لقد برهنت اتفاقية برلين على مدى هيمنة أوروبا على معظم

بلاد العالم وقدرتها على تنفيذ خططها وبالتالي التحكم بمصائر الشعوب ورسم خريطة العالم حسب أهوائها ومصالحها. ففي سنة 1884 تقاسمت الدول الأوروبية القارة الأفريقية وعملت الشيء نفسه في الشرق الأوسط بعد نهاية الحرب العالمية الأولى. وقد نجم عن هذه الهيمنة الأوروبية عواقب مصيرية. إذ تصوّر بعض الناس في الشرق والغرب شعوراً خاطئاً بأن التفوق العسكري لأوروبا يعكس تفوق الغرب ثقافياً وأخلاقياً ودينياً.

وأخيراً تمكن العثمانيون من إحراز نصرٍ متواضع على اليونانيين في حرب قصيرة خلال الفترة 1897 ـ 1898 بيد أنهم تكبدوا خسائر في ليبيا حيث تمكنت إيطاليا من الاستيلاء على طرابلس الغرب بين سنتي 1911 و1912، كما خسروا أيضا مناطق أخرى في حرب البلقان التي اندلعت بعيد ذلك (1912 ـ 1913). وشارك في هذا الصراع كل من اليونان وبلغاريا وصربيا التي قاتلت العثمانيين مجتمعة إلى أن دب النزاع بينها. وفي النهاية خسر العثمانيون ما تبقى من ممتلكاتهم في أوروبا ولم يبق تحت سيطرتهم سوى السهل الساحلي بين أدرنة واسطنبول. وهكذا أصبحت حدود الدولة العثمانية من الجانب الأوروبي لا تبعد عن اسطنبول سوى ساعات قليلة بالقطار. في حين كانت هذه الإمبراطورية العظيمة في ذروتها تمتد من شواطئ بحر قزوين حتى مشارف ڤينا (الخريطة رقم 5).

وفي سنة 1914 نشبت الحرب لعالمية الأولى التي وقفت فيها الدولة العثمانية إلى جانب ألمانيا والنمسا ضد بريطانيا



خريطة 5: الإمبراطورية العثمانية سنة 1914

وفرنسا وروسيا. وكان من نتائج هذه الحرب زوال الإمبراطورية العثمانية. والحق أن أغلبية كبار رجال الدولة كانت تميل على الأرجح إلى التحالف مع بريطانيا. لكن هذا الخيار لم يكن متاحاً نظراً لتضارب المصالح، لا سيما وأن روسيا كانت تطمح إلى التوسع على حساب العثمانيين والسيطرة على الممرات البحرية التي تصل بين البحر الأسود وبحر إيجه. وقد أدرك الساسة العثمانيون أن اتخاذ الدولة العثمانية موقفاً محايداً في

هذه الحرب لن يكون في مصلحتها وذلك لأن الطرف المنتصر أياً كان، سيعمد لا محالة إلى تجزئة الدولة العثمانية. وعىى ذلك قرر العثمانيون دخول الحرب إلى جانب ألمانيا وكان بعض أعضاء جمعية «تركيا الفتاة» ممن استولوا عىى مقاليد السلطة خلال الحروب التي واكبت أزمة البلقان، قد أبدو حماسة بالغة للمشاركة في الحرب إلى جانب ألمانيا، الطرف الذي خسر الحرب.

استمرت الحرب العالمية الأولى لأربع سنوات وعىى عدة جبهات، عانى العالم العثماني خلالها من ويلات الحرب معاناة بالغة وخسائر كبيرة في الأرواح من جراء المعارك والأوبئة وكذلك المذابح التي راح ضحيتها الكثير من الرعايا العثمانيين. انتهت الحرب بانتصار الحلفاء (بريطانيا وفرنسا) واحتلت جيوش هاتين الدولتين الأقطار العربية والمقاطعات الأناضولية بالإضافة إلى اسطنبول. وتبين فيما بعد أن فرنسا وبريطانيا كانتا قد عقدتا اتفاقاً سرياً سنة 1916 عرف باتفاقية سايكس بيكو Sykes-Picot، بشأن اقتسام الأقطار العربية التابعة للإمبراطورية العثمانية. وكما هو معروف كان العراق والأردن وفلسطين من نصيب بريطانيا. في حين احتلت فرنسا سوريا ولبنان. وبقي الوضع عىى هذه الحال إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية.

وبانهيار الدولة العثمانية برزت إلى الوجود دولتان مستقلتان. ففي الجزيرة العربية تمكنت الدولة السعودية الفتية من إنزال الهزيمة بمناوئيها ومن جملتهم الهاشميين في مكة. وفي

سنة 1932 أصبحت الدولة الجديدة تعرف باسم المملكة العربية السعودية. أما في الأناضول فقد قامت إثر انتهاء الحرب عدة حركات لمقاومة الاحتلال الأجنبي وسرعان ما تحولت هذه الحركات إلى حركات قومية ترمي إلى تحرير الأناضول حصراً باعتباره الوطن القومي للأتراك. وهنا تصدى قادة المقاومة للجيش اليوناني الذي تقدم نحو غربي وشمال الأناضول مستغلاً تفكك الدولة العثمانية. ولكن الأتراك استجمعوا قواهم وهبوا للدفاع عن أرضهم وحشدوا ما استطاعوا من طاقات لهذا الغرض مما دفع بريطانيا وفرنسا إلى العدول عن احتلال البلاد بعد أن شعروا بأن ذلك سيكلفهم غالياً. والحق أن القادة الأتراك آنذاك كانوا على استعداد للتفاوض مع الحلفاء حول قضايا معينة مثل (1) تسديد الديون التي تراكمت على الدولة العثمانية قبل الحرب، و(2) الممرات البحرية التي تصل البحر الأسود ببحر إيجه، و(3) التنازل عن سيادتهم على الأقطار العربية. وأخيراً تم الاتفاق بين القوى العظمى والقوميين الأتراك على الإقرار بزوال الإمبراطورية العثمانية الذي أصبح حقيقة واقعة. وفي سنة 1922 انتهى حكم السلاطين؛ وبعد ذلك بفترة وجيزة (1923) ألغيت الخلافة العثمانية شكلاً ومضموناً.

تطور الدولة العثمانية في الحقبة 1808 - 1922

يمكن القول أن التحولات التي طرأت على الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر كانت نتيجة لمساعي السلطنة لإيجاد الوسائل التي تُمكّنها من حكم رعاياها والدفاع عن حدودها. وهذه

المساعي لم تتوقف منذ القرن الرابع عشر. وهنا تجدر الإشارة إلى أن الإدارة العثمانية اتبعت في القرن التاسع عشر نهجاً مختلفاً تماماً عن ذاك الذي اتبع في القرن الثامن عشر.

شهد القرن التاسع عشر زيادة كبيرة في عدد موظفي الدولة في كل من الإدارتين العسكرية والمدنية. ففي سنة 1908 بلغ عدد الموظفين العاملين في سلك الدولة ما يقرب من 35 ألف موظف. في حين كان عدد موظفي الدولة الرسميين لا يتجاوز ألفي شخص في نهاية القرن الثامن عشر. وقد واكب نمو الطبقة البيروقراطية تزايد المهام التي عهد إليها القيام بها. وكان الكثير من هذه المهام متروكاً في الماضي لرعايا الإمبراطورية. في حين اقتصر دور الدولة على جباية الضرائب والإعداد للحروب.

أما على صعيد الإدارات المحلية والمؤسسات المدنية فقد تُرك أمر العناية بهذه الأمور لرعايا الدولة ورجال الدين. فعلى سبيل المثال كان رجال الدين ورؤساء الطوائف من مسلمين ومسيحيين ويهود يتولون مهمة إنشاء المدارس ودور الأيتام وجمع التبرعات لصالح مؤسسات خيرية لخدمة إخوانهم في الدين. لكن الدولة بدءاً من القرن التاسع عشر شرعت تدريجياً بالعناية بالمرافق العامة وبدأت شيئاً فشيئاً تسير على نهج الدول الحديثة في هذا المجال. وقد أدى ذلك بطبيعة الحال إلى تزايد عدد العاملين في مؤسسات الدولة زيادة ملحوظة، وأصبح هناك وزارات مثل وزارة التجارة والصحة والمعارف «التربية والتعليم».

وقد طالت عملية التحديث، المرأة التي بدأت تتحرر من دورها التقليدي في المجتمع.

ونتيجة لتوسع الجهاز الإداري للدولة وتشعبه، ظهرت في القرن التاسع عشر طبقة بيروقراطية مركزية قامت على نحو تدريجي بإنشاء معاهد تعليمية لتدريب الموظفين في الاختصاصات التي تحتاجها على غرار المعاهد المماثلة في دول أوروبا الغربية. وأصبحت هذه الطبقة البيروقراطية تسيطر شيئاً فشيئا عَلى عملية اختيار الموظفين الحكوميين. وكانت معرفة اللغات الأوروبية من المؤهلات التي لا غنى عنها لمن يطمح إلى تعلم المهارات الإدارية والتكنولوجية التي باتت الدولة بحاجة إليها. وقد أُنشئ لهذا الغرض دائرة خاصة للترجمة Tercüme Odasi لسد حاجة الدولة من المترجمين وكان أكثر المترجمين من اليونانيين الذين أخذت الدولة تشك بولائهم لا سيما في الفترة التي واكبت حرب الاستقلال اليونانية. وقد جرى بعد ذلك إرسال بعثات إلى أوروبا لدراسة اللغات والعلوم التكنولوجية. وقد تولى خريجو المعاهد الأوروبية بعد عودتهم تعليم أبناء بلدهم في المدارس الجديدة التي أنشأتها الدولة.

ولم تغفل الدولة أمر العناية بالجيش الذي أصبح يعتمد النظم والتكنولوجيات العسكرية الغربية. وجدير بالذكر أن عدد أفراد الجيش جنوداً وضباطاً ارتفع من 24 ألف رجل سنة 1837 إلى 120 ألف رجل، كما أصبحت الدولة تعتمد على التجنيد الإجباري للفلاحين بعد أن كانت في الماضي تعتمد على

القوات التي كان يضعها الزعماء المحليون والولاة تحت تصرف الدولة. أضف إلى ذلك أن مدة الخدمة العسكرية للفرد أصبحت الآن تمتد لسنين كثيرة. ففي القرن التاسع عشر كان المجندون يبقون في الخدمة الفعلية أو رهن الاحتياط مدة لا تقل عن 20 سنة.

وفي الوقت نفسه استعانت الحكومة المركزية بالتكنولوجيات والوسائل الحديثة في ميدان المواصلات كالسكك الحديدية والتلغراف والتصوير الفوتوغرافي مستغلة هذه التسهيلات لإحكام سيطرتها السياسية والاقتصادية على العناصر التي كانت من حين لآخر تتحدى سلطة الدولة. ومن هذه العناصر: الإنكشارية والقبائل والسلطات الدينية. ولا شك أن الحكومة المركزية استطاعت في القرن التاسع عشر أن تفرض هيبتها على المستوى المحلي أكثر من أي وقت مضى ولا سيما بعد أن قضى السلطان محمود الثاني على الإنكشارية قضاءً مبرماً واستطاع كسر شوكة الزعماء المحليين في كل من الأناضول والولايات العربية ويرغمهم على احترام سلطة الدولة. وفي الثلاثينيات من القرن التاسع عشر لجأت الدولة إلى إنشاء أجهزة أمنية تدير شبكة من الجواسيس في اسطنبول وربما في مدن أخرى، مهمتها رصد حركات الناس وأحاديثهم.

ومن ناحية أخرى فإن الحكومة المركزية لم تكن تسيطر سيطرة تامة على كل ما يجري. فقد بقيت بعض القبائل تتمتع بقدر كبير من الاستقلال الذاتي حتى زوال الإمبراطورية. وتجدر

الإشارة إلى أن الأكراد ما زالوا حتى يومنا هذا يتمتعون بقدر من الاستقلال الذاتي في تركيا وسورية والعراق. وعلى الرغم من ازدياد موارد الحكومة المركزية من ضرائب ورسوم، فقد بقي الزعماء المحليون يتمتعون بنفوذهم المعهود. فعلى سبيل المثال عندما أنشأت الحكومة مجالس محلية في الأقاليم والولايات، احتل الزعماء المحليون معظم المقاعد واستمر هذا الوضع حتى زوال الإمبراطورية (راجع الفصل السادس). وقد بقيت الدولة بوجه عام تجبي الضرائب على الأراضي الزراعية بطريقة «المزاد» الذي أشرنا إليه آنفاً. وكان الاقتصاد العثماني يقوم بالدرجة الأولى على القطاع الزراعي الذي كان يسيطر عليه الأعيان والوجهاء المحليون، ولهذا السبب ظلوا يتمتعون بنفوذ قوي في الإدارات المحلية للولايات والأقاليم. ويميل بعض المؤرخون إلى الظن بأن الحكومة المركزية فشلت في فرض سيطرتها الكاملة من الوجهة الإدارية. في حين يرى البعض الآخر أن الحكومة المركزية كانت تقصد بالفعل تقاسم السلطة مع الزعماء المحليين سواءً في اسطنبول أو في الأقاليم الأخرى. أضف إلى ذلك أن الدولة لم تستطع القضاء على النفوذ السياسي لرؤساء الطوائف الدينية - المسيحية والمسلمة واليهودية - وعلى الرغم من مساعي الحكومة للحد من نفوذ زعماء هذه الطوائف (الملل)، فقد بقي زعماء الطوائف الدينية وخاصة المسيحيين منهم يتمتعون بسلطة كبيرة على أتباعهم.

إذن؛ من هي الجهات أو القوى التي كانت تقرر السياسة

العثمانية خلال القرن التاسع عشر؟ ليس من السهل الإجابة على هذا السؤال وخاصة في الفترة التي أعقبت سحق الإنكشارية على يد السلطان محمود الثاني سنة 1826. والحق أن الحكومة المركزية بقيت ضعيفة خلال الفترة 1820 ـ 1830. ومن الشواهد على ذلك نجاح الجيشين الروسي والمصري في الوصول إلى مشارف اسطنبول. هذا في الوقت الذي كان فيه السلطان محمود (1808 ـ 1839) منهمكاً في القضاء على الإنكشارية وإخضاع الزعماء المحليين لمشيئة الباب العالي. ويمكن القول بأن مقاليد السلطة كانت بيد السلطان في الفترة الواقعة ما بين 1826 ـ 1839 ومن ثم انتقلت إلى الطبقة البيروقراطية (كبار موظفي الدولة) التي أخذت تقوى شيئاً فشيئاً خلال الفترة 1839 ـ 1876. وقد يستغرب المرء هذا التحول غير المتوقع لا سيما بعد أن وطد السلطان محمود الثاني دعائم حكمه. وعندما اعتلى السلطان عبد الحميد الثاني العرش سنة 1876 استبد بالحكم بعد فترة قصيرة من إعلانه سلطاناً. بيد أن المعارضة الشديدة التي لقيها من جمعية «تركيا الفتاة» أجبرته على إعادة العمل بالدستور العثماني الذي وضع سنة 1876 ونص على أن تكون الحكومة خاضعة للبرلمان. وكان هذا الدستور قد عُطل من قبل السلطان عبد الحميد. لكن هذه التجربة صادفت عقبات لا سيما بعد انسلاخ عدد من الأقاليم عن حسم الإمبراطورية إذ برهنت الأحداث أن مجرد وجود حكومة برلمانية ليس علاجاً لإيقاف النزيف الذي كانت الدولة تعاني منه. ومهما يكن من أمر فقد بقيت عناصر

مدنية تدير البلاد حتى سنة 1913 حين تسلمت القيادة ديكتاتورية عسكرية تنتمي إلى جمعية «تركيا الفتاة» وتعهدت بإنقاذ البلاد من حالة الضعف والتقهقر الذي أصاب الإمبراطورية.

التحولات التي طرات على العلاقة بين الرعايا والدولة من جهة، وبين الرعايا انفسهم من جهة اخرى

اتسم القرن التاسع عشر كما لاحظنا بمحاولة الدولة فرض سلطتها بشكل مباشر على جميع فئات المجتمع العثماني، بخلاف السياسة التي كانت تتبعها في العصور السابقة حيث كان النظام السياسي والاجتماعي يقوم على اعتبارات دينية وأمنية وكذلك مهنية. وكان هذا النظام يعتمد على أولوية المسلمين في الحياة العامة. أما رعايا الإمبراطورية من غير المسلمين فقد كانت الدولة تكفل لهم الحماية وممارسة شعائرهم الدينية مقابل ضرائب خاصة يدفعونها للخزينة (جزية). والحق أن غير المسلمين كانوا مواطنين من الدرجة الثانية إن صح التعبير، ولم يكن مسموحاً لهم عموماً بشغل مناصب في سلك الدولة أو الجيش بعكس ما كان عليه الحال في القرون الأولى لتأسيس الإمبراطورية. إلا أنه كان هناك استثناءات لهذه القاعدة. والواقع أن وضع الرعايا من غير المسلمين لا يمكن اختزاله بعبارة واحدة. إذ كان الكثير من الرعايا المسيحيين يتمتعون بحماية دول أوربية معينة ولا يخضعون للقوانين والأنظمة العثمانية المرعية بما في ذلك دفع الضرائب المستحقة.

وقد اتخذت الدولة ثلاثة إجراءات قانونية بين 1829 ـ 1856 بإلغاء هذه الازدواجية في الحقوق والواجبات وتوحيد المجتمع العثماني من خلال إلغاء التمييز الطائفي بين المواطنين العثمانيين الذكور أياً كانت ديانتهم أو قوميتهم، أو بعبارة أخرى معاملة الجميع على قدم المساواة من حيث الحقوق والواجبات، وإتاحة الفرصة للجميع دون تمييز للعمل في مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية بالإضافة إلى وضع نظام ضرائبي موحد.

والجدير بالذكر أن المساعي التي بذلتها الدولة في هذا الشأن جاءت متزامنة مع مساعي مماثلة لدول أخرى في المجال نفسه ومن هذه الدول، الإمبراطورية النمساوية المجاورة وروسيا وكذلك اليابان. والحق أن الإصلاحات المنشودة كانت ترمي إلى إلغاء الامتيازات القانونية التي يتمتع بها المسلمون وجعل أحكام القانون العثماني تسري من جديد على أولئك المسيحيين الذين كانوا تحت حماية أو وصاية دول أجنبية معينة.

وفي سنة 1829 صدر قانون يستهدف توحيد «أغطية الرأس». المعروف أن الزي الخارجي للفرد كان فيما مضى يعكس مهنته وانتماءه الطبقي ومركزه الاجتماعي في الدولة العثمانية وكذلك في أوروبا الغربية والصين. والقانون الذي صدر سنة 1829 كان الغرض منه إلغاء هذه الظاهرة التي فرضتها الدولة والمجتمع.

وقد نص القانون على أن يكون غطاء الرأس واحداً لجميع

الذكور (باستثناء رجال الدين من المسلمين وغير المسلمين) - راجع الفصل الثامن. وهذه المساواة الشكلية لم تكن سوى الخطوة الأولى في هذا السبيل.

وفي سنة 1839 صدر مرسوم سلطاني يمكن اعتباره أول مرسوم إصلاحي في إطار برنامج عام أطلق عليه اسم «التنظيمات». وقد نص المرسوم على ضمان المساواة بين جميع رعايا الإمبراطورية وتحقيق العدالة لجميع رعاياها. وحدد الإجراءات التي ستتخذ لقمع الفساد وإلغاء بيع «حق جباية الضرائب» على الأراضي الزراعية، ووضع أنظمة ثابتة للتجنيد الإجباري تسري على جميع الذكور. وفي المقابل تعهدت الدولة بمنح رعاياها حقوقاً متساوية. وفي سنة 1856 صدر مرسوم سلطاني آخر (فرمان) يضمن حقوق جميع رعايا الدولة ومن جملتها حق الانتساب إلى مدارس الدولة وشغل المناصب الحكومية. كما أكد المرسوم على التزام جميع رعايا الإمبراطورية من الذكور الخدمة في الجيش.

لكن هذه الإصلاحات لم تشمل النساء في بداية الأمر. وعلى أية حال فقد أحرزت النساء تقدماً بطيئاً نحو نيل حقوقهن المدنية شأنهن في ذلك شأن بقية النساء في الدول الأخرى، مثل فرنسا والولايات المتحدة وألمانيا بعد سنة 1870. والواقع أنه لم يرد ذكر لحقوق المرأة سواءً في القانون الخاص بالزي أو في المرسومين السلطانيين الصادرين سنة 1839 و1856. وهنا تجدر الإشارة إلى أن وثيقة «إعلان حقوق الإنسان» الفرنسية لم تشر

إلى حقوق المرأة وكذلك وثيقة «إعلان الاستقلال» الأمريكية. وقد بقيت المرأة ترتدي الثياب التي دأبت على ارتدائها تبعاً للشريحة الاجتماعية أو القومية التي تنتمي إليها ولكن تبدل الأزياء في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر دفع بعض النساء إلى التحرر من ارتداء الثياب التقليدية. والواقع أن حقوق المرأة في المجتمع العثماني كانت من المسائل التي لم يكن من السهل معالجتها. ومن الثابت أن علية القوم كانوا غالباً ما يرسلون بناتهم إلى مدارس خاصة، على حين كانت بنات الطبقة الوسطى الصاعدة ينتسبن إلى مدارس الدولة. ويمكن القول أن النساء أو بعضهن بدأن يتلقين التعليم في المدارس الابتدائية التابعة للدولة، أما المدارس العالية أو الثانويات فقد بقيت حكراً على الذكور حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى أو قبيل ذلك. أما عدد العاملات في خدمة الدولة فقد كانت نسبتهن ضئيلة وكانت الغالبية الساحقة من النساء العاملات تعمل في مجال التدريس في مدارس مخصصة للنساء.

لكن المساواة المنشودة في الحقوق والواجبات لم تتحقق سواءً كان الأمر يتصل بالرجال أو النساء. ففي الفترة 1880 ـ 1890 وبعدها، لم تتردد الدولة في معاقبة النساء اللواتي كن يظهرن بثياب تفتقر إلى الحشمة في نظر الدولة أو المجتمع. ومن جهة أخرى فإن القوانين الجديدة حدت من حقوق المرأة في التملّك ولم تعد المرأة تتمتع بالكثير من الضمانات التي كفلها لها الشرع الإسلامي في هذا المجال. والحق أن الحقوق

الملكية للمرأة شهدت تراجعاً في ظل التشريعات الجديدة. أما فيما يخص الخدمة العسكرية فقد رفض رعايا الدولة من غير المسلمين الخدمة في الجيش (بدعم ومباركة القوى الكبرى). وقد بقي الوضع كذلك حتى انقلاب 1908 حين تولى الحكم أنصار جمعية «تركيا الفتاة». وقد حاولت الحكومة الجديدة تطبيق قانون التجنيد الإجباري على المسيحيين الذين فضلوا الهجرة إلى العالم الجديد هرباً من الخدمة العسكرية. أضف إلى ذلك أن كبار رجال الدين ورؤساء الطوائف عمدوا إلى استقطاب الدول الكبرى لضمان بقاء بعض الامتيازات التي كانت تتمتع بها هذه الطوائف. كما أن الدولة من جهتها لم تفِ بالوعود التي قطعتها بالعمل على إتاحة الفرصة لغير المسيحيين بشغل وظائف في مؤسسات الدولة وفقاً لنسبتهم العددية. ومع ذلك لا يمكن أن ننكر أن الدولة حققت بعض الإنجازات الملموسة في مجال تطبيق المساواة بين جميع أفراد المجتمع.

وهنا لا بد من طرح السؤال التالي: ما الذي جعل الدولة العثمانية (أو أية دولة أخرى) تركز على قضية المساواة وتسعى لتغيير النظام الاجتماعي الذي ثبت لعدة قرون؟ لا سيما وأن الكثير من الدول اعتمدت في قوتها على نظام يقوم على الامتيازات الطبقية لأقلية وليس على حقوق الأغلبية. للإجابة عن السؤال الذي طرحناه لا بد من وضعه أولاً في إطاره العام (الإنساني) قبل التطرق إلى الحالة العثمانية. لا شك أن المبادئ التي قامت عليها الثورة الفرنسية جعلت من فرنسا بين عشية

وضحاها أقوى أمة في القارة الأوروبية بفضل التجنيد الإجباري الذي شرّعته الثورة لجميع القادرين على حمل السلاح levée en mass. وقد أثبتت الأحداث أن التجنيد الإجباري العام أسهم إلى حد بعيد في تعزيز قوة الدولة على الصعيدين السياسي والعسكري. ولكي يتقبل الشعب فكرة التجنيد الإجباري في ذلك الحين كان لا بد من منح الذكور كافة الحقوق السياسية والمدنية، هذا أولاً.

ثانياً: من الملاحظ أن قوة أوروبا الاقتصادية أخذت تتنامى منذ سنة 1500 وربما قبل ذلك، بحيث أصبح الاقتصاد الأوروبي أكثر قوة وحيوية من أي اقتصاد في أية دولة أخرى بما فيه الدولة العثمانية. وقد نجم عن تنامي العلاقات التجارية والاقتصادية بين الغرب الأوروبي والدولة العثمانية، تزايد النفوذ الاقتصادي للرعايا المسيحيين على حساب المسلمين. ويبدو أن التجار الأوروبيين كانوا يثقون بالتجار المسيحيين العثمانيين أكثر من ثقتهم بالمسلمين. وهناك عامل آخر وهو أن التجار المسيحيين كانوا يتمتعون بإعفاءات ضريبية مكنتهم من شراء وبيع مختلف السلع المستوردة بأسعار أدنى من التجار المسلمين، وذلك بفضل تلك الدول الأوروبية التي نصبت نفسها وصيا على مصالح المسيحيين في الدولة العثمانية. أضف إلى ذلك أن الدولة العثمانية بقيت حتى نهاية القرن الثامن عشر تميل إلى توظيف المسلمين حصراً في مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية. لذلك ليس مستغرباً أن يلجأ المسيحيون للعمل في

ميدان التجارة. وقد أدى تزايد التبادل التجاري بين المشرق العثماني وأوروبا الغربية والوسطى إلى نشوء طبقة تجارية من العثمانيين المسيحيين الذين تمكنوا بفضل الأرباح التي كانوا يجنونها من أن يصبحوا قوة اقتصادية لا يستهان بها بدءاً من القرن الثامن عشر. لذلك ومن هذا المنطلق، رأت الدولة العثمانية أن مصلحتها تقضي بمنح المسيحيين كامل حقوقهم المدنية. وقد ضمنت المراسيم التي صدرت في السنوات 1829 و1839 و1856 تحقيق المساواة بين الطوائف المسيحية والإسلامية.

ثالثاً: تجدر الإشارة إلى أن هذه المراسيم كانت جزءاً من برنامج مدروس للمحافظة على ولاء العثمانيين المسيحيين في منطقة البلقان، وكانت روسيا وآل الهابسبورغ يتنافسان على استمالة هذه العناصر. زد على ذلك الحركات التي كانت تسعى للانفصال عن الإمبراطورية العثمانية. موجز القول أن تحقيق المساواة بين أفراد المجتمع (الذكور) بقي من أولويات الحكومات العثمانية حتى زوال الدولة سنة 1922. بقي أن نشير إلى أن الدولة بعد سنة 1878 جنحت إلى منح الأولوية لحقوق المسلمين وخاصة إبان حكم السلطان عبد الحميد الثاني، وأيضاً في السنوات الأخيرة من حياة الدولة. وليس من قبيل الصدفة أن هذا التحول حصل بعد معاهدة برلين سنة 1878 وانسلاخ عدد من الأقاليم المسيحية عن الإمبراطورية بحيث أصبحت غالبية السكان من المسلمين لأول مرة منذ قرون كثيرة.

نمو الشعور القومي في الشرق الأوسط إبان القرن التاسع عشر

من المؤكد لدينا أن العلاقات بين مختلف الطوائف في المجتمع العثماني كانت في معظم الأوقات علاقات يسودها التعايش السلمي. ويمكن القول بأن النظام العثماني قد نجح إلى حد ما في الصمود أمام تقلبات الزمن. نقول ذلك ونحن ندرك أن كثيرين يخالفون هذا الرأي. إذ لا تزال «الفظائع» التي ارتكبت في بلغاريا والمذابح الأرمنية حية في مخيلة الأوروبيين أو على الأصح في ذاكرتهم التاريخية حتى يومنا هذا. إن هدفنا في هذا الجزء من البحث إعادة النظر بالجانب « الدموي» للإمبراطورية العثمانية في القرن التاسع عشر، وذلك بوضع الأمور في إطارها التاريخي الأوسع (راجع الفصل التاسع). وبوجه عام نقول: كي نفهم هذا الجانب لا بد من اعتباره من الظواهر التاريخية التي رافقت تطور ونشوء الدول القومية في كل مكان بما في ذلك الشرق الأوسط وأوروبا والولايات المتحدة وشرق وجنوب آسيا.

ما من شك أن الحكم العثماني تخلله الكثير من القسوة والعنف. ففي سنة 1822 قام العثمانيون بقتل أو إجلاء جميع سكان جزيرة خيوس إبان الثورة اليونانية. وفي سنة 1860 قُتل آلاف المسيحيين من سكان دمشق لأسباب طائفية وطبقية. وبين سنتي 1895 و1896 قامت جماعات من المسلمين من عامة الشعب بقتل أعداد غفيرة من الأرمن في اسطنبول، ومن الجائز أن تكون الحكومة قد لعبت دوراً في ذلك. ولكن الحدث الأسوأ كان مقتل 600 ألف من المدنيين الأرمن في الفترة ما بين

1915 ـ 1916 على يد الجنود العثمانيين وعناصر أخرى من أوباش العامة،(راجع الفصل التاسع).

من الصعب تحميل المسلمين العثمانيين وحدهم مسؤولية إراقة الدماء في كل مكان. ففي الأربعينيات من القرن التاسع عشر حصلت صدامات دموية بين الدروز والمسيحيين الموارنة في جبل لبنان. وفي سنة 1821 قام عدد من اليونان الأرثوذكس في مدينة طرابلس بقتل مجموعة من المسلمين. وفي سنة 1876 قام المسيحيون البلغار بقتل حوالي ألف مسلم ورد المسلمون على ذلك بذبح 3700 مسيحي. وقد أثار هذا الحدث في حينه استنكار الصحافة الأوروبية وعطفها على البلغار دون الإشارة إلى ما تعرّض له المسلمون قبيل ذلك بفترة قصيرة. والحق أن مثل هذه المآسي لم تقتصر على القرن التاسع عشر. ففي أوائل القرن الخامس عشر لم يتردد السلطان سليم الأول في حروبه في شرق الأناضول من قتل الآلاف لمجرد الاشتباه بأنهم يدعمون أعداءه الصفويين.

وللإنصاف نقول أن صفحات التاريخ الأوروبي والأمريكي هي أيضاً ملطخة بدماء الكثيرين من الأبرياء. يكفي أن نُذكُر أن الولايات المتحدة الأمريكية إبان توسعها قبل الاستقلال وبعده ارتكبت الكثير من الأعمال الوحشية بحق الهنود الحمر والأرقاء الأفريقيين. وهناك شواهد أخرى على فظائع ارتكبت في أوروبا. ومن الأمثلة على ذلك مدبحة سانت بارثولوميو سنة 1572 التي ذهب ضحيتها عشرة آلاف بروتستانتي فرنسي بتحريض من

الملك الفرنسي نفسه. وفي الفترة 1793 ـ 1794 عندما تولت حكومة الإرهاب الحكم في أعقاب الثورة الفرنسية جرى إعدام 17000 مواطن فرنسي. وأخيراً شهد القرن العشرين أحداثاً أكثر فظاعة أبرزها « المحرقة اليهودية» والمذابح الجماعية في البوسنة وكوسوفو ورواندا ـ بوروندي. إننا لا نسرد هذه الوقائع لتبرير المجازر التي ارتُكبت في العهد العثماني بل لتبيان حقيقة تاريخية عامة مؤداها أن نشوء الدول والأمم (بالمفهوم القومي) كان دائماً يتسم بالعنف والدموية.

وهناك عامل آخر لا ينبغي إغفاله وهو أن المجتمع العثماني كان مجتمعاً متعدد الأديان والقوميات، ومن الملاحظ أن العلاقات بين مختلف الطوائف لم تكن على ما يرام وازدادت سوءاً إبان القرن التاسع عشر. والسؤال المطروح: لماذا حصل ما حصل في هذه الحقبة بالذات؟ هل كانت الاضطرابات الداخلية في أرجاء الإمبراطورية ناجمة عن تنامي المشاعر القومية التي تفجّرت في القرن التاسع عشر؟ هناك خلاف حاد بين المؤرخين حول الأسباب الأساسية لظهور الحركات الانفصالية في كل من منطقة البلقان والأناضول (وإلى حد ما في الأقطار العربية).

وبوجه عام هناك وجهتا نظر حول هذا الأمر: يذهب بعض الباحثين إلى أن الإصلاحات كانت بالفعل ترمي إلى نشر العدالة وتحقيق المساواة بين جميع فئات المجتمع ولكنهم يرون أن تطبيق هذه لإصلاحات كان بطيئاً، مما أدى إلى شعور بالإحباط لدى العامة، وما كانت الثورات التي اندلعت هنا وهناك إلا

نتيجة لتفاقم هذا الإحباط. في حين يرى باحثون آخرون أن العلة تكمن في الاضطهاد والظلم الاجتماعي على الصعيدين السياسي والاقتصادي بالإضافة إلى سوء الإدارة العثمانية وغياب الحقوق السياسية، مما أدى إلى تنامي المشاعر القومية لدى الزعماء والوجهاء المحليين ودفعهم إلى السعي للاستقلال عن الدولة العثمانية[2].

من هذا المنطلق تحتل المسألة القومية المقام الأول في تحليل أسباب تفكك الدولة العثمانية. هناك أطروحتان في هذا الشأن، تقول الأطروحة الأولى (وهي الأقدم) أن تنامي الشعور القومي أو الشعور بالانتماء إلى أمة معينة لها خصائصها، أدى إلى نشوء الدول القومية الحديثة. في حين تقول الأطروحة الثانية (وهي الأحدث) أن المشاعر القومية تتشكل وتترسخ بعد أن تتأسس الدول والحكومات التي تغذي بدورها هذه المشاعر للمحافظة على كيانها ضمن حدودها الإقليمية[3].

وأياً كان الأمر، من المفيد دراسة الجانب القومي وفهمه بصورة أعمق لعلنا نكتشف القوى الفاعلة التي فجّرت الصراعات

---

(2) راجع كتاب خليل إينالجيلك، Application of Tanzimat، وكذلك كتاب L.S. Stavrinos، The Balkans since 1453 لرؤية مختلفة (New York, 1958).

(3) يرى L. S. Stavrinos أن الانتماء القومي يسبق تكوّن الدولة، راجع كتاب The Balkans since 1453 (New York 1958)، وكذلك كتاب Benedict Anderson، Imagined communities. Reflections on the origins and spread of nationalism الذي يعالج ظاهرة الانتماء القومي.

الأهلية والمذهبية داخل المجتمع العثماني، بالرغم من أن هذا المجتمع بقي متماسكاً نسبياً لعدة قرون. إذن لبس الموضوع بالسهولة التي توحيها بعض المقولات الشائعة التي لا يمكن أخذها على محمل الجد. ومن هذه المقولات أن الأوضاع الاقتصادية المتردية في شبه جزيرة البلقان بالإضافة إلى فساد الإدارة العثمانية وتعسفها جعلت السكان يطمحون إلى التحرر والاستقلال. بيد أن هذه المقولة تجانب الحقائق التي توصلت إليها آخر الأبحاث التي أثبتت أن العكس هو الصحيح. ففي بلغاريا العثمانية مثلاً أدى إصلاح نظام الضرائب إلى المزيد من الاستقرار الداخلي بحيث أصبحت الحياة أكثر أماناً، ويمكن القول بأن الاقتصاد البلغاري شهد نمواً منذ منتصف القرن التاسع عشر أي قبل انفصال الأقاليم البلغارية عن الدولة العثمانية. وعموماً تشير الدلائل إلى أن بلاد البلقان كانت تنعم بازدهار اقتصادي عشية انفصالها عن الإمبراطورية العثمانية لتصبح دولاً مستقلة. لكن هذه الدول الجديدة ما لبثت أن اتبعت سياسات اقتصادية خرقاء أدت إلى تردي الأوضاع المعيشية. والحق يقال أن الأوضاع الاقتصادية في هذه الدول أصبحت أسوأ مما كانت عليه قبل الاستقلال. خلاصة القول إننا لا نستطيع على ضوء هذه الحقائق أن نعزي ظهور الحركات الانفصالية إلى تردي الحالة الاقتصادية[4].

---

(4) راجع كتاب Palairet في المراجع الملحقة بهذا الفصل.

ولكي نفهم العنف الذي ارتبط بالنزاعات القومية في القرن التاسع عشر يحسن بنا أن نضع هذه المقولات والأطروحات جانباً ونركز بصورة أدق على عدة عوامل مجتمعة ومنها العوامل الاقتصادية والثقافية والسياسية وتفاعل هذه العوامل مع بعضها البعض.

دور الإستثمارات الأجنبية في الإمبراطورية العثمانية خلال القرن التاسع عشر

كانت الضرائب المستوفاة من القطاع الزراعي المصدر الأساسي لتسديد جزء من نفقات الدول الإدارية والعسكرية بالإضافة إلى الموارد الأخرى التي أتاحها النمو الاقتصادي للدولة وخاصة بعد سنة 1840 (راجع الفصل السابع). لكن هذه الأموال لم تكن كافية لتغطية كافة نفقات الدولة. لذلك اضطرت الدولة للجوء إلى الدول الأوروبية الغنية للحصول على قروض. ولم يكن يخفى على الحكومة العثمانية المخاطر المترتبة على ذلك، وبقيت حتى منتصف القرن التاسع عشر ترفض إتباع هذه النهج خشية أن يؤدي ذلك إلى هيمنة الأوروبيين اقتصادياً أو سياسياً. وأخيراً وجدت الحكومة أنه لا مفر لها من الاقتراض لتسديد تكاليف حرب القرم (1853 ـ 1856) التي شاركت فيها الدولة العثمانية بالتحالف مع بريطانيا وفرنسا ضد روسيا. وتوالت بعد ذلك القروض وهو الأمر الذي كانت تخشاه الدولة وتسعى لتفاديه. وفي الفترة (1870 ـ 1880) وجدت الدولة العثمانية نفسها عاجزة عن تسديد الديون المستحقة عليها لدائنيها الأوروبيين. والجدير بالذكر أن مصر وتونس وعدة دول أخرى

حول العالم كانت في ذلك الحين تعاني من أزمة مماثلة. وللخروج من أزمتها المالية عمدت الحكومة العثمانية إلى التفاوض مع الجهات الدائنة وتمخض عن هذه المفاوضات تشكيل «مديرية الدين العام» تحت إدارة لجنة تمثل الدائنين، مخولة الإشراف على بعض قطاعات الاقتصاد العثماني وتحويل ما أمكن من موارد هذه القطاعات لتسديد جزء من الديون المستحقة. وبمرور الوقت تحولت هذه المديرية إلى هيئة بيروقراطية ضخمة تضم 5 آلاف موظف لجباية الضرائب وتحويلها إلى حساب الدائنين الأوروبيين. وقد بقيت القروض الخارجية منذ ذلك الحين مصدراً من مصادر تمويل البيروقراطية العثمانية المتنامية، بشقيها المدني والعسكري.

والحق أن مديرية الدين العام أسهمت في تشجيع الممولين الأجانب على استثمار رؤوس أموالهم داخل الدولة العثمانية وخاصة في مجال السكك الحديدية وبناء الموانئ وبعض المرافق العامة. وما من شك أن أغلب المشاريع من هذا النوع التي تم تنفيذها في الدولة العثمانية جاءت نتيجة لاستثمارات عدد من الشركات الأجنبية وبطبيعة الحال برؤوس أموال أجنبية (راجع الفصل السابع). ولكن ثمن ذلك كان هيمنة رأس المال الأجنبي على الاقتصاد العثماني. ومهما يكن من أمر فقد أدت القروض الخارجية والاستثمارات الأجنبية في القطاع الخاص إلى إحداث تغييرات ضرورية في البنية التحتية للدولة. لكن الثمن كان باهظاً. إذ أصبحت الديون المتراكمة تشكل عبئاً ثقيلاً

يستنزف موارد الدولة ويهدد سلطتها وتعاملها مع رعاياها الذين كانوا في نهاية المطاف يسددون جزءاً من ضرائبهم لتغطية ديون الدولة الخارجية في وقت كانوا يشاهدون تزايد الاستثمارات الأوروبية حولهم وعلى مرأى منهم.

بعض المراجع المفيدة

Entries marked with a * designate recommended readings for new students of the subject.

* Abou-El-Haj, Rifaat. *Formation of the modern state* (Albany, 1989).

Adanir, Fikret. «The Macedonian question: the socio-economic reality and problems of its historiographic interpretations», *International Journal of Turkish Studies*, Winter (1985 - 6), 43 - 64.

Ahmad, Feroz. *The making of modern Turkey* (London, 1993).

Akarli, Engin. *The long peace: Ottoman Lebanon, 1861 - 1920* (berkeley, 1993).

* Arat, Zehra F. *Deconstructing images of «The Turish woman»* (New York, 1998).

Berkes, Niyzai. *The development of secularism in Turkey* (Montreal, 1964).

* Brown, Sarah Graham. *Images of women: The portrayal of women in photography of the Middle East, 1860 - 1950* (London, 1988)

* Çelik, Zeyneb. *The remarking of Istanbul* (Seattle and London, 1989)

* Çole, Juan. *Colonialism and revolution in the Middle East: Social and cultural origins of Exgypt's Urabi movement* (Princeton, 1993).

«Feminism, class, and Islam in turn of the century Egypt», *International Journal of Middle East Studies*, 13 (1981), 394 - 407

* Doumani, Beshara. *Rediscovering Palestine: Mechants and peasants in Jabal Nablus, 1700 - 1900* (Berkeley, 1995).

Findley, Carter. *Bureaucratic reform in the Ottoman Empire: The Sublime Porte 1789 - 1922* (Princeton, 1980)

Ottoman civil officialdom (Princeton, 1992)

Gelvin, James. *Divided loyalties: Nationalism and mass politics in Syria at the close of empire* (Berkeley, 1999).

Gerber, Haim. *Social origins of the modern Middle East* (Boulder, Co., 1987).

Hovannisian, Richard G., ed. *The Armenian people from ancient to modern times II: Foreign dominion to statehood. The fifteenth century to the twentieth century* (New York, 1997).

Inalcik, Halil. «Application of the Tanzimat and its social effets», *Archivum Ottomanicum*, 5 (1973), 97 - 128.

* Keddie, Nikki, ed. *Women and gender in Middle Eastern history* (New Haven, 1991)

* Mardin, Serif. «Super-westernization in urban life in the last quarter of the nineteenth century», in Peter Benedict et al., eds., *Turke Geographical and social perspectives* (Leiden, 1974), 403 - 445

Marx, Karl *The Eastern Question* (London, 1897 printing of letters dated 1853 - 1856)

Mitchell, Timothy *Colonising Egypt* (Cambridge, 1988).

Orga, Irfan. *Portrait of a Turkish family* (New York, 1950)

* Palairet, Michael *The Balkan* economies c. *1800 - 1914: Evolution without development* (Cambridge, 1997).

* Quataert, Donald «The age of reforms, 1812 - 1914», in Halil Inalcik with Donald Quataert, eds., *An economic and social history of the Ottoman Empire, 1300 - 1914* (Cambridge, 1994), 759 - 943.

Seton-Watson, R. W. *Disraeli, Gladstone and the Eastern Question* (London, 1935) (Compare with Marx above)

Sousa, Nadim *The capitulatory regime in Turkey* (Baltimpore, 1933).

* Zilfi, Madeline. *Women in the Ottoman empire Middle Eastern women in the early modern era* (Leiden, 1997).

Zürcher, Erik *The Unionist factor: The role of the Committee of Union and Progress in the Turkish nationaliste movement of 1950 - 1926* (Leiden, 1984)

* *Turkey: A modern history* London, 1993)

5 العثمانيون وموقعهم من العالم المحيط بهم

مقدمة

نعالج في هذا الفصل الدولة العثمانية من حيث علاقاتها الدولية على المستويين الإقليمي والعالمي، وكذلك الاستراتيجيات التي اتبعتها في سياستها الخارجية. سنركِّز أولاً على موقع الإمبراطورية العثمانية في المنظومة الدولية في الحقبة الممتدة من 1700 إلى 1922، وهي الحقبة التي تراجعت خلالها الدولة العثمانية وأصبحت قوة من المرتبة الثانية إن جاز التعبير، بعد أن كانت قوة عظمى. وسنتطرق بعد ذلك إلى الوسائل الدبلوماسية التي استخدمتها من حين لآخر في تعاملها مع الدول الأخرى، واستغلالها لمبدأ «الخلافة» الإسلامية لخدمة أغراضها السياسية. وأخيراً سنستعرض علاقات الدولة العثمانية بأوروبا وآسيا الوسطى وشمال إفريقيا والهند.

مكانة الإمبراطورية العثمانية في النظام العالمي، 1700 - 1922

إن المكانة التي يحتلها أي كيان سياسي في النظام العالمي

يتوقف على عوامل كثيرة بعضها ديموغرافي والبعض الآخر اقتصادي. وهنا ينبغي التنويه إلى أن ضخامة عدد السكان لدولة ما لا يعكس بالضرورة الوزن السياسي لهذه الدولة. وما علينا إلاّ النظر إلى بروسيا التي استطاعت على الرغم من ضآلة عدد سكانها، أن تصبح قوة يحسب حسابها في القرن الثامن عشر. في حين كانت الصين دولة مستضعفة إبان القرن التاسع عشر على الرغم من كونها أكبر دولة في العالم من حيث عدد السكان. أما بالنسبة للدولة العثمانية، فمن الملاحظ أن وزنها السياسي أخذ يتناقص بالتزامن مع تناقص عدد سكان الإمبراطورية فبين سنتي 1600 و1800 انخفض عدد رعايا الدولة العثمانية من السدس إلى عشر عدد سكان أوروبا الغربية، ومن الثمن (1/8) إلى واحد من عشرين (1/20) من عدد سكان الصين ،كما تدنى اقتصادها بشكل ملحوظ والملفت للنظر أن العثمانيين بلغوا ذروة سلطانهم في الوقت الذي بدأت فيه أوروبا الغربية ببسط سيطرتها على العالم الجديد، مما جعل مسرح النشاط التجاري والاقتصادي ينتقل من حوض المتوسط إلى دول أوروبا الغربية المطلة على الأطلسي.

ما من شك أن الدولة العثمانية كانت سنة 1500 تعتبر من أقوى دول العالم (ربما باستثناء الصين). وما من شك أيضاً أن هذه الدولة العثمانية قد أثّرت على مستقبل وأوضاع عدة دول شرقاً وغرباً. فقد قضت على المماليك في مصر والصفويين في إيران وثبتت لمدة طويلة إلى ما بعد زوال جمهورية البندقية،

وأثرت على مجريات الأحداث في إمبراطورية الـ هابسبورغ وروسيا القيصرية حتى زوال الحكم الملكي في هاتين الدولتين في أوائل القرن العشرين. بالإضافة إلى أنها لعبت دوراً في السياسة الدولية بعد أن أصبحت قوة مرهوبة الجانب إلى درجة أن فيليب الثاني ملك إسبانيا دعا إلى حرب صليبية لإيقاف المد العثماني.

لكن هذه الدولة العظمى التي أقضت مضجع القوى الأوروبية لقرون، بدأت تضمحل بعد أن قلب الدهر لها ظهر المجن. ومع بداية القرن الثامن عشر أصبح مصطلح «رجل أوروبا المريض» عبارة متداولة عند الإشارة إلى الدولة العثمانية، وعلى الرغم من ذلك فقد بقي العثمانيون خلال القرن التاسع عشر قوة يحسب حسابها في السياسة الخارجية في كل من بريطانيا وفرنسا وإمبراطورية النمسا وكذلك ألمانيا وإيطاليا، ومن جهة أخرى فقد بقيت قوى محلية في الهند وآسيا الوسطى وشمال إفريقية تتطلع إلى الدولة العثمانية لحماية مصالحها.

لقد استعار بعض المؤرخين تعبير «الستار الحديدي» لوصف العزلة التي كانت الدولة العثمانية تمارسها في علاقاتها الدولية من جهة وعدم تواصلها مع الدول المجاورة من جهة أخرى. ونحن نرى أن هذا القول يجانب الحقيقة. إذ كان هناك تبادلاً دبلوماسياً وثقافياً واقتصادياً بين الدولة العثمانية وجيرانها الأوروبيين، والحق أن عدداً من الفنانين والعلماء والمهندسين (المعماريين) الأوروبيين كانوا يترددون إلى العاصمة العثمانية

للعمل في بلاط السلطان أو في خدمة كبار رجال الدولة ناهيك عن أولئك المرتزقة من المغامرين والعسكريين الأوروبيين الذين استقطبتهم العاصمة. والجدير بالذكر أن أوبرا موزارت، Escape from the Seraglio، تصوّر مغامرات بطل القصة بلمونت الذي انتحل صفة مهندس معماري إسباني ليتمكن من الولوج إلى قصر السلطان بحثاً عن حبيبته المفقودة، وهناك شواهد أخرى تشير إلى هذا التواصل مع أوروبا الذي نتحدث عنه. فبين سنتي 1703و 1774 وقع العثمانيون ثمان وستون معاهدة أو اتفاقية مع عدد من الكيانات المستقلة تمخض عنها تبادل البعثات الدبلوماسية. ففي عهد السلطان أحمد الثالث (1703 ـ 1730) على سبيل المثال جرى توقيع تسع وعشرين معاهدة أو اتفاقية، بعضها مع تتار القرم وواحدة مع إيران. ووقّع السلطان محمد الأول (1730 ـ 1754) ثلاثين اتفاقية منها أربع اتفاقيات مع إيران واثنتين مع حاكم الجزائر التي كانت تخضع شكلياً للسيادة العثمانية. نخلص إلى القول بأن الستار الحديدي المزعوم لم يكن له وجود، بمعنى أنه كان هناك تواصل واتصالات دبلوماسية كثيرة بين الإمبراطورية العثمانية والعالم الخارجي.

بداية النشاط الدبلوماسي

شهد العمل الدبلوماسي تطوراً ملحوظاً خلال عصر النهضة في شبه الجزيرة الإيطالية. إذ أصبح عقد المعاهدات والتوصل إلى اتفاقيات وتشكيل تحالفات، من سمات العمل السياسي. والحق

أن الدولة العثمانية لم تشارك في اللعبة الدبلوماسية بصورة فعالة ومستمرة إلاّ في القرن التاسع عشر.

كانت الدبلوماسية في الماضي إذا جازت هذه التسمية تقتصر على مفاوضات في ظروف استثنائية لتحقيق غاية محددة. كان الحاكم (السلطان في هذا السياق) ينتدب عدداً ممن يثق بهم من رجال البلاط ويزودهم بتعليماته وبكتاب رسمي لتوصله إلى عاهل الدولة الأخرى. وبعد التفاوض كانت البعثة تعود إلى بلادها وتطلع العاهل على نتائج المفاوضات وينتهي الأمر عند هذا الحد. بعبارة أخرى كان النشاط الدبلوماسي بين الدول لا يتعدى تبادل الرسل أو البعثات من حين لآخر وبصورة متقطعة. مثال على ذلك أحمد رسمي أفندي (1700 ـ 1783) الذي أُوفد إلى ڤيينا في مهمة رسمية بمناسبة ارتقاء السلطان مصطفى الثالث العرش. وقد استغرقت مهمته أربعة أشهر، عاد بعدها ليشغل منصباً في الإدارة المالية. وكان المذكور قد قضى خمس وعشرين سنة في خدمة الدولة، وكان من القلائل الذين كُلفوا أكثر من مرة بمهام دبلوماسية. ففي الفترة 1764 1765، سافر إلى برلين لإقناع ملك بروسيا فريدريك الكبير بعقد حلف مع الدولة العثمانية ولكنه لم يفلح في هذا المسعى. والحق أن النشاط الدبلوماسي بهذا الأسلوب كان محفوفاً بالمخاطر نظراً لأن المبعوثين لأغراض دبلوماسية لم يكونوا عموماً يتمتعون بحصانة تذكر. وكان المبعوثون الدبلوماسيون إلى البلاط العثماني يعتبرون مسؤولين عن سلوك ملوكهم وكان مصير الكثير منهم

السجن، إلى أن ألغى السلطان سليم الثالث هذه العادة (1789 ـ 1807).

وعموماً لم يكن العثمانيون حتى القرن الثامن عشر يتفاوضون مع الدول الأخرى من منطلق تعامل الند للند. بكلمة أخرى كانت الدولة العثمانية تعتبر نفسها أرفع شأناً وأعلى مقاماً من أية دولة أخرى. وبقيت على هذه الحال لمئة سنة أخرى.

في عصر «ما قبل الدبلوماسية» والأعراف الدولية الحديثة، كانت هناك حالة حرب غير معلنة بين الأمم إلا إذا كان ثمة اتفاقية سلام بين الطرفين في ظرف معين. لذلك كان السلاطين يعتبرون أنفسهم أحراراً في شن الحرب على جيرانهم متى شاؤوا ودون سابق إنذار. ولم يكن المسلمون يرون غضاضة في ذلك، فمن وجهة نظر الإسلام كان العالم ينقسم إلى قسمين ـ دار الحرب ودار الإسلام. لذلك كان شن الحروب المتواصلة مُبرراً من الوجهة الشرعية. وكانت أوروبا تنحى المنحى نفسه ولكن لاعتبارات مختلفة وكذلك الصين على سبيل المثال. وكانت اتفاقيات «السلام» المبرمة بين العثمانيين والدول الأوروبية قبل سنة 1711 تنص على ضمان حالة من السلم لمدة سنة أو سنتين وقد تمتد الفترة إلى عشرين سنة. والجدير بالذكر أن معاهدة بروث التي وُقعت سنة 1711 نصت على سلام دائم، لكن صلح بلغراد الذي أُبرم سنة 1739 مع ڤيينا حدد فترة السلم بسبع وعشرين شهراً قمرياً.

كان الأجانب المقيمون في ربوع الإمبراطورية العثمانية يتمتعون بامتيازات تجارية خاصة واقتصادية capitulations ضمنتها لهم الدولة بموجب اتفاقيات مبرمة مع ملوك أو حكومات الدول التي ينتمي إليها هؤلاء الأجانب. ومن هذه الامتيازات استثناء المواطنين الأجانب من الخضوع للقوانين والأنظمة العثمانية. ولم تكن هذه الامتيازات تتطلب المعاملة بالمثل. ويقال أن السلطان سليمان القانوني كان أول من منح امتيازات من هذا القبيل للفرنسيين في عهد الملك فرنسيس الأول. مقابل تزويده بسلع معينة. وعلى ذلك سمح للرعايا الفرنسيين بالتجول في ربوع الإمبراطورية العثمانية في ظل قوانين بلادهم وبمعزل عن القوانين والأنظمة المعمول بها في الدولة العثمانية. وفي سنة 1740 أصبحت الامتيازات الممنوحة للرعايا الفرنسيين دائمة. وبدون هذه الامتيازات الخاصة كان الأجنبي لا يحظى بالحماية القانونية. أضف إلى ذلك أن الأشخاص الذين كانوا يتمتعون بهذه الامتيزات كانوا معفيين من الضرائب والرسوم الجمركية. لذلك كان الحصول على امتيازات خاصة من الأمور المرغوبة وأصبح بعض الملوك يطالبون بمثل هذه الامتيازات، بيد أن نظام الامتيازات كاد يقوّض سلطة الدولة فيما بعد.

والحق أن الدول الأوروبية استغلت ضعف الدولة العثمانية لتحويل الامتيازات الممنوحة إلى الرعايا الأجانب إلى وسيلة للتكسب على حساب الدولة العثمانية. ففي القرن السادس عشر

كان عدد التجار الذي يتمتعون بهذه الامتيازات ومن جملتها الحصانة القضائية والضريبية، قليلاً لكن عدد الأجانب المستفيدين من هذه الامتيازات ارتفع ارتفاعاً كبيراً وبدأت تظهر آثاره في مطلع القرن الثامن عشر. والأسوأ من ذلك أن كثيراً من العثمانيين غير المسلمين استطاعوا أن يحصلوا على «براءات» تمنحهم امتيازات مماثلة لتلك التي كان الأوروبيون المقيمون في الدولة العثمانية يتمتعون بها، وقد حاول صنّاع القرار في الدولة العثمانية مراراً إلغاء نظام الامتيازات ومفاسده، ولكنهم أخفقوا نظراً لمعارضة الدول الأوروبية. وأخيراً قام قادة تركيا الفتاة خلال الحرب العالمية الأولى بتعليق هذه الامتيازات على الرغم من احتجاج حلفائهم الألمان، وتم إلغاؤها نهائياً بعد إعلان الجمهورية التركية سنة 1923، لكنها بقيت سارية في مصر حتى أواخر الثلاثينيات من القرن العشرين.

ولدت الدبلوماسية بالمفهوم العصري في أواخر عصر النهضة، كوسيلة لتنظيم العلاقات بين الدول والإمارات المنتشرة في شبه الجزيرة الإيطالية، وخاصة أن هذه الدول كانت في حروب مستمرة مع بعضها البعض. ومنذ ذلك الحين أخذت «الدبلوماسية» تلعب دوراً متزايداً في السياسية الأوروبية والدولية بدءاً بصلح وستفاليا سنة 1648. والدبلوماسية بالمعنى الحديث تقوم على مبدأ التعامل المتوازن والإقرار بسيادة الدولة المستقلة، لا فضل لدولة على أخرى بصرف النظر عن قوة الدولة أو ضعفها. وقد اضطرت الدولة العثمانية للجوء إلى

الوسائل الدبلوماسية لتدعيم موقفها والمحافظة على كيانها بعد أن تضعضعت ولانت شوكتها.

وفي المفاوضات التي تمخضت عنها معاهدة كارلويج سنة 1699 (وكذلك سنة 1730) قبل العثمانيون وساطة الفرنسيين بينهم وبين خصومهم. وفي أواخر القرن الثامن عشر أصبح العثمانيون يقبلون بل ويرحبون بتوسط دول أخرى في حل نزاعاتهم. ولم يترددوا في إبرام تحالفات دفاعية من حين لآخر. ومن الأمثلة على ذلك تحالفهم مع روسيا وبريطانيا سنة 1798 ضد بونابرت، وأعقبه في السنة التالية حلف دفاعي ضم فرنسا وبريطانيا. وبحلول القرن التاسع عشر شرع عدد من الدول الأوروبية بما فيها أوروبا الشرقية، بارسال بعثات دبلوماسية للإقامة في اسطنبول بصورة دائمة لكن الدولة العثمانية أحجمت عن إرسال ممثلين دائمين إلى تلك الدول. ولعل ذلك مرده إلى رواسب الماضي عندما كانت الإمبراطورية في أوج قوتها، وليست بحاجة لمن يمثلها لدى القوى الأدنى شأناً. والحق يقال أن الدولة العثمانية كانت تلجأ أحياناً إلى المعاملة بالمثل عندما يتعرض رعاياها لمعاملة غير لائقة من قبل سلطات إحدى الدول التي تتمتع بامتيازات خاصة في الإمبراطورية العثمانية. وكمثال آخر على الصعيد الدبلوماسي، بعد توقيع معاهدة كوتشوك كايزجه توجه ممثل عن الدولة العثمانية إلى عاصمة الخصم للتصديق على المعاهدة في حين توجه ممثل عن الخصم (روسيا) إلى اسطنبول للغرض عينه.

كان البلاط العثماني إبان القرن الثامن عشر يستقبل السفراء الأجانب باعتبارهم ضيوفاً، بمعنى أن الدولة المضيفة كانت تسدد نفقاتهم وتعيّن لهم ضبّاطاً لمرافقتهم. وقد فسر البعض هذا السلوك بأنه دليل على أن الحكومة العثمانية كانت تعتبر السفير بمثابة ضيف زائر وتتجاهل صفته الرسمية. وإذا كانت هذه المقولة صحيحة فيمكن أن نقول الشيء نفسه عن فرنسا عندما أرسلت الدولة العثمانية سنة 1720 مبعوثاً خاصاً إلى البلاط الفرنسي الذي أقام لمدة ستة أشهر في فرنسا على نفقة الدولة.

تشير المصادر إلى أن السلطان سليم الثالث كان أول من بادر إلى إقامة علاقات دائمة على الصعيد الدبلوماسي. ففي مطلع سنة 1793 شرّع إنشاء سفارة دائمة في لندن وتبعها بعد ذلك ببضع سنوات سفارات في كل من باريس وڤيينا وبرلين لرعاية المصالح العثمانية في تلك البلاد. كما عيّن قناصل لخدمة المصالح التجارية. ومن المؤكد أنه كان هناك قنصليات لبعض الدول بعد سنة 1725. لكن جهود السلطان سليم لإنشاء جهاز دبلوماسي لم يحالفها النجاح ونجم عن ذلك توقف الدولة عن اعتماد سفراء لها في الخارج لكنها أبقت على ما يبدو على الخدمات القنصلية.

يمكن القول بأن السلك الدبلوماسي العثماني «الحديث» لم يكتمل إلا في سنة 1821. كان العثمانيون في تعاملهم مع الأجانب يعتمدون على المترجمين dragomans وكان أغلب هؤلاء من الجالية اليونانية التي كان أفرادها أو بعضهم يتقنون

عدة لغات بحكم نشاطهم التجاري الواسع في المتوسط والبحر الأسود والمحيطين الأطلسي والهندي. أضف إلى ذلك الأرمن الذين عملوا كمترجمين لأسباب مماثلة. لكن الدولة أخذت تشك بولاء وإخلاص رعاياها اليونانيين بعد اندلاع حرب الاستقلال وشنق بطريرك اسطنبول اليوناني. لذلك كان من الطبيعي أن تتجنب الدولة الاعتماد على المترجمين اليونانيين لا سيما أولئك الذين كانوا يشغلون مناصب حساسة. لهذه الأسباب وغيرها عمدت الدولة إلى إنشاء «دائرة الترجمة» لاستقطاب مترجمين أتراك، أو ممن يعوّل على ولائهم. وقد بقي نشاط هذه الدائرة محدوداً جداً حتى سنة 1833، واقتصر على نقل بعض اللغات الأوروبية إلى التركية. وفي غضون سنوات معدودة أصبحت دائرة الترجمة بمثابة مؤسسة لتخريج الموظفين. والحق أن عدداً من كبار موظفي الدولة في القرن التاسع عشر بدأوا عملهم في الدائرة المذكورة قبل انتقالهم إلى العمل في سلك الدولة. وكان إتقان لغة أوروبية وبصورة خاصة الفرنسية يعتبر معياراً لثقافة المرء ورقيه وكانت نخبة المجتمع ترى أن التحديث يتطلب معرفة اللغات الأوروبية للقضاء على التخلف والرجعية (وهذه في نظرنا مقولة غير صحيحة).

كان السلطان محمود الثاني (1808 ـ 1839) أول من أنشأ وزارة للشؤون الخارجية تمهيداً لاعتماد سفراء دائمين لدى بعض الدول الأجنبية، والحق أن هذا الإجراء جاء في أوانه، لا سيما وأن العاصمة تعرضت لخطر الاحتلال من قبل الروس سنة

1829 وكذلك من قبل قوات محمد علي باشا سنة 1833. وكما رأينا لم ينقذ الدولة من محنتها آنذاك سوى المساعي الدبلوماسية. ولعل هذه الأزمة كانت أحد العوامل التي دفعت الدولة إلى تشكيل طاقم من الموظفين الدائمين ينحصر عملهم في الميدان الدبلوماسي.

وبحلول سنة 1870 أو بعيد ذلك أصبح للدولة العثمانية سفارة في كل من باريس ولندن وڤيينا وبطرسبرغ بالإضافة إلى مفوضيات في برلين وواشنطن وفلورنسة/روما وبعض القنصليات في عدد من الأمريكيتين بالإضافة إلى إفريقيا وآسيا. وقد بلغ عدد موظفي وزارة الخارجية في اسطنبول سنة 1914 زهاء مئة وخمسين موظفاً، وأصبح للدولة العثمانية سفارة دائمة في ثمان عواصم أوروبية هي، برلين وباريس وروما وبطرسبرغ وطهران ولندن وواشنطن وڤيينا. بالإضافة إلى ثمان بعثات دائمة في كل من أثينا واستوكهولم وبروكسل وبوخارست وبلغراد وصوفيا ومدريد ولاهاي، كما بلغ عدد العاملين في القنصليات أكثر من مئة موظف، باستثناء الوكلاء وممثلي مختلف المصالح أو المؤسسات التجارية.

كان معظم الدبلوماسيين ينتمون إلى أسر مرموقة، ومنهم من تخرج من المدرسة السلطانية التي أُنشئت سنة 1868 وأصبحت فيما بعد أهم مصدر لتزويد وزارة الخارجية بالكفاءات المطلوبة. كان طلاّب هذه المدرسة يتلقون معظم دروسهم باللغة الفرنسية وفقاً للمنهج المتّبع في الثانويات الفرنسية Lycée. وكان الطلاب

من المسلمين وغير المسلمين ينتمون إلى أسر ثرية وواثقون من أن تخرجهم من هذه المدرسة سيؤهلهم لتولي أرفع المناصب.

وجدير بالذكر أن أكثر من ثلثي العاملين في السلك الخارجي كانوا يتقنون لغتين أو أكثر، وخاصة الفرنسية، في حين قلّ الإقبال على تعلم الفارسية، أما العربية فبقيت على حالها. موجز القول أن المنهج الدراسي شهد تطوراً ملحوظاً في المدارس المتميزة، وأخذت الثقافة الأوروبية تحل محل الثقافة الإسلامية بشقيها العربي والفارسي.

كانت وزارة الخارجية محط أنظار الشبان الطامحين للعمل في السلك الدبلوماسي، والحق أن أفضل العناصر وأقدرها اختارت العمل في وزارة الخارجية. وليس صدفة أن ثلاثة «صدور عظام» في عهد «التنظيمات» كانوا وزراء خارجية سابقين وهم مصطفى رشيد وفؤاد باشا وعلي باشا. وعلى صعيد آخر كان السفراء العثمانيون المُعتمدون في الدول الأوروبية أرفع مرتبة من نظرائهم في إيران ودول البلقان وآسيا الوسطى، مما يعكس تقدير العثمانيين للنفوذ الأوروبي ببعديه الثقافي والسياسي.

وعلى الرغم من مشكلة المترجمين التي سبقت الإشارة إليها، فقد بقي اليونانيون والأرمن يؤدون خدمات هامة في وزارة الخارجية. والجدير بالذكر أن 29٪ من كافة موظفي وزارة الخارجية كانوا من العثمانيين اليونانيين أو الأرمن وهذه النسبة

أعلى بقليل من نسبة العثمانيين غير المسلمين من سكان الإمبراطورية. والحقيقة أن معظم هؤلاء العثمانيين المسيحيين لم يكن متاحاً لهم تولي مناصب رفيعة في السلك الخارجي على الرغم من كونهم أكثر أهلية من غيرهم.

الخلافة الإسلامية واستخدامها كأداة من أدوات الدبلوماسية العثمانية:

يجمع فقهاء المسلمين على أن الخلافة الإسلامية كمؤسسة انتهت سنة 1258م (656هـ) بعد استيلاء المغول على بغداد ومقتل آخر خليفة عباسي. كانت الخلافة في فجر الإسلام تقوم على مبدأ الشورى ثم أصبحت وراثية. وبنهاية القرن العاشر الميلادي كان الخلفاء قد فقدوا سلطتهم السياسية ولكنهم ظلوا يتمتعون بسلطة معنوية باعتبارهم خلفاء الرسول ﷺ. وكان المسلمون عموماً متحدين في إجلالهم للخلافة حتى بعد أن أصبحت مجرد رمز، وفي العصر العثماني كان السلاطين أحياناً يحملون لقب «خليفة» لاعتبارات شكلية أو «بروتوكولية».

اتخذ مفهوم الخلافة طابعاً جديداً في القرن الثامن عشر، وبدأت معالمه تظهر بعد معاهدة كوجك قينارجه (1774) التي اعترفت روسيا بموجبها بتبعية تتار القرم المسلمين «للخليفة» العثماني باعتباره قيّماً على شؤون المسلمين، لكن هذا الاعتراف المبهم كان مجرد غطاء لنوايا الروس الرامية إلى إضعاف العلاقات القديمة التي تربط السلاطين العثمانيين

بِخانات القرم. وفي المقابل حصل الروس على موافقة الباب العالي ببناء كنيسة لهم في اسطنبول شريطة أن تكون تحت حمايتهم. ولعل هذه الخطة كانت رأس الجسر الذي مكّنهم من التدخل في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية (راجع الفصل الثالث)، وهناك عوامل أخرى دفعت بالعثمانيين إلى التركيز على دور السلطان «كوريث شرعي» للخلفاء المسلمين. كانت الهزائم التي منّي بها العثمانيون في حروبهم مع الروس بين سنتي 1768 و1774، من أسوأ الهزائم التي تعرضوا لها في تاريخهم. أضف إلى ذلك الحركة السلفية الناشطة في الجزيرة العربية والتي باتت تهدد سلطة الدولة وسيادتها، وخاصة فيما يتعلق بشرعيتها الدينية، التي رفض المصلحون السلفيون أخذها على محمل الجد. وكان استيلاء السلفيين على مكة والمدينة في أوائل القرن التاسع عشر، تحدياً لهذه الشرعية. خلاصة القول هو أن معاهدة 1774 والوهن الذي أصاب الدولة والتهديد السلفي، كل هذه العوامل مجتمعة أدت إلى لجوء الدولة لتعزيز مكانتها الدينية لدى رعاياها المسلمين وإحياء دور السلطان ـ الخليفة. كان العثمانيون في الماضي قد استطاعوا بفضل انتصاراتهم الكبيرة والدور الذي لعبوه في رفع راية الإسلام، أن يدّعوا لأنفسهم حق الخلافة، لا سيما وأن الدولة العثمانية بقيت أقوى دولة إسلامية صامدة في وجه الإمبريالية الأوروبية. وبحلول القرن التاسع عشر أصبح الكثير من المسلمين في الهند وآسيا الوسطى وشمال إفريقية يعيش تحت حكم كل من

بريطانيا وروسيا وفرنسا، مما حفز السلطان على مناشدة المسلمين العثمانيين وغير العثمانيين للتصدي للتسلط الأوروبي ومقاومته مستخدماً لهذا الغرض صفته الدينية كخليفة على المسلمين. والحق أن فكرة إحياء الخلافة الإسلامية وجدت آذاناً صاغية لدى الكثير من مسلمي الهند وآسيا الوسطى الذين وقعوا تحت سيطرة بريطانيا وروسيا، وكان السلطان عبد العزيز (1861 ـ 1876) قد بدأ بالفعل يدعو إلى التضامن الإسلامي في مختلف أصقاع العالم وضرورة توحيد كلمة المسلمين تحت قيادته. وتلاه السلطان عبد الحميد الثاني الذي عمل أكثر من غيره على إحياء الخلافة الإسلامية.

وقد استخدم السلطان عبد الحميد الثاني «سلاح الخلافة» أثناء الحرب الروسية ـ العثمانية بين سنتي 1877 و1878. وكان الروس قبلها قد أجهزوا على الدويلات الإسلامية في آسيا الوسطى مثل بخارى وخيفا وخوقند بحيث أصبحت أفغانستان الحاجز الوحيد الفاصل بينهم وبين البريطانيين في الهند. وبعد اندلاع الحرب الروسية ـ العثمانية أرسل السلطان مبعوثاً رفيع المستوى إلى أفغانستان للحصول على مساعدة الأفغان في التصدي للعدو الروسي المشترك. كما زار المبعوث العثماني الهند البريطانية واستقبل استقبالاً حافلاً من قبل المسلمين في مدينة بومباي. وقد بقي السلطان عبد الحميد الثاني خلال سنوات حكمه على اتصال بالطوائف الإسلامية في هذه الأقطار لتدعيم مركزه على المسرح الدولي.

كان رؤساء عدة دول أو دويلات إسلامية قد اعترفوا بمكانة السلطان العثماني كخليفة، ومن جملة هؤلاء: خانات الأوزبك وخانات القرم وكذلك سلاطنة سومطرة في جزر الهند الشرقية. كما أقر البعض بالسلطة الزمنية للعثمانيين. فعلى سبيل المثال، يُزعم بأن حاكم كاشغي في آسيا الوسطى أصدر نقوداً باسم السلطان العثماني خلال القرن التاسع عشر. في حين اعترف الأمراء الأفغان بشرعية الخلافة العثمانية ووافقوا على الدعاء له على المنابر في خطبة الجمعة.

لكن هذه الدعوة العامة للالتفاف حول الخليفة باعتبار ذلك واجباً دينياً وشرعياً، لم يكن لها أثر يذكر في استمالة المسلمين الرازحين تحت الحكم البريطاني أو الفرنسي أو الروسي. وعندما اندلعت الحرب العالمية الأولى، أصدر السلطان / الخليفة بلاغاً يدعو فيه المسلمين إلى الجهاد ضد بريطانيا وفرنسا وروسيا، وناشد المسلمين الرازحين تحت حكم هذه الدول بالثورة على حكامهم ولكن دون طائل. والحقيقة هي أن كثيراً من المسلمين خدموا في صفوف أعداء « الخليفة» وإن كان بعضهم قد فعل ذلك على مضض.

علاقات العثمانيين بأوروبا وإيران وآسيا الوسطى وشمال إفريقيا، علاقات العثمانيين بأوروبا:

شهدت علاقات العثمانيين بأوروبا تطوراً ملحوظاً عبر تاريخها. وما من شك أن هذه العلاقات اتسمت بالحروب الدائمة. فبين

سنتي 1463 و1918 خاض العثمانيون لا أقل من ثلاث وأربعين حرباً، واحد وثلاثين منها ضد دول أوروبية. وقد تخلل هذا الصراع فترات من التعاون في عصر شاعت فيه التكتلات السياسية والمذهبية. ففي القرن السادس عشر كان البابا بالإضافة إلى مفكرين دينين (مسيحيين) آخرين، يعتبرون العالم الأوروبي منقسماً إلى معسكرين: المعسكر المسلم والمعسكر المسيحي republican Christiania وكان «المعسكر المسيحي» حسب مفهومهم يضم المسيحيين اللاتين حصراً ولا يشمل المسيحيين الأرثوذكس. لكن هذا التصوّر لمجتمع مسيحي موحد نظرياً، أخذ يتلاشى نتيجة لنشوء الدولة القومية التي تقوم على أن ولاء الفرد يجب أن يكون للدولة التي ينتمي إليها وليس للعقيدة المسيحية. بمعنى أن سياسة الدولة لم تعد ترتبط بالعواطف الدينية أو المذهبية. ومن الأمثلة على ذلك السياسة التي اتبعها فرنسيس الأول ملك فرنسا الذي اتبع سياسة خارجية بالتنسيق مع العثمانيين على حساب دول أوروبية أخرى، لكن الأمر لم يصل به إلى حد التحالف معهم بصورة رسمية، بل اكتفى بالسماح للأسطول العثماني بالنزول على الشاطئ الجنوبي لفرنسا (الريڤييرا حالياً) مما أثار حفيظة بقية الأوروبيين وسخطهم. (سبق أن أشرنا إلا أن السلطان سليمان الكبير، كان قد منح الفرنسيين في عهد فرنسيس الأول امتيازات خاصة في الأراضي العثمانية). وفي سنة 1688 أي بعد مرور حوالي مئة وخمسين سنة على هذه الأحداث لم يتردد الفرنسيون (في عهد الملك لويس الرابع

عشر) من مهاجمة جيرانهم آل هابسبورغ المسيحيين في الوقت الذي كان هؤلاء يخوضون حرباً ضد العثمانيين. وقد تعرض لويس آنذاك لبعض الانتقاد على هذا التصرف الذي اعتُبر في نهاية الأمر من الأعمال العادية التي تمليها السياسة العليا للدول. ويمكن القول أن القرار الذي اتخذه لويس بهذا الشأن يشير إلى تحول هام في الممارسة السياسية على صعيد العلاقات بين الدول من جهة وعلاقات دول أوروبا الغربية بالدولة العثمانية من جهة ثانية. وبعبارة أخرى لم يعد «التضامن المسيحي» يُعوّل عليه في العمل السياسي. وتجدر الإشارة إلى أن لويس كان قد ساند آل هابسبورغ ضد العثمانيين في معركة سانت غوتارد سنة 1664، كما دعم البندقية في دفاعها عن جزيرة كريت التي هاجمها العثمانيون. من الواضح إذن أن سنة 1688 شهدت تغيراً ملحوظاً في العمل السياسي. بمعنى أنه لم يعد هناك محرّمات عندما يتعلق الأمر بمصلحة الدولة وأمنها.

ليس مستغرباً إذن أن يتدخل الفرنسيون لحساب العثمانيين في المفاوضات التي مهدت لمعاهدة كارلوفيج (1699) وصلح بلغراد، وذلك لمنع آل هابسبورغ من تحقيق المكاسب على حساب الدولة العثمانية وبالتالي الإخلال بميزان القوى في أوروبا. وفي أواخر القرن الثامن عشر انتقلت الدولة العثمانية إلى طور جديد في علاقاتها مع أوروبا الغربية، إذ أبرمت اتفاقيات تحالف مع بريطانيا لضرب الفرنسيين في مصر. وهكذا أصبح التحالف العسكري بين الدولة العثمانية ودولة أوروبية من الأمور

المقبولة بعد أن كان في الماضي بعيد الاحتمال. وكنا قد أشرنا في فصل سابق إلى تحالف العثمانيين مع بريطانيا وفرنسا لمواجهة الروس في حرب القرم (1853 ـ 1856). وكانت مشاركة الدولة العثمانية في «مجمع الأمم» الذي انعقد سنة 1856 إيذاناً بتحول العثمانيين من خصوم إلى شركاء في «التركيبة» الأوروبية.

كلمة أخيرة: لم تغب الدولة العثمانية عن المسرح الأوروبي وكانت تلجأ إلى الحرب تارة والدبلوماسية تارة أخرى مثلها في ذلك مثل أي دولة أخرى، وعلى الرغم من ذلك بقيت خارج الحظيرة الأوروبية، إذ بقي الأوروبيون يعتبرون الدولة العثمانية جسماً غريباً في الكيان الجغرافي لأوروبا. وما برحت هذه النزعة حية حتى اليوم. وهذا في رأينا أحد الأسباب التي تجعل الأوروبيين يترددون في قبول طلب تركيا بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

العلاقات مع إيران وآسيا الوسطى

لم يقتصر النشاط الدبلوماسي للعثمانيين على الساحة الأوروبية فقط بل تعداه إلى مناطق أخرى. بقي العثمانيون لقرون على اتصال ببعض دول آسيا الوسطى بالإضافة إلى إيران والهند. ففي الحقبة الواقعة بين 1700 و1774 أرسل البلاط الإيراني ثمانية عشر مبعوثاً للدولة العثمانية. لكن هذا التواصل لم يحظ بالاهتمام الكافي من قبل الباحثين بالرغم من أهميته.

أما فيما يخص آسيا الوسطى فقد بقي العثمانيون على اتصال

من حين لآخر بالحكام المحليين في كل من سمرقند وبخارى وبلخ وخيفا، والأخيرة إمارة في آسيا الوسطى تقع بمحاذاة التخوم الإيرانية. وغالباً ما كانت هذه الإمارات ترسل مندوبين عنها للتشاور مع العثمانيين أو لطلب المعونة عندما تتعرض لهجمات من الجانب الإيراني أو الروسي. وكثيراً ما كان هؤلاء المبعوثون الرسميون يعرّجون على مكة والمدينة لقضاء فريضة الحج. فعلى سبيل المثال أرسل خان الأوزبك سفيراً إلى السلطان مصطفى الثاني الذي كان قد نُحي عن العرش قبل وصول السفير الذي اضطر إلى تقديم أوراق اعتماده وهدايا سيده إلى السلطان الجديد (أحمد الثالث) ومن ثم توجه إلى مكة لأداء فريضة الحج وعاد بعدها إلى بلاده سنة 1706. وبعد ذلك بفترة قصيرة تبعه مبعوث آخر للخان (خليفة الخان الأخير) لتهنئة السلطان أحمد الثالث بمناسبة تنصيبه سلطاناً. وتبع ذلك بعثتين إضافيتين بين سنتي 1720 و1730. أضف إلى ذلك الاتصالات الدبلوماسية مع خانات خيفا الأوزبكيين. وكانت هذه الاتصالات قائمة منذ النصف الثاني للقرن السادس عشر. أما العثمانيون فقد أرسلوا من جانبهم وفداً لتفاوض حول إمكانية الحصول على مساعدة بعد نكسة 1683. وهناك اتصالات دبلوماسية أخرى جرت خلال السنوات 1732 و1736 و1738. وبعد معاهدة كوجك قينارجه المشؤومة توالت الاتصالات الدبلوماسية بين العثمانيين وبعض الحكام في آسيا الوسطى الذين كانوا أيضاً ينظرون بعين الحذر إلى التوسع الروسي في آسيا الوسطى. وفي سنة 1780 أرسل

الخان الأوزبكي المقيم في بخارى مبعوثين، توفي أحدهما في قونيه بعد عودته من مكة حيث أدى فريضة الحج. والجدير بالذكر أن السلطان عبد الحميد الأول أرسل وفداً إلى حاكم بخارى وحمّل الوفد رسالة (كُتبت بالفارسية) من السلطان إلى الحاكم المذكور وأرفقها ببعض الهدايا القيّمة. ويبدو أن مهمة هذا الوفد كانت جزءاً من التعبئة الدبلوماسية لاستعادة شبه جزيرة القرم. كما أرسل وفوداً أخرى إلى زعماء الكزخ والقرغيز للغرض نفسه، وفي سنة 1787 أرسل السلطان مبعوثاً خاصاً إلى بخارى وأفغانستان. وبحلول سنة 1790 عادت العلاقات من جديد بين زعماء الأفغان والعاهل العثماني.

العلاقات مع الهند:

دأب عدد من الحكام في شبه القارة الهندية على إرسال مبعوثين إلى اسطنبول خلال القرون الخامس والسادس والسابع عشر، وخاصة عند اعتلاء حاكم جديد سدة الحكم. وهناك حكاية شهيرة (قد تكون ملفقة) تتعلق بكتاب أرسله الإمبراطور المغولي في الهند إلى سليمان الكبير سنة 1548. والواقع أن عدة دوَل في الهند بالإضافة إلى دولة المغول، قد أرسلت بعثات إلى البلاط العثماني، كتلك التي أرسلت سنة 1716 و1722 و1747. وعلى الجملة كانت مهمة هذه البعثات في الغالب طلب المعونة من السلطان في الحروب الدائرة مع إيران. وفي سنة 1777 وصل إلى اسطنبول رسول من حاكم مقاطعة على ساحل مالابار يطلب عون الدولة العثمانية في مكافحة أعدائه المحليين من الطائفة

الزردشتية. وتذكر المصادر أنه أرسل فيلين عن طريق السويس كهدية إلى السلطان العثماني. وفي سنة 1780 قدمت إلى اسطنبول شقيقة أحد الأمراء في جنوب الهند، طلباً لمعونة السلطان للوقوف في وجه البرتغاليين والإنكليز، وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن كلاً من السلطان عبد الحميد الأول وخلفه سليم الثالث كانا قد أبرما عدة اتفاقيات سياسية وتجارية مع سلطنة مايسور في جنوبي الهند في الوقت الذي كانت هذه السلطنة تعاني من الصراع المحتدم بين فرنسا وبريطانيا في شبه القارة الهندية. وتشير الوثائق إلى أن سلطان مايسور (تيبو) طلب من العثمانيين التدخل نظراً للحلف الذي كان قائماً آنذاك بينهم وبين بريطانيا لطرد بونابرت من مصر. يُستدل مما تقدم على أن العلاقات البريطانية العثمانية كانت ناشطة في كل من شرقي المتوسط وشبه القارة الهندية.

العلاقات مع دول شمالي أفريقيا:

لا شك أن العلاقات السياسية بين اسطنبول ودول شمال إفريقيا (المغرب العربي) قد شهدت تحولاً كبيراً منذ القرن السادس عشر. في ذلك الحين كانت المناطق الواقعة إلى الشرق من مراكش عبارة عن دويلات أو ولايات، بقيت خاضعة للإدارة العثمانية إلى أن انتزع زمام السلطة زعماء عسكريون محليون إبان القرن السابع عشر بحيث أصبحت هذه الدويلات تدين بالطاعة للسلطان مع الاحتفاظ باستقلالها الذاتي vassal state ويمكن القول أن الدبلوماسية العثمانية في هذا الجزء من أفريقيا لم تتعد

دور الوسيط لحل النزاعات بين هذه الدويلات أو بين أحداها وسلطنة فاس (المملكة المغربية الحديثة). وكانت هذه الدويلات قد وجدت في «مهنة» القرصنة مصدراً هاماً من مصادر الرزق. والجدير بالذكر أن أحد بنود معاهدة كارلوفيج (1659) نص على أن تبذل اسطنبول قصارى جهدها لحماية السفن التجارية من هجمات القراصنة المنطلقة من سواحل شمالي إفريقيا. وقد اضطر السلطان أحمد الثالث إلى إلزام باي الجزائر بإيقاف هجماته على السفن النمساوية التجارية. وعلى صعيد آخر لم يتردد العثمانيون في التوسط لحل النزاع الذي نشب بين فاس والجزائريين سنة 1699. وفي سنة 1766 طلب سلطان مراكش العون من العثمانيين لمقاومة الهجمات التي شنها الفرنسيون على بلاده. في حين نجده في سنة 1783 يبدي استعداده لمساعدة العثمانيين في صراعهم مع الروس، ويسأل عن المعونة التي يستطيع أن يقدمها.

ومن الأمثلة على الدبلوماسية العثمانية في غرب المتوسط، هناك مثال يستحق الوقوف عنده: سبق أن أشرنا إلى الحرب العثمانية الروسية بين سنتي 1768 و1774، وذكرنا أن الأسطول الروسي انطلق من بحر البلطيق وعبر إلى المتوسط عن طريق مضيق جبل طارق ومنه إلى بحر إيجه لتدمير الأسطول العثماني المرابط في خليج تششمه. وعندما اندلعت الحرب للمرة الثانية (في عهد الإمبراطورة كاثرين) أوعز السلطان هذه المرة إلى حاكم مراكش بالسعي لمنع السفن الروسية من الولوج إلى البحر المتوسط عبر جبل طارق، كما أوفد بعثة إلى إسبانيا للغرض نفسه.

بعض المراجع المفيدة

Entries marked with a * designate recommended readings for new students of the subject.

* Askan, Virginia «Ottoman political writing, 1768 - 1808», *International Journal of Middle East Studies*, 25 (1993), 53 - 69

Anderson, M. S. *the Eastern Question* (New York, Cassels, Lavender. *The struggle for the Ottoman Empire, 1717 - 1740* (New York, 1967).

* Dering I, Selim. *The well protected dominions* (London, 1998).

Farooqh , Naimur Rahman. *Mughal - Ottoman* (Delhi, 1989).

Findley, Carter *Bureaucratic reform in the Ottoman Empire: The Sublime Porte 1789 - 1922* (Princeton, 1980).

Ottoman civil officialdom (Princeton, 1992).

Göçek, Fatma Müge. *East encounters West: France and the Ottoman Empire in the eighteenth century* (Oxford and New York, 1987)

Hel er, Joseph. *British policy towards the Ottoman Empire, 1908 - 1914* (London, 1983)

Hurewitz, J. C. *The Middle East and North Africa, a documentary record I. European expansion, 1535 - 1914*, 2nd edn (New Haven and London, 1975).

Itzkowitz, Norman and Max Mote. *Mubadele: An Ottoman - Russian exchange of ambassadors* (Chicago, 1970).

Langer, William. *The diplomacy of imperialism* (New York, 2nd edn, 1951).

Marriott, J. A. R. *The Eastern Question* (Oxford, 1940).

* McNeil, William. *Europe's steppe frontier* (Chicago, 1964).

Parvev, Ivan. *Habsurgs and Ottomans between Vienna and Belgrade* (New York, 1995).

Puryear, Vernon John. *International economics and diplomacy in the Near East: A study of British commercial policy in the Levant, 1834 - 1853* (London, 1935).

Vaughan, Dorothy M. *Europe and the Turk: A pattern of alliances, 1350 - 1700* (Liverpool, 1951)

Wasit, S. Tanvir. «1877 Ottoman mission to Afghanistan», *Middle Eastern Studies* 30, 1 (1994), 956 - 962.

6 النهج الذي اتبعه العثمانيون في الحكم

مقدمة

اتبعت السلطنة العثمانية استراتيجيات متنوعة للحفاظ على نظام الحكم المركزي القائم على الملكية الوراثية مثلها في ذلك مثل الممالك الأخرى. وقد استخدمت الدولة لهذا السبب وسائل قمعية عنيفة بالإضافة إلى وسائل أخرى أكثر مرونة. سنعرض في هذا الفصل لبعض السبل التي انتهجتها الدولة لفرض هيبتها على الصعيد الداخلي. وسنركز على مدى سيطرة الحكومة المركزية في اسطنبول على الإدارات المحلية في الولايات العثمانية. وفي رأينا أن بعض الباحثين قد بالغوا في تقديرها للدور الذي لعبته السلطة المركزية.

السلاطين العثمانيون، أسس الحكم الوراثي

لا شك أن أحد أسباب نجاح العثمانيين يكمن في قدرة العائلة المالكة العثمانية واستمرارها على امتداد ستة قرون بالرغم من التحولات الجذرية التي طرأت على هيكل النظام. لذلك من

المفيد أن نستعرض الكيفية التي كان يتم بها توارث السلطة.

من المعروف أن الكثير من الملكيات الوراثية كانت ولا تزال تقوم على أحقية الإبن الأكبر للملك في وراثة العرش، وفي بعض الحالات كان ذلك متاحاً للذكور والإناث على حد سواء (روسيا وبريطانيا مثلاً). لكن الدولة العثمانية شذت عن هذه القاعدة. فمنذ القرن الرابع عشر وحتى أواخر القرن السادس عشر، كانت «شرعة الأقوى» هي التي تقرر من سيرث العرش من أبناء السلطان. بمعنى أن الوريث لم يكن بالضرورة الابن الأكبر، وقد بقي هذا العرف سائداً منذ القرن الرابع عشر وحتى أواخر القرن السادس عشر كان السلاطين في العادة يولون أبناءهم حكاماً على الأقاليم لاكتساب الخبرة في إدارة شؤون الدولة. وكان جميع أبناء السلطان مرشحين نظرياً لاعتلاء عرش السلطنة بعد موت السلطان. لذلك كان يعقب موت السلطان فترة انتقالية تتسم بالصراع بين الأبناء على عرش السلطنة. وكان النجاح غالباً ما يحالف الإبن الذي يصل العاصمة قبل إخوته ويحصل على مبايعة رجال البلاط والجيش. وقد لا يبدو هذا الأسلوب حضارياً، لكنه على علاته كان من العوامل التي أتاحت اعتلاء أفراد من أولي العزم سدة السلطنة.

لكن هذه الطريقة في توارث العرش تغيرت فجأة في عهد السلطان سليم الثاني (1566 ـ 1574) الذي عيّن ابنه الأكبر (الذي أصبح فيما بعد مراد الثالث) حاكماً على منيسا في غربي الأناضول. في حين استبعد أبناءه الآخرين. وكذلك فعل مراد

الثالث بعد ارتقائه العرش، حيث عين إبنه الأكبر (محمد الثالث لاحقاً) والياً على مبسّا. وكان محمد الثالث آخر السلاطين الذين شغلوا هذا المنصب قبل تبوئهم العرش. وقد بقي هذا العرف سائداً لخمسين سنة.

ولا بد من الإشارة في هذا السياق إلى أنه في حقبة معينة كان السلطان بعد تربعه على العرش يعمد إلى قتل أخوته خشية أن ينازعوه على السلطة. وكان السلطان محمد الفاتح (1451 ـ 1481) أول من اتبع هذه السنة الدموية حين أمر بإعدام جميع إخوته. ولعل هذا المسلك يتطلب تفسيراً باعتبار أن المجتمع العثماني والإسلام بوجه عام يدين بشدة جرائم القتل (كما كان الحال في أوروبا المسيحية في ذلك العصر). وهنا علينا أن نتذكر جيداً أن ما يجوز للحاكم أو الملك لا يجوز للفرد العادي، بمعنى أنه يجوز للحكام أن يقتلوا اتقاءً للفتنة أو في سبيل «مصلحة الدولة العليا». وكان هذا أمراً مفهوماً لدى الخاصة والعامة في أوروبا والشرق الأوسط. إليك المرسوم (قانون نامه) الذي أصدره السلطان محمد الفاتح لتبرير فعلته:

«على من يرث الملك بعدي من أبنائي أن يفتك باخوته كي لا تقع فتنة. لقد أفتى معظم العلماء بجواز ذلك. وعلى الأبناء التقيد بهذه الفتوى»[1].

---

(1) راجع كتاب، A.D. Anderson The structure of the Ottoman dynasty (London, 1956), 25.

ولا نشك أن مكيافيلي (صاحب مقولة الغاية تبرر الوسيلة) سيجد في هذه الوثيقة ما يتفق مع فلسفته السياسية. من الواضح إذنَ أن القتل المتعمد يُعتبر جريمة إلا إذا كان القاتل حاكماً أو سلطاناً، ذلك لأن القتل في هذه الحالة يبرره أمن الدولة واستقرارها. وقد بقيت هذه الممارسة، أي قتل السلطان لإخوته بعد اعتلائه العرش، لأكثر من قرن .

ففي سنة 1595 أمر محمد الثالث بإعدام أخوته التسعه عشر. ولم تتوقف هذه العادة إلا في سنة 1648. والاستثناء الوحيد كان السلطان محمود الثاني الذي أعدم أخيه مصطفى سنة 1808 خشية أن ينازعه على العرش. وكان مصطفى الذكر الوحيد من إخوته الأحياء آنذاك.

وبحلول سنة 1617 أصبح النظام الوراثي يقوم على أن يكون ولي العهد أكبر رجال العائلة سناً (نظام الأكبريت)[2]. ذلك كان يخلف السلطان بعد موته أخاه أو عمه في أغلب الأحيان. أما بقية أفراد العائلة من الذكور فقد كان يسمح لهم بالعيش بعيداً عن أعين الناس ضمن أسوار قصر السلطان وغالباً في دور الحريم كي يتسنى للسلطان مراقبتهم عن كثب.

وكان السلطان هو الوحيد من بين أفراد عائلته الذي يحق له إنجاب الأطفال. ويبدو أن محمد الثالث كان آخر السلاطين الذين أنجبوا أطفالاً قبل تربعهم على عرش السلطنة.

---

(2) المصطلح العثماني حرفياً ـ المعرّب.

لم يقم نظام الملكية الوراثية في الدولة العثمانية على مبدأ ثابت وإنما تغيّر تبعاً لتغيّر الأحوال. من الملاحظ أن عادة قتل السلطان لإخوته بعد توليه الحكم، ظهرت بعد أن تسنى للسلاطين العثمانيين إخضاع مناوئيهم من الأمراء التركمانيين في الأناضول وكان السلطان قبل ذلك يعتبر بمثابة كبير الأمراء. وفي النصف الثاني من القرن السادس عشر أصبح العرف يقضي بأن يرث الإبن الأكبر العرش. وكما ذكرنا كان الإبن الأكبر هو الوحيد الذي يُهيأ لولاية العهد وذلك بتوليته حاكماً لأحد الأقاليم كي يتسنى له اكتساب بعض الخبرة الإدارية، وقد تزامن ذلك مع انتقال زمام السلطة الفعلية تدريجياً من يدي السلطان إلى حاشيته. وعندما أصبح العرف أن تؤول ولاية العهد لأكبر أفراد العائلة سناً، ترافق ذلك مع انتقال السلطة من القصر إلى كبير الوزراء (الصدر الأعظم). موجز القول أن التحول الذي طرأ على قواعد الوراثة رافق انتقال السلطة من أيدي الأمراء والزعماء (الارستقراطية الحاكمة) إلى السلطان العثماني ومنه إلى القصر وأخيراً إلى الصدر الأعظم والباشوات. لكن السلطان بقي خلال هذه التقلبات رمزاً للشرعية، على حين أخذ دوره كقائد عسكري وحاكم يتلاشى. وكان للنساء نفوذ غير قليل في الصراعات السياسية الداخلية وفي ترجيح كفة هذا الطرف أو ذاك. موجز القول أن السلطان في حد ذاته لم يعد ذا شأن في تصريف أمور الدولة، بل بقي رمزاً يملك ولا يحكم بالشكل الذي كان أسلافه يحكمون.

دور السلاطين والأسرة العثمانية المالكة في الحياة الاجتماعية

عمد السلاطين بحكم مركزهم إلى استخدام وسائل كثيرة لإبراز دورهم في حياة المجتمع العثماني على الصعيدين الأهلي والسياسي. وهناك الكثير من الشواهد على أن قوة السلطان لم تكن مستمدة فقط من الجيش والمجندين لخدمة الدولة ومؤسساتها، وإنما من تواصل السلالة الحاكمة مع القوى السياسية والشعبية أيضاً.

وقد تراوحت الوسائل التي استخدمها الحكام لتعزيز مكانتهم، من رعاية الاحتفالات الرسمية إلى الأعمال الخيرية. كانت الشعائر المتبعة عند ارتقاء سلطان جديد العرش تقام في قصر توبكابي الذي كان منزلاً للسلاطين من القرن الخامس عشر حتى القرن التاسع عشر. ومن ثم كان السلطان الجديد يتوجه إلى الديوان ويقدم هدايا إلى أعضاء هذا المجلس الموقر ويأمر بسك نقود جديدة بهذه المناسبة وهو حق تفرد به السلاطين. وكانت آخر مراسم تنصيب السلطان الجديد وأهمها، تجري في جو مهيب على مقربة من ضريح الصحابي أبو أيوب الأنصاري، حيث كان السلطان يُقلد سيف عثمان .

والجدير بالذكر أن أبا أيوب الأنصاري كان قد توفاه الأجل تحت أسوار القسطنطينية عندما حاصر المسلمون المدينة للمرة الأولى خلال الفترة 674 ـ 678 .

وتذكر المصادر أن جنود السلطان محمد الفاتح اكتشفوا الضريح أثناء الحصار الذي أدى إلى سقوط القسطنطينية بيد السلطان المذكور سنة 1453.

كان ختان أبناء السلطان من المناسبات التي جرت العادة على الاحتفال بها، بالمهرجانات والألعاب النارية. والجدير بالذكر أن السلاطين في أكثر الأحيان كانوا يتحملون تكاليف ختان أبناء الطبقه الفقيرة وعيرهم من سكان اسطنبول. نذكر منهم على سبيل المثال، السلطان أحمد الثالث في أوائل القرن الثامن عشر والسلطان عبد الحميد في أواخر القرن التاسع عشر. ولعل الحدث الأبرز في هذا السياق الاحتفالات التي جرت بمناسبة ختان أبناء السلطان أحمد الثالث حيث مُنحت الجماهير عطلة رسمية استغرقت ستة عشر يوماً تخللتها احتفالات شملت مدن الدولة. ومما يذكر أنه جرى أيضاً ختان 5000 صبي من الفقراء والمحتاجين على نفقة السلطان. وتضمنت الاحتفالات ألعاباً نارية وضروباً من العروض الفروسية بالإضافة إلى الحفلات الاستعراضية المصحوبة بالرقص والموسيقى إلى أخر ما هنالك من مظاهر الابتهاج.

وفي سنة 1704 رعا السلطان عدة مهرجانات كبرى احتفالاً بولادة ابنته الأولى مما يدل على الدور المتنامي للنساء في العلاقات بين أفراد العائلة المالكة. ولم تقتصر الاحتفالات على مثل هذه الأمور؛ ففي أواخر القرن السابع عشر، احتفل البلاط بحفظ ولي العهد (مصطفى الثالث) للأبجدية العربية ولمقاطع

من القرآن الكريم. وكان السلاطين أحياناً يرعون مسابقات في تلاوة القرآن. وذلك للتأكيد على دورهم في نشر الثقافة الدينية وعنايتهم بالعلم والعلماء.

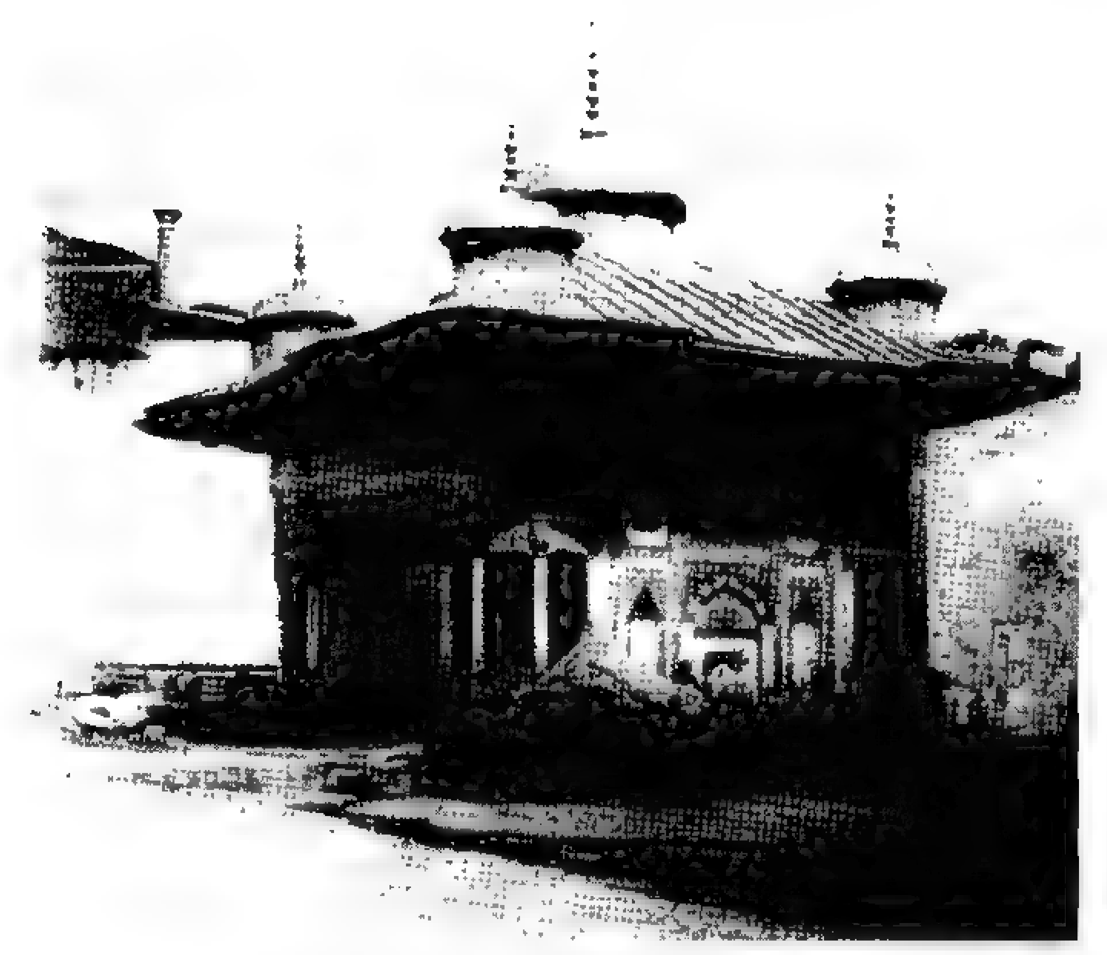
ومن التقاليد المتبعة الدعاء للسلطان على منابر المساجد بعد صلاة الجمعة في جميع أرجاء الإمبراطورية من بلغراد وصوفيا إلى البصرة والقاهرة. ومما يُذكر أن السلطان عبد الحميد الثاني (1876 ـ 1909) كان يسير بموكبه في قصر يلدز لأداء صلاة الجمعة فيما كان مرافقه الرسمي يتسلم عرائض من عامة الناس لعرضها على السلطان أو من ينوب عنه. وكانت النقود العثمانية تحمل الختم السلطاني (الطغراء) وتاريخ تبوئه العرش وأحياناً السنة التي ضربت فيها العملة. وظهرت الطوابع العثمانية لأول مرة في القرن التاسع عشر وعليها اسم السلطان وخاتمه، وفي أوائل القرن العشرين أُصدرت طوابع تحمل رسم السلطان محمد الخامس (محمد رشاد) الذي تولى الحكم في الفترة (1909 ـ 1918).

وهناك لوحات زيتية تعود للعصور الأولى لتأسيس الدولة العثمانية تصور معارك السلاطين وانتصاراتهم تارة، وتارة تصورهم يمارسون رياضة الصيد والقنص أو التصويب بالقوس والنشاب. لكن صناع هذا الفن الذي كان مألوفاً في الماضي أخذوا بالانقراض في أواخر القرن السابع عشر، ربما لأن السلاطين أصبحوا يمضون معظم وقتهم بين جدران القصر بخلاف أسلافهم المحاربين.

والجدير بالذكر أن الأسرة العثمانية المالكة وعلى رأسها السلطان، شيدت مئات المباني والمرافق العامة لتذكر رعايا الدولة بأفضال الأسرة الحاكمة. وهنا يجب أن نتذكر أن الأثرياء والأعيان كانوا هم الذين ينفقون على المؤسسات الصحية والتعليمية والمرافق العامة، وليس الدولة.

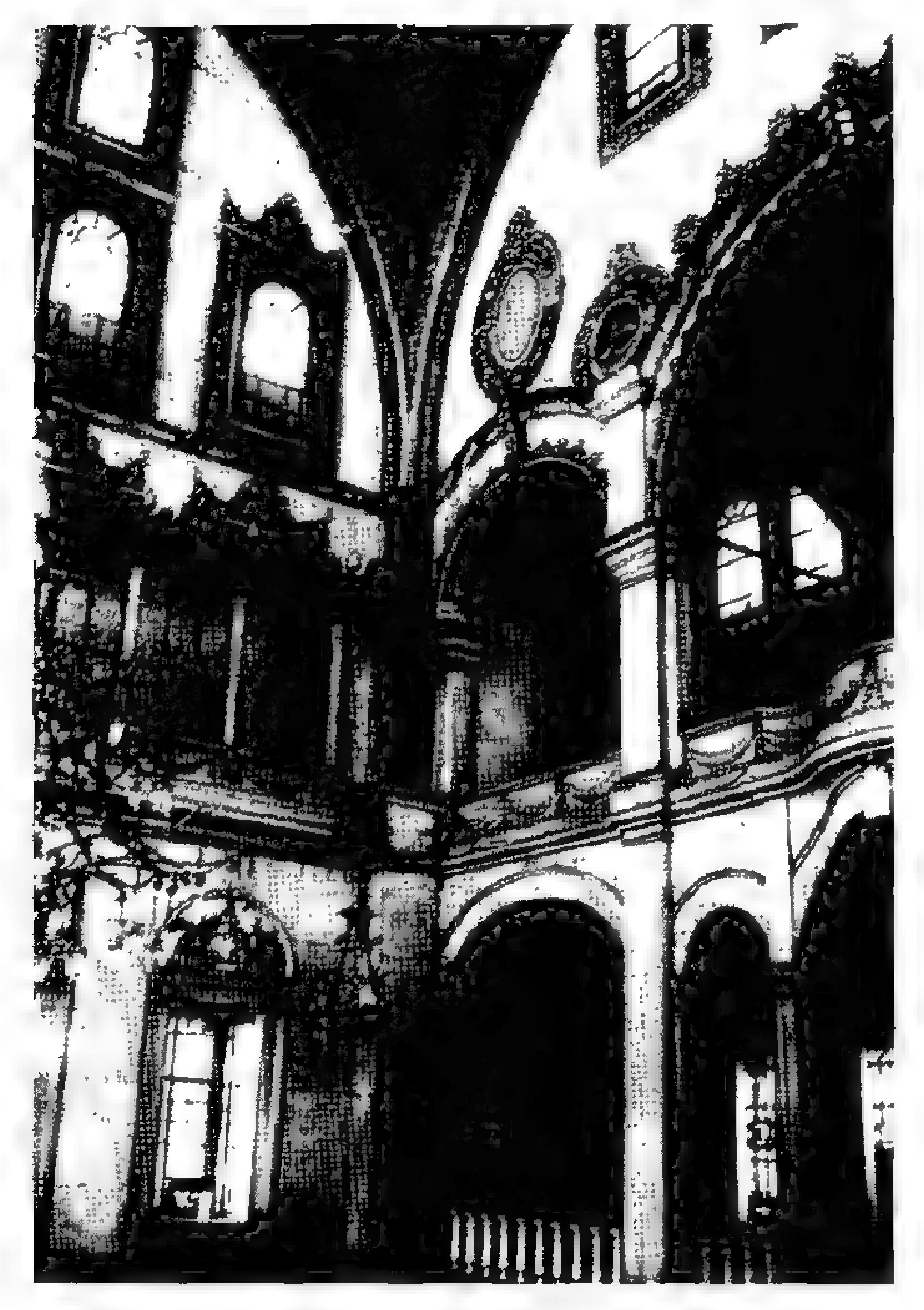
وقد بقي هذا الوضع حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر عندما أخذت الدولة على عاتقها هذه المسؤوليات بالرغم من أن السلاطين وأفراد عائلاتهم كانوا لقرون يتحملون نفقات بناء المساجد واطعام الفقراء بالإضافة إلى عنايتهم بالمرافق العامة مثل إنشاء نوافير المياه (السبيل) لتوفير مياه الشرب وخاصة في اسطنبول. وكان أفراد الأسرة المالكة يسددون النفقات المترتبة على ذلك من أموالهم الخاصة. وهنا ينبغي الإشارة إلى أن خزينة السلطان بقيت حتى القرن التاسع عشر امتداداً لخزينة الدولة.

ولعل هذه الأعمال الخيرية لم تكن فقط من باب الإحسان وإنما كانت أيضاً لضمان ولاء رعايا الأمبراطورية للأسرة العثمانية ولكسب تأييد عامة المجتمع. وفي سنة 1728 أقدم السلطان أحمد الثالث على تمويل وتشييد بركة ونافورة مياه عند البوابة الأولى لقصر توبكابي (انظر الصورة 1). وفي مدينة عكا في فلسطين شيد السلطان عبد الحميد برجاً متوجاً بساعة كبيرة ونقش إسمه على البرج. ولعل أجمل ما شيده السلاطين على نفقتهم الخاصة تلك المساجد الرائعة التي تزين أفق العاصمة



صورة 1: نافورة مياه ونصب أنشأه السلطان أحمد الثالث (1703 ـ 1730)، اسطنبول ـ مجموعة المؤلف الخاصة.

اسطنبول والمدن التي كانت في الماضي خاضعة للحكم العثماني. ومن أبرز هذه المساجد، مسجد سليمان الكبير (سليمان القانوني) ومسجد السلطان أحمد وكذلك مسجد السلطان سليم الثاني في أدرنة. وبذلك ارتبط اسم سلاطين آل عثمان ارتباطاً وثيقاً بأجمل الصروح الدينية في العالم العثماني المسلم. واستمر السلطان محمود الثاني في اتباع هذا التقليد، إذ شيد مسجداً أطلق عليه اسم مسجد النصر (نصرتي بالتركية) وذلك لإحياء ذكرى قضائه التام على الإنكشارية (انظر الصورة 2).



صورة 2: صورة لداخل جامع نصرتي (النصر) الذي شيده السلطان محمود الثاني (1808 - 1839)

- مجموعة المؤلف الخاصة.

ولم يهمل السلاطين العناية بشؤون رعاياهم من المسلمين الشيعة، وبذلوا ما أمكنهم للحفاظ على الأماكن الشيعية ورعايتها في كل من النجف وكربلاء. وبقوا على هذا النهج إلى ما بعد القرن السادس عشر. والحق أن الأسرة العثمانية الحاكمة دأبت على مدى العصور على ترسيخ وجودها في مدينتي مكة والمدينة المنورة لإثبات مكانتها كحامية للمقدسات الإسلامية دون منازع، وكانت تتولى من حين لآخر ترميم وتجديد الحرم الشريف. ويبدو أن الأسرة الحاكمة كانت تعتبر ذلك من واجبها حصراً. ومما يذكر أن السلطان عبد الحميد منع غيره من الحكام المسلمين من القيام بهذا الواجب. ومن وجهة أخرى سعى العثمانيون لاحتكار تأمين الأقوات والمؤن لسكان مكة. وقد بذل السلاطين على مر العصور جهوداً كبيرة لضمان أمن الحجاج وسلامتهم، وخلال النصف الأول من القرن الثامن عشر بدأ السلاطين باتخاذ إجراءات حازمة لحماية قوافل الحج، وبنوا الحصون وعززوا الحاميات على طول طريق الحج الذي يصل دمشق بمكة والمدينة، لا سيما عندما شرع السلفيون خلال القرن السابع عشر بشن الغارات على الطرق المؤدية إلى مكة والمدينة، ووفقوا سنة 1803 إلى الاستيلاء على مكة. وسبق أن أشرنا إلى أن السلطان محمود الثاني أوعز إلى محمد علي باشا والي مصر بتجريد حملة عسكرية لكسر شوكة السلفيين وقد نجح محمد علي، ولو مؤقتاً ،في هذا المسعى. وفي نهاية القرن التاسع تم إنجاز مشروع سكة حديد الحجاز بمباركة السلطان

عبد الحميد الثاني، وذلك لتسهيل سفر الحجاج ولتقوية مركزه الديني كخليفة وكسب مودة رعاياه المسلمين، وللتوكيد على وصايته على الحرمين الشريفين. وكانت جهود بريطانيا لطرد العثمانيين من مكة والمدينة وتدمير خط حديد الحجاز خلال الحرب الأولى ترمي إلى تجريد السلطان من مكانته الدينية في أعين المسلمين وهو الهدف الذي سعى السلفيون لتحقيقه قبل أكثر من قرن (راجع الفصل الخامس).

قد يستغرب المرء أن المصادر لا تذكر أن أحداً من السلاطين قد قام بزيارة الديار المقدسة أو أدى فريضة الحج[3]. والحقيقة أن من أدى فريضة من أفراد الأسرة المالكة العثمانية لا يتجاوز ستة أشخاص معظمهم من النساء (زوجات السلاطين). والجدير بالذكر أن السلطان سليم الأول كان قد تسلم في القاهرة مفاتيح الكعبة من يد شريف مكة سنة 1517 ولكنه لم يتوجه بعدها لأداء فريضة الحج بالرغم من وجوده على مقربة من الديار المقدسة. وفي أوائل القرن السابع عشر أعلن السلطان عثمان الثاني عن رغبته في أداء فريضة الحج لكنه قُتل بعد ذلك بفترة وجيزة. أما السلطان محمد السادس (وحيد الدين) فقد زار مكة بعد خلعه سنة 1922 ولكنه عاد أدراجه قبل أن يقوم بمناسك الحج. كيف نستطيع تفسير إهمال السلاطين لأحد أهم أركان الإسلام؟ وهنا من المفيد الإشارة إلى أنّ العلماء كانوا قد

(3) راجع كتاب 125، Structure , Alderson.

أصدروا فتوى في عهد السلطان عثمان الثاني، مفادها أنه من واجب السلطان في الأوقات العصيبة أن يبقى في العاصمة لإدارة دفة الحكم بدل الذهاب إلى الحج[4]. وهنا تجدر الإشارة إلى أن العلماء لم يكونوا على وفاق مع السلطان المذكور، وحاولوا ثنيه عن أدائه فريضة الحج لاعتبارات سياسية خاصة آنذاك.

دأب السلاطين من القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن التاسع عشر، على الإقامة في «قصر توبكابي»؛ الذي كان على ما يبدو مكاناً مغلقاً يكتنفه الغموض ويعكس عظمة السلطنة وهيبتها. كان القصر من الوجهة العمرانية يتألف من عدة أفنية مستديرة الواحدة ضمن الأخرى بحيث لا يمكن الدخول إلى الفناء الداخلي للقصر إلا عبر بوابات بدءاً بالبوابة الرئيسية وهي الوحيدة التي يمكن لعامة الناس الولوج منها إلى الفناء الخارجي للقصر دون أن يسمح لهم بالتوغل إلى الفناء الداخلي والغرف المحيطة به. أما الأقسام الأخرى من القصر فكانت معدة لسكن السلطان والعائلة المالكة. وفي عهد «التنظيمات» Tanzimat نقل السلطان عبد المجيد مكان إقامته إلى «قصر دولما بغتشه» على شاطئ البوسفور سنة 1856. في حين اختار السلطان عبد الحميد الثاني «قصر يلدز» مقراً لإقامته.

ومن يزور قصر توبكابي اليوم سيجد فيه قطعاً أثرية تدل على رغبة العثمانيين في تنصيب أنفسهم أوصياء على التراث

---

(4) أشكر حقان كاراتيك على ملاحظاته في هذا الشأن.

الإسلامي. ومن هذه القطع (حسب زعمهم) شعيرات من لحية النبي ﷺ وقوسه وكذلك سيوف الخلفاء الراشدين الأربعة. وهذا من منظور أوروبي يعادل امتلاك أحد ملوكهم لقطعة من جسد يوحنا المعمدان أو من الصليب «الحقيقي» الذي وجده الامبراطور البيزنطي ونقله إلى القسطنطينية.

بعض جوانب الإدارة العثمانية

سنعرض أولاً لموضوع ما عرف بـ «ضريبة الغلمان» أو «ديوشرمه»، وسنسلط الضوء على بعض الأفكار التي لا تزال تهيمن على كتابات بعض الباحثين في التاريخ العثماني. ويزعم هؤلاء أن الدولة العثمانية مدينة بشموخها وعظمتها لأولئك المسيحيين «المرتدين» الذين ولّدهم نظام ديوشرمه. وهذه المقولة مع ما فيها من مبالغة في التعميم، تستند إلى بعض الحقائق. ففي القرنين الخامس عشر والسادس عشر كان نظام الديوشرمه من الوسائل الهامة التي اعتمدت عليها الدولة لتزويدها بالموظفين والقادة. والحق أن الكثير من كبار الموظفين والوزراء والقادة العسكريين كانوا من ضمن الفتيان النصارى الذين احتضنتهم الدولة بعد أن انتزعتهم من عائلاتهم (راجع الفصل الثاني). وقد حاول السلطان عثمان الثاني سنة 1622 إلغاء نظام الديوشرمه (ضريبة الغلمان) مما يدل على أنه لم يعد لها ما يبررها. وفي عهد خلفه السلطان مراد الرابع أصبح نظام الديوشرمه في حكم الملغى. وقد تزامن هذا الحدث مع بداية تراجع الدولة العثمانية في الميدانين السياسي والعسكري مما دفع

بعض المؤرخين إلى الإدعاء بأن تراجع الدولة كان بسبب غياب هذا العنصر البشري التي قامت الدولة على أكتافه والتي كان نظام الديوشرمه أحد أهم روافده.

لكن هذا الإدعاء يقوم على عدة افتراضات خاطئة: أولها أن التحوّلات التي طرأت على البنية السياسية الداخلية للدولة لعبت دوراً في إضعاف الإمبراطورية العثمانية. وقد بدأت أعراض هذا الضعف تظهر على الصعيد الدولي بعد سنة 1600 عندما لم يعد السلطان يمسك بزمام الحكم. ومن هذه الحقيقة يستنتج بعض الباحثون أن الدولة بدأت تضمحل وتلين شوكتها بعد انتقال السلطة الفعلية من يد السلطان وظهور مؤسسات وأنماط إدارية كانت وبالاً على الدولة. لكن المؤرخين اليوم ينظرون إلى هذه التغيرات في البنية السياسية والإدارية للدولة باعتبارها تطوراً طبيعياً في اتجاه نقل الإدارة الفعلية من يدي السلطان إلى كبار الوزراء والباشوات. بمعنى أن السلطان بات يملك ولا يحكم. وعلى ذلك لا يمكن القول أن ضعف الدولة يرجع إلى هذا التحول الداخلي. إن الضعف الذي انتاب الدولة العثمانية يعود في نظرنا إلى تقدم الدول الأخرى وعجز العثمانيين عن اللحاق بهم، بحيث أصبحت الفجوة تتسع شيئاً فشيئاً. وهذا ما حصل في بقية أرجاء العالم باستثناء اليابان. وفيما كانت الدول الأوروبية تزداد قوة ومنعة بقيت الإمبراطورية العثمانية تراوح مكانها وتحولت بالتالي من دولة عظمى إلى دولة من المرتبة الثانية إن صح التعبير، بعد أن كانت من أقوى الدول قاطبة في

مستهل القرن السادس عشر. نخلص إلى القول بأن انتقال السلطة من يدي السلطان لم يؤد إلى تقهقر الدولة بل كان أحد الأعراض التي صاحبت التخلف والوهن الذي أصابها على المستوى الدولي.

أما الافتراض الثاني الخاطئ فيكمن في الفكرة القائلة بأن قوة الدولة العثمانية وتماسكها يرجع إلى أولئك المسيحيين الذين اعتنقوا الإسلام وتولوا فيما بعد مناصب سامية في الدولة. ويزعم أصحاب هذا الرأي بناءً على ما تقدم أن زوال نظام الديوشرمة أضعف سلطة الدولة لأنه أدى بطبيعة الحال إلى تحكم المسلمين بإدارة الدولة بدل المسلمين المتحدرين من عائلات مسيحية (في البلقان وغيرها). ولعل هذا مثال فاضح على التعصب الثقافي الذي يعتبر المسيحيين أكثر كفاءة بطبيعتهم من المسلمين وأقدر منهم.

ولتحليل الأسباب التي أدت إلى التخلي عن نظام الديوشرمة، من الضروري أن نأخذ بعين الاعتبار عاملين مرتبطين بالتحول البنيوي الذي طرأ على الدولة العثمانية بين سنتي 1450م و1650. نشير أولاً إلى أن الدولة العثمانية سعت في عصورها الأولى إلى استقطاب جميع الكفاءات دون النظر إلى أصل الفرد أو مكانته الاجتماعية، وبذلك أتاحت الدولة الفرصة لجميع الذكور دون تمييز للعمل في خدمتها في المجالين العسكري والمدني بحيث أصبح بمقدورهم تبوء أرفع المناصب والتمتع بالجاه والثروة. ونجم عن التوسع السريع

للدولة العثمانية حاجة ماسة للموظفين والإداريين في الميدانين العسكري والمدني. ونستطيع القول أن الديوشرمه جاءت تلبية لجزء من حاجة الدولة المتزايدة لعناصر قادرة على القيام بأعباء الإدارة في مختلف مؤسسات الدولة. والحق أن عدة أجيال متعاقبة من الديوشرمه انخرطت في السلك الإداري والعسكري بحيث أصبح الكثير من المناصب متوارثاً أباً عن جد، وعلى ذلك لم يعد هناك ضرورة لبقاء نظام الديوشرمه.

أما العامل الثاني الذي يجب أخذه بعين الاعتبار فيكمن في انتقال السلطة الفعلية تدريجياً من يد السلطان إلى الصدر الأعظم (وزير السلطان) وأعيان اسطنبول (الباشوات) خلال الحقبة الممتدة من 1453م حتى 1650. وهنا نعود لنذكّر بأن نظام الديوشرمه كان ينطوي على الولاء للسلطان الذي كان يشمله برعايته الخاصة. إذ بقي المجندون للخدمة يتلقون تعليمهم وتدريبهم في القصر السلطاني حتى منتصف القرن السادس عشر عندما كان السلطان في أوج قوته. في ذلك الوقت كان بعض كبار موظفي الدولة يقومون بمهمة تهيئة مماليكهم وإعدادهم لتسلم مناصب معينة في القصر؛ ويبدأون من ثم بارتقاء سلم السلطة إلى حين إرسالهم إلى الأقاليم لتولي مناصب إدارية رفيعة (والٍ أو بكلربي). وفي القرن السابع عشر كانت التعيينات في القصر تتم عادة بموجب توصيات من القادة أو كبار رجال الدولة. نخلص إلى القول أن نظام الديوشرمه وتسلط القصر لم يعد ذا شأن يذكر في إدارة الدولة وترتب على ذلك بروز

مؤسسات جديدة مُمثلة بالوزراء والأعيان (الباشوات) وكبار علماء الدين. وأصبح لهذه الفئات اليد الطولى في اختيار الموظفين من مختلف الخلفيات والشرائح الاجتماعية خارج إطار الـ ديوشرمه. وبنهاية القرن السابع عشر أصبح هؤلاء الموظفين يشغلون حوالي نصف المراكز الهامة في الحكومة المركزية والإدارات المحلية في سائر أقاليم الإمبراطورية.

دأب السلاطين خلال القرون الثلاثة، الثامن عشر والتاسع عشر والعشرون على تزويج بناتهم وأخواتهم وحفيداتهم لكبار رجال الدولة كوسيلة لتدعيم مركزهم ولبناء تحالفات تضمن ديمومة الأسرة المالكة. وغالباً ما كانت الأميرة تسارع إلى الزواج من أحد أعيان الدولة بعد وفاة زوجها كي تبقى الأسرة الحاكمة على صلات وثيقة بأعمدة الحكم. وقد بقيت التحالفات القائمة على الزواج والمصاهرة من الوسائل المتبعة إلى أن زالت الإمبراطورية. فعلى سبيل المثال تزوجت إحدى حفيدات السلطان سنة 1914 من أنور باشا أحد أبرز قادة جمعية «تركيا الفتاة»[5].

العلاقات بين الباب العالي والأقاليم (الولايات)

سنورد فيما يلي نموذجين عن طبيعة العلاقات بين العاصمة والأقاليم خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. سيكون المثال

(5) Artan, «Architecture» 75 FF.

الأول عن دمشق في الفترة 1708 ـ 1758. أما المثال الثاني فسيكون من نابلس في شمال فلسطين خلال الفترة 1798 ـ 1840. وكلا النموذجين يصلح لأن يكون نموذجاً يعكس الأوضاع داخل الدولة بوجه عام.

يحسن بنا قبل عرض المثال الخاص بدمشق أن نمهد لذلك باستعراض مجرى الأحداث خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. لا شك بأن السلطة المركزية قد حققت بعض النجاحات على الصعيد العسكري قبل سنة 1750، ومن هذه النجاحات استرجاع شبه جزيرة الموره، وإلحاق الهزيمة ببطرس الأكبر وجمهورية البندقية واسترداد بلغراد. لكن المصائب توالت بعد ذلك، وخاصة تلك التي نجمت عن الحرب العثمانية ـ الروسية بين سنتي 1768 و1774 والهزائم التي أنزلها الروس ومحمد علي باشا بالجيش العثماني، في الفترة الواقعة بين سنتي 1820 و1840. أما على مستوى السياسة الداخلية فقد أخذت الحكومة المركزية منذ أوائل القرن الثاني عشر باتباع برامج تستهدف إحكام قبضة السلطة على الولايات لكن ذلك أدى في نهاية المطاف إلى منح الزعماء المحليين سلطات وصلاحيات أوسع من ذي قبل (أي قبل سنة 1750). وفي الوقت ذاته عمد السلطان سليم الثالث وكذلك السلطان محمود الثاني إلى جعل السلطة أكثر مركزية بإقامة نظام سياسي يتيح للحكومة في اسطنبول التحكم بما يجري في الولايات.

لا بد أيضاً من أن نستعرض بإيجاز التقسيمات الإدارية

للإمبراطورية. كانت الإمبراطورية في العصور الوسطى لتأسيسها مقسمة إلى قسمين رئيسين اثنين: القسم الأوروبي (البلقان) الذي أطلق العثمانيون عليه اسم روميللي، والقسم الآسيوي (الأناضول والأقطار العربية). وكان باشا الروميلي (بكلربي) يشرف على إدارة الأقاليم الأوروبية، في حين كان نظيره باشا الأناضول يشرف على إدارة القسم الآسيوي. كان كلا القسمين يتألف من ولايات. وكانت الولاية مقسمة إدارياً إلى مقاطعات أو سناجق (مفردها سنجق)، وهذه السناجق بدورها مقسمة إلى أقضية (مفردها قضاء). كان الوالي يتربع على قمة هذا الهرم الإداري. وقد بقي هذا النمط في الإدارة سائداً إلى حين زوال الإمبراطورية. ويبدو أن الحدود الجغرافية للمناطق الإدارية لم تكن حدوداً ثابتة. ومن الملاحظ أن مساحة وحدات المناطق الإدارية أخذت تتقلص بمرور الزمن دون أن تتغير التسميات.

العلاقات بين الباب العالي والأقاليم: ولاية دمشق، 1708 - 1758[6]

كانت دمشق من الولايات ذات الشأن في الدولة العثمانية، وتحظى بعناية خاصة لا سيما في النصف الأول من القرن الثامن عشر. وبحلول سنة 1701 بات واضحاً أن إصلاح الإدارة المركزية والإدارات المحلية أمر لا مفر منه، وخاصة بعد الهزائم التي مني بها العثمانيون على الجبهة الأوروبية. أضف إلى ما


(6) Kar. K Barbir, Ottoman rule in Damascus. 1708-1758 (Princton, 1980).

البحر الأسود
البحر الأبيض المتوسط
بحر قزوين
طرابزون
أرضروم
كستامونو
سواس
أنقرة
أدرنه
سيلانيك
كوسوفو
اسكودار
يانيا
أرميت
هدوفندغار
آيدين
قونيه
أضنه
حلب
ديار بكر
بتليس
قان
الموصل
بغداد
البصرة
جبل لبنان
بيروت
سوريا
القدس الشريف
ليبيا
طرابلس
500 km
300 miles
N

تقدم الكارثة التي حلت بقافلة الحجاج التي انطلقت من دمشق سنة 1759. وتذكر المصادر أن حوالي 20 ألف حاج لقوا حتفهم بعد تشتت شمل القافلة نتيجة لهجمات البدو على طريق الحج الصحراوي الذي يصل دمشق بمكة.

وبناءً على ذلك لجأ الباب العالي إلى اتخاذ عدة إجراءات إدارية لضمان استتباب الأمن والاستقرار في الولايات. كان أول هذه الإجراءات منح والي دمشق صلاحيات أوسع، من جملتها حق جباية الضرائب وتوفير الأمن والحماية للسكان كي يتمكن الوالي من المساهمة في تمويل أنشطة الدولة المدنية والعسكرية وخاصة الجيش لضمان أمن وسلامة المواطنين العثمانيين شأنها في ذلك شأن جميع الدول التي عاصرت الدولة العثمانية(7).

ثانياً: عين الباب العالي سنة 1708 والياً جديداً على دمشق، ينتمي إلى أسرة آل العظم التي كانت تتمتع بصلات محلية قوية ونفوذ سياسي بقيت آثاره إلى ما بعد استقلال سورية. والحق أن آل العظم رعوا مصالحهم الخاصة في المنطقة معتمدين على حمايه الباب العالي وحسن ظن سادتهم في اسطنبول. مما يدل على أن الدولة العثمانية بدأت تميل إلى الاستعانة برجال من أعيان المنطقة بعد أن كانت تعتمد على رجال من «خريجي» البلاط العثماني إن صح التعبير.

ثالثاً: بعد سنة 1708 لم يعد من واجب والي دمشق أن

---

(7) Ibid., 19 - 20.

يشارك في حالات الحرب أو يتولى إرسال قوات تحت إمرته إلى المناطق الحدودية. ولعل ذلك يعكس وضع الإمبراطورية في القرن الثامن عشر عندما بلغ التوسع العثماني مداه، وأخذت الدولة تسعى لتدعيم الأمن والاستقرار كي يتسنى لها استغلال موارد البلاد بصورة أفضل. بعبارة أخرى: أصبح مطلوباً من الوالي الاهتمام بالشؤون الإدارية ومُنح لهذا الغرض صلاحيات أوسع من ذي قبل ضمن ولايته، إلاّ أنه مُنع من القيام بأية عمليات حربية خارج حدود ولايته، مما حدّ من طموحات الوالي في الترقية. وكان من تداعيات هذه التغييرات أن عادة تبديل الولاة أو نقلهم من مركز إلى آخر بدأت تخف بشكل ملحوظ.

رابعاً: نظراً لكون الوالي (أو يُفترض أن يكون) عارفاً بالظروف والأوضاع المحلية فقد استعانت السلطة المركزية به للتوفيق بين مختلف الفئات الاجتماعية والسكانية سواءً أكانت هذه الفئات من الزعماء المحليين أو الحاميات الإنكشارية أو القبائل البدوية. وقد لجأ الولاة إلى عدة وسائل لتحقيق هذا الغرض. ومن هذه الوسائل محاولة توحيد القضاء الشرعي. كانت الدولة العثمانية تعترف بالمذاهب الفقهية الأربعة، علماً بأنها كانت من الوجهة الرسمية تتبع المذهب الحنفي. ويبدو أن أتباع هذا المذهب كانوا يتمتعون بحظوة أكبر لدى السلطة علماً بأن معظم علماء دمشق كانوا على المذهب الشافعي آنذاك. والواقع أن جل علماء دمشق ظلوا حتى سنة 1650 يتبعون

المذهب الشافعي إلى جانب المذهبين الحنفي والحنبلي. لكننا نلاحظ أنه بحلول سنة 1785 أصبح المذهب الحنفي المذهب الفقهي المعتمد من قبل السواد الأعظم من علماء دمشق. مما يدل على رغبة الدولة في جعل القضاء الشرعي يتمشى مع المذهب الرسمي للدولة.

خامساً: قام الوالي الجديد باتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان سلامة وأمن الحجاج، التي أصبحت مطلوبة أكثر من ذي قبل. لذلك زيد عدد الحاميات والحصون على طريق الحج البري المؤدي إلى الحرمين. وأصبح والي دمشق، اعتباراً من سنة 1708 يتولى بنفسه إمارة الحج.

حققت هذه الإجراءات شيئاً من الأمن والاستقرار حتى سنة 1759، وهي السنة التي أغارت فيها جماعات من البدو على قافلة الحجج العائدة من مكة وأعملت فيها السلب والنهب وقد نجم عن ذلك هلاك عشرين ألف حاج لقوا حتفهم في الصحراء بعد أن تقطعت بهم السبل وأنهكهم الحر والعطش. ويعد هذا الحدث الجلل تضعضعت السلطة المركزية للوالي إلى أن جاءت إصلاحات القرن التاسع عشر. وقد سبق هذه الفترة ظهور عدد من الزعماء المحليين كان أبرزهم الشيخ ضاهر العمر الذي شرع ببسط سلطانه على شمال فلسطين وأعقبه أحمد باشا الجزار الذي وُفق إلى إنشاء دويلة تمتد من شمال فلسطين إلى دمشق. ولا يزال مسجد أحمد باشا الجزار قائماً حتى اليوم في مدينة عكا. وكذلك الأقنية المجاورة (لجر المياه) التي أنشأها لتشجيع

زراعة القطن لتصديره إلى أوروبا. وخلال الربع الأخير من القرن الثامن عشر شهدت الإمبراطورية ظهور عدد من الزعماء المحليين الأقوياء أمثال قره عثمان أوغلوا الذي حكم في غرب الأناضول خلال القرن الثامن عشر، وعلي باشا الذي حكم منطقة مجاورة لدولة ألبانيا الحالية يقطنها آنذاك حوالي 1,5 مليون نسمة من سكان الإمبراطورية العثمانية[8].

العلاقات بين الباب العالي والأقاليم، وقائع نابلس، 1798 - 1840[9]

لا شك أن نابلس ليست تلك المدينة التي يمكن مقارنتها بدمشق من حيث أهميتها وموقعها في الإمبراطورية العثمانية. سنقسم البحث إلى شطرين: نعرض في الشطر الأول لبعض جوانب الحياة في هذه المنطقة بين سنتي 1800 و1850 عندما أخذت قوى محلية تمارس قدراً من الاستقلال الذاتي بحيث أصبحت لا تقيم وزناً لأوامر وتعليمات الباب العالي. أما في الشطر الثاني فسنعرض للإصلاحات التي نُفذت في القرن التاسع عشر وانعكاسات هذه الإصلاحات على الحياة في الأقاليم ابتداءً من سنة 1840، وعلى سياسة الدولة اتجاه الأقاليم والسبل التي اتبعتها في تعاملها مع الزعماء المحليين. ففي نابلس (كما في سائر أنحاء الدولة) أصبحت النخبة المحلية الحاكمة امتداداً

---

(8) Also see above, pp. 46 - 50.

(9) راجع كتاب بشارة دوماني: Rediscovering Palestine (Berkeley, 1995)

للسلطة المركزية ورديفاً لها. وبعبارة أخرى ثبتت الحكومة المركزية شرعيتها من خلال تعاون الزعماء المحليين ومشاركتهم في رعاية المؤسسات الاجتماعية والمدنية بالنيابة عن الحكومة المركزية مما أضفى على هذه السلطة مصداقية أكبر في أعين العامة. موجز القول أنه نشأت علاقة قائمة على المنفعة المتبادلة بين منبع السلطة في اسطنبول والحكام المحليين. وهذه المنفعة أو المصلحة المتبادلة شكلت القاعدة التي قام عليها الحكم العثماني.

نعود للحديث عن نابلس فنقول: بعد اجتياح نابليون بونابرت لمصر تابع زحفه شمالاً نحو سورية وفي سنة 1799 هاجم عكا. على أثر ذلك سارع السلطان سليم الثالث بإصدار مراسيم تدعو السلطات المحلية إلى جمع قواها والتصدي لهذا الهجوم المعادي. وتذكر المصادر أن أحد القادة المحليين في نابلس نظم قصيدة شعرية حاول فيها استنهاض همم أعيان المنطقة وزعمائها وحثهم على مقاومة بونابرت. والملفت في هذه القصيدة هو التجاهل التام للسلطان العثماني والتركيز على مناشدة الأهالي وأعيان البلد لأن يهبوا للدفاع عن دينهم وأعراضهم. ويُستدل من ذلك على مدى ضعف النفوذ المعنوي والسياسي للباب العالي وللسلطان القابع في قصر توبكابي[10].

من الواضح أن الدولة فقدت الكثير من سلطتها في هذه

(10) المصدر السابق ص17.

المنطقة، إلى حد أنها باتت تجد صعوبة في جباية الضرائب في فلسطين عموماً. لذلك عمد الوالي في دمشق إلى الشخوص بنفسه على رأس كتيبة من الجنود إلى المناطق المحيطة بنابلس بغية تذكير سكان المنطقة بأداء ما عليهم من الضرائب إلى الدولة. وكان الوالي يقوم بهذه المهمة سنوياً قبل حلول شهر رمضان بأسابيع قليلة.

بيد أن هذا التقاعس في الاستجابة لمطالب السلطة لا ينبغي تعميمه. فعلى سبيل المثال أرسلت المناطق القريبة من القدس مندوباً إلى البلاط العثماني استجابة لطلب اسطنبول إرسال قوة عسكرية للمساهمة في الحرب ضد نابليون. وقد تعهد هذا المندوب بإرسال عدد من المقاتلين أو دفع بدل نقدي في حال تعذر ذلك. أما فيما يخص نابلس الأكثر بعداً، فقد أبدى الزعماء المحليون تقاعساً وفتوراً أثارتا حفيظة السلطان سليم الثالث آنذاك. مما دفعه إلى توجيه الخطاب التالي للمعنيين بالأمر:

«سبق لنا أن أبلغناكم بضرورة تقديم ألفي رجل من قضائي نابلس وجنين للمشاركة في الجهاد جنباً إلى جنب مع جنودنا المظفرين. ثم تسلمنا عريضة موقعة من جانبكم تزعمون فيها أنه يتعذر هذا العدد نظراً لأنشغال الرجال بانزراعة والفلاحة. ثم رجوتمونا أن نخفض العدد المطلوب إلى ألف رجل، وقد قبلنا ذلك تلطفاً بكم. وحتى الآن لم يتقدم فرد واحد من الرجال الألف الذين تعهدتم

> بارسالهم... لذلك سنقبل بدلاً نقدياً قدره 110 آلاف قرش... وإذا أبديتم أي تردد... فسيكون حسابكم عسيراً»[11].

وفي النهاية لم تحصل الدولة على أي مال أو عساكر. لكن ذلك لا يعني (وهذه ملاحظة هامة) بأن الزعماء في نابلس كانوا يتحدون السلطة العثمانية، والوقائع تشير إلى أنهم تصدوا للفرنسيين وقاتلوهم. بيد أنهم لم يكونوا على استعداد للتخلي عن استقلالهم الداخلي، وإنما كانوا يسعون للمحافظة على كيانهم الاقتصادي وتماسكهم الاجتماعي والثقافي بمنأى عن «سادتهم» في اسطنبول. يتضح مما تقدم أن سطنبول في تلك الفترة (سنة 1800) لم يعد لها شأن يُذكر على المستويين السياسي والأهلي في نابلس.

ننتقل الآن إلى الشق الثاني من بحثنا المتعلق بنابلس. لكي نستوعب الأثر الذي خلفته سياسات الباب العالي (الحكومة المركزية) على الحياة في نابلس، لا بد لنا من استعراض التدابير التي اتخذتها الدولة حوالي سنة 1840 لبسط سيطرتها على كافة الأقاليم في سائر أنحاء الامبراطورية. وقد شملت هذه التدابير تنمية الوجود العسكري للسلطة وتجريد السكان من السلاح وإعادة تطبيق التجنيد الإجباري وتفعيل عملية جباية الضرائب على الرؤوس (الجزية قديماً أو الضريبة المفروضة على كل

---

(11) المصدر السابق ص18.

شخص بالغ). ففي الأربعينيات من القرن التاسع عشر جرى تعيين مسّاحين لإحصاء الممتلكات والثروة الحيوانية لكل أسرة. كما بذلت الدولة جهوداً حثيثة لإحصاء عدد السكان. وفي سنة 1858 وُضعت القوانين المتعلقة بملكية الأراضي على أسس تشريعية ثابتة. وعموماً يمكن القول بأن الدولة بدأت تحد من حرية الزعماء المحليين في التصرف بمنأى عن السلطة المركزية في اسطنبول، وتم لها ذلك في السنوات الأخيرة من حكم السلطان محمود الثاني الذي توفي سنة 1839.

وبالرغم من هذه الإجراءات فقد بقي معظم الزعماء المحليون يتمتعون بنفوذ سياسي كبير. والحق أن الأسر التي انتمى إليها هؤلاء الزعماء وأعقابهم بقيت حتى أوائل القرن العشرين تحتل مناصب هامة على الساحتين السياسية والاقتصادية. وعندما تحولت هذه المناصب إلى مناصب «فخرية» أي بدون راتب، كان من الطبيعي أن لا يشغلها سوى أثرياء القوم. والجدير بالذكر جباية الضرائب على المحاصيل الزراعية بقي قائماً على نفس الأسس التقليدية حتى نهاية الدولة. وكان ذلك في مصلحة الزعماء المحليين (الإقطاعيين) الذي أحكموا سيطرتهم على القطاع الزراعي والاقتصادي بشكل عام، بفضل قدرتهم على تأمين قروض رسمية وغير رسمية عن طريق المصرف الزراعي. وكان من نتائج ذلك تنافس (وأحياناً تعاون) رجال السلطة المركزية والزعماء المحليين على التحكم بجباية الضرائب. والواقع أن الضرائب المفروضة على الفلاحين بقيت

كسابق عهدها مصدر الرزق الأول للزعماء المحليين والباشوات في اسطنبول وباقي الولايات العثمانية.

في سنة 1840 شرع الباب العالي بإصدار سلسلة من التشريعات تستهدف استمالة الزعماء المحليين بتعيينهم في مناصب إدارية (بلدية). ومن جملة ما نصت عليه هذه القوانين، إنشاء مجالس محلية على مستوى الولاية والسنجق (لواء) والقضاء[12]، شريطة أن يتكون المجلس من ثلاثة عشر عضواً على النحو التالي: سبعة أعضاء يمثلون الحكومة المركزية وستة أعضاء منتخبون من الزعماء المحليين. وكان يتولى الإشراف على أنشطة هذه المجالس موظفون معينون من قبل اسطنبول لهذا الغرض. وهكذا تمكنت اسطنبول من خلال هذه الأنظمة الجديدة أن تدير شؤون الولايات بفاعلية أكثر من ذي قبل.

فيما يخص نابلس، تشير المصادر إلى أن تشريعات 1840 الخاصة بالمجالس المحلية قد أدت إلى مساومات بين الزعماء المحليين والسلطة المركزية حول قضايا تتعلق بصلاحيات هذه المجالس. ومما يذكر أن والي القدس أوعز إلى المجلس المحلي في نابلس بترشيح عدد من الأفراد لعضوية المجلس القادم شريطة أن يكون المرشحون من كافة الطوائف المسلمة وغير المسلمة. لكن زعماء المسلمين في نابلس أصروا على

---

(12) تقسيم إداري أصغر من «لواء» وأكبر من «ناحية» (المعرّب).

وجوب بقاء المجلس بأعضائه الحاليين باعتبار أن هؤلاء الأعضاء كانوا وما زالوا القادة الطبيعيين في المنطقة. وعلاوةعلى ذلك رفض أعيان المسلمين في نابلس الاعتراف بحق الحكومة المركزية المشاركة في اختيار عضوية ورئاسة المجالس المحلية. وبعد عدة أشهر من الأخذ والرد تمكن الزعماء المحليون في نابلس من المحافظة على قدر كبير من الاستقلال الذاتي بعد أن وافقوا على قبول انتساب أعضاء جدد إلى المجالس المحلية. وهنا تجدر الإشارة إلى أن هذا الترتيب قد منح الطبقة الجديدة من كبار التجار والصنّاع من أعيان المنطقة صوتاً في المؤسسة السياسية الداخلية.

والحق أن نموذج نابلس يمثل توجه الدولة العام في تعاملها مع القوى المحلية في سائر أرجاء الإمبراطورية. ونستطيع القول بأن الحكومة المركزية أصبحت منذ القرن التاسع عشر تتدخل في إدارة الشؤون المحلية في الولايات، وكان من نتائج ذلك ازدياد عدد الموظفين في سلك الإدارة العثمانية. وبتولي السلطان عبد الحميد الثاني الحكم انتشر موظفو الدولة في معظم أرجاء الإمبراطورية. خلاصة القول أن العلاقة بين الإدارة العثمانية والزعماء المحليين كانت أحياناً متوترة إلا أنها لم تخل من المنفعة المتبادلة وإن كان يشوبها التوتر أحياناً. ولعل هذا النمط الجديد في العلاقات كان أحد مميزات القرن التاسع عشر.

بعض المراجع المفيدة

Entries marked with a * designate recommended readings for new students of the subject.

* Abou-El-Haj, Rifaat. *The 1703 rebellion and the structure of Ottoman politics* (Istanbul, 1984).

* Alderson, A. D. *The structure of the Ottoman dynasty* (London, 1956).

Artan, Tülay. «Architecture as a theatre of life: profile of the eighteenth - century Bosphorus» Unpublished Ph. D dissertation, Massachusett Institute of Technology, 1989

Barbir, Karl K. *Ottoman rule in Damascus, 1708 - 1758* (Princeton, 1980).

Barkey, Karen. *Bandits and bureaucrats. The Ottoman route to centralization* (Ithaca, 1994).

* Doumani, Beshara. *Rediscovering Palestine: Merchants and peasants in Jabal Nablus, 1700 - 1900* (Berkeley, 1995)

* Faroqhi, Suraiya. *Pilgrims and sultans. The hajj under the Ottoman* (London, 1994).

* Fattah, Hala. *The politics of regional trade in Iraq, Arabia and the Gulf, 1745 - 1900* (Albany, 1997).

* Gavin, Carney E. S. et al. «Imperial self - portrait: the Ottoman empire as revealed in the Sultan Abdul Hamid II's photographic albums» Published as a special issue of the *Journal of Turkish Studies*, 12 (1988)

* Hourani, Albert. «Ottoman reform and the politics of the notables», in W. Polk and R. Chambers eds., *The beginnings of modernization in the Middle East. The nineteenth century* (Chicagu, 1968), 41 - 68.

* Khoury, Dina. *State and provincial society in the Ottoman Empire. Mosul 1540 - 1834* (Cambridge, 1997).

* Peirce, Leslie. *The Imperial harem: Women and sovereignty in the Ottoman Empire* (Oxford, 1993)

Penzer, N. M. *The harem* (London, 1965 reprint of 1936 edition).

Zarinebaf - Shahr, Fariba. «Women, law, and imperial justice in Ottoman Istanbul in the late seventeenth century», in Amira El Azhary Sonbol, *Women, the family and divorce laws in Islamic history* (Syracuse, 1996). 81 - 95.

7 الاقتصاد العثماني: السكان، وسائط النقل، التجارة والصناعة

مقدمة:

ليس هذا العرض السريع للتاريخ العثماني درساً في الاقتصاد. بمعنى أنه لا يحتوى على إحصائيات اقتصادية. وغرضنا في الواقع لا يتعدى رسم صورة لأنماط الحياة التي عاشها الناس في ظل الدولة العثمانية وكيف تغيرت هذه الأنماط. لذلك من المناسب أن نسلط الضوء على علاقة التوزيع الديموغرافي للسكان بالتغيرات التي طرأت على أبرز القطاعات الاقتصادية. بداية نشير إلى أن الزراعة كانت في سنة 1700 تشكل القطاع الاقتصادي الرئيسي في معظم أقطار العالم. كما أننا سنعرض أيضاً إلى القطاعات الأخرى مثل قطاع الإنتاج (الصناعة) والتجارة والنقل (المواصلات) والتعدين. وقد سلسلنا هذه القطاعات حسب أهميتها. وسيتضح لنا أن الزراعة شهدت تطوراً ملحوظاً. والحق أن الاقتصاد العثماني بقي في جوهره يعتمد على الزراعة. في حين أن الصناعات العثمانية وجدت منافسين

لها في آسيا أولاً ومن ثم أوروبا. وعلى الرغم من ذلك فقد استطاع الإنتاج أن يحقق نتائج مدهشة. بيد أن هذه التحولات تؤدي إلى شيء يشبه الثورة الصناعية من قريب أو بعيد، إلا أنها أسهمت في رفع مستوى المعيشة.

السكان

دأبت الدولة العثمانية حتى وقت متأخر من القرن التاسع عشر على تعداد مصادر الثروة دون الالتفات إلى إحصاء عدد السكان، معتبرة أن مواردها البشرية تنحصر في أولئك الأفراد الملزمين بدفع الضرائب أو بأداء الخدمة العسكرية (من الذكور في الحالتين).

لذلك لا نستطيع تقدير عدد السكان بدقة، إلا بعد سنة 1880 عندما شرعت الدولة بإجراء إحصاءات رسمية. على أية حال بإمكاننا أن نستعرض النسق العام لتوزع السكان من الوجهة الديموغرافية. في أوائل القرن الثامن عشر كان عدد سكان الدوله العثمانيه أقل من عددهم في أوائل القرن السادس عشر هذا كل ما نستطيع قوله بثقة. ويبدو من المؤكد أن عدد السكان كان قد تناقص خلال القرن السابع عشر وبحلول سنة 1800 نلاحظ أن عدد سكان المناطق الأناضولية والبلقانية حصراً لم يتغير، علماً بأن عدد سكان المناطق البلقانية في القرن السابع عشر كان أكبر من عددهم في الفترة المشار إليها. وأخيراً ثمة ما يؤكد أن عدد سكان الأقطار العربية شهد

انخفاضاً إبان القرن الثامن عشر وخاصة بعد سنة 1775 في حين ارتفع عدد السكان خلال القرن التاسع عشر في كل من البلقان والأناضول والبلدان العربية.

ومن المفيد أن نورد الآن بعض الأرقام: في سنة 1800 تراوح عدد سكان الدولة بين 25 و32 مليون نسمة موزعين على النحو الآتي حسب تقدير أحد المصادر: من 10 إلى 11 مليون في الولايات الأوروبية، 11 مليون في المناطق الآسيوية بالإضافة إلى ثلاثة ملايين في شمال أفريقيا. لكننا نستطيع أن نؤكد على أن عدد سكان الدولة العثمانية بلغ في سنة 1914 نحو 26 مليون نسمة ولاستيعاب هذه الأرقام يجب الأخذ بعين الاعتبار تقلص مساحة الإمبراطورية من 3.0 مليون كيلومتر مربع إلى 1.3 مليون كيلومتر مربع. مما يعني أن الكثافة السكانية تضاعفت تقريباً بين سنتي 1800 و1914، وذلك لأن عدد السكن تغير تغيراً طفيفاً خلال هذه الحقبة. أما من الوجهة الديموغرافية فقد بقي الجزء الأوروبي يتمتع بكثافة سكانية عالية حتى النهاية. والواقع أن كثافة السكان في الروميللي (البلقان) كانت تساوي ضعفي الكثافة في الأناضول وثلاثة أضعاف الكثافة السكانية في سوريا والعراق وخمسة أضعاف الكثافة في الجزيرة العربية. ولعل الأهمية الديموغرافية للولايات البلقانية تكمن في الأرقام التالية: بلغ عدد سكان الروميللي في الفترة 1800 ـ 1850 حوالي نصف اجمالي عدد سكان الدولة العثمانية. وانخفض هذا العدد إلى الربع في سنة 1906 بالرغم من أن

الدولة كانت قد فقدت معظم أراضيها في البلقان.

ويبدو أن متوسط عمر الفرد المتوقع في العقود الأخيرة الدولة لم يكن عالياً. وذلك لأن الكثيرين كانوا يموتون قبل سن الخامسة. أما الذين قدر لهم أن يبلغوا سن الخامسة فكانوا عموماً يعيشون حتى سن التاسعة والأربعين كحد وسطي. وكذلك كان الحال في صربيا حيث كان متوسط عمر الفرد المتوقع خمس وعشرين سنة. وكانت أغلب الأسر تتألف من الوالدين والأطفال ونادراً ما كان الجدود يسكنون مع الأسرة تحت سقف واحد. أما الأسر في القرى والأرياف فكانت عموماً تتألف من خمسة إلى ستة أفراد. في حين كان عدد أفراد الأسرة من أهالي اسطنبول في نهاية القرن التاسع عشر لا يتجاوز أربعة أشخاص كحد وسطي. ونقصد بـ «الأسرة» العائلة التي تعيش تحت سقف واحد. أما في حلب، مثلاً، فلا نجد فرقاً يُذكر في الحياة المنزلية بين المسلمين من جهة والنصارى واليهود من جهة أخرى، علماً بأن اليهود والنصارى لا يمارسون التسري أو تعدد الزوجات. والحق أن تعدد الزوجات لم يكن أمراً شائعاً بين المسلمين. ففي مدينة نابلس على سبيل المثال كانت نسبة الرجال المتزوجين من أكثر من زوجة لا تتجاوز 16 بالمئة. أما في اسطنبول فكانت النسبة 2 بالمئة بالرغم من ضخامة عدد سكانها. وكان الطلاق أمراً عادياً ومسموحاً به بالنسبة للمسلمين. لكن حوادث الطلاق كانت أقل شيوعاً بين الطبقات العليا والأعيان، ولعل ذلك يرجع لأسباب سياسية وإرثية.

هناك عدة عوامل أثرت على نسبة الوفيات سواء أكان هذا التأثير سلبياً أم إيجابياً. كان تحديد النسل من الأمور المعروفة لدى العمة وإن كنا لا نعرف مدى تطبيقه في المجتمع. وقد سنّت الدولة في أواخر القرن التاسع عشر قوانين تمنع تحديد النسل بطريقة أو بأخرى، كالإجهاض مثلاً. ولا شك بأن النظافة العامة والعناية الصحية قد أسهمتا في إطالة عمر الفرد بالإضافة إلى المشافي التي أنشئت في الربع الأخير من القرن التاسع عشر. ففي سنة 1785 على سبيل المثال، قضى الطاعون الذي اجتاح مصر على سدس عدد السكان. وكما هو معروف فإن المدن غالباً ما تكون بؤرة للأوبئة. كان سكان المدن في معظم المناطق يشكلون من 10 إلى 20 بالمئة من مجموع السكان تقريباً. أما في مقدونيا فقد كانت النسبة حوالي 25 بالمئة. وهذه حالة استثنائية. لكن تناقص عدد سكان المدن التي تعرضت لأوبئة كان يعقبه بعد فترة نزوح سكاني من الأرياف إلى المدن. ولعل «أرمير» عانت أكثر من غيرها من المدن لكونها مدينة ساحلية ومرفأ هام وبالتالي على احتكاك مستمر بالعالم الخارجي. وكذلك مدينة سالونيك التي تعرضت لوباء الطاعون سنة 1781 والذي راح ضحيته 25 ألف شخص وهذا العدد يمثل نصف عدد سكان سالونيك! بيد أن هذه الأرقام لا يعول عليها. كل ما نستطيع قوله هو أن الوباء قضى على عدد كبير من الناس. إلا أنه يوجد إحصاءات أكثر دقة بالنسبة لمدينة حلب بفضل وجود طبيب أوروبي كان يقيم فيها عندما ضرب الطاعون

المدينة، وقد أحصى بنفسه عدد الموتى. وكانت حلب آنذاك مركزاً هاماً يقع على طريق القوافل. وهذا يفسر تفشي الطاعون في المدينة ثمان مرات على امتداد خمس عشرة سنة في القرن الثامن عشر. وبين سنتي 1802 و1827 تعرضت حلب أربع مرات لوباء الطاعون. وتبعاً لإحصاءات هذا الطبيب أفنى الطاعون من 15 إلى 20 بالمئة من سكانها في أواخر القرن الثامن عشر.

أضف إلى ما تقدم، المجاعات التي حصدت الكثير من الأرواح. وهنا تنبغي الإشارة إلى أن المجاعات لا تنجم عن أسباب طبيعية أو مناخية وحسب، وإنما تنجم أيضاً عن سوء الإدارة وقلة التدبير في توزيع الأغذية وسوء تظيم وسائل النقل وفي حالات الحرب. وقد تعرضت مصر لست مجاعات بين سنتي 1687 و1731. وعموماً، فقد قل عدد المجاعات وخفت وطأتها في سائر أنحاء الدولة إبان القرن التاسع عشر. وكانت آخر مجاعة تلك التي عمت بعض مناطق الأناضول في السبعينيات من القرن التاسع عشر. وعلى أية حال، فقد صار من الممكن فيما بعد تجنب المجاعات في سنوات القحط بفضل توفر وسائل حديثة لنقل المواد الغذائية مثل السفن البخارية (البواخر) والقطارات وإيصالها إلى الأماكن المهددة. لكن الحروب والأزمات السياسية. كانت أحياناً تولد المجاعات هنا وهناك. فخلال الحرب العالمية الأولى قضى مئات الألوف نحبهم على ساحات المعركة وخارجها. ومما يسترعي النظر أن حروب القرن الثامن عشر شغلت الدولة والناس ما مجموعه

خمسين سنة ومثل ذلك في الحقبة الممتدة من 1800 إلى 1918.

وهذه الحروب لم تؤد فقط إلى مقتل المحاربين، بل أدت أيضاً إلى القضاء على الكثير من آباء وأمهات الجيل القادم، ناهيك عن مقتل أعداد هائلة من المدنيين، أضف إلى ذلك سوء التغذية والأمراض. وهناك عامل آخر أسهم في تناقص عدد السكان، ألا وهو الهجرة؛ إذ هاجر إلى العالم الجديد أكثر من مليون إنسان من رعايا الدولة لعثمانية بين سنتي 1860 و1914. وكانت أغلبية المهاجرين من المسيحيين وخاصة بعد سنة 1859 عندما شمل قانون التجنيد الإجباري رعايا الدولة من المسيحيين.

بدأت تظهر خلال القرن التاسع عشر تجمعات سكانية في المناطق الساحلية نظراً للأهمية المتزايدة للموانئ في تنشيط تجارة الدولة مع بقية العالم. وهذا يفسر النمو السريع لسكان المدن الساحلية ذات الموانئ التي يمكن أن تستقبل السفن الكبيرة. وسنكتفي بإعطاء ثلاثة أمثلة تبين النمو السكاني في ثلاث مدن ساحلية: سالونيك وإزمير وبيروت. تشير المصادر إلى أن عدد سكان سالونيك (في اليونان حالياً) ارتفع من 55.000 ألف نسمة في سنة 1800 إلى 160.000 ألف نسمة في سنة 1912 وارتفع عدد سكان إزمير الواقعة على الشاطئ الغربي لبحر إيجه، من 100 ألف في سنة 1800 إلى حوالي 300 ألف في سنة 1914. أما بيروت فقد شهدت نمواً مذهلاً، إذ تحولت من بلدة صغيرة يقطنها 10 آلاف نسمة في سنة 1800 إلى مدينة يقطنها 150 ألف نسمة حسب إحصاء 1914.

لكن المدن الداخلية في المقابل لم تشهد تحولاً مماثلاً، بل بقيت على حالها عموماً وربما تضاءل عدد سكانها لأسباب سياسية أحياناً. مثال ذلك بلغراد التي انخفض عدد سكانها من 25 ألفاً إلى ثمانية آلاف خلال الاضطرابات التي سادت المنطقة في أوائل القرن التاسع عشر وأدت في النهاية إلى استقلال الصرب. ومن الأمثلة الأخرى مدينة ديار بكر في الأناضول التي انخفض عدد سكانها من 45 ألفاً إلى 31 ألفاً بين سنتي 1830 و1912 بعد أن فقدت هذه المدينة أهميتها كموقع على الطرق التجارية البرية. أما أنقرة التي تقع في قلب الأناضول فقد عانت من كساد منتجاتها وخاصة صوف الماعز الذي اشتهرت به وذلك نتيجة للمنافسة العالمية. لكن المدينة استعادت مركزها وأهميتها بعد إنشاء سكة حديد الأناضول التي وصلت اسطنبول بأنقرة. ومن الملاحظ أن عدد سكان أنقرة سنة 1914 يكاد يساوي عدد سكانها في مطلع القرن التاسع عشر.

لكن النزوح السكاني المستمر منذ القدم بقي دوماً عاملاً مؤثراً على توزع السكان. ويعود هذا النزوح الدائم لعدة أسباب سياسية واقتصادية. فمن الأسباب الاقتصادية، ازدهار المدن الساحلية التي جذبت الكثير من الأيدي العاملة من الأرياف والمدن الداخلية. ومن جملة هذه المدن إزمير. إلا أنه في هذه الحالة كان أغلب النازحين من الجزر المجاورة في بحر إيجه. وقس على ذلك المدن الساحلية مثل بيروت والاسكندرية وسالونيك. وقد أصبحت هذه المدن نقاط التقاء لمختلف

شعوب ودول حوض المتوسط؛ مثل مالطه واليونان وإيطاليا وفرنسا. والحق أن هذه المدن أصبحت تتمتع بطابع يعكس انتماءها إلى دول البحر المتوسط أكثر من انتمائها إلى الدولة العثمانية. وعموماً يمكن القول بأن العامل الاقتصادي كان من العوامل الهامة التي دفعت السكان إلى الانتقال إلى المدن. وكثيراً ما كان العمال يضطرون لقطع مسافات طويلة للعمل في هذه المدينة أو تلك. وبعد العمل لعدة سنوات كانوا يرجعون إلى ديارهم. مثال ذلك عمال البناء والصناع الذين شيدوا مساجد اسطنبول الرائعة خلال القرن السادس عشر وبعدها. وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر شارك آلاف العمال القادمين من كل حدب وصوب، لمد الخطوط الحديدية في البلقان والأناضول والأقطار العربية. وكان الرجال من شرقي الأناضول يأتون من قراهم الصغيرة إلى اسطنبول حيث عملوا في تحميل وتفريغ السفن. وكانوا يعيشون سوية في أحياء خاصة بهم. أضف إلى ذلك العمال والحرفيون الذين كانوا يأتون من القرى شمال وأواسط الأناضول للعمل في خياطة أو غسيل الملابس. وفي القرن التاسع عشر انتقلت جماعات من شمال غربي البلقان (كرواتيا والجبل الأسود) إلى زوندولاك على البحر الأسود للعمل في مناجم الفحم ومنهم من استوطن في تلك المناطق.

أما النزوح السكاني الذي حصل لاعتبارات سياسية فلا تزال آثاره باقية حتى يومنا هذا. لنأخذ مثلاً التغير الديموغرافي الذي أعقب الحروب بين العثمانيين وآل هابسبورغ بدءاً من أواخر

القرن السابع عشر: لقد أدت هذه الحروب والصراعات إلى نزوح جموع من العرب الأرثوذكس في اتجاه الشمال وكان هؤلاء يسكنون في المناطق المتاخمة لِ كوسوڤو. وكانت هذه المناطق حتى ذلك الحين تقطنها أغلبية صربية. لكن هذه الأغلبية سرعان ما أصبحت أقلية نتيجة لتقاطر الألبان على المنطقة لملء الفراغ الذي خلّفه نزوح السكان المحليين. والواقع أن بعضاً من الصرب انتقلوا إلى البوسنة بحيث أصبحت البوسنة تضم أقلية لا يستهان بها من المسيحيين. وتابعت جماعات أخرى من الصرب مسيرتها شمالاً ودخلت المناطق التابعة لآل هابسبورغ في أطراف هنغاريا، على أثر الانتصارات العثمانية بين سنتي 1736 و1739. هذه إذن الخلفية التاريخية للأزمات التي نشأت في البوسنة وكوسوڤو في التسعينيات من القرن العشرين.

وقد حصلت هجرات سكانية أكثر خطورة من تلك التي ذكرناها ولاعتبارات سياسية مختلفة. أولها استيلاء روسيا القيصرية على الدول أو الدويلات الإسلامية المطلة على الساحل الشمالي والجنوبي للبحر الأسود ومن جملة هذه الدول «خانية» القرم(*). أضف إلى ذلك أن روسيا ودولة الهابسبورغ كانت قد ضمت كل منهما أراضٍ عثمانية وشجعت على نشوء دول مستقلة حول الساحل الغربي للبحر الأسود وكذلك في شبه جزيرة البلقان. وترتب على ذلك نزوح بعض سكان هذه المناطق

(*) الأراضي الخاضعة لحكم خان القرم (المعرّب).

من المسلمين الذين لم يرغبوا في العيش تحت سيطرة سادتهم الجدد. هذا بالإضافة إلى أن الكثير من المسلمين جرى ترحيلهم قسراً من قبل قياصرة روسيا وحكومات الدول التي استقلت حديثاً، من منطلق أن المسلمين أعداء وينبغي إجلاءهم بكل الوسائل الممكنة. وقد أدت هذه السياسة إلى نزوح جموع غفيرة من اللاجئين المسلمين إلى المناطق الخاضعة للعثمانيين، ابتداء من أواخر القرن الثامن عشر. فبين سنتي 1783 و1913 بلغ عدد اللاجئين إلى الأراضي العثمانية من خمسة إلى سبعة ملايين إنسان. ومن هؤلاء 3،8 ملايين على الأقل جاءوا من المناطق الخاضعة لروسيا. فبين 1770 و1784 على سبيل المثال، فرّ حوالي 20 ألف من تتار القرم إلى دوبرويا (دلتا الدانوب). وفرّ غيرهم إبان الحرب العالمية الأولى وبعدها. ففي سنة 1921 تدفق 100 ألف لاجئ معظمهم من روسيا، إلى اسطنبول. والواقع أن الكثير من اللاجئين الذين استقروا في البلقان اضطروا إلى الفرار مرة ثانية عندما استقلت البلقان عن الدولة العثمانية.

ومن الأمثلة الأخرى نزوح مليوني لاجئ من إقليم القوقاز إلى البلقان (12 ألف في صوفيا وحدها) والأناضول وسوريا. ويبدو أن هؤلاء اللاجئين قد استقروا في هذه الأماكن بمحض إرادتهم أو بقرار من الحكومة. كما استقر بعضهم في الأراضي الخالية على أطراف السكك الحديدية المنشأة حديثاً. ففي سنة 1878 وصل إلى جنوبي سوريا 25 ألف شركسي على الأقل، و20 ألف إلى نواحي حلب. وفي الأناضول قامت الحكومة

بتوطين عدد من اللاجئين في المناطق المحاذية لسكة حديد الأناضول وكانت في كثير من الحالات تمنحهم الحوافز للاستيطان في هذه المناطق. والحق أن اللاجئين عانوا الأمرين، إذ مات منهم عدد غير قليل (الخمس تقريباً) نتيجة لسوء التغذية وانتشار الأمراض. وتشير الأدلة إلى موت 53000 شركسي في طرابزون على البحر الأسود، بين سنتي 1860 و1865.

وقد خلّفت هذه النزوحات السكانية وراءها أثراً عميقاً وذكريات مريرة لدى أولئك الذين طردوا من ديارهم. وجدير بالذكر أن بعض المتحدرين من هؤلاء اللاجئين يتبوؤون اليوم مراكزاً هامة في الميدانين الاقتصادي والسياسي في كل من الأردن وتركيا وسوريا. والحق أن اللاجئين الآتين من شمالي روسيا والبلقان قد تركوا فجوة في مواطنهم الأصلية التي فقدت برحيلهم عدداً من الصناع والحرفيين والتجار. في حين أن المجتمعات التي احتضنتهم أصبحت خليطاً من القوميات والأعراق. لكن المجتمع في جميع الأحوال أصبح أكثر تجانساً من حيث الدين والعقيدة. إذا أصبحت الغالبية المسيحية في البلقان أكثر من ذي قبل مع بقاء بعض الجيوب المسلمة في بعض المناطق. في حين ارتفعت نسبة المسلمين في الأناضول والمناطق العربية، وبعد طرد اليونانيين والمذابح الأرمنية أثناء الحرب العالمية الأولى. أصبحت الأناضول أكثر تجانساً من الناحية الدينية.

مما لا شك فيه أن الحقبة الممتدة من 1700 حتى 1922

شهدت نمواً في عدد المدن والبلدات، بالإضافة إلى ارتفع نسبة السكان القاطنين في المدن. وهناك أدلة تشير إلى ارتفاع هذه النسبة قبل الحقبة المذكورة، وذلك لأن المدن كانت أكثر أماناً من الريف في الظروف السياسية المضطربة. وقد سبقت الإشارة إلى النمو الحاد الذي شهدته المدن الساحلية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وعلى صعيد آخر فإن المعيشة في المدن باتت مرغوبة أكثر من قبل.

وعلى الجملة أصبح السكان بين سنتي 1700 و1922 أكثر استقراراً. ففي غضون القرن الثامن عشر كانت الحياة السياسية والاقتصادية تتسم بطابع البداوة في وسط وشرقي الأناضول وفي أجزاء من سوريا والعراق والجزيرة العربية .

وكانت جماعات من البدو تغير أحياناً على قوافل الحج المنطلقة من دمشق إلى مكة، بغية النهب والسلب. وكان هؤلاء البدو الرحل منتشرين في بدية الشام. وخلال القرن التاسع عشر اتخذت الدولة إجراءات صارمة لضبط تحركات القبائل. فقامت على سبيل المثال، بتوطين بعض هذه القبائل قسراً في جنوب شرقي الأناضول حيث مات الكثير منهم بداء الملاريا. كما أجبرت بعض القبائل على الاستقرار في مناطق أخرى والإنصراف إلى الزراعة كي تتمكن الدولة من تقييد حريتهم على الحركة والتنقل من بقعة إلى أخرى. بالإضافة إلى ذلك فقد وطنت الدولة بعض المهاجرين في مناطق عازلة تفصل بين العشائر الرحل والمناطق الزراعية المأهولة. والواقع أن عدد

العشائر الرحل قد تناقص بشكل ملحوظ بعد سنة 1800 (راجع الفقرة المتعلقة بالزراعة).

المواصلات ووسائل النقل:

يعتبر التطور المذهل الذي طرأ على وسائل النقل في العصور الأخيرة من الأمور التي تسترعي الانتباه. فقبل اختراع المحرك البخاري كان نقل البضائع والسلع يتم بالسفن عبر البحار والأنهار. بواسطة السفن الشراعية وقبلها بواسطة مراكب مجهزة بمجاذيف. ولا شك بأن شحن البضائع بالمراكب الشراعية كان أسرع وأقل كلفة بكثير من الشحن البري القائم على استخدام الدواب. أضف إلى ذلك كلفة الأعلاف التي لا يمكن للدواب السير بدونها، اللهم إلا إذا كانت الرحلة قصيرة. لكن النقل البحري بواسطة السفن الشراعية يعتمد على الأحوال الجوية وخاصة الرياح الموسمية. لذلك لم يكن من السهل التنبؤ سلفاً بما سوف تستغرقه الرحلة من وقت. ففي القرن الثامن عشر مثلاً كانت الرحلة بالسفن الشراعية من اسطنبول إلى البندقية التي تبعد 900 ميل تستغرق حوالي خمسة عشر يوماً إذا كانت الرياح مؤاتية. على حين كانت الرحلة نفسها تستغرق واحداً وثمانين يوماً في الأحوال الجوية المضطربة. وكذلك كان السفر بطريق البحر من الاسكندرية إلى البندقية التي تبعد 1100 ميل، يستغرق من سبعة عشر يوماً إلى تسعة وثمانين يوماً في بعض الحالات. من الواضح إذن أنه كان من الصعب وضع جدول زمني لإقلاع ووصول السفينة إلى الميناء المنشود. أضف إلى ذلك أن السفن كانت صغيرة جداً بالمقاييس

الحديثة. فقد كانت السفينة التجارية عموماً من 50 إلى مئة طن ولا يتجاوز عدد طاقم البحارة الستة أفراد.

لكن تطوراً جذرياً حصل خلال القرن التاسع عشر عندما صارت السفن تجهز بمحرُكات بخارية تسيِّر السفينة بمعزل عن اتجاه قوة الرياح والتيارات. وبذلك أصبح من الممكن وضع جداول زمنية لإقلاع ووصول السفن التجارية. ظهرت البواخر لأول مرة في الشرق الأوسط العثماني بعيد سنة 1820 أي بفترة ليست طويلة بعد شيوعها في أوروبا الغربية. وقد أدى استعمال المحركات البخارية إلى بناء سفن أكبر بعشر أو عشرين مرة من السفن الشراعية. وبعيد سنة 1870 ظهرت بواخر من وزن ألف طن في المياه العثمانية. (قارن ذلك بالباخرة الشهيرة «تايتانيك» التي بلغت زنتها 66 ألف طن!).

لكن هذه «الثورة» في وسائل النقل لم تحدث بين عشية وضحاها، ففي الستينيات من القرن التاسع عشر بلغ عدد السفن الشراعية التي أمت ميناء اسطنبول أربعة أضعاف عدد البواخر. وبحلول سنة 1900 أصبح عدد السفن الشراعية لا يشكل سوى 5 بالمئة من السفن التي استقبلها ميناء اسطنبول في تلك السنة. والمدهش في الأمر أن هذه النسبة الضئيلة كانت تمثل زيادة في عدد السفن الشراعية التي أمت العاصمة في السنوات السابقة خلال القرن التاسع عشر. مما يدل على ارتفاع ملحوظ في حركة الشحن البحري.

وبطبيعة الحال فقد أثر ظهور السفن البخارية على الملاحة النهرية، فقد أصبح من الممكن الآن للمراكب أن تتحرك في اتجاه مجرى النهر وعكسه ـ أي مع التيار وعكسه. وكان النقل عبر الأنهار في السابق يتم في اتجاه واحد فقط، أي في اتجاه التيار. ولعل نهر النيل هو الاستثناء الوحيد لهذه القاعدة. ذلك أن النيل يجري من الجنوب إلى الشمال. على حين أن الرياح تهب عموماً من الشمال إلى الجنوب. وبعبارة أخرى فإن المراكب الشراعية في هذه الحالة قادرة على التحرك في الاتجاهين. ففي الاتجاه الأول تسيرها الرياح وفي الاتجاه المعاكس يسوقها التيار المائي. لكن هذه الظاهرة نادرة جداً في مياه الشرق الأوسط. وكانت العادة المتبعة أن يتحرك المركب مدفوعاً بالتيار النهري إلى أن يصل إلى المكان المقصود مع حمولته. ومن ثم كان يفكك (أي المركب) وتُباع أخشابه، ذلك لأن العودة به في الاتجاه المعاكس لمجرى النهر يكاد يكون مستحيلاً. وتجدر الإشارة إلى الأنهر الكبيرة مثل الدانوب كان يُستخدم كوسيلة نقل في اتجاه واحد أي من منبعه في عمق البلقان إلى مصبه على البحر الأسود. وكذلك الأمر بالنسبة لنهر دجلة الذي كان يستخدم لنقل البضائع والأفراد من ديار بكر في الأناضول إلى الموصل وبغداد. ورحلة كهذه عبر النهر كانت تكلفتها أقل من نصف تكلفة أي وسيلة من وسائل النقل البري تلك الأيام. هذا بالرغم من عدم كفاية النقل النهري للسبب الذي تقدم ذكره. لكن المراكب البخارية، كما رأينا، قادرة على

التحرك في اتجاه مجرى الماء وعكسه. وقد كان لذلك أثر هام على حركة النقل انطلاقاً من المناطق الداخلية في حوضي الدانوب ودجلة ـ الفرات.

لا شك بأن البواخر قد لعبت دوراً بالغ الأهمية في تنشيط وتنمية التجارة إبان القرن التاسع عشر. ولولا التقدم التكنولوجي الكبير في ميدان المواصلات لما تحقق ذلك. وثمة جوانب أخرى لا ينبغي إغفالها وهي أن الأوروبيين في سنة 1914 كانوا يمتلكون 90 بالمئة من السفن التجارية التي كانت تجوب المياه العثمانية، هذا من حيث عدد الأطنان. وقد أدى ذلك إلى نمو المدن الساحلية ذات المرافئ «العميقة» والواسعة، أي التي يمكن أن تستوعب البواخر الضخمة. وقد أسهمت هذه البواخر الكبيرة في نقل الكثير من المهاجرين العثمانيين إلى العالم الجديد شأنهم في ذلك شأن المهاجرين الآخرين من أوروبا الغربية والوسطى.

أدى ظهور البواخر إلى التفكير جدياً بشق قناة السويس في سنة 1859. وقد أثار هذا الحدث طمع الأوروبيين في احتلال مصر (راجع خريطة 5). فقد أدى شق قناة السويس إلى اتباع طريق بحري أقصر بكثير من الطريق التقليدي وأقل تكلفة. ونتيجة لذلك ازدهرت الزراعة في العراق التي أصبحت منتوجاتها تصل المستهلكين الأوروبيين عن طريق القناة.

غير أن المدن والبلدات العثمانية التي كانت في الماضي

تعتمد على الطرق التجارية البرية، تضررت كثيراً بعد افتتاح القناة، وبالتالي فقدت بعض مواردها كمحطات على الطرق التجارية البرية. وكان لتحول تجارة العراق والجزيرة العربية وإيران إلى الاعتماد على الطريق البحري عبر القناة أثره السلبي على دمشق وحلب والموصل وحتى بيروت واسطنبول.

بقيت الدواب حتى منتصف القرن التاسع عشر الوسيلة الشائعة لنقل المؤن والبضائع بطريق البر. ومن المعروف أن النقل البري كان عملاً شاقاً إلى جانب كونه بطيئاً إلى درجة أن المسافات كانت تقاس بالأيام وليس بـ الكيلومترات، وكانت مدة الرحلة تتوقف على فصول السنة ووعورة المسالك. فعلى سبيل المثال كان السفر من طرابزون إلى أرضروم على ظهور الجياد، تُقطع على ثماني مراحل وتستغرق ثمان وخمسين ساعة، علماً بأن المسافة لا تتجاوز 150 ميلاً، وقد وردت هذه المعلومة في كتيب يعود تاريخه إلى سنة 1875 ويبدو أن الغرض منه كان إرشاد الزوار الأجانب الراغبين في التجول في مناطق الأناضول.

يمكن تقسيم العالم العثماني إلى جزأين من حيث وسائل النقل المستخدمة فيه؛ ففي الولايات والمقاطعات البلقانية كانت الخيول والعربات التي تجرها الخيول أهم وسائل النقل. في حين كانت المناطق الأناضولية والعربية تعتمد على الجمال. والواقع أن الجيوش العثمانية اعتمدت إلى حد بعيد على الجمال لنقل المؤن إلى حوض الدانوب، في الوقت الذي كان استخدام الخيول والبغال والحمير أمراً شائعاً على الطرق التجارية الهامة

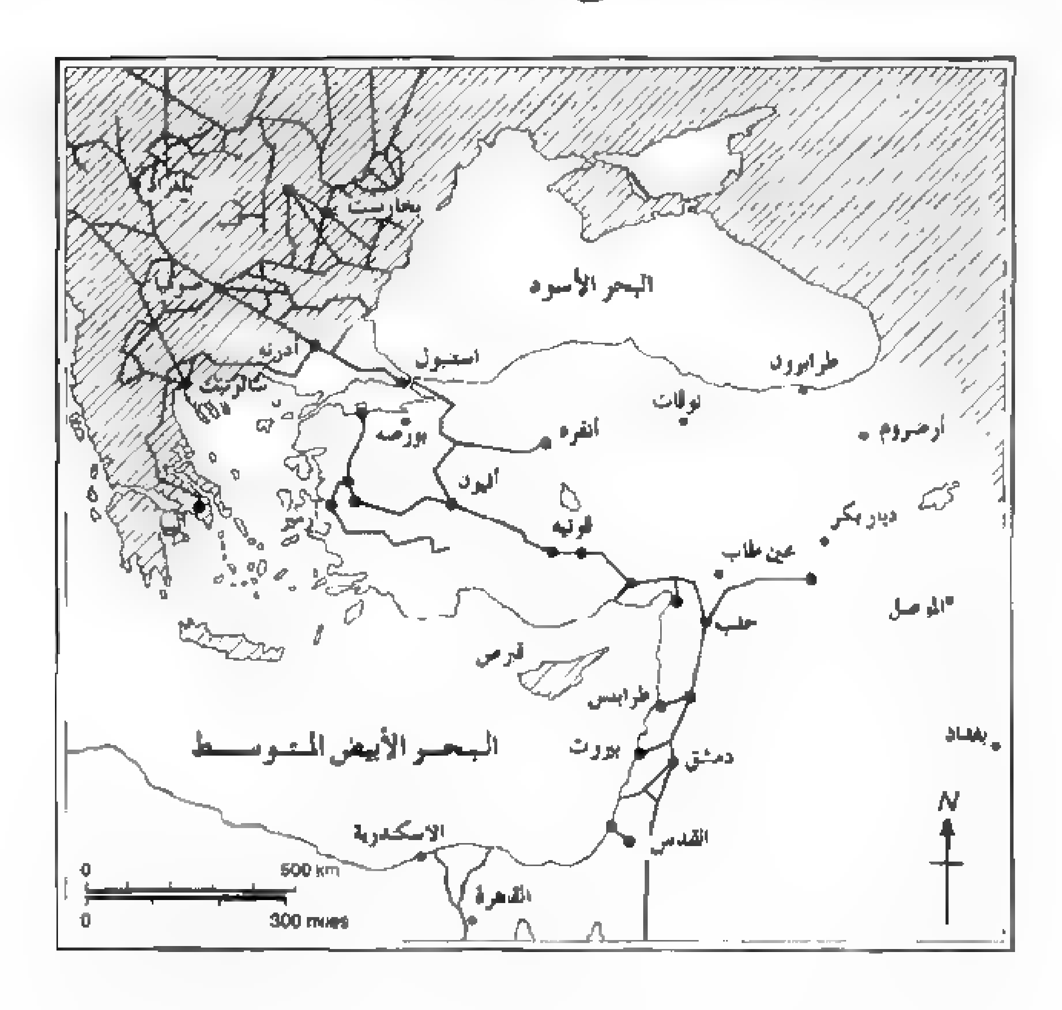
التي تصل تبريز بمرفأ طرابزون. والجدير بالذكر أن الرحلة من سالونيك إلى ڤيينا كانت تستغرق خمسين يوماً في أوائل القرن التاسع عشر. وكانت القوافل تسير مصحوبة أحياناً بعشرين ألف دابة. وفي الستينيات من القرن التاسع عشر كانت طوابير طويلة من العربات والقوافل تنطلق من بلدة كوبرفشتسا في بلغاريا إلى اسطنبول، محملة بالسلع الصناعية، لإعادة بيعها في الأقطار العربية. أما إلى الشرق من الممرات المائية الفاصلة بين الولايات الأوروبية والآسيوية، فكانت الجمال الوسيلة الشائعة لنقل البضائع. ولا يخفى ما للجمل من ميزات فائقة وطاقات في هذا الشأن. فالجمل قادر على حمل ربع طن والسير بها لمسافة 25 كلم، أي 20 بالمئة أكثر مما تستطيع حمله الدواب الأخرى مثل الخيول والبغال. بيد أن البغال والخيول والحمير بقيت الوسيلة المفضلة للرحلات القصيرة نسبياً، ولا سيما على طريق القوافل الشهير الذي يربط تبريز بـ أرضروم. كانت القوافل تستخدم هذا الطريق بمعدل ثلاث قوافل سنوياً، وكانت القافلة الواحدة تصحبها 15 ألف دابة تحمل ما مجموعه 25 ألف طن.

ويقدر عدد الجمال العاملة على «خط» بغداد ـ حلب بخمسة آلاف جمل في أوائل القرن التاسع عشر، علماً بأن الرحلة من بغداد إلى حلب كانت آنذاك تستغرق ثمانية أيام. أما الرحلة من الاسكندرون إلى ديار بكر التي تبعد 250 ميلاً فكانت تستغرق ستة عشر يوماً. في حين كان السفر عبر طريق القوافل الواصل بين حلب واسطنبول يستغرق أربعين يوماً. وتشير

المصادر إلى أن أربع قوافل كبيرة كانت تنطلق سنوياً من حلب إلى اسطنبول خلال القرن الثامن عشر. وكانت هذه القوافل في أغلب الأحوال تنقل مختلف أصناف السلع الخفيفة مثل الأقمشة والمنسوجات والبهارات. ونادراً ما كانت القوافل تحمل المواد الغذائية لأغراض تجارية وذلك لأن كلفة النقل في هذه الحالة كانت تتجاوز الثمن الذي يمكن أن تُباع به في الأسواق. فعلى سبيل المثال كانت تكلفة شحن كمية من الحبوب من أنقرة إلى اسطنبول (215 ميلاً) ترفع السعر (سعر المبيع) بنسبة 350 بالمئة. لذلك كانت المنتوجات الزراعية في الأراضي الخصبة تستخدم لسد حاجات السكان المحليين في حين كان الفائض من الحبوب وغيرها يترك للماشية إذ لم يكن من الميسور تصديره للأسباب السالفة الذكر، اللهم إلا إذا كانت الأراضي المزروعة قريبة من ميناء بحري.

أخيراً تجدر الإشارة إلى عودة العربات (ذات الأربع عجلات) إلى الظهور في الأناضول والبلدان العربية بعد أن اختفت أو كادت أن تختفي بعد زوال الإمبراطورية الرومانية. وهناك ما يشير إلى أن المهاجرين الشركس واليهود الأوروبيين الذين أتوا للاستيطان في فلسطين كانوا أول من أحيا من جديد استخدام العربات. وعلى صعيد آخر فقد أجريت تحسينات على بعض الطرقات. ومن جملة هذه الطرق، الطريق الذي يصل بغداد بحلب والوقع أن هذا الطريق لم ينجز إلا في سنة 1910، وقد اختصر المدة من ثمانية وعشرين إلى اثنين وعشرين يوماً.

ما من شك أن البواخر والسكك الحديدية وظهور القطارات أدى إلى تغيّر جذري في وسائل النقل. يكفي أن نلاحظ أن المقطورة الواحدة كانت تستوعب ما يوازي حمولة 125 جملاً، ولأول مرة في التاريخ أصبح بالإمكان تسويق منتجات الأراضي الخصبة في وسط الأناضول وحوران في سوريا. وخلال سنوات قلائل ازداد عدد المزارعين الذين أخذوا يستثمرون أراضٍ جديدة، فيما كانت مئات الآلاف من أطنان الحبوب تشحن عن طريق السكك الحديدية (راجع الخريطة 7).



خريطة 7: شبكة السكك الحديدة في الدولة العثمانية وممتلكاتها السابقة في أوروبا سنة 1914


5%

SOCIÉTÉ du Chemin de Fer Ottoman d'Anatolie

N. 408 £20 Fcs. 500

Société du Chemin de Fer Ottoman d'Anatolie

صورة 3 شهادة استثمار لشركة سكة حديد الأناضول، الإصدار الثاني، 1910 - مجموعة المؤلف الخاصة



صورة 4: مقطورة المسافرين (درجة ثالثة)، سكة حديد برلين ـ بغداد، 1908
شركة Stereo - Travel ـ مجموعة المؤلف الخاصة.

هناك عدة أسباب لعدم توافر شبكة سكك حديدية تلبي احتياجات البلدان العثمانية. ومن هذه الأسباب ضآلة الكثافة السكانية وعدم توفر رأس المال الكافي. أما في مصر فقد كان الوضع مختلفاً من حيث نتشار السكان على طول شريط من الأراضي الزراعية الخصبة، وبحلول سنة 1905 كان هناك عدة خطوط رئيسية وفرعية تمر عبر الأماكن الآهلة. جرى تمديد أولى الخطوط الحديدية في الأناضول بين سنتي 1860 و1870. لكن انتشارها في الجزء الأوروبي من الإمبراطورية كان أعم وأشمل نسبياً. ففي سنة 1875 بلغ مجموع أطوال السكك الحديدية 731 ميلاً (1275 كلم). وتشير المصادر إلى أن القطارات العثمانية في سنة 1911 نقلت ما مجموعه 16 مليون

مسافر و2.6 ملايين طن من المواد قاطعة مسافة إجمالية قدرها 4,030 ميلاً (حوالي 6450 كم). والجدير بالذكر أن كافة الخطوط الحديدية فقد جرى تمويلها برؤوس أموال أجنبية، إلا في حالات قليلة، مما سرّع عملية التنمية الاقتصادية وفي الوقت نفسه زاد من سيطرة الأجانب على قطاعي المال والاقتصاد. فعلى سبيل المثال قامت مؤسسات ألمانية بتمويل خط حديد الأناضول. أما شبكة السكك الحديدية في البلقان فقد حوت ما مجموعه 1865 كلم من الخطوط، وأقلت حوالي ثمانية ملايين مسافر. وفي الأناضول بلغ الطول الإجمالي للخط وفروعه حوالي 2075 كم وأقلّ حوالي سبعة ملايين مسافر. على حين لم يتجاوز عدد المسافرين بالقطار في المناطق العربية 900 ألف مسافر. وتشير هذه الأرقام إلى إحصاءات 1911.

وقد وفرت السكك الحديدية مصدراً جديداً للرزق. فبحلول سنة 1911 أصبح عدد العاملين في ميدان السكك الحديدية في الأراضي العثمانية حوالي 13 ألف عامل وموظف. ومن وجهة أخرى فقد أدت السكك الحديدية إلى المزيد من التواصل بين مختلف رعايا الدولة العثمانية في كل من الأرياف والمدن مما غيَّر إلى الأبد العلاقات التي كانت قائمة بين القرية والمدينة. فالقرى والمدن التي كانت تبعد مسيرة أشهر عن بعضها البعض أصبح الآن بالإمكان الوصول إليها في أيام قليلة.

وعموماً كانت شبكة السكك الحديدية العثمانية تتألف من خطوط رئيسية تفتقر إلى العدد الكافي من الخطوط الفرعية،

باستثناء بعض الخطوط الفرعية، مثل الخط المتجه إلى بيروت أو الخط المتجه إلى إزمير وبعض الخطوط الفرعية في المقاطعات البلقانية. ومن الخطوط الرئيسية الخط الممتد من اسطنبول إلى أنقرة، ومن اسطنبول إلى قونية ومن قونية إلى بغداد. لذلك لم يكن هناك بديل غير الدواب لنقل البضائع إلى نقاط التحميل الواقعة على الخطوط الرئيسية ونتيجة لذلك زاد الاعتماد على الدواب لنقل المحاصيل والمنتوجات من المناطق الريفية إلى نقاط الشحن على الخطوط الرئيسية. ففي المناطق الإيجية كان يُستخدم حوالي عشرة آلاف جمل لنقل السلع والمواد إلى السكك الحديدية المحلية. وفي محطة أنقرة كنت تجد أحياناً ألف جمل ينتظرون لتفريغ حمولتهم. مما خلق فرص عمل جديدة للكثيرين في الوقت الذي فقد «مخدّمي» القوافل وظائفهم التقليدية.

التجارة

يمكن تقسيم النشاط التجاري إلى قسمين: التجارة الداخلية والتجارة الخارجية. فخلال الحقبة الممتدة من 1700 حتى 1922 كانت التجارة الخارجية أقل أهمية من التجارة الداخلية (التجارة البينية) من حيث الحجم والقيمة.

شهدت التجارة العالمية تقدماً هائلاً خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. لكن هذا التقدم لا نجد له صدى في الدولة العثمانية. فعلى سبيل المثال تضاعف حجم التبادل التجاري

العالمي بمقدار أربع وستين مرة خلال القرن التاسع عشر. في حين لم تنم التجارة الخارجية للدولة العثمانية إلا بمقدار عشرة أو ستة عشر ضعفاً في الفترة نفسها. والحق أن السوق العثمانية كانت سنة 1600 سوقاً بالغة الأهمية بالنسبة لدول أوروبا الغربية. لكنه بحلول سنة 1900 لم يعد له أهمية تذكر. خلاصة القول أن الاقتصاد العثماني لم يتوقف عن النمو لكنه لم يعد قادراً على مجاراة النمو الاقتصادي لأوروبا الغربية. ومهما يكن من أمر فقد بقيت الدولة العثمانية شريكاً تجارياً هاماً لكل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا.

سبق أن أشرنا إلى الدور الفاعل الذي لعبته السكك الحديدية والبواخر في تنمية وتنشيط التجارة في الدولة العثمانية في أوائل ومنتصف القرن التاسع عشر. وقد واكب ذلك تحسين الموانئ والمرافق والمنشآت المتصلة بالنقل البحري.

سنعرض الآن لعاملين إضافيين كان لهما أثراً غير قليل في حركة التجارة على الصعيدين المحلي والعالمي: الحروب من جهة والسياسات التي انتهجتها الحكومة من جهةأخرى. لا شك بأن الحروب كان لها أثراً سيئاً على الحياة التجارية. ففي حالات الحرب يصبح شحن البضائع والمواد عبر الحدود وأحياناً داخل الدولة. والأسوأ من ذلك أن الحروب كان يعقبها انسلاخ أراض عن الدولة وما يترتب على ذلك من تدمير وتخريب للبنية والعلاقات الاقتصادية السائدة منذ قرون. إليك المثالين الآتيين: (1) عندما امتد التوسع الروسي ليشمل المناطق المتاخمة

للساحل الشمالي للبحر الأسود، كانت حصيلة ذلك أن ضمت إلى ممتلكاتها سوقاً هاماً للمنسوجات العثمانية المصدرّة من الأناضول. وعموماً فقد أدى التوسع الروسي إلى إضعاف، وأحياناً القضاء على النشاط التجاري والحد من حرية التنقل بين الإمبراطوريتين الروسية والعثمانية. أما المثال الثاني فيتعلق بالمصير الذي آلت إليه حلب بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى. كانت إحدى نتائج هذه الحرب ولادة الجمهورية التركية الجديدة واحتلال الفرنسيين لسوريا. كانت حلب مركزاً هاماً لصناعة النسيج الذي كان يصدر إلى الأناضول. لكن زوال الدولة العثمانية أفقد حلب سوقها التقليدي بعد أن أصبحت خارج الدولة العثمانية البائدة. أضف إلى ذلك أن فرنسا منعت تجار النسيج من تصدير بضاعتهم عبر الأناضول وذلك للهيمنة على اقتصاد البلد وكان من تبعات ذلك انهيار صناعة النسيج في حلب.

وهناك من يقول أن اتباع مثل هذه السياسة كان له أثر بالغ على التجارة والاقتصاد المحليين. في حين يرى آخرون أن التغيرات التي حصلت على المسرح الاقتصادي كانت على وشك الحصول لأسباب موضوعية. ويزعم هؤلاء أن الامتيازات التجارية التي سبقت الإشارة إليها في فصل سابق، قد لعبت دوراً حيوياً في التاريخ الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للدولة العثمانية، إذ لولاها لما تسنى للدولة والمجتمع أن يقيما علاقات سياسية وتجارية مع أوروبا الغربية. لكننا في المقابل

نذكِّرهم بأن تدخل الدول المباشر في الشؤون الاقتصادية للدولة العثمانية تزامن مع الركود الاقتصادي الذي عم العالم في أواخر القرن الثامن عشر. فإذن يمكن القول بأن السؤال بات يشبه الحديث عن: «أيهما أول البيضة أم الدجاجة؟» ومهما يكن من أمر فقد اتخذت الدولة عدة إجراءات لتحرير التجارة، ومن جملتها (1) القضاء سنة 1826 على الإنكشارية التي استحالت إلى طبقة تدعم الاحتكار وتقييد حرية التجارة، و(2) إبرام المعاهدة الإنكليزية ـ التركية (1838) وإصدار مرسومين سلطانيين يتصلان بالإصلاح. الأول في سنة 1839 والثاني في سنة 1856. ونتيجة لذلك لم يعد هناك الكثير من العوائق الرسمية التي يمكن أن تحد من نمو التجارة الخارجية أو الداخلية. لكننا لا نستطيع أن نجزم بمدى أهمية هذه الإجراءات والقرارات في تنمية التجارة والاقتصاد بوجه عام.

من السهل أن نتحدث بإسهاب عن التجارة العالمية، لأن المعلومات المتوافرة لدينا غزيرة وموثقة. والخطوط العامة في هذا الميدان تبدو واضحة. ففي القرن الثامن عشر أصبحت التجارة العالمية تطغى على التجارة المحلية وخاصة بعد سنة 1750. وقد شهد الربع الأول من القرن التاسع عشر نمواً هائلاً في التجارة العالمية بعد انتهاء الحروب «النابليونية»، وأخذ الميزان التجاري يميل لمصلحة الدول الأخرى على حساب الدولة العثمانية. والواقع أن أصناف السلع والمواد المتبادلة تغيرت تغيراً ملموساً عبر العصور. ففي أوائل القرن الثامن عشر

كان التبادل التجاري محدوداً. إذ كان الاقتصاد العثماني يعتمد على إعادة تصدير السلع الثمينة كالحرير بأنواعه، الذي كان يؤتى به من أقاصي الشرق، والخيوط القطنية. أما الواردات فكانت متنوعة وعلى رأسها السلع الثانوية (الكماليات). وبانتهاء القرن الثامن عشر أخذت الصادرات العثمانية تميل إلى تصدير المواد الأولية أو تلك التي لا تحتاج إلى معالجة مثل القطن الخام والحبوب والتبغ والصوف والجلود. وفي الوقت نفسه ازداد إقبال العثمانيين على استيراد السلع التي تنتجها المستعمرات الأوروبية في العالم الجديد وشرقي آسيا ومن هذه السلع، السكر والأصبغة والقهوة. وكانت أسعار هذه السلع منافسة نظراً لرخص اليد العاملة التي كان معظمها من الرقيق العامل في المزارع والمستعمرات الأوروبية، مما أدى إلى مزاحمة السلع المماثلة التي كانت ترد من بلاد البحر المتوسط مثل السكر والقهوة (من اليمن) والأصباغ (من الهند). وكان العثمانيون إلى جانب ذلك يستوردون كميات من النسيج وخاصة من الهند وبنسبة أقل من أوروبا. ويؤكد بعض الباحثين على أن الميزان التجاري كان لصالح الدولة العثمانية حتى نهاية القرن الثامن عشر.

وكما أسلفنا فقد ازداد حجم التبادل التجاري بين 1840 و1914 من عشرة إلى ستة عشر ضعفاً ما كان عليه. لكن الصادرات الرئيسة بقيت بوجه عام كما كانت في القرن الثامن عشر، أي اقتصرت على المواد الغذائية والحبوب بما فيه القمح

والشعير والتبغ والأفيون. إلا أنه بعد 1850 بدأت تظهر بعض السلع الصناعية مثل السجاد والحرير الخام. غير أن بعض السلع أخذت تحظى بأهمية وعناية أكبر تبعاً للظروف والطلب. فعلى سبيل المثال، ازدهرت الصادرات القطنية لفترة خلال القرن الثامن عشر ثم انهارت، لتحيا من جديد إبان الحرب الأهلية الأمريكية. وتلا ذلك فترة من الركود أعقبه انتعاش كبير في أوائل القرن العشرين. أما فيما يتصل بالواردات فقد بقيت السلع الواردة من المستعمرات تحتل المقام الأول. في حين أصبح الطلب على سلع معينة مثل النسيج بأنواعه، والآلات والزجاج، أكثر بكثير مما كان عليه في القرن الثامن عشر.

نعود إلى التجارة الداخلية، فنقول: إن حجم التجارة الداخلية وقيمتها تجاوزت كثيراً حجم التجارة مع العالم الخارجي. وبالرغم من عدم توافر المعطيات الكافية، هناك بعض الشواهد على أهمية التجارة الداخلية ضمن الأراضي العثمانية. أولاً: يفيدنا السفير الفرنسي في اسطنبول سنة 1759 بأن مجموع ما استوردته الإمبراطورية العثمانية من النسيج يكاد يكفي لإكساء 800 ألف شخص سنوياً. في حين كان عدد السكان آنذاك يتجاوز العشرين مليون نسمة. ثانياً: في سنة 1914 كانت الدولة العثمانية تصدر 25 بالمئة من إنتاجها الزراعي. ويُستدل من ذلك على أن تجار الخضار والحبوب كانوا يقومون ببيع وتوزيع 75 بالمئة من الإنتاج الزراعي للمستهلك المحلي. ثالثاً: هناك ما يشير إلى أن السلع العثمانية المتداولة في أسواق ولاية دمشق

بين سنتي 1860 و1870 بلغت قيمتها خمسة أمثال قيمة السلع المستوردة من البلاد الأجنبية. رابعاً وأخيراً: هناك بعض الإحصائيات المتصلة بالتجارة المحلية في ثلاث مدن عثمانية وهي ديار بكر والموصل وخربوط وهي بلدات صغيرة نسبياً ولا يمكن اعتبارها مراكز تجارية هامة. وبالرغم من ذلك فقد بلغ حجم تجارة هذه المدن مجتمعة ما يعادل مليون جنيه استرليني بين سنتي 1890 و1899، وهذا يساوي 5 بالمئة من قيمة كفة الصادرات العثمانية خلال الفترة المشار إليها. وهذا رقم كبير بالنظر إلى أننا نتحدث عن مدن لا تحظى بأهمية تجارية تذكر. فما بالك والحالة هذه بالمدن والبلدات العثمانية الأخرى. ومما لا شك فيه أن حجم التجارة الداخلية لأي مركز تجاري مثل اسطنبول أو أدرنة أو سالونيك أو بيروت أو دمشق وحلب، كان أكبر بكثير من حجم تجارة المدن الثلاث مجتمعة. أضف إلى ذلك العشرات من المدن الصغيرة والمتوسطة التي أغفلنا أخذها بالحسبان لعدم توافر الوثائق والمعطيات. صفوة القول أن التجارة الداخلية (البينية) كانت تفوق بكثير من حيث الأهمية، التجارة الخارجية وتحتل المرتبة الأولى في الحركة الاقتصادية.

ترتب على تزايد النشاط التجاري على الصعيد الدولي بروز طبقة من التجار العثمانيين غير المسلمين. والحق أن التجار المسلمين بدأوا خلال القرن الثامن عشر يفقدون مكانتهم في ميدان التجارة وأخذ التجار الأجانب والعثمانيون من غير المسلمين يهيمنون على التجارة الخارجية. كانت التجارة

الخارجية في بداية الأمر بشكل عام بأيدي التجار الأوروبيين. وبحلول القرن الثامن عشر أخذ هؤلاء التجار يتعاونون مع التجار المحليين غير المسلمين ويساعدونهم أيضاً في الحصول على شهادات (براءات) تمنحهم امتيازات كالتي يتمتع بها التاجر الأجنبي مثل الإعفاء من رسوم أو ضرائب معينة. فعلى سبيل المثال مُنحت سنة 1793 في حلب 1500 براءة لغير المسلمين. وبالرغم من أن الأجانب كانوا يهيمنون على التجارة الخارجية للدولة في مطلع القرن التاسع عشر فقد أخذ عملاؤهم المحليين من غير المسلمين يحلون محلهم تدريجياً. ولعل أبلغ مثال على ظهور هذه الطبقة الجديدة من التجار غير المسلمين هو وجود لائحة بالتجار المسجلين في اسطنبول يعود تاريخها إلى أوائل القرن العشرين، وتتضمن اللائحة أسم ألف تاجر. والجدير بالملاحظة أن ثلاثة بالمئة فقط من هؤلاء التجار من الإفرنسيين أو البريطانيين أو الألمان في حين كانت غالبية باقي التجار من العثمانيين غير المسلمين. بقي أن نشير إلى أن التجار المسلمين احتفظوا بسيطرتهم على التجارة الداخلية بما فيه بيع أو توزيع السلع المستوردة من الخارج.

الزراعة:

بقيت الإمبراطورية العثمانية عبر تاريخها تعتمد بالدرجة الأولى على الزراعة. بمعنى أن اقتصادها كان قائماً على الزراعة. إلا أنها كانت تفتقر إلى الأيدي العاملة ورؤوس الأموال. كانت غالبية السكان (من 80 إلى 90 بالمئة) تعيش وتقتات مما تنتجه

الأرض. وهنا تجدر الإشارة إلى أن أغلب المناطق المزروعة كانت تستثمرها عائلة واحدة. لذلك كانت أغلب الأراضي المستغلّة لا ترقى إلى مصاف المزارع الكبيرة. ومهما يكن من أمر فقد بقيت الزراعة المصدر الأساسي لثروة البلاد وعماد اقتصادها، بالرغم من عدم وجود إحصائيات رسمية يمكن أن تفيدنا في هذا الشأن. إلا أنه ثمة مؤشرات تشير إلى الأهمية البالغة للقطاع الزراعي. يكفي التنويه إلى أن الضرائب على الأراضي الزراعية والأعشار بلغت حوالي 40 بالمئة من عائدات الإمبراطورية في منتصف القرن التاسع عشر. ومن هذه العائدات الرسوم الجمركية على الصادرات التي كان معظمها سلع زراعية.

من الواضح إذن أن معظم رعايا الإمبرطورية كانوا يعملون في الزراعة. وكانت غالبيتهم من الفلاحين الذين اعتمدوا في معاشهم على زراعة البقول والخضار لاستهلاكهم الخاص. وعموماً كانت الحبوب أهم المحاصيل الزراعية، ومن ثم الزيتون والفواكه والخضار. وفي كثير من الحالات كانوا يعتنون بتربية الماشية والاستفادة من حليبها وصوفها. كان الخبز والخضار والألبان الطعام الأساسي لمعظم الفلاحين وأسرهم، ونادراً ما كانوا يأكلون اللحوم. ذلك لأن مواشيهم كانت تُربى لصوفها أو وبرها الذي كانت النساء في الأسرة تستخدمه للغزل وتنسج منه أقمشة للاستهلاك الشخصي. وفي الكثير من الأقاليم سواء أكانت في أوروبا العثمانية أو في آسيا، كان بعض أفراد الأسرة يعملون كبائعين متجولين لبيع السلع التجارية أو

المنتوجات المنزلية. كان القرويون البلقانيون يسافرون أحياناً إلى الأناضول وسورية لتسويق وبيع منتجاتهم من المنسوجات الصوفية وربما استغرقت رحلتهم بضعة أشهر. في حين كان النساء والرجال في غرب الأناضول يقومون بغزل الصوف وبيعه إلى الحائكين في المدن. وفي بعض المناطق كان الرجال والشباب يتركون قراهم ويسافرون إلى اسطنبول ومناطق أخرى بعيدة بحثاً عن عمل. خلاصة القول أن الأسر في الأرياف الزراعية اعتمدت في معاشها على جملة من الأنشطة الاقتصادية وليس حصراً على الزراعة.

في اعتقادنا أن الصورة التي رسمناها تعكس إلى حد بعيد الأوضاع السائدة بين سنتي 1700 و1900. لكنه حصل في الوقت نفسه تحولات كبيرة في القطاع الزراعي سنعرض لها الآن.

لنأخذ أولاً الأهمية المتنامية للعشائر الرحّل وأثرها في المجتمع الزراعي العثماني. كانت الأرياف مستقراً للفلاحين وفي الوقت نفسه كانت مسرحاً للعشائر الرحّل المتنقلة من بقعة إلى بقعة بحثاً عن المراعي. وقد لعبت هذه العشائر دوراً غير بسيط في اقتصاديات البلاد من حيث المنتجات الحيوانية والمنسوجات إلى جانب الخدمات الأخرى في مجال النقل وغيره. واعتمد بعض هذه العشائر الرحّل على تربية الأغنام لبيعها في المدن. والبعض الآخر على زراعة الحبوب، وأحياناً إلى مجرد بذر بقعة معينة وتركها، ثم العودة إليها في موسم الحصاد. ومع ذلك لا يمكن اعتبار تلك العشائر الرحل عنصراً فاعلاً في الحياة

التجارية والزراعية. والحق أنهم كانوا مصدر صداع سياسي للدولة التي حاولت من جانبها السيطرة عليهم وكبح جماحهم. وسبق أن أشرنا إلى البرامج التي وضعتها الدولة لتوطينهم في وقتٍ كان اللاجئون يتقاطرون من المناطق التي نسلخت عن الدولة العثمانية. وقد أدى ذلك إلى لجوء بعض هذه العشائر إلى الاعتماد على الزراعة بدلاً عن تربية الماشية الذي يتطلب التنقل من مكان إلى مكان بحثاً عن المراعي.

ومن التطورات الأخرى في ميدان الزراعة، التحول إلى إنتاج المزيد من السلع الزراعية لتلبية احتياجات السوق مما لزم استثمار المزيد من الأراضي وبيع إنتاجها في الأسواق المحلية أو لتصديرها للخارج. وهناك عدة عوامل أدت إلى زيادة حجم الإنتاج الزراعي، لعل أهمها العوامل الثلاثة التالية:

أولاً: ارتفاع الطلب محلياً وعالمياً، وخاصة بعد سنة 1840 عندما أصبحت الدول الأوروبية أكثر ثراءً وبالتالي أصبح تجارها يستوردون أصنافاً متنوعة من السلع. هذا بالإضافة إلى الأسواق المحلية التي شهدت نمواً في الاستهلاك نتيجة لاتساع رقعة المدن. وبفضل السكك الحديدية أصبحت شحنات الحبوب تصل تباعاً إلى مرافئ اسطنبول وسالونيك وإزمير وبيروت بالإضافة إلى إمكانية شحن الخضار والفواكه مباشرة إلى أسواق هذه المدن.

ثانياً: نجم عن تحول الإنتاج الزراعي من الإنتاج للاستهلاك

الآني إلى الإنتاج لتلبية حاجات السوق، أن الضرائب بأنواعها صارت بصورة متزايدة تسدد نقداً. ويزعم بعض المؤرخين أن إصرار الدولة على جباية الضرائب نقداً دفع المزارعين / الفلاحين إلى الزراعة ليس لتحقيق الاكتفاء الذاتي لهم ولأسرهم فحسب، وإنما لبيع محاصيلهم مقابل دفعات نقدية تمكّنهم من دفع ما يترتب عليهم من ضرائب. ويجنح بعض المؤرخين إلى اعتبار ذلك العامل الأهم في ولادة «اقتصاد السوق». ويشدد البعض الآخر على أهمية الدور الذي لعبته الجزية المفروضة على أهل الذمة في التاريخ العثماني. وذلك لأن الدولة كانت تطالب بدفع الجزية نقداً. وقد بقي المسيحيون لعدة قرون يدفعون الجزية نقداً مما أدى إلى مزاولتهم العمل التجاري في وقت مبكر. لكن هذا التحليل يدفعنا للتساؤل: إذا كان الأمر كذلك، فلماذا كان اليهود أقل نشاطاً في العمل التجاري من المسيحيين؟ في اعتقادنا أن العامل الهام هنا ليس الجزية أو الضرائب النقدية بل الامتيازات الأجنبية وحماية الدول الأوروبية الكبرى ورعايتها للعثمانيين المسيحيين. في حين أن اليهود لم يكونوا يتمتعون بامتيازات مماثلة. ويقيننا أن الفوائد التي جناها المسيحيون العثمانيون من الامتيازات الممنوحة للأجانب مكنتهم من لعب دور بارز في الحياة التجارية والاقتصادية للبلاد.

ثالثاً: أما العامل الثالث فيتلخص في الإقبال المتزايد للمزارعين / الفلاحين على شراء السلع الاستهلاكية مما دفع العاملين بالزراعة إلى زيادة إنتاجهم الزراعي للحصول على المال

اللازم لشراء مختلف السلع التي باتت متوافرة في الأسواق وخاصة السلع المستوردة التي كانت تباع بأسعار زهيدة وتلبي مختلف الاحتياجات والأذواق. والواقع أن ظاهرة تزايد الاستهلاك المحلي أخذت تظهر في القرن الثامن عشر وكان من أبرز معالمها الفترة التي عرفت بـ «عصر وردة التوليب» بين سنتي 1718 و1730. ونتيجة لازدياد الطلب على السلع الاستهلاكية كان لا بد للفلاحين والزرّاع من زيادة إنتاجهم للحصول على المال اللازم لشراء ما يحتاجونه من السلع. وهكذا أخذ القطاع الزراعي يتحول من اقتصاد بدائي إلى اقتصاد السوق. لذلك لزم الأمر أن يعمل الفلاحون وأسرهم بجد واجتهاد أكثر ليس لتسديد ضرائبهم نقداً فحسب ولكن لشراء ما يحتاجونه من السلع الاستهلاكية، وهذا بالطبع يتطلب توافر السيولة النقدية.

ترتب على زيادة الإنتاج الزراعي استغلال مساحات أكبر من الأراضي الزراعية. فمنذ مطلع القرن الثامن عشر حتى نهاية الدولة بقيت أراضٍ شاسعة غير مستثمرة. والواقع أن معظم هذه الأراضي تم استثمارها تدريجياً. ولم ينته العمل في هذا الشأن إلا في الخمسينيات من القرن العشرين. وتجدر الإشارة إلى أن الفلاحين وأسرهم كانوا في بعض الأحيان يقومون باستغلال الأرض لمصلحة المالك مقابل نصيب من محصول هذه الأراضي التي كان أغلبها في الماضي مراعٍ للماشية قبل أن تُزرع. ومن الأمثلة على ذلك الأراضي الخَصبة في مقاطعتي مولداڤيا واليشيا، حيث عمد الزعماء المحليون إلى إكراه

الأهالي على استغلال المزيد من هذه الأراضي. وفي أماكن أخرى من الدولة أخذ الملايين من اللاجئين يستغلون مساحات شاسعة من الأراضي البكر. في حين استوطنت أعداد أخرى من اللاجئين المناطق المأهولة. لكن أعداداً كبيرة أيضاً استقرت في بعض المناطق الخالية نسبياً وقامت بفلاحة وزراعة أراضٍ لم تستغل منذ عدة قرون. ومن هذه الأراضي تلك الواقعة في هضبة الأناضول والسهوب الواقعة بين الصحراء السورية والساحل.

غني عن البيان أن التجمعات السكانية العاملة في القطاع الزراعي أخذت تظهر بادئ ذي بدء في المناطق القريبة من مصادر المياه، مثل حوض الدانوب والوديان النهرية في بلغاريا والأقاليم الساحلية في مقدونية بالإضافة إلى الساحل الغربي للأناضول وشبكة الأنهار المحاذية له. وقد شهد القرن التاسع عشر توسعاً في النشاط الزراعي في هذه المناطق وكذلك في المناطق الداخلية في فترة لاحقة.

وعلى ذلك فقد نشأ الكثير من المزارع الواسعة، لكن عدد هذه المزارع لم يشكل سوى نسبة صغيرة من مجموع الأراضي الزراعية خلال الفترة الممتدة من 1700 إلى 1922. وكان مما سهّل استملاك مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية خلو هذه الأراضي في أغلب الأحيان من الفلاحين والزرّاع. ومن الأمثلة على ذلك سهل تشوكوروڤا في جنوب غرب الأناضول وأراضٍ أخرى في البلقان. والجدير بالذكر أن هذه الأراضي كانت أراضٍ

بكر لم يمسها المحراث قبل القرن الثامن عشر. وبحلول سنة 1900 أصبح سهل تشوكوروفا يضم مزارع وأطياناً تغطي مساحات واسعة. وحصل الشيء نفسه في السهول الوسطى المحيطة بمدينة حماة في سورية. لكن معظم المناطق في الإمبراطورية بقيت تعتمد على صغار المزارعين سواء أكان المزارع مالكاً أو مستأجراً.

أما فيما يخص الإنتاجية ـ أي ما يغله المتر المربّع من الأرض ـ فقد طرأ بعض التحسن في هذا الشأن، وذلك بفضل عدد من مشاريع الري والأهم من ذلك استخدام معدات وأدوات زراعية حديثة. وبحلول سنة 1900 أخذ استعمال المحاريث الحديدية ينتشر في البلقان والأناضول والأرياف العربية، بالإضافة إلى الحصّادات. ومع ذلك لم يتم استغلال الموارد المتاحة بشكل مكثف. أما ازدياد حجم الإنتاج الزراعي فقد جاء نتيجة لاستثمار مساحات أكبر من الأراضي.

أدى الإنتاج الزراعي المتزايد لتلبية حاجات السوق، إلى تغيّر في طبيعة العلاقات بين العاملين في ميدان الزراعة. إذ بدأ يظهر في بعض المناطق عمّال زراعيون يقومون بجني المحاصيل والفلاحة مقابل أجر نقدي يتقاضونه لقاء عملهم. ففي غرب وجنوب شرق الأناضول أخذت جماعات من العمال المتنقلين تقوم بمهمة جني المحاصيل في المواسم الزراعية في المزارع الكبيرة أو بعضها. لكن الأسلوب السائد كان يقوم على جعل الفلاحين يستغلون الأرض لمصلحة المالك مقابل جزء متفق

عليه من المحصول. ففي مولداڤيا ووالیشيا طُبق هذا الأسلوب بصورة قاربت حد الاستعباد للفلاح، موجز القول أن كبار الملاكين في القرن الثامن عشر عمدوا إلى تأجير أراضيهم إلى الفلاحين الذين ترتب عليهم دفع ضرائب لا تطاق وتقديم خدمات مجانية ناهيك عن الإيجارات الباهظة التي فرصها عليهم المالكون.

على سبيل المثال، كان الفلاحون مدينون باثني عشر يوم عمل للمالك. ولكن بحلول منتصف القرن التاسع عشر أصبح الفلاح مجبراً بالعمل مجاناً لمدة تتراوح بين 24 و50 يوماً في السنة علاوة على عمله في زراعة الأرض والعناية بها على مدار السنة، وهي أوضاع أسوأ بكثير مما كان سائداً في الإمبراطوريتين المجاورتين: الروسية والنمساوية.

ومن جهة أخرى، شهدت بعض المناطق العثمانية شكلاً من أشكال الاستثمار الجماعي أو المشترك للأرض؛ حيث كان الفلاحون يتعاونون في زراعة وفلاحة بقعة من الأرض ويتقاسمون المحصول، كما كان يحصل في بعض المناطق في العراق وفلسطين حيث كانت بعض العشائر تعمل بالزراعة وتتقاسم المحاصيل تحت إشراف وإدارة شيخ العشيرة.

وأخيراً كان امتلاك الأجانب للأراضي أمراً غير مألوف وغير شائع بالرغم من الضعف السياسي الذي كنت الدولة العثمانية تعاني منه. والحق أن قانون ملكية الأراضي أصبح بعد سنة 1867

يخول الأجانب حق امتلاك العقارات، إلا أن ذلك لم يكن بالأمر السهل من الوجهة العملية نظراً للمعارضة الداخلية لهذا الأمر من قبل بعض شرائح المجتمع العثماني.

الصناعة:

بقيت أغلب الصناعات العثمانية قائمة على الصناعات اليدوية بالرغم من زيادة ملحوظة في استخدام المعدات الميكانيكية. وتزايد عدد النساء العاملات في الصناعات الريفية. وكذلك عدد الحرفيين العاملين في المدن، ولكن بنسبة أقل. إلا أن الصناعات العثمانية لم يكتب لها الانتشار في الأسواق الخارجية، إذ بقيت تركّز على تلبية احتياجات الأسواق المحلية التي كانت في حد ذاتها أسواقاً هائلة ومنافسة. وبالرغم من ذلك فقد كان هناك بعض الصناعات المخصصة للتصدير الخارجي.

أنشئ بعد سنة 1875 عدد صغير من المصانع وكانت معظم هذه المصانع في المدن العثمانية الأوروبية بالإضافة إلى اسطنبول وغربي الأناضول. لكن الإنتاج الصناعي المُمكْنن (أي المزود بالماكينات أو الآلات لتحل محل الجهد البشري أو الحيواني) لم يشكل في أحسن الأحوال سوى جزءاً يسيراً من الناتج الإجمالي. بقي أن نشير إلى وجود بعض مصانع النسيج والغزل المُمكْننة في جنوب غرب الأناضول وفي مراكز أخرى مثل بورصة ولبنان. وهنا نشير إلى أن المدن الساحلية الهامة مثل سالونيك وإزمير وبيروت بالإضافة إلى اسطنبول كانت أهم

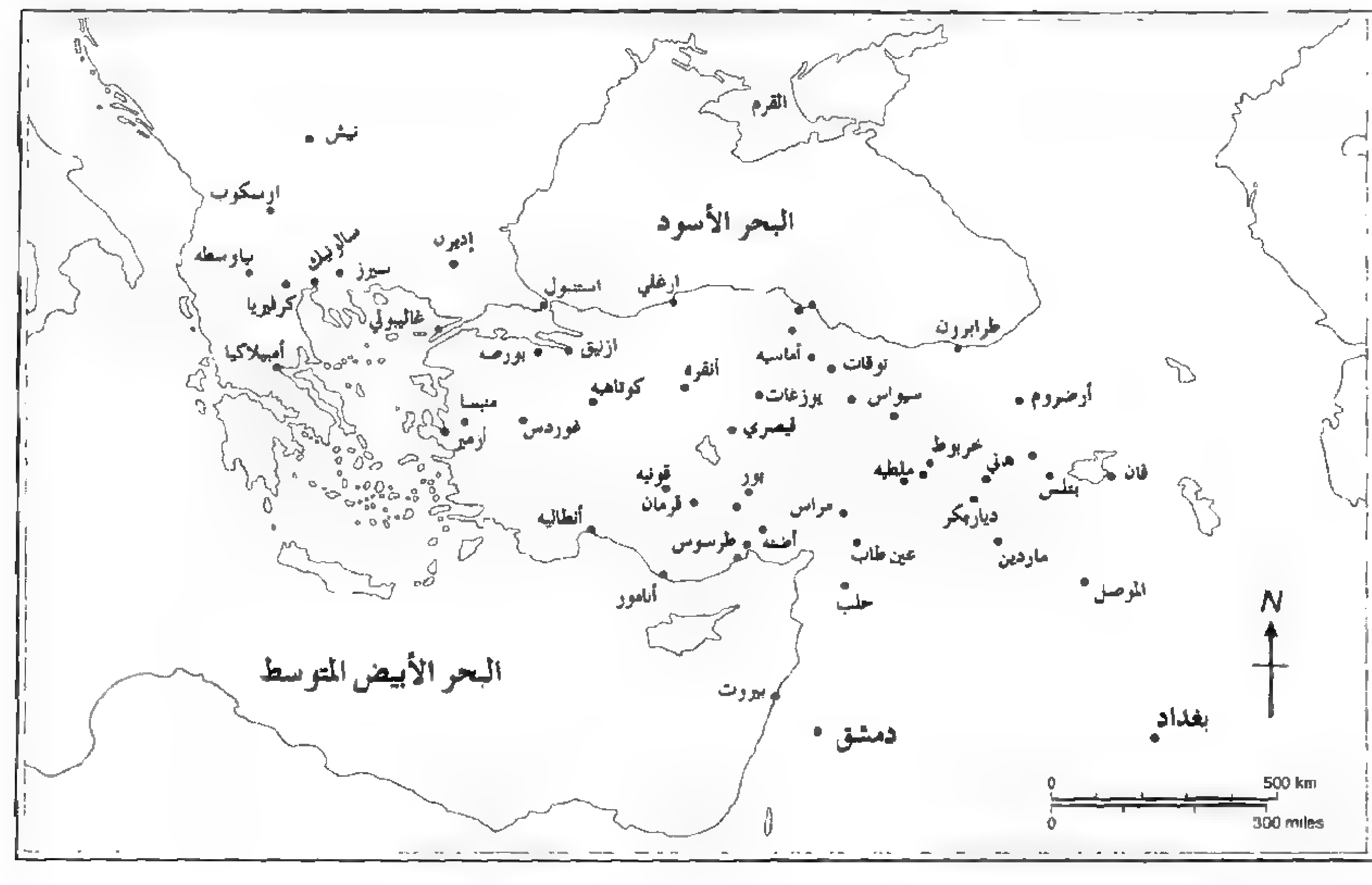
مراكز الصناعات الممكننة. والواقع أن، 25 بالمئة فقط من القطن المغزول في سنة 1911 كان بفضل المغازل الميكانيكية، في حين أن واحداً بالمئة فقط من المنسوجات القطنية المستهلكة في الإمبراطورية كان من نتاج آلات النسيج. وسبب ذلك يعود إلى عدم توافر رؤوس الأموال لتطوير الصناعة.

ومهما يكن من أمر فقد مر قطاع الإنتاج في الدولة العثمانية بعدة مراحل اجتازها بنجاح لا سيما وأن الدولة لم تواكب الثورة الصناعية وما أحرزته هذه الثورة من إنجازات في ميدان التكنولوجيا والاستفادة القصوى من الأيدي العاملة. في إنتاج سلع رخيصة وجيدة الصنع. والحق أن شدة الطلب على السلع العثمانية المصنوعة يدوياً لم تضعف إلا في أواخر القرن الثامن عشر، حين أخذت المنسوجات الحريرية الثمينة والخيوط القطنية والجلود بأنواعها. تفقد ميزاتها في الأسواق الخارجية. ويمكن القول أن الصادرات العثمانية من السلع العالية الجودة أخذت منذ أوائل القرن التاسع عشر تختفي من الأسواق العالمية. لكن الإنتاج للأسواق الخارجية ما لبث أن انتعش حوالي سنة 1850 بعد نصف قرن من الركود، استجابة لارتفاع الطلب على الحرير الخام وخاصة السجاد الشرقي الذي كان يُصنع في وسط الأناضول وفي لبنان أيضاً. وبفضل استخدام الآلات إلى جانب العمل اليدوي لإنتاج الخيوط الغزلية والأصباغ ازدهرت صناعة السجاد استجابة لإقبال الأوروبيين والأمريكيين على شراء السجاد الشرقي. وبحلول سنة 1914 بلغ عدد العاملين في صناعة

الغزل والنسيج حوالي مئة ألف عامل وصانع، ثلثاهم في قطاع صناعة السجاد. والجدير بالذكر أن غالبية العمال كانت من النساء والفتيات اللواتي كن يعملن لقاء أجور زهيدة أدنى من الأجور التي كان يتقاضاها العمال في القطاع الصناعي.

كانت الغالبية الساحقة من المنتجين تستهدف تلبية احتياجات الأسواق المحلية لا سيما وأن عدد المستهلكين في الدولة العثمانية كان لا يقل عن 26 مليون مستهلك يعيشون في المناطق المتاخمة والقريبة من المصانع، وأحياناً في مناطق نائية من الإمبراطورية. بقي أن نشير إلى عدم وجود دراسة وافية لنشاط هؤلاء المنتجين أو الصناع لأن أغلبهم لم يكن ينتمي إلى مؤسسات أو شركات تحتفظ بسجلات. والواقع أن المنتجين خارج إطار المصانع كانوا خليطاً من صغار الكسبة وأصحاب الورش المنتشرة هنا وهناك في المدن والأرياف. فعلى سبيل المثال كان غزل الصوف والقطن من الصناعات اليدوية المنتشرة في مواقع كثيرة (تبين الخريطة 8 بعض هذه المواقع) علماً أنه كان هناك بعض مصانع للغزل الآلي في إزمير وسالونيك وأضنه.

بقي أن نشير إلى دور الجمعيات الحرفية و«نقابات» التجار وأثرها في الحياة التجارية. والحق أن تحكم هذه المؤسسات في الإنتاج أخذ بالاضمحلال خلال الفترة الممتدة من 1700 إلى 1922. ومن الجائز أن تكون الأزمة الاقتصادية والتضخم الذي عمَّ البلاد في السنين الأخيرة من القرن الثامن عشر قد دفع المنتجين إلى توحيد صفوفهم وتنظيمها من خلال جمعيات أو



خريطة 8: بعض مراكز غزل الصوف والقطن إبان القرن التاسع عشر

نقابات لحماية مصالحهم. وهناك أدلة على قيام أعداد من العمال والصنّاع بشراء معداتهم وأدواتهم بصورة مشتركة، لكنهم غالباً ما كانوا يخضعون لسيطرة بعض التجار والصنّاع الأثرياء، كما حصل مثلاً في جنوب بلغاريا(*). هذا في الوقت الذي كانت الصناعات العثمانية تعاني من منافسة السلع الأجنبية في أعقاب الثورة الصناعية.

سعت الجمعيات الحرفية ونقابات التجار عموماً إلى حماية مصالح أعضائها بالحد من الإنتاج حيناً، والتحكم بجودة السلعة وسعرها حيناً آخر. وهذا ما يبرر ارتفاع تكاليف إنتاج تلك السلع الخاضعة لسيطرة النقابات والجمعيات الحرفية لضمان دخل كاف لأعضائها. ويذهب بعض المؤرخين إلى أن النقابات كانت إحدى الأدوات التي استخدمتها الدولة لبسط سيطرتها. ونحن لا نعتقد بصحة هذه المقولة. كان زعماء النقابات والجمعيات الحرفية في كثير من الأحيان يلجأون إلى المحاكم عندما يضطرون إلى رفع أسعار سلعهم وذلك لتسجيل الأسعار الجديدة بعد الحصول على إذن رسمي بهذا الشأن. وهناك ما يشير إلى أن بعض الجمعيات الحرفية عمدت إلى إنشاء ما يمكن تسميته بلغة اليوم صندوقاً للتأمين الاجتماعي لتغطية نفقات الأعضاء في حالات المرض أو لتسديد نفقات الجنائز أو لمساعدة الأرامل وأطفالهن.

(*) هذا ما توصلت إليه ثريا فاروقي التي تدرس حالياً تطور الجمعيات الحرفية والعمل النقابي.



صورة 5: مسيرة حاشدة لعدد من التنظيمات النقابية في مدينة أساسية إبان القرن التاسع عشر.

ويبدو أن النقابات والجمعيات الحرفية كانت متطورة في اسطنبول أكثر من مثيلاتها في باقي أنحاء الدولة وخاصة في المدن الكبرى مثل سالونيك وبلغراد وحلب ودمشق.و هذا لا ينفي وجود تنظيمات نقابية في بعض المدن الصغيرة مثل أماسيه.

سبق أن أشرنا إلى فصائل الإنكشارية وتحول هذه الفئة إلى الاعتماد في معاشها أكثر من ذي قبل على بعض الصناعات اليدوية. والحق أن الإنكشارية لعبوا دوراً نشطاً وحيوياً في التنظيمات النقابية حتى 1826. وجدير بالملاحظة أن السواد الأعظم من أعضاء هذه التنظيمات كانوا ينتمون إلى طبقة الإنكشارية. وأصبح نشاطهم في بعض المدن مثل اسطنبول وحلب يشبه الحماية التي تؤمنها عصابات .لمافيا لبعض عملائها. ويبدو أن سطوتهم طالت قطاعي البناء والشحن. وقد تدخل الإنكشارية المرة تلو الأخرى في إذكاء نار الفتنة الداخلية وأطاحوا بأكثر من وزير وسلطان، وفي الوقت نفسه تزعموا عدة حركات شعبية للدفاع عن التنظيمات النقابية وامتيازاتها. ففي بلغاريا مثلاً هبّوا للدفاع عن النقابات المهنية التي بات أعضاؤها يخشون فقد موارد رزقهم نتيجة للعمالة الرخيصة في الريف(*).

(*) دوسالد كوا تارت، Janissaries, artisans and the question of Ottoman decline, 1730-1826, (Istanbul, 1993), 197-203

لذلك كان قضاء السلطان محمود الثاني على الإنكشارية وأعوانهم بمثابة ضربة قاسية للتنظيمات النقابية في الوقت الذي كانت وتيرة التنافس التجاري تتصاعد في أعقاب الحروب النابليونية. ونتيجة لفقدان التنظيمات النقابية لأحد دعائمها الأساسية من جهة وإصرارها على رفع الأسعار لمصلحة أصحاب المهن والصنّاع من جهة أخرى، بدأت هذه التنظيمات تتلاشى. ففي دمشق على سبل المثال، تدنّت أجور العمال والحرفيين بين سنتي 1830 و1880، بحيث أصبح من الصعب على هذه الفئة جمع رأس المال الكافي لمزاولة حرفهم. وعلى أية حال، فقد أخذ يتلاشى دور التنظيمات والجمعيات الحرفية في الحياة الاقتصادية. إلا أن بعض الجمعيات الحرفية بقيت تزاول نشاطها في بلغاريا وفي مدينة حلب حتى زمن متأخر. بيد أن نشاط هذه يشبه غرف التجارة التي لا يتعدى نشاطها تسجيل أسماء التجار والصناعيين. نخلص إلى القول أن تحكم الجمعيات الحرفية بالإنتاج خفت وطأته. لكن حجم الإنتاج لم ينخفض وإنما انتقل في الكثير من الحالات إلى أيدي الصنّاع والحرفيين المستقلين في المدن والأرياف.

وإذا عدنا قليلاً إلى الوراء سنلاحظ أن المنتجين منذ القرن الثامن عشر أخذوا يتوجهون صوب القرى والأرياف نظراً لرخص اليد العاملة. فعلى سبيل المثال تذكر المصادر انتقالاً من مدينة توقات في شمال الأناضول إلى المدن الصغيرة والقرى المجاورة. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن توقات كانت

إحدى مراكز الصناعات اليدوية. وهناك وثائق تشير إلى تكرار هذه الظاهرة في بلغاريا وكذلك في حلب. ومما يلفت النظر تزايد عدد النساء والفتيات العاملات في ميدان الإنتاج زيادة ملموسة. وتشير الأدلة إلى وجود الكثير من البيوت التي كانت النساء يقمن فيها بأعمال الغزل والحياكة وكان التجار يدفعون لهن أجورهن تبعاً لعدد القطع المنجزة. ومما لا شك فيه أن النساء كن على الدوام يتقاضين أجوراً زهيدة مقارنة بالرجال، كما هو الحال في سائر أنحاء العالم. خلاصة القول أن مراكز الصناعة انتقلت من الاعتماد على العمال والصنّاع في إطار التنظيمات الحرفية، إلى الاعتماد على العمالة النسوية غير المنظمة في كل من المدن والأرياف.

بعض المراجع المفيدة

Entries marked with a * designate recommended readings for new students of the subject.

Akatlı, Engin Deniz. «Gedik implements, mastership, shop usufruct, and monopoly among Istanbul artisans, 1759 - 1850», *Wissenschaftskolleg Jahrbuch* (1986), 226 - 31.

Blaisdell, Donald. *European financial control in the Ottoman Empire* (New York, 1929).

* Braudel, Fernand. *The Mediterranean and the Mediterranean world in the time of Philip II*, 2 vols. (New York, 1973).

Duman, Yüksel. «Notables, textiles and copper in Ottoman Tokat, 1750 - 1840». Unpublished Ph D. dissertation, Binghamton University, 1998.

Erdem, Hakkan *Slavery in the Ottoman Empire and its demise, 1800 - 1909* (New York, 1996.

* Faroqhi, Suraiya. «Agriculture and rural life in the Ottoman Empire (c, 1500 - 1878)», *New Perspectives on Turkey*, Fall (1987), 3 - 34.

Faroqhi, Suraiya, ed., «Special issue on Ottoman Trade», *New Perspectives on Turkey*, Fall (1991).

* Gerber, Haim. *The social origins of the modern Middle East* (Boulder, CO, 1987).

* Goldberg, Ellis, ed. *The social history of labor in the Middle East* (Boulder, CO, 1996).

Gould, Andrew Gordon. «Pashas and brigands. Ottoman provincial reform and its impact on the nomadic tribes of southern Anatolia 1840 - 1885». Unpublished Ph. D. dissertation, University of California, 1973.

Gounaris, Basil. *Steam over Macedonia, 1870 - 1912* (New York, 1993).

Hutteroth, Wolf - Dieter. «The influence of social structure on land division and settlement in Inner Anatolia», in Peter Benedict, Erol Tümertekin and Fatma Mansur, eds., *Turkey: geographic and social perspectives* (Leiden, 1974), 19 - 47.

Inalik, Halil. «The emergence of big farms, çiftliks: state, landlord and tenants», in Keyder and Tabak, cited below, 17 - 53.

Katadar, Cemal. «Yeniçeri - esnaf relations: solidarity and conflict». Unpublished M.A. thesis, McGill University, 1981.

Karpat, Kemal. *Ottoman population, 1830 - 1914: Demographic and social characteristics* (Madison, 1985).

«The Ottoman emigration to America, 1860 - 1914», *International Journal of Middle East Studies*, 17 (2) (1985), 175 - 209.

Kasaba, Resat. *The Ottoman empire and the world economy: the nineteenth century* (Albany, 1988).

Keyder, Çağlar and Faruk Tabak, eds. *Landholding and commercial agriculture in the Middle East* (Albany, 1991).

Khalidi, Tarif, ed. *Land tenure and transformation in the Middle East* (Beirut, 1984).

Issawi, Charles. *An economic history of the Middle East and North Africa* (New York, 1982).

Lewis, Norman. *Nomads and settlers in Syria and Jordan, 1800 - 1980* (Cambridge, 1987).

* Marcus, Abraham. *The Middle East on the eve of modernity* (New York, 1989).

Masters, Bruce. *The origins of western economic dominance in the Middle East: Mercantilism and the Islamic economy in Aleppo, 1600 - 1750* (New York, 1988).

Mears, Eliot Granville. *Modern Turkey* (London, 1924).

Meriwether, Margaret L. «Women and economic change in nineteenth - century Aleppo», in Judith E. Tucker, ed., *Arab women* (Washington, 1993), 65 - 83.

Owen, Roger. *The Middle East in the world economies c. 1800 - 1914: Evolution without development* (Cambridge, 1997).

* Pamuk, Sevket. *The Ottoman empire and European capitalism, 1820 - 1913* (Cambridge, 1987).

* Quataert, Donald. *Social disintegration and popular resistance in the Ottoman Empire, 1881 - 1908* (New York, 1983).

Ottoman manufacturing in the age of the Industrial Revolution (Cambridge, 1993).

Salzmann, Ariel. «Measures of empire: tax farmers and the Ottoman *ancien regime*, 1695 - 1807». Unpublished Ph. D. dissertation, Columbia University, 1995.

Shields, Sarah. *Mosul befor Iraq: Like bees making five - sided cells* (Albany, 2000).

Toledano, Ehud. *The Ottoman slave trade and its suppression, 1840 - 1890* (Princeton, 1982).

* Vatter, Sherry. «Militant journeymen in nineteenth - century Damascus: implications for the Middle Eastern labor history agenda» in Zachary Lockman, ed. *Workers and working classes in the Middle East: Struggles, histories, historiographies* (Albany, 1994), 1 - 19.

Zilfi, Madeline. «Elite circulation in the Ottoman Empire: great mollas of the eighteenth century», *Journal of the Economic and Social History of the Orient*, 26, 3 (1983), 318 - 64.

Politics of piety: The Ottoman ulama in the post - classical age (Minneapolis, 1986).

* *Women in the Ottoman Empire: Middle Eastern women in the early modern era* (Leiden, 1997).

8 المجتمع العثماني: العادات والتقاليد الشعبية

مقدمة

إن مادة هذا الفصل مستقاة من أدبيات العصر التي تعكس التنظيم الاجتماعي والحياة العامة ولتواصل الاجتماعي بأشكاله المتعددة. والمجتمعات المُركَّبة مثل المجتمع العثماني لا يمكن فهمها فقط من خلال أنظمة الحكم والإدارة أو من خلال تاريخها العسكري أو الاقتصادي. فهناك أيضاً الحياة اليومية بأفراحها وأتراحها والأفكار السائدة حول لموت والحياة والعلاقات التي تحكم الرجال والنساء.

نظرة عامة حول العلاقات الاجتماعية بين مختلف الفئات والطوائف:

ما من شك أن كافة المجتمعات، بما فيها المجتمع العثماني، عبارة عن مجموعة علاقات معقدة بين الأفراد وبين مختلف الفئات الاجتماعية، أحياناً تكون هذه الفئات متمايزة لا روابط بينها وأحياناً تكون متداخلة. والشريحة الاجتماعية التي ينتمي إليها الفرد يحددها هذا الفرد أو تحددها الفئات أو الشرائح

الأخرى. إذا نظرنا إلى العالم العثماني فسنجد، بادئ ذي بدء، أنه يتألف من شريحتين: الطبقات الحاكمة والطبقات المحكومة أو الرعايا. والطبقات المحكومة يمكن تقسيمها تبعاً للانتماءات المذهبية أو الطائفية، مثل طائفة المسلمين السنة أو طائفة الأرمن الكاثوليك على سبيل المثال. لكن هناك فئات أخرى ضمن الطبقات التي ذكرناها، مثل طبقة الصنّاع والحرفيين بالإضافة إلى فئات أخرى ضخمة مثل النساء أو الفلاحين أو عشائر البدو الرحل. لكن هذه الفئات إذا أخذنا كل واحدة منها على حدة لم تكن متجانسة. بمعنى أن الفئة الواحدة كانت تضم الأثرياء والفقراء وأعيان البلاد.

ويحسن بنا أن نتجنب رسم صورة محددة للفرد في المجتمع العثماني. فالفروقات بين مختلف أفراد المجتمع العثماني وفئاته ليست واضحة المعالم. بمعنى أن هوية الفرد وموقعه في المجتمع كانت تتخذ أشكالاً تختلف باختلاف الظروف. خذ وضع المرأة مثلاً. هنا نلاحظ أن وضعها الاجتماعي قد يرتبط بكونها أنثى أو كونها تعمل حائكة أو كونها يهودية. وأي من هذه الصفات يمكن أن يطغى على الصفات الأخرى في ظروف معينة. ثم إن تباين المذاهب والأعراف واختلافها ليس بالضرورة عاملاً سلبياً من حيث أثره على وحدة المجتمع. لنأخذ العامل الديني في إطار المجتمع العثماني. هنا نجد أن الدين وحده لا يعلي شأن الفرد في المجتمع إذا لم يكن مشفوعاً بصفات أخرى لشخصية هذا الفرد.

من الآراء الشائعة لدى الذين كتبوا عن الشرق الأوسط، أن مجرد كون المرء مسلماً يضمن له مركزاً متميزاً من الوجهة القانونية. ويكفي أن نلقي نظرة سريعة على الوثائق التاريخية ليتبين لنا أن عدداً لا يستهان به من المسيحيين واليهود كانوا يحظون بمكانة سياسية واجتماعية ويتمتعون بثروات تفوق ثروات الكثير من المسلمين. فالتاجر المسيحي الثري مثلاً كان يتمتع بمكانة أرفع ونفوذ أكبر من الجندي الفقير الذي يدين بالإسلام. وبعبارة أخرى نقول: إن الانتماء الطائفي للفرد لم يكن عاملاً فاعلاً في تحديد وضع هذا الفرد من الوجهتين الاجتماعية والاقتصادية وكذلك السياسية.

لنأخذ علماء الدين كمثال آخر. هناك من يفترض أن هؤلاء كانوا يشكلون شريحة اجتماعية متجانسة. وهذا يخالف الواقع. فبعض هؤلاء العلماء تلقوا تعليمهم في أحد أهم المعاهد الدينية مثل «الأزهر» في القاهرة أو «السليمانية» في اسطنبول، على حين كان بعض من يوصفون بالعلماء، شبه أميين. وفي القرنين السابع عشر والثامن عشر كان كبار علماء الدين من أصحاب الثروة والنفوذ بحكم مركزهم وارتباطاتهم العائلية، بحيث أصبح رجال الدين يشكلون نخبة اجتماعية متميزة. لكنه في الوقت نفسه كان هنالك علماء أدنى منزلة من غيرهم وخاصة في القرى والمناطق الفقيرة. ويمكن القول أن هؤلاء العلماء كانوا ينتمون إلى بيئة اجتماعية تختلف عن البيئة المحيطة بكبار العلماء في اسطنبول مثلاً. لذلك ليس من الصواب أن نستخدم لفظ «علماء»

للدلالة على المركز الاجتماعي الذي يحتله هذا الفرد أو ذاك في المجتمع العثماني.

تمازج الفئات الاجتماعية، والقوانين المتعلقة بالزي والثياب

سننتقل الآن للحديث عن تمازج مختلف الطبقات الاجتماعية Social mobility. أدى توسع الإمبراطورية إلى فتح الباب على مصراعيه لكل من يطمح إلى تحقيق قدر من النجاح. فقد أتاح نظام الديوشرمه الفرصة للآلاف من أبناء الفلاحين المسيحيين لشغل أرفع المناصب العسكرية والإدارية والشيء نفسه يمكن أن يقال عن أبناء العشائر التركية الفقيرة الذين خدموا في الجيش وأصبحوا فيما بعد قادة وولاة. وحين أشرفت فترة التوسع على الانتهاء، أخذت فرص الترقية عبر القنوات العسكرية تقل، وبالرغم من ذلك فقد بقيت الدولة وقصور الباشوات توفر فرص عمل في شتى المجالات.

كان لباس الشخص وزيه من المؤشرات الهامة على مرتبته الاجتماعية والمهنية. وقد نصت القوانين الخاصة باللباس والزي على ارتداء أثواب معينة وقبعات أو قلانس تعكس مرتبة المرد ومكانته في المجتمع ويبدو أن القانون شمل أيضاً الأحذية ولون الثوب أو السروال، ولعل الغرض من هذه القوانين كان تقسيم الأهالي إلى فئات متميزة بحيث تلزم كل فئة حدودها وتقوم بواجب الاحترام لأصحاب الرئاسة وعلية القوم. والجدير بالذكر أن هذه القوانين جاءت أحياناً استجابة لمطالب بعض رعايا

الدولة. والحق يقال أن مثل هذه القوانين لم يكن أمراً غير مألوف في بعض أرجاء العالم في عصور سابقة. وقد أشار بعض المؤرخين إلى وجود علاقة واضحة بين تغيّر لأزياء وتغيّر البنية الطبقية للمجتمع. وتجدر الإشارة في هذه السياق إلى العدد الكبير من الأنظمة التي وضعها السلطان سليمان القانوني 1520-1566 حول الأزياء التي ينبغي أن يرتديها الناس. هذا في الوقت الذي كانت الإمبراطورية تشهد تمازج مختلف الفئات الاجتماعية. بقيت الأنظمة الخاصة باللباس قائمة زهاء مئة وخمسين سنة حتى سنة 1720 . لم تتغير الأزياء كثيراً خلال هذه الفترة، كما قلّ التمازج الاجتماعي. إلا أنه في بدايات القرن الثامن عشر صدرت قوانين جديدة تحدد الأزياء التي على الخاصة والعامة ارتداءها. وليس صدفة أن ذلك جاء مواكباً لظهور فئات وقوى اجتماعية أخذت على عاتقها تحدي هيمنة السلطات وأعوانها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلاد. ولم تقتصر هذه الظاهرة على الإمبراطورية العثمانية بل تعدتها إلى أوروبا والأمريكيتين وشرق آسيا. وفي أوائل القرن الثامن عشر أخذت تتكون طبقة من التجار الجدد نتيجة لنمو التجارة الخارجية وتزايد كميات السلع المتداولة في أسواق الإمبراطورية. وفي الوقت نفسه أخذ النفوذ السياسي للمزارعين (ماليكانجيه) يتعاظم. ونحن نشير هنا إلى أولئك المزارعين الذين أوكلت إليهم الدولة أمر استثمار أراضٍ زراعية مدى الحياة مقابل دفع ضرائب معينة تحددها الدولة.



صورة ٦. السلطان محمود الثاني مع بعض أفراد حاشيته.



صورة ٦: الصدر الأعظم مع بعض كبار رجال البلاط.



صورة 8: تمثل الصورة أفراد من الشرطة والعسكريين وكبار موظفي الدولة

وقد حاولت الدولة ورجال البلاط استمالة هذه القوى الجديدة وخاصة الـ «ماليكانجيه»، بإقامة الاحتفالات والمهرجانات ورعاية الكثير من الأنشطة مثل المسابقات في استنبات التوليب (ضرب من الزنبق). راجع عهد التوليب (1730-1718).

ظهرت في بداية عهد التوليب مجموعة من الأنظمة والقوانين المتعلقة باللباس والزي، وخاصة في العشرينيات والخمسينيات والتسعينيات من القرن الثمن عشر. ودعت هذه القوانين إلى ارتداء الملابس المحتشمة وتجنب الأزياء والملابس الغريبة أو الإفراط في التأنق غير المألوف. وفي الستينيات من القرن نفسه، منعت الدولة التجار والحرفيين من ارتداء فرو القاقم[1]، الذي كان دوماً بمثابة الثوب الرسمي للسلطان أو الصدر الأعظم حصراً . وفي سنة 1792 صدرت أنظمة تمنع النساء من ارتداء المعاطف شبه الشفافة. وجدير بالذكر أن انتعال الأحذية (الخفوف) الصفراء كان محظوراً على الرعايا غير المسلمين. ومن جهة أخرى فقد أثارت النماذج الاجتماعية والطبقية حفيظة الطبقة الحاكمة والأعيان الذين كانوا يحرصون على الاحتفاظ بامتيازاتهم. ويبدو أن أغلب المعارضين كانوا من صفوف التجار القدامى وموظفي الدولة.

---

(1) حيوان من فصيلة بنات عرس (المعرّب).

لكن التحولات في البنية الاجتماعية تفاقمت إلى حد أنه لم يعد بمقدور الدولة تجاهله. وعلى ذلك لم يعد أمام السلطان محمود الثاني إلا الرضوخ للواقع وبالتالي إلغاء التمييز القائم على الزي واللباس. وصدرت على أثر ذلك في سنة 1829 مجموعة من الأنظمة بهذا الشأن. فعلى سبيل المثال وجب على جميع موظفي الدولة لبس «الطربوش» والتخلي عن القلنسوة والعمامة. وعموماً فقد أصبح موظفو الدولة يرتدون زياً موحداً بصرف النظر عن مراتبهم. وقد استثنى القانون رجال الدين من كافة الطوائف. أما النساء فلم يرد لهم ذكر في هذا الشأن. وهناك ما يشير إلى أن السلطان كان يسعى لتعميم لبس الطربوش دون تمييز. والحق أن قانون 1829 كان يهدف إلى توحيد الزي العام وإلغاء التشريع الخاص بالملابس.

كان من نتائج هذه الإجراءات زوال الفروقات في اللباس بين الاسكافي والصائغ أو بين التاجر والصانع أو بين المسلم وغير المسلم. وبعبارة أخرى لم يعد لباس الرجل بدل على مهنته أو رتبته أو الطائفة الدينية التي ينتمي إليها. والواقع أن قانون 1829 كان بمثابة سابقة مهدت السبيل لـ «التنظيمات» التي أقرت في سنتي 1839 و1856 المساواة بين جميع رعايا الدولة بصرف النظر عن انتمائهم القومي أو الطائفي.

وقد رحب الكثيرون من الناس بزوال هذه القيود التي لم تعد تتماش مع التطورات الحاصلة في المجتمع (انظر الصورة 9 و17). أصبح الطربوش والمعطف العادي والبنطال اللباس



صورة ٥: موظفو البلاط (التشريفات) خلال حفل رسمي في قصر توبكابي أيام السلطان عبد الحميد الثاني.

«الرسمي» لكافة الموظفين ورجال الدولة. وكان أول من هرع لارتداء الأزياء الجديدة، كبار التجار، لا سيما وأن معظم هؤلاء كانوا من غير المسلمين، ولا غرو فقد كان لباسهم وزيهم في السابق يثيران تحامل الآخرين عليهم.

لكن بعض شرائح المجتمع العثماني لم تبد ارتياحها تجاه هذه التحولات. فالطبقات الدنيا في المجتمع وفي مقدمتها العمال من مسلمين وغير مسلمين رفضت الطربوش، لا لأنها



صورة ١٠ نماذج للقبعات (أغطية الرأس) والملابس التي كان يرتديها العمال والعامة في أواخر القرن التاسع عشر. لاحظ بائع الكباب الذي يظهر في الصورة (في اسطنبول على الأرجح).

كانت تقاوم المساواة بين الطوائف وإنما أرادت الحفاظ على تضامنها الطبقي في مواجهة محاولات الدولة الرامية إلى إضعاف نفوذ التنظيمات النقابية وخاصة بعد القضاء على الجماعات الإنكشارية التي كانت توفر الدعم والحماية لهذه النقابات. لقد أصرّ الكثير من العمال، سواء كانوا مسلمين أو غير مسلمين، على ستراتهم التقليدية المتميزة؛ في حين جنح الكثير من الأثرياء ووجوه المجتمع إلى التأنق في لباسهم وبالغوا في ذلك



صورة ١١. نماذج للقبعات (أغطية الرأس) والملابس التي كان يرتديها العمال. تبين الصورة مجموعة من عمال النسيج في أورفه سنة 1900.

غير آبهين بالقوانين الجديدة التي كانت ترمي إلى توحيد اللباس وجعله أكثر بساطة واحتشاماً .

لا شك أن تنوع الملابس في المدن كان في جوهره يعكس التمازج الطبقي وتلاشي المظاهر الشكلية التي كانت تحدد مرتبة الفرد أو مهنته. ولم تكن النساء العثمانيات بمعزل عن هذا التغير الذي طرأ على الأزياء المعتادة كنتيجة حتمية للتحولات التي طرأت على المجتمع العثماني بوجه عام .

لمحات عن الحياة الاجتماعية

كان البيت في المجتمع العثماني هو المكان الآمن لتجربة كل ما هو مبتكر أو جديد. كانت النساء يخترن ما يناسبهن من الثياب والأزياء اللائقة بعد «تجربتها» في المنزل أولا وقبل ارتدائها خارج المنزل. وليس هذا بالأمر المستغرب ولكنه لم يكن قاعدة عامة في بلاد الشرق. ففي اليابان وفي القرن التسع عشر تحديداً، كان اليابانيون يرتدون الملابس الغربية خارج المنزل. أما داخل المنزل فكانوا يرتدون ملابسهم الاعتيادية (التقليدية). كانت النساء العثمانيات في القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر يرتدين سراويل فضفاضة (شالوار) وثياب أو «تنانير» مؤلفة من ثلاث طبقات. لكن نساء المجتمع الراقي بدأن شيئاً فشيئاً بارتداء أزياء حديثة داخل البيت وعند خروجهن من المنزل كن يرتدين فوق ملابسهن ملاءة تغطي الجسم بأكمله. وبمرور الزمن تحولت الملاءة إلى ما يشبه المعطف الذي ترتديه المرأة الأوروبية. على حين أصبح الحجاب أكثر شفافية من ذي قبل (الصورة 12) وبحلول سنة 1915 أخذت النساء يتمردن ويتبعن أهواءهن.

كانت العادات والتقاليد الشائعة تفضي بعدم اختلاط الرجال والنساء على الصعيد الاجتماعي. لكن علية القوم لم تتقيد دائماً بهذه القاعدة. ففي القرن التاسع عشر بدأ الأزواج يتبادلون الزيارات بصحبة زوجاتهم. وقد لوحظت هذه الظاهرة في اسطنبول والمدن الساحلية في بادئ الأمر قبل أن تنتقل إلى



صورة 12: نموذج عن لباس [illegible] وزيهن خارج المنزل سنة ١٨٩١ في اسطنبول على الأرجح

أماكن أخرى. وهذا من الأمور التي لم تكن معهودة في السابق حين كانت النساء لا يجالسن الرجال.

ويعزي بعض الباحثين إقبال بعض النساء على ارتداء الأزياء الأوروبية، إلى رغبتهن في اقتباس بعض معالم المدنية الغربية. أو بدافع الرغبة في الانتماء إلى الحضارة الغربية. لكننا نجد صعوبة في تقبل هذا الرأي. فعلى سبيل المثال، كيف نفسر شيوع المنسوجات الهندية في مطلع القرن التاسع عشر؟ هل يمكن أن نفسر ذلك بالقول أن العثمانيين من منطلق إعجابهم بالحضارة الهندية؟ والحق أن إقبال البعض على ارتداء الأزياء الأوروبية أو أحدث المعاطف الباريسية لم يكن سوى انعكاساً لرغبة هؤلاء في نبذ كل ما هو قديم والظهور بمظهر عصري يبرز انتماءهن الطبقي.

البيت العثماني

لا بد أولاً من تذكير القارئ بتنوع البيئة البشرية والسكانية في العالم العثماني الذي امتد من بلغراد إلى دمشق مروراً باسطنبول وعينطاب (عينتاب). سنكتفي باعطاء لمحة عن الحياة المنزلية في الريف والمدينة خلال الحقبة الواقعة بين 1722 و1922 . ولا ندّعي أن الصورة التي نقدمها تمثل الواقع في كافة البيوت.

قبل القرن التاسع عشر كانت البيوت العثمانية في المدن مؤلفة من جناحين: جناح مخصص للرجال ويدعى «سلاملك وجناح خاص بالنساء «حرملك». ويبدو أن ظاهرة الحرملك

كانت أكثر شيوعاً في بيوت الأثرياء وعلية القوم. كان لأكبر أعضاء الأسرة سناً الأولوية في استخدام غرفة الـ سلاملك التي كانت في أغلب المنازل محاطة بعدد من الغرف المستقلة. كان الرجال يجتمعون في الجناح الخاص بهم وكذلك النساء. كان أثاث البيت في جميع الأحوال تقريباً يتألف من طنافس وأرائك موزعة حول الغرفة. وكان الناس يجلسون عل الوسائد على أرض الغرفة المفروشة بالسجاد أو الحصير، ويتناولون طعامهم وهم جالسون حول موائد مرتفعة قليلاً عن الأرض.

كانت بعض الغرف تستخدم عموماً لعدة أغراض، ومن جملتها استقبال الضيوف أو كغرفة نوم في الليل. أما المفروشات فكانت متواضعة. فمثلاً كان بيت أحد الأسر السورية الثرية حوالي سنة 1780 يحوي أصنافاً من السجاد والحصير والملاحف القطنية والأواني النحاسية والخشبية ومطحنة قهوة وبعض الأواني «البورسلان» بالإضافة إلى الصحون المصنوعة من النحاس المقصدر.

شهدت العقود الأولى من القرن التاسع عشر إقبالاً ملموساً على اقتناء السلع الأوروبية المنزلية بما فيها الأثاث. ففي مدينة أزمير أخذت بيوت التجار الأثرياء تمتلئ بالسلع القادمة من باريس ولندن ومن جملتها شوكات الطعام والسكاكين والكراسي والموائد والمواقد الإنكليزية fire place. وبنهاية القرن التاسع عشر أصبحت الموائد (الطاولات) والكراسي والأسِرَّة تنتشر في بيوت الأثرياء والأعيان في اسطنبول والمدن الساحلية الهامة



صورة 13: نموذج عن لباس النساء وزيهن داخل المنزل، السيدة التي تظهر في الصورة هي ابنة المصور علي سامي، اسطنبول، 1907.

ومن ثم انتقلت إلى المدن الداخلية. وقد أدى هذا التحول بطبيعة الحال إلى تخصيص غرف للنوم وأخرى للطعام أو الجلوس.

أما البيوت في القرى والأرياف التي كان يقطنها الفلاحون فنجد أن البيت في أغلب الحالات كان يتكون من ثلاث غرف: واحدة للنوم والغرفتين الباقيتين للطبخ وتخزين المؤن وللمعيشة بوجه عام. والجدير بالذكر أن بيوت الفلاحين كانت صغيرة بحيث لم يكن من الممكن أو المطلوب فصل الرجال عن النساء. وقد وصف شاهد عيان مساكن القرويين القاطنين في المنطقة الساحلية حول طرابزون على البحر الأسود؛ المساكن هنا صغيرة ونظيفة وخاصة إذا كان ساكنوها من المسلمين ولكنها أكبر بكثير من المساكن التي يعيش فيها الصنّاع في المدن. ويتألف البيت من ثلاث حجرات: حجرة للنوم وحجرة للجلوس وحجرة للطبخ. . . أما الزجاج فهو غير معروف، وسقوف هذه البيوت عبارة عن ألواح خشبية - هذا في البيوت الواقعة بالقرب من المناطق الساحلية، أما سقوف البيوت البعيدة عن الساحل فمصنوعة من الطين وغالباً تتسرب منها المياه، أما الجدران فهي سيئة البناء ولا ترد الرياح أومياه الأمطار.

يعتمد الفلاح في غذائه على الخضار بالدرجة الأولى وغالباً ما تكون هذه الخضار من نتاج حقله. أما الخبز فهو نوعين: خبز الذرة، وهذا الشائع في المناطق المتاخمة للساحل، وخبز الشعير المخلوط بالجاودار وهو الشائع في المقاطعات

الداخلية. والخبز يشكل 95 بالمئة من قوتهم اليومي، ولا بأس به كغذاء صحي ونافع. أضف إلى ذلك البيض والأجبان والألبان، أما اللحم أو السمك المجفف فيعتبر من الكماليات الثمينة. والماء هو مشروبهم الوحيد[2].

وللمقارنة، إليك هذه النبذة عن أوضاع الفلاحين في بلغاريا إبان القرن التاسع عشر:

«من الملاحظ أن الفلاحين الميسورين يسكنون بيوتاً حجرية صلبة البناء وتوفر قدراً من الراحة. أما بيوت الفلاحين الأقل ثراء فجدرانها بدائية وتتكون من قضبان عمودية مغروسة في الأرض وتملأ الفراغات بين القضبان بالطين وروث البقر المخلوط بالقش... ويتألف البيت عموماً من ثلاث حجرات -حجرة للجلوس وحجرة لنوم أفراد العائلة وحجرة لخزن المؤن. وأرض المنزل غير مبلّطة وإنما مغطاة بنوع من الحصير الخشن وفوقه بساط أو أكثر. أما المفروشات فتتكون من وسائط وحشايا تستخدم كفرش للنوم... والفلاحون البلغار أبعد ما يكونون عن التبذير إلى حد التقتير على أنفسهم، شأنهم شأن جميع الفلاحين في تركيا [الإمبراطورية العثمانية]. وهم يقنعون بالقليل. أما طعامهم فقوامه خبز الجاودار والذرة أو البقول المحفوظة بالخل، بالإضافة إلى ما ينتجونه من البيض والألبان»[3].

---

(2) القنصل البريطاني في طرابزون Palgrave. المصدر: كتاب شوكت باموك، الإمبراطورية العثمانية والرأسمالية الأوروبية، 1820-1913.

(3) Lucy M.J. Carntt, loune life (New York, 1917)

أما بيوت القبائل الرحّل فهي غاية في البساطة. ففي أواخر القرن الثامن عشر كان البدو في سورية يعيشون في الخيام التي كانت تحوي سلاحا أو أكثر، غليون لتدخين التبغ، مهباج لإعداد القهوة، وعباءة من الصوف وقربة جلدية وبعض الآنية الزجاجية أو الفضية بالإضافة إلى قدور للطبخ.

وللمقارنة نورد الفقرة التالية التي تصور جانباً من حياة القبائل الرحل المنتشرة حول أرضروم ودياربكر في الأناضول في السبعينيات من القرن التاسع عشر:

....وهم يسكنون في أكواخ حقيرة وأشد بؤساً من تلك التي يسكنها جيرانهم في الوديان الواطئة، أما خيولهم وماشيتهم فتحبس في حظائر مغلقة خلال فصل الشتاء، كما هو الحال في القرى المجاورة. وعندما يحين الربيع ينتقلون إلى التلال حيث ينصبون خيامهم، وهي واسعة ومصنوعة من شعر الماعز أو الصوف. أما طعامهم فلا يختلف عن طعام الفلاحين... وقلّما يأكلون اللحوم إلا إذا اضطروا لاستضافة مسافر من وجوه القوم. أما الأثاث المنزلي فيمكن القول أنه أفضل من أثاث الطبقات الأخرى وخاصة السجاد الجيد الذي كنت تحيكه نساؤهم ويكاد لا يخلو منه بيت.

الحياة خارج المنزل

كان للتحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية انعكاساتها على حياة السكان وخاصة أبناء المدن. إلا أننا سنكتفي بتسليط

الضوء على العاصمة حصراً. وذلك لأن اسطنبول والمدن الساحلية الهامة كانت عرضة لهذه التحولات قبل معظم الأماكن الأخرى في الإمبراطورية من حيث التغيّر الذي طرأ على الحياة الاقتصادية في المدن.

لنلقي نظرة إلى المحلات والأماكن العامة التي كان يغشاها أهالي اسطنبول ولعل أشهر متنزهين أو منتجعين كانا الموقعين المعروفين بـ «مياه أوروبا العذبة» على الجانب الأوروبي لمضيق البوسفور و«مياه آسيا العذبة» على الجانب الآخر للبوسفور. هنا كان علية القوم وأثرياؤهم يلتقون لقضاء ساعات ممتعة[4].

أما الطبقات الفقيرة والأقل حظاً أو التي لا تمتلك عربة أو قارباً، فكن أفرادها يأتون سيراً على الأقدام من وسط المدينة للترفيه عن أنفسهم. تمثل الصورتان 14 و15 هذين المنتجعين كما بدا للناظر سنة 1855[5]. ومثل هذه الأماكن كانت تشهد ازدحاماً يومي الجمعة والأحد.

لكن هذه المتنزهات التقليدية أخذت تفقد شعبيتها خلال القرن التاسع عشر، وحل محلها أماكن أخرى في ضاحية بيرا إحدى ضواحي اسطنبول التي كان معظم سكانها من 'الأوروبيين والنصارى العثمانيين، ويبدو أن هذه الأحياء كانت تستقطب

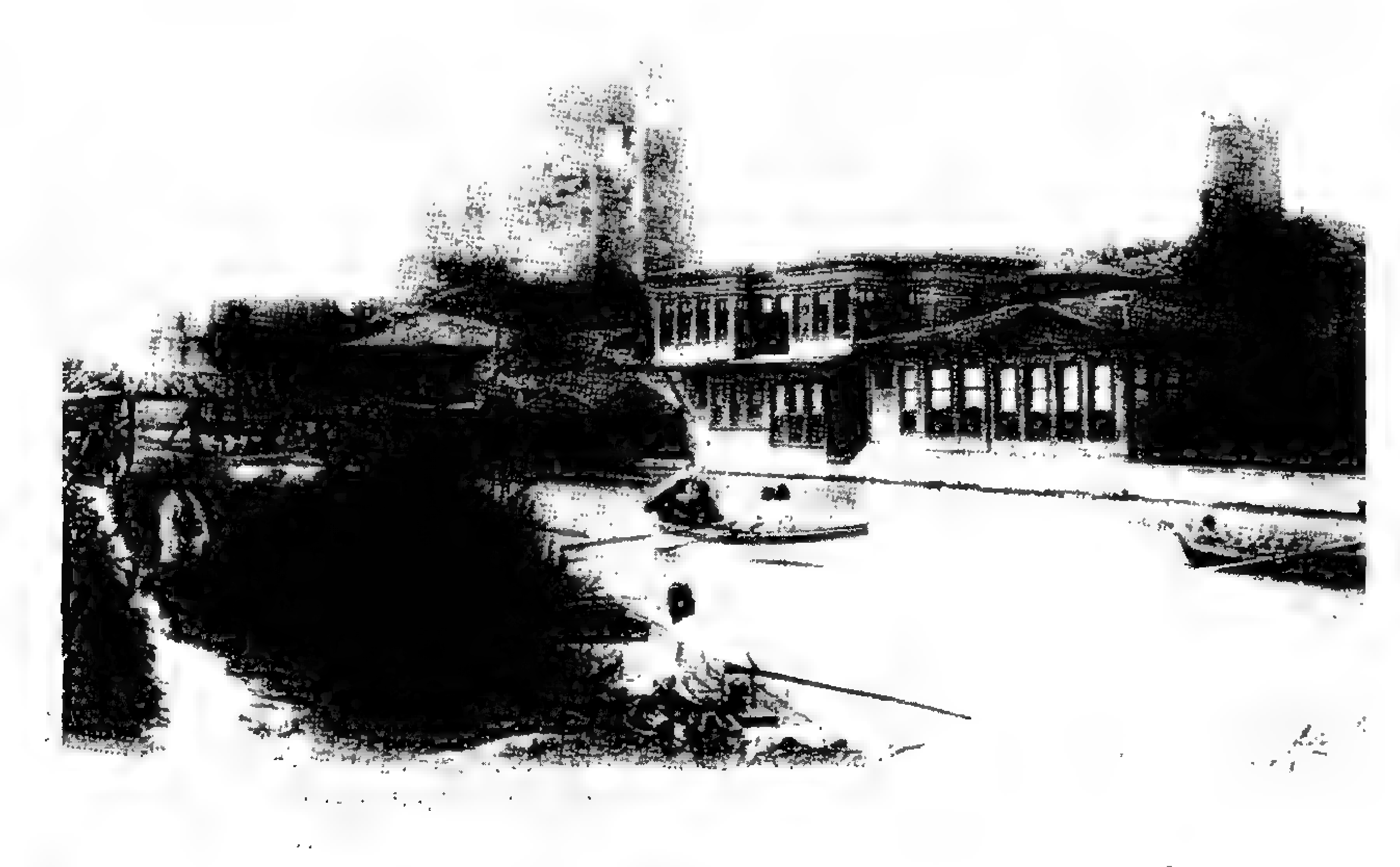
---

(4) القنصل البريطاني المقيم في أرضروم.
المصدر: باموك، الإمبراطورية العثمانية، 186 .

(5) Julia Pardee, Beuties of the Bosphorus (London, 1839 and 1840) 8.



صورة 14: «مياه أوروبا العزبة»، سنة 1900.



صورة 15 متنزه «مياه آسيا العذبة» سنة 1900



صورة 16 احتفال بمناسبة دينية في منطقة البحر الاسود سنة 1900. مجموعة المؤلف الخاصة.

المعجبين بالأزياء والعادات الأوروبية وخاصة النصارى الذين أصبحوا يميلون إلى ارتداء الملابس الأوروبية وكانوا رواداً في هذا المجال . وقد بقي موظفو الدولة يرتدون المعاطف السوداء ويعتمدون الطربوش، على حين أخذ البعض يميل إلى ارتداء آخر الأزياء الباريسية وأفخرها، وفي مقدمة هؤلاء الفئات غير المسلمة.

ومما يسترعي الانتباه أن الفئات غير المسلمة في المجتمع المدني العثماني كانت أيضاً رائدة في الميدان الاقتصادي. لكن نفوذها الاقتصادي لم يواكبه نفوذ سياسي مماثل. وقد أدى هذا

التناقض إلى بعض التوتر الذي حاولت الدولة معالجته عن طريق الأنظمة والقوانين الإصلاحية التي شرّعتها في سنتي 1839 و1856.

المقاهي والحمامات العامة

كان المقهى مكاناً لا يغشاه إلا الرجال حصراً. وقد ظهرت المقاهي للمرة الأولى في اسطنبول سنة 1555 عندما بدأت القهوة تدخل البلاد من اليمن عن طريق دمشق وحلب. ثم ظهر التبغ بعد سنة 1609. ومنذ ذلك الحين أصبحت القهوة والتبغ جزءاً لا يتجزأ من حياة المجتمع العثماني ومن مقتضيات الضيافة. والحق أن المقاهي العامة منذ نشأتها وحتى النصف الثاني من القرن العشرين، كانت بمثابة النوادي الاجتماعية التي يلتقي فيها الرجال. (ولعلها فقدت هذا المركز في الشرق الأوسط منذ دخل التلفزيون البيوت). كنت تجد المقاهي منتشرة في جميع أنحاء البلاد، ففي أوائل القرن التاسع عشر بلغ عدد المقاهي في اسطنبول خمس عدد المحلات التجارية في المدينة[6]. ولا شك أن تزايد عدد المحلات العامة الخاصة بالرجال يرتبط بالتحول الجذري الذي طرأ على الأسواق الاستهلاكية بدءاً من القرن السابع عشر. كان الرجال يرتادون هذه المقاهي لاحتساء القهوة والتدخين وسماع الموسيقى ولعب

(6) من أطروحة قيد الإنجاز Cengiz Kirh, " The world of Istanbul coffee houses in the early nineteenth century ."Biughawbon University"

النرد (لعبة الطاولة) والاستماع إلى قصص «الحكواتي» (القصاص الشعبي).

كانت الحمامات العامة من الأماكن الأخرى التي كانت مراكز يلتقي فيها الرجال بالرجال والنساء بالنساء. وتجدر الإشارة إلى أن معظم البيوت لم تكن مجهزة بتمديدات لتوصيل المياه إلى داخل البيوت. لذلك كان أغلب الناس يعتمدون على الحمامات العامة للاغتسال. ومن المعروف أن الإسلام يشدد على أهمية النظافة (نظافة البدن). كانت الحمامات تشتمل على جناح خاص للنساء وآخر للرجال. أما الحمامات الصغيرة فكانت تستقبل الذكور حصراً في أيام محددة. على حين كانت هناك أيام معينة في الأسبوع للنساء فقط. والحق أن الحمامات العامة كانت من الأماكن الهامة لاجتماع النساء. وهنا كانت النساء تجتمعن لتبادل الأحاديث والسير و«ترتيب الزيجات».

جوانب اخرى من الحياة الاجتماعية:

لم تكن المطاعم شيئاً مألوفاً إلا في أواخر القرن التاسع عشر. لكن الرجال والنساء كانوا دوماً يذهبون إلى الأسواق التي كانت من الأماكن الهامة التي يلتقي فيها أفراد المجتمع، وخاصة النساء اللواتي كن يشترين حاجاتهن من التجار ويبيعونهن ما يمكنهن بيعه. وكثيراً ما كان الناس يجتمعون أيضاً في الساحات القريبة من المساجد والكنائس للتحادث أو لإبرام الصفقات وأحياناً لمجرد اللهو.

وهنا تجدر الإشارة إلى دور القصاصين الشعبيين في الحياة

الاجتماعية. كان عامة الناس يستمتعون بالاستماع إلى رواة القصص الشعبية والملاحم التي تتحدث عن السلاطين والأبطال في الأزمنة الغابرة. وكان الشعر الزجلي يستهوي العامة. من الشعراء «الشعبيين» في القرن السابع عشر قراجا أوغلان الذي ذاع صيته فيما بعد. إليك النموذج التالي من شعره:

... أنبئهم بأني قضيت نحبي

لعلهم يصلون ويدعون لي بالمغفرة

ويدفنوني بجانب الطريق

لعل الصبايا يقفن هنيهة أمام قبري[7]

ومن ضروب التسلية كان لديهم ما يشبه مسرح العرائس وهو ما عُرف بـ «خيال الظل» أو «كراكوز» عند العامة. ولا يزال هذا النوع من الفنون الشعبية يمارس حتى هذا اليوم من اليونان إلى أندونيسيا. كان المشاهدون يتجمعون أو يجلسون أما شاشة شفافة تظهر خيالات لدمى يحركها شخص أو أكثر خلف الشاشة. وكان هذا الشخص يقوم أيضاً بمهمة تقليد أصوات المتحاورين؛ أما الدمى فكانت تصنع من قطع جلدية متعددة الألوان مقصوصة بحيث تمثل رجلاً أو امرأة أو حيواناً، ويتم تحريكها بواسطة قضبان قصيرة تبعاً لمتطلبات المسرحية التي غالباً ما كانت أحداثها مستقاة من الحكايات الشعبية وقد تتناول

---

(7) Seyfi Kara bas and Judith Yarnall , Poems...

أيضاً مواضيع اجتماعية وسياسية، ففي حلب مثلاً، ظهرت مسرحيات تنتقد الإنكشارية وتسخر منهم بعد الهزيمة التي مني بها العثمانيون في الحرب العثمانية - الروسية سنة 1768. وما من شك أن مسرح خيال الظل كان يُستخدم لتوجيه النقد السياسي والاجتماعي

لكن أشكالاً أخرى من الأنشطة الاجتماعية بدأت تظهر في غضون القرن التاسع عشر في أوروبا الغربية. وتشير المصادر إلى قدوم فرق من الممثلين والمغنين الأوروبيين إلى اسطنبول بين سنتي 1830 و1840. وفي سنة 1840 وصلت إلى اسطنبول فرقة مسرحية متنقلة وقامت بعروض مسرحية في عدة أماكن. وبعد مضي بضعة عقود حل الممثلون العثمانيون محل الممثلين الأجانب وظهرت بعض الشركات المسرحية المحلية هنا وهناك. وفي سنة 1897 ظهرت في اسطنبول أول سينما صامتة أي بعد سنتين من اختراعها في فرنسا من قبل الأخوين لوميير Lumiere.

أما في لميدان الرياضي فقد كانت المصارعة من الرياضات المحببة إلى قلوب الجماهير وخاصة في المقاطعات البلغارية. على حين كانت رياضة الرمي بالقوس والنشاب والصيد بالبزاة (الصقور) من الرياضات المفضلة لدى وجوه المجتمع وأعيانه. وفي أواخر القرن التاسع عشر شهدت اسطنبول وبعض المدن مثل سالونيك بروز ألعاب رياضية لم تكن مألوفة من قبل، ومن جملتها كرة القدم وكرة المضرب (التنس) وركوب الدراجات

والجمباز والملاكمة. وشُكل في أزمير نادٍ لكرة لقدم وآخر «للركبي». لكن كرة القدم انتشرت أكثر من غيرها. فلعبة التنس مثلاً بقيت تمارس داخل أسوار القصور (كما كان الحال في الإمبراطورية الصينية آنذاك).

الفرق والمحافل (التكيات) الصوفية:

ما من شك أن الجماعات الصوفية قد لعبت دوراً هاماً في حية العثمانيين الاجتماعية. وكانت المحافل الصوفية في الأمكنة التي كان أتباع الطرق الصوفية وغيرهم من المسلمين يلتقون فيها في المناسبات والاحتفالات الدينية. والواقع أن بعضاً من هذه الطرق الصوفية ظهر في الشرق الأوسط في أعقاب الاجتياح العثماني للشرق الأوسط، وقد أسهم مشايخ الطرق الصوفية وأتباعهم في بسط سلطان العثمانيين إبان القرن الرابع عشر، لا سيما وأن الأناضول التركية كانت معقلاً للكثير من الحركات الصوفية التي انتشرت أيضاً في بعض مناطق البلقان والبلاد العربية. ما من شك أن الفرق الصوفية قد أثرت على حياة الجماهير الدينية وربما تجاوزت دور المساجد في هذا الشأن. أضف إلى ذلك أن المحافل الصوفية (تكيات)(*) كانت أيضاً منتديات اجتماعية وأحياناً ذات صفة سياسية. وتجدر الإشارة إلى أن معظم سكان العاصمة وعدة مدن كبرى كانوا ينتمون إلى إحدى هذه الفرق الصوفية أو أحد فروعها.

(*) لا تزال تكية السلطان سليم من أبرز معالم مدينة دمشق حتى ليوم (المعرب).

كان أتباع الطرق الصوفية يخضعون لتعاليم مؤسسي هذه الطرق الذين كانوا يحظون بإجلال بالغ ويُعتبرون بمثابة أولياء. كانت الصوفية تقوم على تنمية العاطفة الدينية عند الناس عن طريق «الوجد» أو إن شئت «التقرب إلى الله عن طريق التأمل أو الرؤيا». كانت المحافل الصوفية أو التكيات (مفردها تكية)من الأماكن التي كان مشايخ الصوفية وأتباعهم يمارسون فيها أنشطتهم وشعائرهم الدينية، ومن جملتها إقامة الأذكار (الأناشيد الدينية). فعلى سبيل المثال اشتهر أتباع الطريقة المولوية (الدراويش) بالرقص القائم على دوران الراقص حول نفسه في أوضاع مختلفة. كان المحفل الصوفي في اسطنبول خلال القرن التاسع عشر عبارة عن بيت عادي يقيم فيه شيخ الطريقة. لكن الكثير من المحافل الأخرى كانت أبنية مؤلفة من عدة حجرات: حجرة المكتبة وغرفة الضيافة وغرفة مخصصة للشيخ ومريديه، ومطبخ وحمام عام ومرافق أخرى للرجال والنساء بالإضافة إلى قاعات الدرس. وكان هناك محافل أخرى أكبر وأكثر اتساعاً، ضمت عدة مبان لسكن العائلات والأفراد ولاستقبال الزائرين، كما حوت مكتبات وقاعات للصلاة.

وقد حوت اسطنبول في أواخر العهد العثماني حوالي عشرين فرقة صوفية وأكثر من ثلاثمئة تكية . ومن الطرق الصوفية الشائعة آنذاك: القادرية والنقشبندية والرفاعية والسعدية وأخيراً المولوية وهي الأصغر من حيث عدد التكيات التابعة لها في اسطنبول. وقد استقطبت المجامع الصوفية شرائح اجتماعية

معينة، فعلى سبيل المثال، كان أتباع الطريقة المولوية ينتمون إلى علية القوم والكثير من القادة السياسيين، مما جعلهم يتمتعون بنفوذ سياسي لا يستهان به. على حين كان أتباع الطريقة البكتاشية التي انضوى تحت لوائها الإنكشارية فور تأسيس فرقتهم (تزعم الأسطورة أن مؤسس هذه الطريقة كان قد بارك هذه القوات الخاصة عند إنشائها)، فقد كان معظم أعضائها من طبقة الصنّاع والطبقة الكادحة.

مقامات الأولياء

نعرض الآن لظاهرة ذات صلة وثيقة بالحركات الصوفية، ألا وهي زيارة أضرحة الأولياء والوليات التماساً للبركة أو للشفاء من مرض عضال أو لتحقيق أمنية غالية. كان الزوار يقصدون هذه الأماكن زرافاتٍ ووحدانا طالبين شفاعة الولي وقد ينامون لعدة ساعات قرب ضريح الولي وأحياناً يجلسون قرب الضريح لا يبارحونه لمدة قد تصل إلى أربعين يوماً آملين أن يمن الله عليهم بالشفاء من المرض الذي يعانون منه. وكثيراً ما كانت النساء وخاصة العاقرات تلجأن إلى مقامات الأولياء للصلاة والتضرّع عسى الله أن يرزقهن طفلاً. وللحصول على بركة الولي كان البعض يربط وشاحاً بالسور المحيط بالضريح أو يضع قميصاً أو قطعة من ثياب على الضريح.

ومن الملفت أن الكثير من المزارات الإسلامية كانت تقع في أماكن حظيت بمكانة دينية لدى المسيحيين في العصور

السالفة وحتى في العصور الوثنية ما قبل المسيحية. فعلى سبيل المثال كان يوجد ما لا يقل عن عشرة مقامات في الأراضي البلقانية، جميعها مكرسة للولي المسلم ساري سالتوك الذي نسبت إليه بعض كرامات القديس جورج (جرجس). وأحد هذه المقامات يقع داخل مغارة في ألبانيا حيث قتل الولي (كما يزعمون) تنيناً ذا سبعة رؤوس. والحق أن بعض هذه المقامات كانت تُزار من قِبل المسلمين والمسيحيين على حد سواء.

مثال ذلك، «المزار البكتاشي» على جبل تومور في ألبانيا. وكان هذا المزار مكرساً أيضاً للعذراء. وهناك في وسط الأناضول مزار يتألف من كنيسة في أحد أطرافه ومسجد في الطرف الآخر. كما كان في مدينة سالونيك مسجد كان قبلها كنيسة للقديس ديمتري وقد بقي ضريح هذا القديس داخل الكنيسة بعد تحويلها إلى مسجد. علماً بأن زيارة الضريح بقيت متاحة للرعايا المسيحيين .

ليس مستغرباً أن نجد المسلمين والمسيحيين في بعض المناطق يحتفلون بنفس الأعياد الدينية تحت أسماء مختلفة. ففي دلي أورمان في البلقان كان المسلمون المحليون يحتفلون في أول آب / أوغسطس بذكرى الولي المسلم دمير بابا في حين كان المسيحيون يحتفلون في اليوم نفسه بعيد القديس الياس. وبالقرب من كوسوڤو يوجد مزار ذو طابع مختلف، من حيث أنه يحوي بعض دماء السلطان. مراد الأول الذي قُتل في ساحة المعركة سنة 1389 وبعدها نقل جثمانه إلى بورصة حيث دُفن.

الأعياد والعطل الرسمية:

كانت الأعياد من المناسبات الخاصة التي اعتاد الناس فيها ارتداء ملابس جديدة والتنزه في المحلات العامة والاستمتاع بأوقاتهم في جو من البهجة. والجدير بالذكر أن معظم الأعياد إن لم نقل كلها، كانت أعياداً دينية في جوهرها، وتقوم على تقاليد موروثة. وفي أواخر القرن التاسع عشر أخذ التقويم الميلادي يستحدم إلى جانب التمويم الهجري أما الاحتفالات غير الدينية فكانت تتصل بحياة السلطان وأسرته وشملت احتفالات بزواج أحد أفراد الأسرة المالكة أو حفلات الختان. وفي أواخر القرن التاسع عشر أصبح عيد ميلاد السلطان من المناسبات الجديرة بأن يحتفل الناس بها في سائر أرجاء الدولة. وفي أوائل القرن العشرين جرت احتفالات لإحياء ذكرى جلوس السلطان على العرش. وتشير المصادر إلى مشاركة عمال المناجم وجهات رسمية في المناطق الواقعة على البحر الأسود، في هذه الاحتفالات. ولعل هذه الاحتفالات والأعياد كانت تنطوي على الرغبة في تعزيز الولاء للوطن والدولة. وكانت هناك أعياد في السابق لإحياء ذكرى الانتصارات العظيمة التي حققها العثمانيون عبر تاريخهم. إلا أنه في القرن الثامن وبعد أن أخذ نجم الإمبراطورية بالأفول بقيت المأدبة السنوية التي كانت تقام بمناسبة إبحار الأسطول من قواعده البحرية للتجول في المتوسط. (الصورة 16).

وكانت هناك أعياد دينية ومناسبات تجاوزت البعد الطائفي.

فشهر رمضان مثلاً كان بمثابة «عيد» لجميع رعايا الدولة. ومما يلفت النظر أن المباركة السنوية لقوارب الصيد (تقليد اتّبعه بعض مسلمي الأناضول والبلقان) كانت تحصل في نفس اليوم الذي يحتفل فيه المسيحيون بعيد الغطاس. ويبدو أن العثمانيين المسيحيين كانوا يعنون عناية خاصة بعيد القديس يوحنا وعيد «صعود العذراء». ومن المناسبات الأخرى التي كن المسلمون أو بعضهم يحتفلون بها: عيد المولد النبوي، وليلة الإسراء والمعراج.

يُعتبر شهر رمضان شهراً فضيلاً ويحظى بأهمية خاصة على الصعيدين الديني والاجتماعي[8]. ورمضان هو الشهر التاسع حسب التقويم القمري وفيه أُنزل القرآن الكريم وهو أيضاً الشهر الذي يلتمس فيه المسلمون ليلة القدر. أضف إلى ذلك أن علي ابن أبي طالب وخديجة رضي الله عنهما توفيا في هذا الشهر، وهو أيضاً الشهر الذي ولد فيه الحسين سبط الرسول عليه السلام. ناهيك عن أن وقعة بدر حدثت في رمضان وهي من الأحداث الجسام في التاريخ الإسلامي. ورمضان هو شهر الصيام حيث يمتنع المسلم عن تناول الطعام والشراب وممارسة الجنس من الفجر حتى غروب الشمس. وفي نهاية هذا الشهر يحتفل المسلمون بعيد الفطر (شكر بيرمي) وهو أحد أهم عيدين في التقويم الإسلامي (القمري).

ولعل ما يميز رمضان عن الأشهر الأخرى هو الجو

---

(8) Francois Georgeon, "Le vanadan", (Paris , 1997), 31-113

الاجتماعي الذي كان يحيط به. ففي رمضان كانت معظم المحلات العامة والحوانيت تغلق أبوابها خلال النهار في اسطنبول وفي مدن أخرى. أما في الليل فكانت المقاهي والحوانيت تبقى مفتوحة حتى الفجر فيما كانت الأسواق تعج بالناس. وبعبارة موجزة كان الليل ينقلب إلى نهار. هذا ما كان يميز أيام رمضان عن غيرها. كان الأهالي يستعدون لاستقبال شهر رمضان قبل حلوله ببضعة أسابيع، فيقومون بتنظيف بيوتهم تنظيفاً شاملاً وشراء ما يلزم من المؤن والمأكولات. وكانت ساعة الإفطار (بعد أذان المغرب) مناسبة خاصة للبذل والعطاء. إذ كان السادة والأعيان يقيمون ولائم «مفتوحة» للفقراء وعابري السبيل. وجرت العادة في القرن الثامن عشر أن يقوم الصدر الأعظم بتوزيع الأعطيات والهبات على كبار الرسميين بعد دعوتهم إلى مأدبة الإفطار. وبطبيعة الحال كان مشايخ الطرق الصوفية يحظون أيضاً بالتكريم. لكن بعض هذه التقاليد ألغيت خلال السنوات 1840-1850، بحيث أصبحت الزيارات الرسمية لتهنئة الوزراء وكبار الموظفين تتم في مكاتبهم. أما الشرائح الدنيا في المجتمع كصغار الصنّاع والخدم فكانوا يحصلون على أعطياتهم من سادتهم. ففي منتصف القرن التاسع عشر كان الفقراء والمحتاجون يتجمعون يومياً خارج قصر السلطان عبد الحميد ليتسلموا أعطياتهم من رجال السلطان. ويبدو أن هذا التقليد كان متبعاً في جميع الأوقات وبقي كذلك حتى عهد التنظيمات حين أصبحت الأعطيات والصدقات السلطانية لا توزع

إلا عند الإفطار خلال شهر رمضان. اعتاد السلاطين أن يزوروا في الخامس عشر من رمضان قصر توبكابي حيث تحفظ عباءة النبي ﷺ وهناك كانوا يوزعون الحلوى (بقلاوة) على الإنكشارية. وقد استمر السلاطين إلى ما بعد سنة 1826 في تكريمهم لأفراد الجيش في شهر رمضان. ففي عهد السلطان عبد الحميد الثاني كان يدعى لتناول الإفطار في قصر يلدز كل مساء فوج معين من الجيش.

سبق أن أشرنا إلى التواصل الاجتماعي الذي اتسم به شهر رمضان إلا أنه لم يخل أيضاً من الكثير من مظاهر التسلية وعلى رأسها مسرح «الكركوز» الذي كان يرتاده الناس لسماع حكاية مختلفة في كل ليلة من ليالي الشهر. وبتطور المسارح، وظهور السينما (الصامتة) في مطلع القرن العشرين أخذ الناس يرتادون هذه الأماكن أيضاً. والحق أن شهر رمضان له صفة «كرنڤالية» إلى جانب صفته الدينية. بمعنى أن الحواجز الاجتماعية كانت في الغالب تزول إلى حد ما. والدليل عى ذلك أن الدولة عموماً اضطرت لمنع الرجال والنساء من الاختلاط في المحلات العامة في أوائل القرن التاسع عشر. إلا أن مرسوماً سلطانياً سمح بالاختلاط خلال عيد الفطر.

ولا يجوز إهمال الجانب الديني أو الروحي لهذا الشهر. ففي جميع أنحاء الإمبراطورية كانت تلاوة القرآن في المساجد أمراً مألوفاً في المدن خلال جميع أيام الشهر حتى عشية العيد (عيد الفطر). كما كان الكثيرون يزورون أضرحة الأولياء وكذلك

قبور أقاربهم وذويهم ويقضون الليالي في خيام بجوار هذه الأمكنة. وفي الوقت نفسه كان المقرؤون يتلون القرآن في مجلس السلطان وبحضور كبار علماء المسلمين. في حين كان طلاب المعاهد الدينية يجوبون القرى لوعظ الأهالي وجمع الصدقات. وعلى صعيد آخر كانت مساجد ومآذن اسطنبول تُزيّن بالمصابيح التي تبهر الأنظار، خاصة وأن إنارة الشوارع والطرق لم تكن بعد قد تحققت. إذ أن إضاءة الشوارع لم تتعهدها الدولة إلا في سنة 1860 .

بقي أن نشير إلى أن رمضان قارب بين الطوائف من حيث أن الكثيرين من غير المسلمين كانوا يُدعون لمأدبة الإفطار في قصر السلطان ولعل ذلك يعكس سلوك بقية شرائح المجتمع.

وعلى الجملة كان المسلمون يصومون جميع أيام شهر رمضان بنسب مختلفة تبعاً للمكان والزمان. ففي القرن الثامن عشر كان المجتمع ينظر نظرة ازدراء إلى الفرد المسلم الذي لا يصوم شهر رمضان، دون أن يترتب على ذلك عقوبة معينة سوى إدانة المجتمع والأئمة وربما بعض «القباضيات» Kabadayi باعتبار أن تجاهل هذا الفرض من المنكرات التي ينبغي التصدي لها. لكن القوانين والأنظمة التي صدرت خلال القرن التاسع عشر وخاصة قانون اللباس جعل تمييز المسلم عن غير المسلم أمراً غير يسير، مما أتاح الفرصة للمسلم «المخالف» أن يلجأ إلى المناطق السكنية المسيحية لتناول الطعام والشراب دون رقيب أو حسيب. أضف إلى ذلك أن منصب «المحتسب» ألغي

في سنة 1854 . والمحتسب هو الموظف الذي كان يتولى شؤون الأمن العام بما فيه مراقبة الأسواق وقمع المخالفات أو الأعمال المخلة بالآداب والشرع. ويبدو أن المشايخ والعلماء في هذه الفترة شعروا بأن الدولة تتهاون في الشؤون الدينية. لكن الواقع يشير إلى أن السلطات المدنية كانت في حيرة من أمرها في مسألة الصيام والحق أن الشرطة لم تتردد في معاقبة أولئك الذين لم يتورعوا عن تناول الطعام أو الشراب علانية خلال شهر رمضان. إلا أن ذلك لم يطبق إلا في بعض أحياء العاصمة اسطنبول.

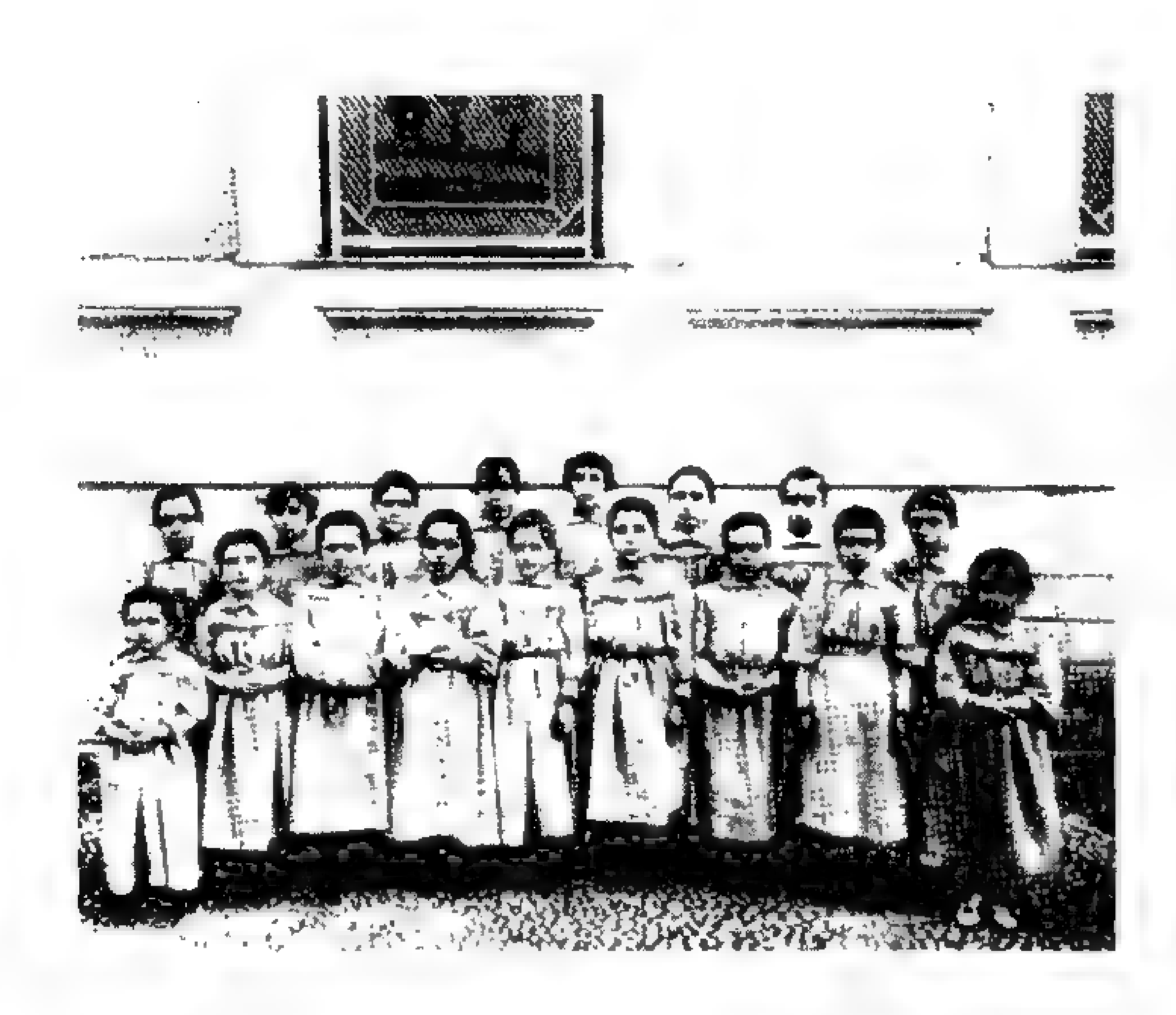
لا ريب أن الدولة في أواخر القرن التاسع عشر لم تعد تتبع سياسة واضحة اتجاه مراعاة الناس لحرمة رمضان . وقد يستغرب المرء من أن موظفي القصر في عهد السلطان عبد الحميد الثاني كانوا يأكلون ويشربون ويدخنون خلال شهر رمضان، علماً بأن السلطان المذكور بذل جهده لتنصيب نفسه خليفة على المسلمين. ويمكن تفسير هذا التناقض باعتباره ناجماً عن سعي الدولة لجعل الموظفين أكثر انضباطاً في ممارسة عملهم الرسمي والقيام بواجباتهم والتقيد بالأنظمة الجديدة التي قضت بعدم تغيير ساعات الدوام لموظفي الدولة خلال شهر رمضان. لكن المدارس الدينية بقيت تعطل خلال هذا الشهر بما في ذلك مئات المدارس والمعاهد التي أنشأتها الدولة.



صورة 17: تمثل الصورة طلاب الصف المتخرج، الكلية الأهلية في بلدة خربوط، 1909 - 1910.

نسبة الأمية:

كانت قلة قليلة من الناس تستطيع القراءة أو الكتابة. ولا شك أن ثقافه المجتمع كانت تقوم على التواتر الشفوي. ففي سنه 1752 لم تحوِ أكبر مكتبة في حلب إلا على 3000 مجلداً بالإضافة إلى 31 مدرسة لتعليم القرآن الكريم بالدرجة الأولى ومن المرجح أن مجمل عدد التلاميذ كان لا يتجاوز بضع مئات. أما الإناث فكان حظهن من التعليم يكاد لا يذكر إلا أن عدد التلاميذ القادرين على القراءة والكتابة ارتفع ارتفاعاً ملحوظاً خلال القرن التاسع عشر نتيجة لازدياد عدد المدارس الخاصة التابعة للطوائف



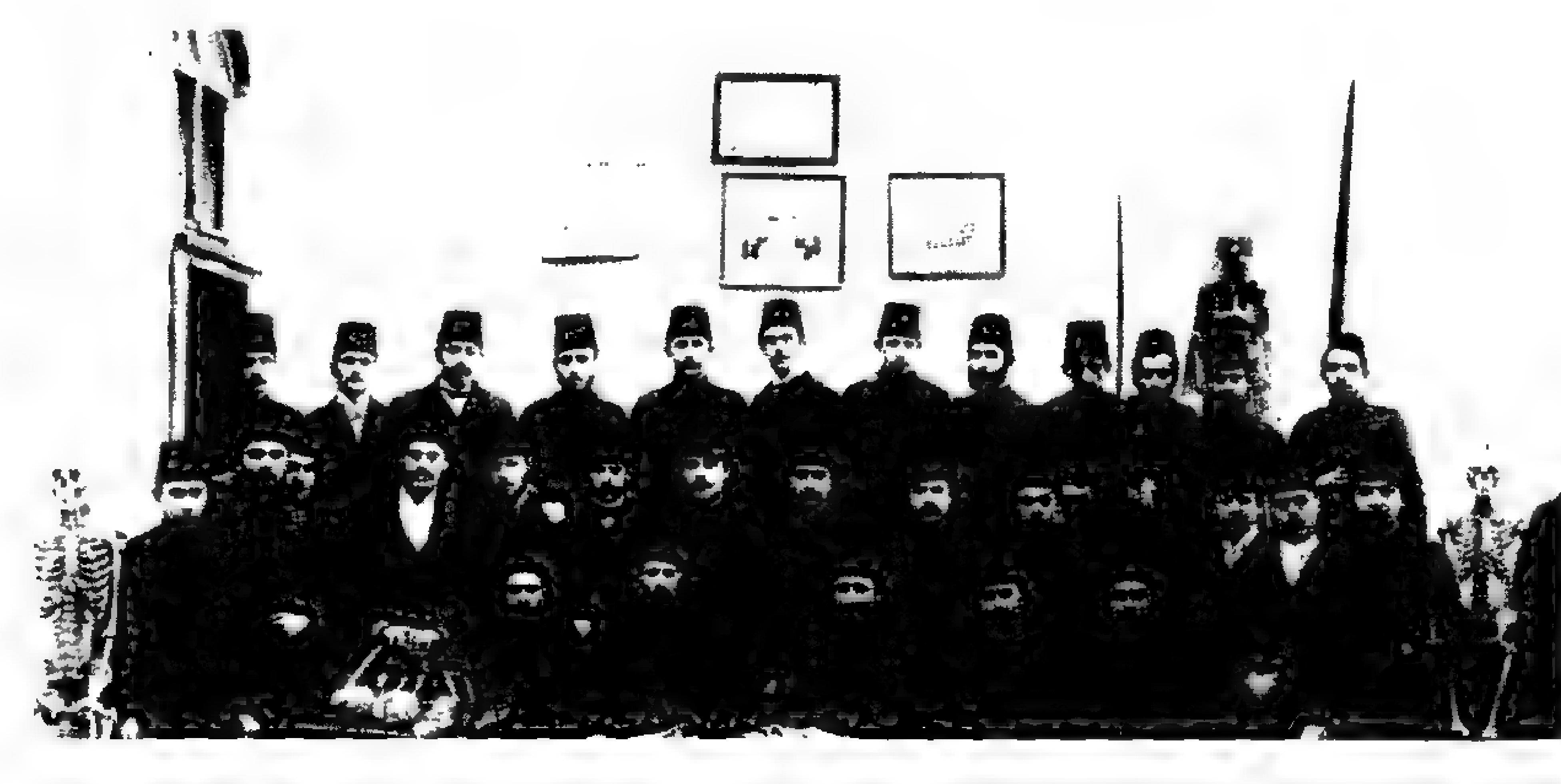
صورة 18: طالبات المدرسة الثانوية للبنات في اميغران/اسطنبول في عهد السلطان عبد الحميد الثاني

المسيحية. وكان لليهود أيضاً مدارسهم ولكن بنسبة أقل بكثير. أضف إلى ذلك أن الدولة بدأت تعني بإنشاء مدارس والعمل على إنشاء نظام تعليمي، وتشير بعض التقديرات إلى أن نسبة المتعلمين لم تتجاوز 2 أو 3 بالمئة في أوائل القرن التاسع عشر وحوالي 15 بالمئة في نهاية القرن المذكور. وتفيد المصادر إلى وجود خمسين مدرسة يهودية خاصة في سالونيك التي كن

اليهود فيها يشكلون نسبة عالية. وبلغ محموع التلاميذ المنتسبين إلى هذه المدارس 9000 تلميذ. أما في ما تبقى من الإمبراطورية العثمانية في نهاية القرن التاسع عشر، فتشير المصادر إلى وجود خمسة آلاف مدرسة ابتدائية يدرس فيها أكثر من 650 ألف تلميذ، أقل من 10 بالمئة منهم من البنات. (انظر الصور 17-19).

ويمكن اعتبار عدد الكتب والصحف المنشورة والمتداولة مؤشراً على نسبة عدد المتعلمين. فقبل سنة 1840 بلغ عدد الكتب المنشورة سنوياً أحد عشر كتاباً. وبحلول سنة 1908 ارتفع هذا العدد إلى 285 كتاباً وبلغ عدد المطابع تسع وتسعين مطبعة. وتجدر الإشارة إلى اثنتين من أوسع الصحف انتشاراً في عهد السلطان عبد الحميد الثاني: كانت إحدى هاتين الصحيفتين تطبع 15 ألف نسخة والثانية 12 ألف نسخة يومياً، علماً بأن الصحف كانت وقتها تخضع للمراقبة. وبعد الانقلاب الذي قام به زعماء «تركيا الفتاة» وظهور صحافة حرة، ارتفع هذان الرقمان إلى 60 ألفاً و40 ألف نسخة[9].

(9) Robert Mantran, Histoive de l'"Empire ottoman (Paris, 1989) 556-557.



صورة 19. مجموعة من طلبة مدرسة الطب السلطانية، سنة 1890.

بعض المراجع المفيدة:

Entries marked with a * designate recommended readings for new students of the subject.

* And, Metin. *Karagöz*, 3rd. edn (Istanbul, n.d.).

* Robert Mantran, *Histoire de l'Empire Ottoman* (Paris, 1989), 556 - 557.

A pictorial history of Turkish dancing (Istanbul, 1976).

Andrews, Walter. *Poetry's voice, society's song: Ottoman lyric poetry* (Seattle, 1985).

Artan, Tülay. «Architecture as a theatre of life: profile of the eighteenth century Bosphorus». Unppublished Ph. D. Dissertation, Massachusetts Institute of Technology, 1989.

Barnes, John Robert. *An introduction to religious foundations in the Ottoman Empire* (Leiden, 1986).

Bierman, Irene, et al. *The Ottoman city and its part* (New Rochelle, 1991).

Birge, John Kingsley. *The Bektashi order of derviches* (London, 1965).

* Brown, Sarah Graham. *Images of women: The portrayal of women in photography of the Middle East, 1860 - 1950* (London, 1988).

* Çelik, Zeyneb. *The remaking of Istanbul* (Seattle and London, 1989).

Duben, Alan and Cem Behar. *Istanbul households: Marriage, family and fertility 1880 1940* (Cambridge, 1991).

* Esenbel, Selcuk. «The anguish of civilized behavior. the use of western cultural forms in the everday lives of the Meiji Japanese and the Ottoman Turks during the nineteenth century», *Japan Review*, 5 (1995), 145 - 185

Feldman, Walter. *Music of the Ottoman court* (Berlin, 1996)

Garnett, Lucy M. J. *Mysticism and magic in Turkey* (London. 1912)

The women of Turkey and their folk - lore, 2 vols. (London, 1890)

Gibb, E. J. W. *Ottoman poetry*, 6 vols. (London, 1900 - 1909).

Holbrook, Victoria Rowe. *The unreadable shores of love: Turkish modernity and mystic romance* (Austin, 1994).

Jirousek, Charlotte A., «The transition to mass fashion dress in the later Ottoman empire», in Donald Quataert, ed. *Consumption studies and the history of the Ottoman Empire, 1550 - 1922: An introduction (Albany, 2000), 201 - 241.*

Karabas, Seyfi and Judith Yarnall. *Poems by Karacaoğlan: A Turkish bard* (Bloomington, 1996).

* Keddie, Nikki, ed. *Woman and gender in Middle Eastern history* (New Haven, 1991)

Lewis, Norman. *Nomads and settlers in Syria* and *Jordan, 1800 - 1980* (Cambridge, 1987).

* Kandiyoti, Deniz, ed. *Gendering the Middle East. Emerging perspectives* (Syracuse, 1996)

* Khoury, Dina Rizk. «Drawing boundaries and defining spaces. women and space in Ottoman Iraq», in Amira El Azhary Sonbol, *Women, the family, and divorce laws in Islamic history* (Syracuse, 1996), 173 - 187

Lifchez, Raymond. *The dervish lodge. Architecture, art and Sufism in Ottoman Turkey* (Berkeley, 1992).

* Marcus, Abraham. *The Middle East on the eve of modernity: Aleppo in the eighteenth century* (New York, 1989).

* Mardin, Serif. «Super westernization in urban life in the Ottoman empire in the last quarter of the nineteenth century», in Peter Benedict, Erol Tümertekin and Fatma Mansur, eds., *Turkey. Geographic and Social Perspectives* (Leiden, 1974), 403 - 446.

Masters, Bruce. *The origins of western economic dominance in the Middle East: Mercantilism and the Islamic economy in Aleppo, 1600 - 1750* (New York, 1988).

Quataert, Donald, ed., *Consumption studies and the history of the Ottoman Empire, 1550 - 1922. An Introduction* (Albany, 2000).

* Quataert, Donald. «Clothing laws, state and society in the Ottoman Empire, 1720 - 1829», *Internatonal Journal of Middle East Studies*, 29, 3 (August 1997), 403 - 425

* Social disintegration and popular resistance in the Ottoman Empire, 1881 - 1908 (New York, 1983).

Scare, Jennifer. *Women's costume of the Near and Middle East* (London, 1987).

Sonbol, Amira El Azhary, *Women, the family, and divorce laws in Islamic history* (Syracuse, 1996).

* Tunçay, Mete and Erik Zürcher, eds., *Socialism and nationalism in the Ottoman Empire, 1876 - 1923* (London, 1994).

Wittman, William. *Travels in Turkey, Asia Minor, Syria, Egypt during the years 1799, 1800 and 1801* (London, 1803).

* Wortley Montagu, Lady Mary. *The Turkish Embassy letters* (reprint, London, 1994).

Zilfi, Madeline. «Elite circulation in the Ottoman Empire: great mollas of the eighteenth century», *Journal of the Economic and Social History of the Orient*, 26, 3 (1983), 318 - 64.

Politics of piety: The Ottoman ulama in the post - classical age (Minneapolis, 1986)

* *Women in the Ottoman Empire. Middle Eastern women in the early modern era* (Leiden 1997).

9 العلاقات بين الطوائف، التعايش والصراع

مقدمة

نعرض في هذا الفصل لموضوع في غاية الحساسية وهو قضية الهوية القومية في المجتمع العثماني. فمفهوم القومية ينبثق من مفهوم الأمة الواحدة المتجانسة كالجمهورية التركية القائمة على أساس الهوية القومية للأتراك. ومع ذلك فقد كانت الإمبراطورية العثمانية عبر تاريخها تستوعب قوميات كثيرة وطوائف دينية مختلفة. وكانت هذه الطوائف تعيش في وئام وتتعاون في شتى الأمور. إلا أن تنامي المشاعر القومية والطائفية كان يؤدي أحياناً إلى صراعات دموية ومذابح خلفت أحقاداً لا تزال حتى اليوم تلقي ظلالها على العلاقات بين الأتراك من جهة، والأرمن واليونان والأكراد من جهة أخرى. ويمكن أيضاً أن نضع الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في هذا الإطار.

العلاقات بين الطوائف، نظرة عامة،

إن موضوع العلاقات التي سادت بين مختلف الطوائف في

الإمبراطورية العثمانية من المواضيع التي تستحق أن نقف عندها نظراً للصراعات القائمة حالياً في البلاد التي كانت في السابق جزءاً من هذه الإمبراطورية. يكفي أن نشير إلى النزاع الفلسطيني الإسرائيلي والقضية الكردية والأرمنية والأحداث المروعة التي جرت في البوسنة وكوسوفو منذ أمد قريب. وهذا يقودنا إلى السؤال: ما الذي يربط هذه الأحداث بالماضي العثماني لهذه الأقوام والشعوب؟

ولم يكن هذ الصراع بين القوميات والطوائف لينشأ، لولا ظروف تاريخية معينة وأحداث اتخذت فيما بعد منحى خاصاً. والصراعات التي سنعرض لها لم تكن وليدة أحقاد تاريخية قديمة وإنما هي حديثة العهد ويمكن تعليلها بالرجوع إلى أحداث جرت إبّان القرنين التاسع عشر والعشرين وليس بالحديث عن كراهية عرقية متأصلة منذ القدم كما يفترض البعض.

بالرغم من الكثير من الأفكار المغلوطة حول طبيعة التعايش بين مختلف الطوائف في الدولة العثمانية، لا يمكن أن ننكر أن العلاقات بين مختلف الأقوام والأقليات كانت علاقات جيدة نسبياً. وما من شك أن الأقليات الخاضعة للحكم العثماني كانت تتمتع بحقوق وبحماية أكثر من تلك الأقليات التي كانت تعيش في الممالك الأخرى مثل فرنسا أو امبراطورية الهابسبورغ. إلا أننا نقر بأن هذه العلاقات ـ أي العلاقات بين الطوائف ـ أخذت تسوء في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. ومن وجهة نظرنا

فإن تدهور هذه العلاقات يرجع إلى تسلط الرأسمالية الغربية من جهة وتدخل الدول الكبرى في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية. أضف إلى ذلك طبيعة السياسة التي انتهجتها الدولة في سبيل منح حقوق سياسية أكثر شمولاً. إننا لسنا بصدد الدفاع عن سجل الدولة العثمانية في هذا الميدان ولا نسعى لتبرير الظلم والأعمال الوحشية التي ارتكبت بحق بعض رعايا هذه الدولة.

إن ما نرمي إليه في هذا البحث هو تصحيح بعض المعتقدات السائدة حول طبيعة العلاقات بين مختلف الأعراق والطوائف الدينية التي احتواها المجتمع العثماني. لا شك أن الدين كان من الميزات الهامة التي حددت هوية الفرد في المجتمع. وكثيراً ما كان العامة لا يميزون بين الدين والانتماء القومي أو العرقي. ففي البلقان والأناضول مثلاً، كان عامة الناس يستخدمون لفظ «أتراك» عند الإشارة إلى المسلمين سواء أكان هؤلاء المسلمون أكراداً أم أتراكاً أم ألباناً (باستثناء العرب). ولا يزال المسيحيون الصرب حتى اليوم يطلقون لفظ «تركي» على البوسني المسلم، علماً بأن مسلمي البوسنة ينتمون إلى العرق السلافي. وكذلك كان العرب بصفة عامة يطلقون كلمة «تركي» على المسلمين الألبان والشراكسة الوافدين من خارج البلاد.

ويبدو أن لدى البعض صورة مشوهة في مخيلتهم مؤداها أن المجتمع العثماني كان مقسماً إلى طوائف دينية أو ملل منعزلة بعضها عن بعض ودون أي تواصل اجتماعي ويعيشون في جو

من الكراهية المتبادلة حيث كان المسلمون يكرهون النصارى، والنصارى يكرهون اليهود، واليهود يكرهون النصارى الذين كانوا بدورهم يكرهون المسلمين. لكن هذه الصورة تجافي الحقيقة تماماً. بداية نقول إن التعبير «ملة» بمعنى «العثمانيين غير المسلمين» ليس تعبيراً قديماً وقد استخدم هذا التعبير في عهد السلطان محمود الثاني في أوائل القرن التاسع عشر. على حين أن اللفظ «ملة» كان في العصور السالفة يشير إلى المسلمين ضمن الإمبراطورية حصراً.

من المفيد في إطار هذا السياق أن تعرض وجهتي نظر لبلغاريين إبان الحكم العثماني لبلغاريا خلال الفترة 1700 ـ 1922. هنا نجد الأب بايسي 1722 ـ 1773 Paissy وس. ڤراتشانسكي 1739-1813 Vrachansky ينعتان سادتهم العثمانيين بـ «الكفار الهمج» و«أبناء الكفرة» و«الوحوش» و«البرابرة». أما الكاتب البلغاري المسيحي خريستو بوتيڤ Khristo Botev 1848-1876 فقد وصف الإدارة العثمانية بالتعابير الشعرية التالية:

وتثور ثائرة الطغاة
ويستحلّون حرمات وطننا
بالقتل والصلب والشنق
وفرض الغرامات على الشعب الذي استعبدوه.

وهذه النبذات جميعها مستقاة من كتابات بعض المفكرين البلغار[1] الذين هجروا بلادهم ودعوا إلى الانفصال عن الدولة العثمانية وإنشاء وطن بلغاري مستقل، بدعوى أن العثمانيون قضوا على النهضة البلغارية بعد أن أخضعوا بلغاريا وحرموها من التواصل مع حضارة الغرب وثقافته.

ومن جهة ثانية نجد بعض المسيحيين البلغار، يرسمون صورة مختلفة للمسلمين البلغار الذين عاشوا بين ظهرانيهم. ولدينا الشهادتان التاليتان من مسيحيين بلغار قبيل استقلال بلغاريا سنة 1908 وبعد ذلك بسنوات قليلة:

> كان الأتراك والبلغار يعيشون جنباً إلى جنب وكانوا ـ أي الأتراك ـ جيراناً طيبين. كنا خلال الأعياد نتبادل الهدايا والزيارات. كنا نرسل لهم البيض الملون في عيد الفصح وكانوا يرسلون إلينا الحلوى (البقلاوة) في عيدي الفطر والأضحى (برما) وكانت الزيارات المتبادلة شيئاً مألوفاً في الأعياد[2].

> كنا نقيم في خاسكوفو وكان جيراننا أتراكاً وتربطنا بهم علاقات حسن جوار. كان والدي يتقنان اللغة التركية وأذكر أن والدي في وقت ما اضطر للغياب للقتال في حرب

---

(1) المصدر: مقابلات أجرتها بربارة ـ يفيز ـ الينتغون في بلغاريا، جامعة بنغهامبتون.

(2) مقابلة مع سيمون راديف (1879 ـ 1907)، يصف فيها أيام طفولته قبل 1900.

البلقان وخلف وراءه أمي وأربعة أطفال. وقد أصر جيراننا الأتراك على استضافة أمي خلال فترة غياب والدي .. إن ما أريد قوله هو أننا كنا مرتاحين في العيش مع هؤلاء القوم (الأتراك)(3).

إذا راجعنا تاريخ البشرية فسنجده حافلاً بالشواهد على جنوح المجتمعات والأمم إلى التمسك بتلك الخصائص التي تميزها عن غيرها من الشعوب. فالإغريق مثلاً قسموا العالم إلى قسمين: الإغريق (الفئة المتحضرة) والبرابرة. وقد يقرّون بأن البرابرة يمتلكون الشجاعة والجرأة، لكنهم ليسوا أصحاب حضارة. أما اليهود فالعالم بالنسبة لهم ينقسم إلى يهود وغير يهود. أما المسلمون فيطلقون لفظ «أهل الذمة» على المسيحيين واليهود لتمييزهم عن المسلمين الذين أكرمهم الله بالإسلام.

لا شك أن عامة الناس في العالم العثماني كانوا واعين تماماً للفروقات بين المسلمين والمسيحيين. فالسلاطين والطبقات الحاكمة عموماً كانوا من المسلمين والدولة بلا أدنى شك كانت تعتبر نفسها دولة إسلامية. ولا ننسى أن الكثيرين من السلاطين اتخذوا لقب «غازي» بمعنى المقاتل أو المجاهد في سبيل الله. وسبق أن أشرنا إلى محاولة السلاطين إعادة إحياء منصب «الخليفة» بمفهومه الإسلامي التاريخي. كانت الخدمة العسكرية

---

(3) مقابلة مع إيڤيتا غوسبوداروڤا، حديث خاص أجرته معها بربارة ريفز - إينغلتون في 9 يناير / كانون ثاني، 1995.

تعتبر من واجبات المسلم علماً بأنه كان على مر العصور بعض الأفراد من غير المسلمين قد قاتلوا في صفوف العثمانيين وخاصة في البحرية خلال الفترة 1840 ـ 1850.

ومهما يكن من أمر فقد أصبحت الخدمة العسكرية من واجبات المسلمين بالدرجة الأولى حتى بعد صدور قانون سنة 1856 الذي ألزم المسيحيين العثمانيين بالخدمة في الجيش. لكنه سرعان ما صار المسيحيون يدفعون بدلاً نقدياً لقاء إعفائهم من الخدمة العسكرية ومن ثم تحول هذا البدل تدريجياً إلى ضريبة خاصة. لكن القانون الذي صدر لاحقاً في سنة 1859 ألغى هذه الميزة التي دأب المسيحيون على استغلالها للتهرب من الخدمة العسكرية، وجعل الآلاف منهم يفضلون الهرب إلى خارج البلاد على الخدمة في الجيش، ولعل هذا ما يفسر الشعور العام بأن مهمة القتال دفاعاً عن الدولة العثمانية تقع على عاتق المسلمين فقط.

كانت هناك آليات مختلفة جعلت التمييز بين الطوائف أمراً سهلاً. وقد عرضنا في فصل سابق لقوانين اللباس والقيود التي وضعتها الدولة للتمييز بين مختلف الطوائف. إلا أنه كانت هناك اعتبارات أخرى لا بد من الإشارة إليها في هذا الشأن.

كان النظام القضائي حتى القرن التاسع عشر يعكس التعددية لطائفية. بمعنى أنه كان لكل طائفة دينية محاكمها الخاصة وقضاتها. لكن المحاكم الإسلامية كانت أيضاً تنظر وتبت في أية

قضية بين المسلم وغير المسلم باعتبار أن الولاية كانت بيد المسلمين. وعلى ذلك لم يكن جائزاً لغير المسلم أن يشهد ضد الفرد المسلم إلا في حالات استثنائية. كانت الدولة تتعامل مع مختلف الطوائف على الصعيد الرسمي من خلال رؤساء هذه الطوائف أو ممثليهم.

ويبدو أن المحاكم الإسلامية (الشرعية) كانت في الكثير من الأحيان تمنح المسيحيين واليهود حقوقاً لا تتوافر في المحاكم المذهبية لهاتين الطائفتين. لذلك كان العثمانيون غير المسلمين يلجأون من حين لآخر إلى المحاكم الشرعية لإنصافهم علماً بأنهم لم يكونوا ملزمين بذلك. والجدير بالذكر أن المسيحيين كانوا كثيراً ما يلجأون إلى المحاكم الإسلامية في القضايا الإرثية وذلك لأن الشرع الإسلامي كان يضمن الحقوق الإرثية لجميع أفراد الأسرة والأقارب. لذلك كان المسيحيون واليهود الذين يخشون حرمانهم من حقوقهم الإرثية يلجأون إلى الشرع الإسلامي لإنصافهم، لا سيما وأن الشرع الإسلامي كان يمنح الزوجة التي توفي زوجها نصيباً أكبر من الميراث عما يمنحه لها القانون الكنسي. هذا من ناحية ومن ناحية كان بمقدور الشابة الذمية التي يرغمها أهلها على الزواج من شخص لا تريده أن تلجأ إلى المحاكم الشرعية لمنع عقد مثل هذا الزواج، إذ أن الشرع الإسلامي يشترط موافقة المرأة المعنية في هذه الحال.

ثم إن الإصلاحات القانونية (التنظيمات) أدت بطبيعة الحال إلى زوال المرجعية الإسلامية في النظام القضائي العام، وترتب

على ذلك «معاملة جميع رعايا الدولة» معاملة متساوية مهما كانت أديانهم ومذاهبهم، وهذا يعني تمتع الجميع بنفس الحقوق والواجبات بما فيها الخدمة العسكرية. وفي الوقت نفسه لم يعد هناك أي مبرر لقانون اللباس. أما على صعيد القضاء فقد أخذ دور المحاكم الشرعية يضمحل في حال النزاعات. على حين بدأت تتشكل محاكم «مختلطة» للنظر في القضايا التجارية والجنائية ومن ثم القضايا المدنية أو النزاعات بين الأفراد بغض النظر عن الانتماء الطائفي للأطراف المدّعية أو المدَّعى عليها وفي سنة 1869 ظهرت المحاكم المدنية nizamiye للنظر في الدعاوى المدنية والجنائية. ولا نستطيع أن نجزم بمدى جدوى هذه التغيرات في صيانة حقوق لفرد سواء أكان مسيحياً، يهودياً أم مسلماً. ويرى البعض أن حقوق النساء بوجه عام قد تراجعت بعد «علمنة» القوانين، إلا أن هناك من يخالف هذا الرأي.

يبقى السؤال المطروح: هل كان جميع رعايا الدولة متساوين؟ وكيف كانت الدولة تتعامل مع رعاياها من غير المسلمين؟ ولعل الشهادة التالية تعكس وضع الطائفة اليهودية في سالونيك وقد وردت في «التقرير السنوي لأوضاع اليهود في تركيا». الذي نشر في مجلة: Bulletin de l'alliance Israelite universelle سنة 1893. والمجلة المذكورة كانت قد أسست من قبل يهود فرنسيين سنة 1867 لتتبع أخبار الجاليات والطوائف اليهودية حول العالم ولمكافحة التمييز العنصري. إليك الآن الرسالة التي وجهتها الطائفة اليهودية المقيمة في سالونيك إلى

المجلة المذكورة في سنة 1893:

> يتمتع اليهود في تركيا بقدر من المساواة قلّ نظيره حتى في أكثر البلاد حضارة ورقياً. إن جلالة السلطان وحكومة الباب العالي ينتهجان سياسة بالغة التسامح تجاه اليهود[4].

ولوضع هذه الكلمات في سياقها الصحيح لا بد من الإشارة إلى أنها وردت في مجلة غير معدّة للنشر داخل الدولة العثمانية ومن ثم ليس هناك ما يبرر الشك بصدق نوايا كاتبها. ونستطيع القول أن هذه الكلمات تمثل على الأرجح مشاعر أعدادٍ كبيرة من العثمانيين غير المسلمين إبان القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. أضف إلى ذلك أن العلاقات بين اليهود والمسلمين كانت أحسن حالاً من العلاقات التي كانت قائمة بين المسلمين والمسيحيين (أو بين المسيحيين واليهود).

التوزّع السكاني في المدن والعيش المشترك بين الطوائف

لا شك أن تمركز مختلف الطوائف في أحياء خاصة يدل على مدى التواصل الإجتماعي بين هذه الطوائف. وإذا اعتمدنا مدينة سالونيك كنموذج قد يبدو لنا لأول وهلة أن المدينة كانت مقسمة إلى أحياء سكنية أو تجمعات سكانية ذات طابع طائفي. ويستدل من خريطة لمدينة سالونيك في منتصف القرن

(4) Paul Dumont, "Jewish communities in Turkey during the last decades of the nineteenth century in the light of the archives of the Allionce sraelite Universelle".

التاسع عشر أن المدينة كانت مقسمة إلى مناطق سكنية منفصلة يشار إليها مثلاً بعبارة «الحي اليهودي» أو «الحي المسيحي» (الروم الأرثوذكس) أو الحي الإسلامي. وكان بعض هذه الإحياء أو المناطق السكنية يقع ضمن مناطق تقطنها طوائف أخرى، فمثلاً تجد الأحياء المسيحية في قلب مجموعة من الأحياء الإسلامية ومثل ذلك في الأحياء اليهودية. ولا يوجد في المصادر ما يشير إلى سكن جماعات كبيرة من المسلمين أو المسيحيين في المناطق السكنية «اليهودية» في سالونيك بعكس ما هو متوافر لدينا من معلومات في هذا الشأن في أماكن أخرى من الدولة.

نستطيع القول بوجه عام أن توزّع السكان في المدن لم يكن دائماً ذو صبغة طائفية خلال الحقبة 1700 ـ 1922. ففي المقاطعات الأوروبية مثلاً نجد أن المسلمين في مدينة ريسن Resen لم يكونوا يسكنون في أحياء خاصة بهم. في حين كان الوضع عكس ذلك في مدينة أوهرِد Ohrid. ومن الملاحظ أن الأسر الثرية كانت تميل إلى التجمع في مناطق سكنية معينة. ففي اسطنبول خلال القرن التاسع عشر كان الأثرياء أو معظمهم يسكنون بالقرب من قصر السلطان. أما الطبقات الاجتماعية الأخرى فكانت موزعة توزيعاً لا يعكس وضعها الاقتصادي والمعيشي. وفي بعض أحياء أنقرة بقي المسلمون والمسيحيون يعيشون جنباً إلى جنب لعدة قرون، وهناك دراسة موثّقة ومفصلة حول توزع الطوائف في الأحيىء السكنية داخل مدينة حلب في

منتصف القرن الثامن عشر. وتشير الدراسة إلى عدم وجود أحياء لليهود أوالأكراد. فما يسمى بحي اليهود مثلاً، كان يقطنه مسلمون إلى جانب اليهود. أما حي الأكراد فلم يبق منه سوى الإسم فقط نسبة للأكراد الذين استقروا في هذا الجزء من المدينة في العصور الوسطى إبان العصر المملوكي. وفي أوائل القرن العشرين كان 93 بالمئة من سكان حي الأكراد من المسيحيين. ومما لا شك فيه أن جماعات من المسلمين والمسيحيين واليهود كانت تعيش في أحياء مشتركة وتربطهم علاقات جوار. ولدينا أدلة على وجود معبد يهودي (كنيس) وعلى جانبيه منازل تسكنها أسر مسلمة. في حين كانت «منازل يهودية» على مقربة من أحد المساجد. ويبدو واضحاً أن الأثرياء كانوا يسكنون في أحياء خاصة بهم؛ وكذلك كان شأن الطبقات الفقيرة والوسطى. كانت الأسرة العثمانية بوجه عام تختار الحي الذي يناسبها تبعاً لعدة اعتبارات منها الذوق والشريحة الاجتماعية التي ينتمي إليها سكان الحي بالإضافة إلى الدين. خلاصة القول أن الكثير من الناس كانوا يعيشون في أحياء سكنية مختلطة.

شواهد أخرى على التواصل الاجتماعي

ثمة شواهد أخرى على أن مختلف القوميات والطوائف الدينية لم تكن تعيش بمعزل عن بعضها البعض على صعيد الحياة اليومية. ومن الأدلة على ذلك اللغات السائدة في الدولة العثمانية. ويكفي أن نلاحظ أن اللغة العثمانية الرسمية كانت غنية

بالتعابير والمفردات الأجنبية وفي مقدمتها العربية التي تشكّل 40 بالمئة من مفردات اللغة التركية. أضف إلى ذلك الكثير من الكلمات الفارسية الأصل وكلمات أخرى مستعارة من عدة لغات أوروبية. فهناك حوالي 1000 كلمة يونانية وإيطالية ناهيك عن الكلمات المستعارة من الألمانية والإنكليزية. فكلمة «قرش» (وحدة النقد) مأخوذة عن الألمانية groschen. وفي كيليكية في جنوب غرب الأناضول كان الأرمن ينطقون بالتركية سوى أنهم كانوا يكتبونها بالأبجدية الأرمنية. في حين كان المسيحيون اليونان المقيمون في شمال وغربي الأناضول يستخدمون الأبجدية اليونانية في كتابه «اللغة التركية» التي يتحدثون بها وهي اللغة المسماة «كرما نليجه».

والجدير بالذكر أن اللغة اليونانية المستخدمة في بلدة قيصرية كانت تحوي قدراً كبيراً من الألفاظ التركية بحيث كان يتعين على المرء معرفة اللغتين التركية واليونانية لفهمها. والحق أن الكثير من اليونانين المقيمين في اسطنبول في القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر كانوا ينطقون بالتركية ويتخاطبون بها حصراً. والشيء الآخر الذي يسترعي الانتباه هو أن «الموسيقى الكنائسية» التي كانت تصاحب الطقوس الدينية المسيحية واليهودية كانت مبنية على المقامات الموسيقية العربية، مما يدل على تآلف بين الطوائف والقوميات المختلفة في إطار مجتمع عثماني واحد. قصارى القول أن الطوائف المختلفة التي شكلت المجتمعات العثمانية لم تكن مجتمعات منغلقة على نفسها كما تصور بعض الباحثين.

العلاقات بين الطوائف على الصعيد المهني

وهنا أيضاً نجد أنفسنا مضطرين لتصحيح بعض ما كتب وأشيع حول بعض جوانب الحياة اليومية. وهذه الكتابات ليست في الحقيقة سوى أحكام عامة لا تعكس الواقع المُعاش بدقة. وهناك عدد من الأبحاث التي تشير إلى أن بعض المهن كانت حكراً على طوائف أو قوميات معينة. بمعنى أن «الأتراك»(يقصدون المسلمين) كانوا يزاولون مهناً معينة فقط والشيء نفسه ينطبق على المسيحيين. مثال ذلك أن الفلاحين والمزارعين الأتراك كانوا يميلون إلى زراعة الحبوب، أما الأرمن واليونانيين فكانوا يزرعون الفواكه والخضار. ويزعمون أيضاً أن الكثير من الخياطين كانوا من الطائفة اليونانية. في حين كان معظم الصاغة من الأرمن. أما الأتراك فكانوا يتقنون الصناعات الحرفية مثل صناعة السجاد والنجارة. ويذهب الكثير من الباحثين إلى القول بأن الأرمن واليونانيين كانوا يمارسون الأعمال التجارية واشتهروا بالمكر والدهاء. أما المناصب الإدارية فكانت بأيدي الأتراك الذين (حسب الرأي الشائع) كانوا يجيدون العمل الإداري ويتحلون بالصدق. وفي نظرنا أن هذا التصور لا يجوز تعميمه. إنه كمن يقول إن اليهود يملكون مواهب خاصة تؤهلهم للنجاح في ميدان المال والأعمال.

ولعل هذه الصورة التي تكوّنت في أذهان البعض ترجع إلى الأوضاع التي شاهدوها في بعض الأماكن ومن ثم عمموا ما شاهدوه على سائر أنحاء الدولة. ونحن لا ننكر أن بعض

الطوائف كانت تحتكر بعض المهن إلى حد ما. ففي أحد نواحي اسطنبول كان معظم أو جل صناع الأحذية من الأرمن. وفي ناحية أخرى نجد معظم صناع الأحذية من اليونان. وفي دمشق التي اشتهرت بالصناعات النسيجية نجد المسلمين والمسيحيين واليهود يعملون في هذا القطاع. وأحياناً كانت بعض الطوائف تختص بممارسة حرف معينة. فمثلاً كان جميع صباغي دمشق تقريباً من المسيحيين. أما أغلب الحائكين فكانوا من المسلمين. وهنا تجدر الإشارة إلى أن الحياكة وإعداد الأنوال كانت تتطلب مهارة عالية. لذلك لا يجوز القول أن معظم المسلمين كانوا مجرد فلاحين بدائيين يعملون في الحقول. والشيء نفسه يمكن أن يقال عن الأوضاع في الولايات البلقانية. ففي القرن التاسع عشر نجد أن نسبة المسلمين البوسنيين المالكين لمؤسسات أو ورشات صناعية كان أعلى من نسبة البوسنيين الكاثوليك والمسيحيين الأرثوذكس. وفي الجبل الأسود كان المسلمون والألبان الكاثوليك يمارسون التجارة على نطاق واسع في الأناضول وبلاد الشام كان الأرمن والروم الأرثوذكس يعملون في صناعة الحرير إلى جانب المسلمين واليهود. وإذا كانت بعض الطوائف تزاول مهناً معينة هنا وهناك، فذلك يعود لأسباب تاريخية. لنأخذ مثلاً صناعة السجاد المنتشرة في الأناضول. كان معظم الصناع في هذا القطاع من المسلمين. لكن الشركات والمؤسسات التجارية الأوروبية التي افتتحت فروعاً لها في إزمير، أخذت منذ منتصف القرن التاسع عشر تزاحم صانعي

السجاد المسلمين في غرب الأناضول للسيطرة على تجارة السجاد. ولهذا الغرض لجأت الشركات الأوروبية إلى التعاون مع مسيحيي البلاد لاختراق هذا السوق الهام. وهنالك ما يشير إلى تزايد عدد المسيحيين العاملين في صناعة السجاد وخاصة بعد سنة 1870 . إن هذه الأمثلة وغيرها تدحض الوهم الشائع بأن الأنشطة الاقتصادية غلب عليها الطابع الطائفي المحض.

أما التنظيمات أو النقابات الحرفية فقد كان أعضاؤها في كثير من الحالات مزيجاً من المسلمين ومن غير المسلمين وإن كان هناك بعض المنظمات النقابية التي ينتمي أعضاؤها إلى طائفة معينة. وقد أجريت دراسة في أوائل القرن التاسع عشر حول النقابات العمالية في اسطنبول، بينت بأن حوالي نصف العمال ينتمي إلى نقابة «مختلطة» أي تضم أفراداً مسلمين وغير مسلمين. على حين أن 25 بالمئة من العمال والصناع في سالونيك كانوا ينتمون إلى نقابات مختلطة. ومرّد ذلك إلى أن سكان سالونيك كانوا أكثر تجانساً من سكان اسطنبول من حيث تعدد الأعراق والمذاهب. وعلى الجملة نستطيع القول أن من 25 إلى 50 بالمئة من العمال والصناع في الدولة كانوا ينتمون إلى منظمات نقابية ينتمي أعضاؤها إلى أكثر من طائفة دينية.

و أحياناً كانت تتجلى الهوية الطائفية لبعض التنظيمات النقابية عندما تقوم هذه التنظيمات بالاحتجاج أوالإضراب لتحقيق مطالب معينة. مثال ذلك عندما وقَّع مئة عضو من نقابة بائعي الخضار في سطنبول على عريضة سنة 1860 تتعلق بأسعار

الفحم. ومما يلفت النظر أن جميع الموقعين على العريضة كانوا من المسيحيين علماً بأن نقابتهم كانت تضم أعضاء مسلمين. وكذلك في حلب حين أقدم الأعضاء المسيحيون في نقابة تجار الحرير على توقيع عريضة مماثلة في الأربعينيات من القرن التاسع عشر. وفي الستينيات من القرن نفسه عثرنا على عريضة موقعة من قبل الأعضاء المسلمين في هذه النقابة. إلا أنه في كلا الحالين كان الموقعون يؤكدون على أنهم يمثلون جميع أعضاء النقابة أياً كان مذهبهم.

لكن التنظيمات النقابية والاتحادات العمالية بشكلها المعاصر لم تبدأ بالظهور إلا بعد انقلاب سنة 1908 التي قامت به حركة تركيا الفتاة. والواقع أن الاتحادات التي شكلت في تلك الفترة كانت ذات طابع طائفي في بادئ الأمر لكنها سرعان ما اندمجت مع الاتحادات الأخرى بحيث أصبحت الاتحادات العمالية تضم أعضاء كثر من المسلمين والمسيحيين على حد سواء بالإضافة إلى بعض اليهود أحياناً. لا شك أن بروز الاتحادات العمالية الكبرى كان وليد رؤوس الأموال الأجنبية التي استثمرها أصحابها في عدة قطاعات. ومن هذه الاتحادات: اتحاد عمال السكك الحديدية واتحاد عمال مصانع التبغ والتنباك في سالونيك واتحادات أخرى في إزمير وبيروت وأماكن أخرى. ولعل أبرز الشواهد على أن الاتحادات والتنظيمات العمالية كانت تمثل مختلف الطوائف والقوميات هو الاجتماع الجماهيري الذي عُقد في سالونيك في حزيران / يونيو من سنة

1909 حيث تكلم عدد من الخطباء باللغة التركية والبلغارية واليونانية واللادينية (لهجة إسبانية تكتب بالاحرف العربية)[5]. وجدير بالذكر أن سالونيك كانت تمتاز بنشاط طبقتها العاملة مما مهد السبيل إلى نشوء حركات اشتراكية في مابعد.

ننتقل الآن إلى الحديث عن التوتر والصراع الذي ذر قرنه في المجتمع العثماني خلال القرن التاسع عشر. ولكي نحيط بالعوامل التي أدت إلى إثارة النعرات الطائفية في المجتمع العثماني، لا بد من الأخذ بالحسبان الدور الذي لعبته الشركات والمؤسسات الأجنبية في هذا الشأن. ولا ننسى أنه كان هناك عشرات من الشركات الأجنبية العاملة في الدولة العثمانية والتي شملت أنشطتها البنوك والسكك الحديدية والمرافئ/ النقل البحري ومرافق عامة بالإضافة إلى مصانع النسيج والأغذية. كانت هذه الشركات تستخدم أكثر من 13 ألف عامل وموظف في السكة الحديدية وحدها هذا في الوقت الذي بلغ عدد موظفين دائرة الدين العثماني العام خمسة آلاف فرد على الأقل. ومن الملاحظ أن هذه المؤسسات والشركات الكبيرة كانت دوماً تختار كبار موظفيها من صفوف الأجانب ويليهم في المرتبة العثمانيين المسيحيين الذين شغلوا مناصب إدارية أرفع من تلك التي شغلها زملاؤهم المسلمون. والحق أن المسلمين كانوا يحتلون أدنى المراتب في السلم الوظيفي ويتقاضون أدنى

---

(5) Yavuz Selim Karakısla, "The emergence of the ottoman industrial working class, 1839-1923 , D. Quatart and E. Zurcher, edc.

الأجور. أضف إلى ذلك أن تلك الشركات كانت تميل إلى توظيف المسيحيين وخاصة عندما تواجه هذه الشركات أزمات في علاقاتها مع الدولة وكأنها كانت لا تأمن جانب الموظف أو العامل المسلم. ولأسباب مماثلة كانت التنظيمات النقابية تميل إلى اختيار قادتها من صفوف المسيحيين. وليس بالضرورة أن تكون هذه الظاهرة مرتبطة بالرأسمالية كنظام اقتصادي. لكننا نستطيع القول في هذه الحالة أن المستثمرين الأجانب كانوا يفضلون التعامل مع أخوانهم في الدين (العثمانيون المسيحيون) على حساب الطبقات المسلمة، بحيث أصبح المسيحيون يتمتعون بامتيازات نتيجة للعلاقة الخاصة التي كانت تربطهم بالشركات والمستثمرين الأجانب. لا شك أن السياسة التي اتبعتها الشركات الاستثمارية في اختيار موظفيها يعكس الاختراق الأوروبي الغربي للمجتمع العثماني على الصعيدين الاقتصادي والسياسي وكذلك الاجتماعي والثقافي، مما أدى إلى تحولات جذرية في بنية النظام العثماني. والحق أنه كانت هناك ثلاثة تيارات تتنازع القيادة. أولها القوى التي كانت تسعى للحفاظ على الوضع المتميز للمسلمين باعتبارهم أعمدة الحكم والمجتمع، وثانياً: القوى التي كانت تسعى من خلال النفوذ الاقتصادي المتزايد للأجانب، على تقديم غير المسلمين على المسلمين، وثالثاً: القوى المتمثلة في إرادة الحكومة إقامة نظام إداري عام يديره موظفون أكفاء من جميع الطوائف في إطار مجتمع يتساوى فيه الجميع أمام القانون.

وبطبيعة الحال لا نستطيع التكهن بما كان سيحدث لو كُتب لمسيرة الإصلاح أن تمضي قدمًا في تحقيق مجتمع المساواة وما ستؤول إليه الأوضاع لو كُتب للدولة البقاء. لكن الحقيقة الثابتة هي أن النظام العثماني كان قد أخذ بالتفكك ممهداً السبيل لولادة نظام جديد. أجهضته الأحداث التي تلت. خلاصة القول أن المجتمع العثماني خلال القرن التاسع عشر كان يعيش فترة تطور لم تكتمل نتيجة لزوال الدولة سنة 1922.

المجازر الأرمنية خلال الفترة 1915 - 1916[6]

سبقت الإشارة إلى أن العلاقات بين مختلف طوائف المجتمع العثماني كانت علاقات جيدة نسبياً في معظم الأوقات. لكن المجتمعات أياً كانت، لا تخلو من أعمال العنف التي تندلع من حين لآخر لأسباب اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية. فعلى سبيل المثال انشق عن كنسية الروم الأرثوذكس جماعة خالفت الكنيسة الرسمية في مسائل مذهبية وعمدت هذه الجماعة إلى إنشاء «كنيسة» خاصة بها في سنة 1701 وسرعان ما اندلعت الاضطرابات بين هذه الطائفة المنشقة وأتباع «الكنيسة الرسمية»

---

(6) هناك أبحاث كثيرة حول هذا الموضوع، راجع كتابات Havannisian والدراسات التي نشرها Robert Melson, Heath Lowry, Michael Gunther, وMichael Arlen وJustin Mc Carthy للاطلاع على وجهات نظر مختلفة.
انظر أيضاً American Forum : A Journal of contemporary affairs, Summer 1998 , special issue.

تخللها إحراق عدد من الكنائس. ومن الأمثلة الأخرى ما حصل في دمشق سنة 1840 حين عُثر على جثتين لأسقف مسيحي وخادمه بالقرب من حي يهودي، مما أثار نقمة المسيحيين الذين سارعوا إلى اتهام اليهود بدعوى أنهم ـ أي يهود دمشق ـ كانوا يريدون استخدام دم المسيحي المقتول في طقوسهم الدينية. وجرى القبض على بعض التجار اليهود الأثرياء وتعذيبهم لإرضاء المسيحيين ودرءاً للفتنة. ومن الحوادث المماثلة قيام اليونانيين بمهاجمة اليهود بدعوى أن هؤلاء تعمدوا إغراق طفل يوناني في نهر قريب من إزمير خلال أعياد الفصح.

والحق أن الاضطرابات والصراعات الدموية ازدادت خلال القرن التاسع عشر. لكن ما تعرضت له الطائفة الأرمنية من قتل وتنكيل لا نجد له مثيلاً في تاريخ تلك الحقبة. كانت أولى المجازر في الفترة 1895 ـ 1896 ثم تلتها مجازر أخرى في السنوات 1908 و1909 و1912، على يد اللاجئين المسلمين الذين أخرجوا من ديارهم في المناطق الأوروبية خلال الحروب البلقانية؛ حيث انقض هؤلاء اللاجئون على الأرمن المقيمين في تكيرداغ/ رودوستو وملغاره على الشاطئ الشمالي لبحر مرمرة. لكن أفظع المجازر كانت تلك التي ارتكبت خلال الفترة 1915 ـ 1916 . ويقدر عدد الأرمن العثمانيين الذين قضوا نحبهم بـ 600 ألف إنسان بعد تهجيرهم قسراً من ديارهم في غرب الأناضول في اتجاه البلاد العربية .

ولا يزال الجدل محتدماً حتى يومنا هذا حول دور الأتراك

في الفظائع التي ارتكبت بحق الأرمن. ففي كل سنة تسعى «اللوبيات» الأرمنية والتركية واليونانية لإقناع أعضاء الكونجرس الأمريكي بضرورة الاعتراف (أو عدم الاعتراف) بحقيقة ما وقع في الحرب العالمية الأولى.

ولكي نضع هذه الأحداث الدامية في سياقها التاريخي نبدأ بالقول أنه عندما اندلعت الحرب سنة 1914 كان على العثمانيين مواجهة الهجوم الروسي على طول الحدود الشرقية للأناضول. وكان الأرمن في روسيا أو بعضهم قد انضووا تحت لواء القوات الروسية الغازية بالإضافة إلى بعض العثمانيين الأرمن الذين انضموا أيضاً إلى الطرف الروسي في الصراع القائم. ونتيجة لذلك أخذت الحكومة العثمانية ولا سيما العناصر المؤيدة لجمعية تركيا الفتاة، ترتاب في ولاء رعاياها الأرمن وتخشى عواقب تنامي المشاعر القومية الأرمنية .

لذلك أصدرت الحكومة في سنة 1915 أوامر تقضي بترحيل جميع الأرمن القاطنين غرب الأناضول في اتجاه الصحراء السورية بعيداً عن ساحات القتال وتبين الوثائق الرسمية التي لا نشك بصحتها، أن الأوامر كانت تهيب بالمسؤولين تأمين الحماية اللازمة للأرمن والعناية بهم والمحافظة على ممتلكاتهم وسلامتهم خلال نزوحهم القسري. ولكن ذلك لم يتحقق إذ اضطر النازحون للانتقال سيراً على الأقدام في ظروف مأساوية ومات بعضهم من سوء التغذية والأمراض، في حين قتل بعضهم على يد قطاع الطرق وأوباش العامة. لكن الحقيقة التي لا مفر

منها هو أن الضباط العثمانيين وعساكرهم وكذلك الموظفين المدنيين، كانوا مسؤولين عن مقتل أعداد كبيرة من الأرمن المدنيين رجالاً ونساءً وأطفالاً على حد سواء، مع العلم أن واجب هؤلاء المسؤولين كان يقضي بالمحافظة على حياة جميع رعايا الدولة بصرف النظر عن قوميتهم أو ديانتهم.

كيف نستطيع أن نفسر التناقض بين الأوامر التي كانت تصر على التزام القادة العسكريين وموظفي الدولة بالتعامل برفق مع الأرمن والنهج الدموي الذي سلكه هؤلاء القادة والمسؤولون؟ لعل التقييم التالي للأحداث يفسر هذا التناقض[7]: كان هناك فئة متمكنة ضمن جمعية الاتحاد والترقي تسعى سراً لاستخدام ذريعة إجلاء الأرمن عن ديارهم كوسيلة للقضاء على الأرمن لأنها كانت تخشى احتمال قيام المنظمات الثورية الأرمنية بالإطاحة بالحكومة العثمانية. أضف إلى ذلك مخاوف هذه الفئة من عواقب انحياز مجموعات كبيرة من الأرمن في شرق الأناضول إلى العدو الروسي. وعلى ذلك قامت الفئة المذكورة بزعامة طلعت باشا أحد كبار زعماء «جمعية الاتحاد والترقي» بتشكيل القوات الخاصة (تشكيلاتي مخصوصت) عهد إليها تهجير الأرمن. والحق أن هذه القوات الخاصة استباحت دماء الأرمن وأعراضهم وكانت تتلقى أوامرها من هذه الفئة حصراً عبر شبكة اتصالات خاصة بها وليس عبر القنوات الرسمية. وقد

(7) المصدر: Erik J Zurcher, Turkey : A moem history (London, 1993).

تكون هذه الوقائع صحيحة أو غير صحيحة ولكن الأدلة التي تدعمها تبدو مقنعة وإن كانت غير موثقة نظراً لضياع أو تلف السجلات الرسمية التابعة لجمعية الاتحاد والترقي.

هل يمكن اعتبار ذلك أول إبادة جماعية أو تطهير عرقي في القرن العشرين؟ والجواب في نظرنا هو نعم ولا. نعم، بمعنى أن الأرمن الذين ماتوا، كانوا ضحية هويتهم وليس بسبب أفعالهم أو معتقداتهم. ومع ذلك لا تجوز مقارنة تلك بالجرائم التي اقترفها النازيون في حق اليهود في ألمانيا وأوروبا عموماً. ذلك لأن الأرمن لم يتعرضوا للقتل والتشريد خارج المناطق المتاخمة لمسرح العمليات الحربية. ففي اسطنبول وإزمير بقي الأرمن يعيشون بسلام خلال الفترة 1915 ـ 1916 دون أن يمسهم سوء. هذا في الوقت كان مئات الألوف من إخوانهم يُذبحون في شرق الأناضول.

تنامي المشاعر القومية ونهاية الدولة العثمانية

إن مصير العثمانيين الأرمن يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالدور الذي لعبته القوميات في تفكك الدولة العثمانية. وهذا يقودنا إلى طرح السؤال التالي: هل كان تفتت الإمبراطورية وانحلالها ناجماً عن عوامل داخلية أو نتيجة لعوامل خارجية مهدت لها الدول العظمى؟ لقد أثار هذا السؤال الكثير من النقاش وفي تقديري أن السواد الأعظم من رعايا الدولة العثمانية لم يكن يرغب في الانفصال أو الاستقلال عن الإمبراطورية. ولو حافظت الدولة

العثمانية على تماسكها ووحدتها السياسية لما اختار هؤلاء الانفصال عن الكيان العثماني.

من المؤكد أن التحولات الهامة التي شهدها القرن التاسع عشر أدت إلى بروز العصبيات القومية بحيث أصبح الانتماء القومي أهم من الانتماء المذهبي. وقد شاركت الكنيسة الأرثوذكسية في تنمية هذه المشاعر عندما أقدمت في القرن الثامن عشر على جمع شمل البطريركيات والمؤسسات الدينية المحلية في البلقان تحت مظلة الكنيسة. وبنهاية القرن الثامن عشر أصبح هناك كنيسة أرثوذكسية واحدة ترعى شؤون الروم الأرثوذكس من مختلف القوميات.

لكن تنامي الشعور القومي لدى مختلف الأعراق والأقليات في القرن التاسع عشر طال أيضاً المؤسسات الكنسية. والحق أن الحركات الإنفصالية التي نشأت خلال هذا القرن، كانت في كثير من الأحيان تقاوم تسلط الكنيسة اليونانية بقدر ما كانت تقاوم الحكم العثماني. فبعد استقلال اليونان في سنة 1833 أصبح لهذه الدولة كنيستها وبطريركها الخاص، وبعد بضع سنوات حصل الشيء نفسه في صربيا بعد أن أصبحت كياناً مستقلاً عن الدولة العثمانية. وقس على ذلك بلغاريا ورومانيا. موجز القول أن «الكنيسة الأروثوذكسية الأم» لم تعد قيّمة على شؤون جميع المسيحيين الأرثوذكس في الدولة العثمانية وإنما اقتصرت سلطتها الروحية على اليونانيين بصورة خاصة. وفي الوقت نفسه شرع القوميون من مختلف الانتماءات يسعون لاستئصال «اللغات

الدخيلة». فعلى سبيل المثال بذل القوميون اليونانيون جهدهم في محاربة اللغة التركية التي كان يتخاطب بها الكثير من اليونانيين العثمانيين. خلاصة القول أن النزعات الانفصالية بدأت تفعل فعلها وتؤثر على مجريات الأحداث في البلقان.

بقي أن نشير إلى أن هذه الحركات القومية كانت في واقع الأمر حركات تزعمتها وقادتها مجموعات صغيرة. والجدير بالذكر في هذا السياق أن «الأمم» التي استقلت خلال تفكك الدولة العثمانية وبعدها لم تصبح أمما بالمعنى الحديث إلا بعد أن شكلت الدولة. أو بعبارة وجيزة: جرى تأسيس الدولة قبل أن تتكون الأمة وليس العكس. ثم إن نشوء الدولة المستقلة لم يكن ناجماً عن حركات جماهيرية بقدر ما كان ناجماً عن العمل الدؤوب الذي قامت به فئات وجمعيات معينة تصبوا إلى تحقيق مكاسب اقتصادية أو سياسية لم تكن متاحة لها في ظل الحكم العثماني. وهناك دلائل على أن الذين أرسوا دعائم الدول التي استقلت كانوا مجموعات صغيرة من الأفراد أخذت على عاتقها مسؤولية بناء أجهزة الدولة ورسم حدودها السياسيه واختيار علمها ونشيدها الوطني ومن ثم شرعوا في بناء مجتمع على أساس المشاعر القومية المشتركة، بحيث أصبح الفرد يشعر بانتمائه إلى أمة معينة مثل الأمة البلغارية أو الأمة الصربية أو الأمة اليونانية ...الخ. ولا شك أن روسيا والنمسا وبريطانيا وفرنسا أحياناً كانت تؤيد وتنظر بعين العطف إلى طموحات الشعوب البلقانية لاعتبارات سياسية واستراتيجية، أهمها تحويل

هذه البلاد بعد استقلالها إلى مناطق نفوذ. إن نشوء الدول البلقانية المستقلة في القرن الثامن عشر لا يمكن اعتباره دليلاً على ضيق أهالي البلقان المسيحيين ذرعاً بالحكم العثماني، وإنما شهادة على تصميم فئة من الانفصاليين ومهارتهم التنظيمية بدعم ومباركة الدول الأوروبية الكبرى.

ننتقل الآن إلى آسيا العثمانية أي الجزء الآسيوي الذي بقي خاضعاً للحكم العثماني. من الملاحظ أن الوعي القومي في هذا الجزء من الدولة لم يلعب دوراً يُذكر إلا بعد الحرب العالمية الأولى التي واكبت نشوء القومية العربية والقومية التركية (الطورانية) وكذلك القومية الكردية. وهنا أيضاً لا بد من تذكير القارئ بأن المسلمين أيّاً كان انتماءهم العرقي لم يكونوا معنيين من حيث المبدأ بالانفصال عن الدولة العثمانية.

هناك عدة قضايا هامة لا بد من أخذها بعين الاعتبار، أولاً: بدأت رقعة الإمبراطورية تتقلص ولم تفلح الدولة في الحفاظ على تماسك الإمبراطورية بالرغم من ترويجها لفكرة «الوطن العثماني» والخلافة الإسلامية. ومهما يكن من أمر فقد بقي كبار رجال الدولة بمن فيهم زعماء تركيا الفتاة متمسكين بضرورة المحافظة على كيان الإمبراطورية العثمانية ولم يسيروا خلف أولئك الذين كانوا يدعون إلى القومية التركية (الطورانية). ولا ننكر أن بعض قادة جمعية تركيا الفتاة عمدوا بعد سنة 1908 إلى التشديد على الهوية الثقافية للأتراك وتقدمهم على غيرهم من القوميات. ومع ذلك كان نهجهم السياسي يقوم على

الحفاظ على وحدة الدولة العثمانية بشكلها الراهن والترويج للخلافة الإسلامية بالرغم من ميولهم العلمانية، لا سيما بعد انفصال الولايات الأوروبية عن جسد الدولة، وبالتالي تناقص عدد الرعايا المسيحيين. وبعد بضعة أشهر من انقلاب 1908 استقلت نهائياً كل من بلغاريا وكريت والبوسنة والهرسك. وبحلول سنة 1914 أصبحت غالبية سكان الدولة من الأتراك والعرب بالإضافة إلى الأكراد مع وجود أقليات غير ضئيلة من اليونانيين والأرمن المسيحيين. لكن معظم رجال تركيا الفتاة ظلوا متشبثين بفكرة إنشاء أمة عثمانية واحدة موحدة. ومن الأدلة على ذلك قانون الانتخاب الجديد الذي سُن بعد انقلاب 1908 والذي نص على إلغاء نظام التمثيل على أسس طائفية واستبداله بنظام حزبي. والحق أن الذين تولوا إدارة دفة الحكم بعد سنة 1908 كانوا بالدرجة الأولى يسعون لترسيخ دعائم الحكم المركزي ولم تكن النزعة القومية التركية (الطورانية) توجه سياستهم.

كيف نستطيع على ضوء ما تقدم أن نفسر اتهامات الأرمن والقوميين العرب لجمعية «تركيا الفتاة» التي كانت تمسك بمقاليد السلطة، بأن الجمعية المذكورة اتبعت نهجاً قومياً صارماً وعنصرياً في سياستها؟ ودليلهم على ذلك ممارسات الأتراك وعلى رأسهم جمال باشا الذي أمر بالإعدام شنقاً عدداً من السوريين واللبنانيين المطالبين بالإصلاح ناهيك عن المذابح الأرمنية التي ارتُكبت بين سنتي 1915 و1916.

إننا نرى أن الإجراءات القمعية التي اتخذها جمال باشا وغيره من أركان الحكومة العثمانية كانت في جوهرها تهدف إلى سحق القوى التي كانت تهدد الاستقرار الداخلي ولم تكن تتوخى «تتريك» أو فرض هيمنة العنصر التركي على البلاد. والحق أن إعدام عدد من المعارضين كان يعكس عزم اسطنبول على وأد كل محاولة تدعو إلى الحكم اللامركزي وهو ما كان ينشده أقطاب المعارضة في دمشق. أما فيما يخص التهمة بأن الحكومة كانت تستبعد العناصر غير التركية فتكفي الإشارة إلى أن الإدارة العثمانية بقيادة جمعية تركيا الفتاة لم تتوان عن استخدام الكثير من الموظفين العرب في السلك الإداري للدولة. والحق أنها كانت سباقة في هذا المجال باستثناء السلطان عبد الحميد الثاني الذي عُرف بمحاباته للعرب. ننتقل الآن إلى قضية المذابح الأرمنية فنقول: إن الفظائع التي ارتكبت بحق الأرمن لم تكن ناجمة عن دوافع قومية أو عنصرية وإنما كانت نتيجة لخشية الدولة من قيام الأرمن بالانشقاق عن الدولة والتحالف مع أعدائها. لا ريب أن الدولة حاربت رعاياها لكن هذه الحرب لم تكن حرب أهلية بين قومية وقومية أخرى.

ليس من الصواب القول بأن التيارات القومية التركية والعربية والأرمنية والكردية، كانت وراء تضعضع الدولة العثمانية وانهيارها بعد سنة 1914. صحيح أن بعض الأرمن كانوا يدعون إلى إنشاء وطن قومي للشعب الأرمني، لكن أغلبيتهم الساحقة استمرت في رغبتها في البقاء داخل الحظيرة العثمانية. ثم إن قلة

قليلة من الأكراد كانت تدعو إلى الاستقلال الذاتي. ونستطيع القول أيضاً أن غالبية العرب كانت تود البقاء ضمن الكيان العثماني بالرغم من تعالي أصوات بعض القادة والمفكرين العرب بضرورة إلغاء المركزية ومنح الأقاليم شيئاً من الاستقلال الذاتي. على حين قام آخرون بالدعوة لإحياء الهوية الثقافية العربية. خلاصة القول إن معظم الرعايا العثمانيين في سنة 1914 لم يكونوا يطمحون إلى الانفصال عن الإمبراطورية بل ظلوا محافظين على هويتهم في إطار المجتمع العثماني.

ولكي نفهم بعض الدوافع الكامنة وراء اتهام الأتراك بمحاولة «تتريك» البلاد والتطرف القومي، لا بد من استعراض سريع للفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى على مسرح الشرق الأوسط. قامت القوى المنتصرة بعد انتهاء الحرب بتفكيك الإمبراطورية حيث شرعت كل من بريطانيا وفرنسا بتقاسم «الوصاية» على البلدان العربية بتفويض من عصبة الأمم. وقد نص التفويض على وضع سوريا والعراق وفلسطين وشرقي الأردن تحت الانتداب البريطاني والفرنسي. وقد كان لهذا الانتداب تبعات وآثار بقيت حتى منتصف القرن العشرين. والواقع أنه كان في نية الدول الكبرى أن تسلم مناطق واسعة في الأناضول إلى حليفتهم اليونان لكن العثمانيين أو على الأصح الأتراك، استطاعوا أن يستجمعوا قواهم ويحبطوا تلك المساعي. وأخيراً لم يبق أمام الأتراك سوى الإذعان والقبول بالأناضول مستقراً وموطناً أقاموا عليه دولتهم القومية.

وقد رافق هذه التطورات قيام حركات وطنية في كل من سوريا ولبنان والعراق ومصر وفلسطين وهي البلاد التي قامت على أنقاض الدولة العثمانية. وفي رأينا أن كافة الناشطين السياسيين سواءً أكانوا من الأتراك أو العرب حاولوا تضخيم أهمية العامل القومي في صنع الأحداث، واستخدموا القومية شعاراً لتبرير سياستهم وتطلعاتهم. فالأتراك من جانبهم (أو فئة منهم) وجدوا في العامل القومي ضالتهم التي احتاجوها لبناء دولة لها جذور تاريخية وهوية قومية واضحة المعالم. والعرب من جانبهم استغلوا مساوئ الحكم التركي لإذكاء المشاعر القومية من جهة وربما أيضاً لتبرير تعاونهم بعد الحرب مع المحتلين الجدد الذين فرضوا إرادتهم على شعوب المنطقة. ومن سخريات التاريخ أن بريطانيا وفرنسا أذكتا نار كراهية هذه الشعوب للحكم العثماني ومن ثم اتخذتا من هذه الكراهية ذريعة أخلاقية لتفكيك الدولة العثمانية.

بعض المراجع المفيدة:

Entries marked with a * designate recommended readings for new students of the subject.

Adanır, Fikret «The Macedonian question, the socio - economic reality and problems of its historiographic interpretations», *International Journal of Turkish Studies*, Winter (1985 - 6), 43 - 64

Ahmida, Ali Abdullahtif. *The making of modern Libya. State formation, colonization and resistance, 1830 - 1993* (Albany, 1994)

Akarlı, Engin *The long peace: Ottoman Lebanon, 1861 - 1920* (Berkeley, 1993).

Anastassiadou, Meropi. *Salonique, 1830 - 1912. Une ville ottomane à l'âge des reformes* (Leiden, 1997)

* Andric, Ivo *The bridge on the Drina* (Chicago, translated edition of 1945 Serbo - Croat original, 1977)

Berkes, Niyazi. *The development of secularism in Turkey* (Montreal, 1964)

Braude, Benjamin and Bernard Lewis, eds. *Christians and Jews in the Ottoman Empire*, 2 vols. (London, 1982).

Cleveland, William *The making of an Arab nationalist. Ottomanism and Arabism in the life and thought of Sati al - Husri* (Cleveland, 1971).

* Cole, uan. *Colonialism and revolution in the Middle East Social and cultural origins of Egypt's Urabi movement* (Princeton, 1993).

Davison, Roderic. «Nationalism as an Ottoman problem and the Ottoman response», in William W. Haddad and William Ochsenwald, eds , *Nationalism in a non - national state: The dissolution of the Ottoman Empire* (Columbus, 1977), 25 - 56

Dawn, C. Ernest *From Ottomanism to Arabism: Essays on the Origins of Arab nationalism* (Urbana, 1973).

Edib, Halide. *Memoirs* (London, 1926).

Hasluck, F. W. *Christianity and Islam under the Sultans*, 2 vols. (London, 1925).

Hovannisian, Richard G., ed. *The Armenian people from ancient to modern times, II: Foreign dominion to statehood. The fifteenth century to the twentieth century* (New York, 1997).

ed. *The Armenian genocide: History, politics, ethics* (New York, 1992).

Kahane, Henry, Renée Kahane, and Andreas Tietze *The lingua franca in the Levant: Turkish nautical terms of Italian and Greek origin* (Urbana, 1958).

* Kayalı, Hasan. *Arabs and Young Trks: Ottomanism, Arabism and nationalism in the Ottoman empire, 1908 - 1918* (Berkeley, 1997).

Keddie Nikki R. *An Islamic response to imperialism Political and religious writings of Sayyid Jamal ad-Din 'al-Afghani'* (Berkeley, 1968 and later reprints)

Kevorkian, Raymond H. and Paul B. Paboudjian, eds , *Les Armeniens dans l'empire ottoman à la veille du genocide* (Paris, 1992).

Levy, Avigdor *The Sephardim in the Ottoman empire* (Princeton, 1992)

* Lockman, Zachary. *Workers and working classes in the Middle East* (Albany, 1994)

* Marcus, Abraham *The Middle East on the eve of modernity: Aleppo in the eighteenth century* (New York, 1989).

* Quataert, Donald, ed *Workers, peasants and economic change in the Ottoman Empire 1730 - 1914* (Istanbul, 1993).

Rodrigue, Aron. *French Jews Turkish Jews. the Alliance Israélite Universelle and the politics of Jewish schooling in Turkey, 1860 - 1925* (Bloomington, 1990).

Tibi, Bassam. *Arab nationalism. A critical inquiry* (New York, translation of 1971 German original, 1981).

* Tunçay, Mete and Erik Zürcher, eds. *Socialism and nationalism in the Ottoman empire, 1876 - 1923* (London, 1994)

Vatter, Sherry «Militant textile weavers in Damascus: waged artisans and the Ottoman labor movement, 1850 - 1914» in Donald Quataert and Erik J Zürcher, eds , *Workers and the working class in the Ottoman Empire and the Turkish Republic, 1839 - 1950* (London, 1995), 35 - 57

Zürcher, Erik. *The Unionist factor the role of the Committee of Union and Progress in the Turkish nationalist movement of 1905 1926* (Leiden, 1984).

* *Turkey: A modern history* (London, 1993).

10 الإرث الذي خلّفه العثمانيون

من الصعب تقييم التراث الذي خلّفه العثمانيون بالاعتماد على ما كتبه المؤرخون الذين درسوا أحداث القرنين التاسع عشر والعشرين من المنظور القومي الذي لا يخلو من التحيّز. لا شك بأن الأوروبيين كانوا حتى أواخر القرن التاسع عشر يخشون عواقب توسع الإمبراطورية العثمانية. ومما يسترعي النظر أن هذه المخاوف لا تزال تراود البعض حتى يومنا هذا ويبدو أن هذه المخاوف قد تحولت إلى عصبية ثقافية. والدليل على ما ذكرنا التردد الحاصل في قبول عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي. زد على ذلك تداعيات التخلف الاقتصادي والصنعي للدولة العثمانية في الوقت الذي كانت اليابان تحرز تقدماً ملموساً في الميدانين الصناعي والتجاري. هناك الآن أكثر من ثلاثين دولة كانت في ما مضى جزءاً من الإمبراطورية العثمانية وقلما نجد في هذه البلدان من يهتم بدراسة الحقبة العثمانية اللهم إلاّ أولئك الذين يعرضون للموضوع من وجهة نظر معادية. في حين ظهرت في المدة الأخيرة دراسات كثيرة تتناول العهد العثماني. وفي تركيا الآن حركة أكاديمية وشعبية لإعادة دراسة التاريخ العثماني

لاستخلاص معانيه. لكن ما يثير الدهشة لأول وهلة هو ندرة الدراسات التي تتناول العهد العثماني في الدول التي تكونت نتيجة لانهيار الإمبراطورية العثمانية، علماً بأن هذه الدول بقيت في الحظيرة العثمانية زهاء خمسة أو ستة قرون وهي فترة طويلة لا يستهان بها.

لنبدأ أولاً بقضية اللغة. لقد تأثرت اللغات المحكية في الدولة العثمانية في وقت ما باللغة التركية. وأبلغ مثال على ذلك اللغة الرومانية التي بلغ عدد مفرداتها التركية ما يقارب السدس، هذا في القرن التاسع عشر وقبل استقلال رومانيا. ولم يبق اليوم من هذه المفردات سوى بضع كلمات. غير أننا نلاحظ أثراً أكبر للغة التركية في اللغات البلقانية الأخرى ومن جملتها اليونانية واليوغوسلافية والبلغارية. أما في البلدان العربية. فلا نجد أثراً يذكر للأدب أو الثقافة التركية. ومن أسباب ذلك أن الأعمال الأدبية والفكرية العثمانية كانت محدودة جداً وذات صبغة إسلامية. أضف إلى ذلك فرار الكثير من العناصر التركية العاملة في الإدارات المحلية في البلاد التي انسلخت عن الدولة العثمانية، مما يبرر غياب أي أثر عثماني في الموروث اللغوي أو الثقافي لشعوب البلقان. كما ينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار المساعي الحثيثة لحكومات الدول المستقلة لتطهير لغاتها الرسمية من الكلمات والتعابير التي تعود للعهد العثماني. والجدير بالذكر في هذا السياق أن الجمهورية التركية شرعت بعد تأسيسها بوضع برامج تبنتها الحكومة تستهدف إلغاء

الكلمات العربية والفارسية من القاموس التركي. في حين قامت الدولة البلغارية بمحو الكلمات التركية من اللغة البلغارية.

وما من شك أن حركة التطهير اللغوي، إن صح التعبير، كانت تحمل في طياتها رغبة الدول الناشئة التي قامت على أنقاض الدولة العثمانية في التعتيم على كل ما يتصل بالعهد العثماني وذلك لاعتبارات قومية. وفي اعتقادنا أن هذا الموقف المعادي لا يمثل رد فعل على السياسات التي انتهجتها الدولة العثمانية في الماضي بقدر ما يمثل تبريراً لبناء الدولة القومية المستقلة، ومن الملاحظ أن الدول المستقلة التي قامت على أنقاض الدولة العثمانية لم تتوقف عن التنديد بالعهد العثماني خلال الفترات التي كانت فيها هذه الدول في طور التكوّن. وهذا ينسحب على جميع الدول التي انبثقت بعد انهيار الدولة بدءاً من صربيا ورومانيا وتركيا وانتهاءً بسوريا والعراق. لذلك ليس غريباً أن ترفع شعوب هذه الدول الشعارات القومية في وجه العثمانيين بوصفهم مسؤولين عن طمس الهوية القومية للشعوب التي حكموها.

ولا يزال القوميون في الأقطار العثمانية السابقة ينحون باللائمة على العثمانيين ويتهمونهم بتدمير البلاد ثقافياً وحضارياً. ومن المفارقات التي تدعوا إلى السخرية أن تنوع الثقافات والتقاليد واللغات التي نشهدها اليوم في هذه البقاع يدل بوضوح على التسامح الذي أبداه العثمانيون نحو المجتمعات التي حكموها. وعلى الرغم من ذلك ما زال الكتاب والسياسيون

والمفكرون في بلغاريا ورومانيا واليونان وصربيا، يتحدثون بلهجة تنم عن عداء واضح للعثمانيين أو بالأحرى «الترك». وما برح البلغاريون حتى يومنا هذا يعتبرون العهد العثماني أشد الصفحات سواداً في تاريخ بلغاريا. وإذا تصفحت معظم كتب التاريخ التي تدرس في بلغاريا واليونان اليوم فلن تجد في أي منها سوى فصل واحد أو أقل يتناول الحقبة العثمانية، علماً بأن هذه الحقبة امتدت لستة قرون. وهذا بحد ذاته يدعو للدهشة، إذ هل يمكن لأحد مثلاً أن يتصور كتابة تاريخ الولايات المتحدة دون ذكر الاستعمار البريطاني لشرق القارة الأمريكية؟

والشيء نفسه ينطبق على البلدان العربية التي بقيت لعدة عقود صامتة أو اتخذت موقفاً معادياً للعثمانيين وقد دأب أنصار القومية العربية على التنديد بمساوئ الحكم العثماني وخنقه للحركات الداعية للتحرر القومي زاعمين أن هذا الحكم الذي امتد من سنة 1516 إلى 1917 قد سلب العرب حقوقهم القومية. ولاستلهام الأسس التي يمكن أن تكون منطلقاً لتكوين دولهم القومية، كان من الطبيعي أن يعود العرب إلى تراثهم وخاصة الخلافة العباسية (656هـ ـ 1258م) وفي بعض الحالات، إلى التراث الفرعوني والبابلي. إلاّ أننا نلاحظ بوادر تحوّل إيجابي في كتابات بعض الباحثين العرب التي تتناول العهد العثماني في كل من سوريا ولبنان ومصر والعراق أيضاً. إذ بدأ بعض الباحثين في هذه البلاد بدراسة وتحليل العلاقات العربية ـ التركية بتجرد، وأخذ الكثيرون منهم يعيدون النظر بالصورة التقليدية القاتمة

للعهد العثماني، ويُقرّون بضرورة المزيد من البحث في هذا المجال. ويبدو أن هناك شبه إجماع على أن معظم العرب لم يكونوا راضين عن النهاية التي آلت إليها الدولة العثمانية ولم يشاركوا طوعاً في القضاء عليها.

أما فيما يتعلق بتأسيس الدولة التركية الجديدة فقد سعى القوميون الأتراك منذ البداية إلى إذكاء الوعي القومي والتشديد على الهوية التركية وأصالتها زاعمين أن «الأمة» التركية كان لها جذور في بلاد الأناضول قبل مجيء العثمانيين وأن الأتراك يتحدرون من الحثيين سكان الأناضول القدامى. وكانوا يرون أن فساد وانحطاط الدولة العثمانية جعل بناء دولة قومية تركية أمراً محتّماً ومطلوباً في آن واحد. لكن بعض الاتجاهات المعاكسة بدأت تظهر شيئاً فشيئاً في العقود اللاحقة. ففي سنة 1940 أخذ بعض الأكاديميين الأتراك يعيدون تقييم العهد العثماني لفهم حاضرهم. وفي سنة 1953 أقامت الجمهورية التركية احتفالاً ضخماً لإحياء ذكرى مرور 500 سنة على فتح القسطنطينية معتبرين السلطان محمد الثاني بطلاً قومياً. ونستطيع القول أنه منذ الثمانينيات من القرن العشرين أخذ الأتراك يتحولون من رافضين للإرث الذي خلفه أجدادهم العثمانيين إلى تقبل هذا الإرث بالرغم من أن الجدل لا يزال محتدماً حول طبيعة ومغزى العهد العثماني. والجدير بالذكر أن بعض الكتاب الأتراك وعلى رأسهم الكاتب الروائي المعروف أورخان باموك أصبحوا يستوحون مواضيعهم من العصر العثماني. ونلاحظ اليوم اهتماماً

بالغاً بكل ما يتصل بالعصر العثماني. وقد قامت الدولة بإعادة ترميم القصور والمساجد العثمانية التي سرعان ما استعادت بهاءها السابق. في حين أقبل الشعب من الطبقات المتوسطة على اقتناء التحف العثمانية المبعثرة هنا وهناك. وذهبوا إلى حد شراء الكتب العثمانية التي لا يستطيعون قراءتها بالإضافة إلى الأواني النحاسية والنقود المعدنية والطوابع والأثاث إلى ما هنالك من مخلفات العصر العثماني. والحق أنه يوجد سوق رائج للقطع العثمانية القديمة (أنتيكات) في حين أخذت محطات التلفزيون تعرض الكثير من الأفلام المستوحاة من واقع الحياة في المجتمع العثماني، وحتى أفلام «الكرتون» لا تخلو من تصوير السلاطين والأبطال العثمانيين.

وعلى أية حال لا يزال هناك خلاف عميق بين الأتراك أنفسهم حول رؤيتهم للعهد العثماني ومخلفاته. والحق أن بعض العلمانيين المتشددين أخذوا ينظرون إلى «الإمبراطورية» كنموذج يحتذى به في مجال التوسع العسكري مما يتعارض تماماً مع السياسة الخارجيه لتركيا منذ أن أصبحت جمهوريه. ويشير آخرون إلى الجوانب الإيجابية للعهد العثماني المتمثلة في احترام القيم التقليدية المحافظة. وبعض هؤلاء ينتمون إلى التيار الإسلامي الذي أصبح يتمتع بنفوذ سياسي قوي. والتيار الإسلامي هذا يثمّن عالياً دور السلطان عبد الحميد الثاني ومساعيه لتوحيد كلمة المسلمين تحت راية الخلافة الإسلامية. لكن هذا المنحى ينطوي على مخاطر جسيمة، إذ أن مجزرة

الأرمن التي وقعت سنة 1895 كانت إبّان حكم السلطان المذكور.

ومن رواسب الماضي العثماني ما نلاحظه اليوم من العداء المبطن في موقف دول أوروبا الغربية اتجاه تركيا بعد أن رُفض طلب تركيا بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي الذي تقدمت به سنة 1998. ولا ريب أن العامل الاقتصادي قد لعب دوراً هاماً في القرار الذي اتُخذ بهذا الشأن، لا سيما وأن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي قد يؤدي إلى هجرة جموع كبيرة من الأيدي العاملة التركية إلى أوروبا بالإضافة إلى مزاحمة الصناعات والمنتجات التركية للمنتجات الأوروبية. وهناك قضايا أخرى تجعل الاتحاد الأوروبي يحجم عن قبول عضوية تركيا. ومن هذه القضايا: سجل تركيا الرديء في مجال حقوق الإنسان، والأخطر من ذلك نزاعها المزمن مع اليونان حول حقوق التنقيب عن النفط في بحر إيجه وكذلك المشكلة القبرصية. ولكن الوقائع التاريخية مازالت تلقي بظلالها على المواقف السياسية للدول الأوروبية من حيث أنه لا يزال لدى الأوروبيين مخاوف تاريخية تعود جذورها إلى العصر العثماني عندما كانت الدولة العثمانية قوة مرهوبة الجانب تشهد لها بذلك انتصاراتها العسكرية التي لا يزال الأوروبيون يذكرونها. وفي نظرنا أن الأوروبيين يرتكبون خطأً عندما يعتبرون تركيا الحديثة الوريث الوحيد «للتركة العثمانية» متناسين أن هناك دولاً أخرى غير تركيا كان لها نصيبها من هذه التركة ونقصد بذلك الدول التي نشأت

على أنقاض الإمبراطورية العثمانية بما في ذلك تركيا. ولذلك عدة أسباب، منها أن الفتوحات العثمانية انطلقت من بر الأناضول التي هاجر إليها الأتراك في موجات متعاقبة من أواسط آسيا. أضف إلى ذلك أن الأناضول بقيت حتى النهاية أكثر مناطق الإمبراطورية سكاناً وكانت فوق ذلك تضم أكبر مجموعة عرقية تركية.

نعرض الآن للحدود السياسية التي تم ترسيمها بين الدول التي خرجت إلى حيز الوجود في أعقاب الحرب العالمية الأولى في كل من الأناضول والبلاد العربية حيث تم تجاهل التقسيمات الإدارية السائدة خلال الحكم العثماني لهذه المناطق. وذلك بخلاف ما حصل في البلقان حيث تم ترسيم الحدود السياسية للدول الجديدة على أساس التقسيمات الإدارية العثمانية والقومية. بيد أن النظم الإدارية التي اعتمدتها الدول المذكورة بعد الاستقلال لا نجد فيها أثراً يُذكر لنظام الإدارة المعمول به في الدولة العثمانية. ولا غرو، فقد هرب أو طُرد بعد الاستقلال السواد الأعظم من المسلمين الذين كانوا يتولون شؤون الإدارة المحلية. على حين بقيت الدوائر الحكومية العثمانية تمارس نشاطها في معظم البلاد العربية بعد انفصال تلك الدول عن الدولة العثمانية. ونخص بالذكر العراق والأردن ومصر وسوريا. ففي العراق مثلاً، سيطرت فئة صغيرة من الإداريين وكبار الضباط السابقين في الجيش العثماني، على الدولة والمجتمع منذ فجر الاستقلال حتى ثورة سنة 1957. وفي أماكن أخرى مثل

سوريا ومصر لا تزال هناك أسر عريقة عثمانية المحتد تعود أصولها إلى القرن الثامن عشر وقبل ذلك. أما في تركيا فقد تعاقب على رئاسة الجمهورية حتى سنة 1950 عدة «جنرالات» خدموا في الجيش العثماني. بالإضافة إلى ذلك فقد حوت البيروقراطية التركية نسبة عالية من الموظفين الذين خدموا الدولة إبان الحكم العثماني.

يشير بعض الباحثين إلى ظاهرة البيروقراطيات الضخمة التي يلاحظها المرء بوجه عام في تركيا والبلاد العربية، حيث يطغى القطاع العام على القطاع الخاص في توجيه وتنظيم الحياة الاقتصادية. ويعزون ذلك إلى طبيعة الإدارة العثمانية التي ورثتها هذه البلاد لكننا لا نستطيع الأخذ بهذا الرأي لأننا نلاحظ مثل هذه الظاهرة في دول أخرى من العالم. ويزعم البعض أن الأسلوب الذي يتبعه العرب في العمل السياسي يتصف بالحذر والمماطلة اللتين تميزت بهما الدبلوماسية العثمانية وهذه المقولة صحيحة ولكنها تنطبق أيضاً على فلورنسة أيام مكيافيلي وعلى الصين إبان حكم أباطرة الـ مينج. قصارى القول في هذا الشأن أن ميلاً تركيا إلى النظام الذي يقوم على حكومة مركزية قوية ربما يعكس التجربة العثمانية في هذا المجال.

بقي أن نشير إلى مسألة هامة وهي نظام ملكية الأراضي الزراعية المعمول به في العهد العثماني والذي يعتبره البعض مفتاحاً لفهم الواقع الحالي. ففي العراق مثلاً خضعت ملكية الأراضي الزراعية لثلاثة مؤثرات: الرأسمالية وطبيعة الحكم

الاستعماري وأخيراً القوانين العثمانية النافذة خلال الحكم العثماني. والأمر الواضح هنا هو أن زعماء القبائل عمدوا إلى استغلال قوانين سنة 1958 الخاصة بملكية الأراضي بحيث تمكنوا من وضع أيديهم على أراضٍ زراعية كبيرة والسيطرة على مقدراتها إلى أن قامت ثورة 1958 وقضت على نفوذهم أما في بقية المناطق العربية والأناضولية فقد بقي الفلاحون ينعمون بقدر من الحرية، وغالبية هؤلاء من صغار الملاكين ولعل ذلك يرجع إلى غياب أرستقراطية إقطاعية عثمانية على النحو الأوروبي. إلا أنه يجب تجنب المبالغة في التشديد على هذه النقطة. والواقع يشير إلى وجود الكثير من الأسر التي بقيت لقرون وحتى يومنا هذا[1] تتمتع بنفوذ سياسي واقتصادي. أما في الدول البلقانية التي انسلخت عن الإمبراطورية فقد عمدت حكوماتها بعد الاستقلال إلى إعادة توزيع الأراضي وإلغاء «نظام الملكية» الذي ورثوه عن العثمانيين. ثم جاءت الحكومات الشيوعية لتقضي على ما تبقى من النخبة السياسية والاقتصادية التي تنتمي إلى العهد العثماني البائد.

لكن الإرث الذي خلفه العثمانيون يتجلى بوضوح في توزع السكان والهجرات البشرية التي واكبت تأسيس الإمبراطورية وتوسعها، والتي لا تزال تداعياتها ماثلة أمام أعيننا حتى اليوم. فالأتراك في شمال قبرص ينحدرون من المستوطنين الأتراك

---

(1) يبدو أن الكاتب يتحدث عن الفترة التي سبقت «الإصلاح الزراعي» في سورية ومصر (المعرّب).

الذين نزحوا من الأناضول واستقروا في الجزيرة إبان القرن السادس عشر. أما الشراكسة الذين اتخذوا الأردن وطناً لهم فيعود تاريخهم إلى القرن التاسع عندما هاجرت جماعات منهم من القوقاز واستقرت في شرقي الأردن. على حين أخذت جموع صربية وكرواتية بالنزوح شمالاً هرباً من جحافل الغزاة العثمانيين. وتوغل آخرون في الأراضي التابعة لإمبراطورية الهابسبورغ (النمسا ـ هنغاريا). ولا تزال آثار هذه الهجرات باقية حتى اليوم.

وفي عصرنا الحالي يستطيع المرء أن يتلمس أثار النهج السياسي الذي اتبعه العثمانيون خلال تقهقرهم. والجدير بالذكر في هذا السياق أن الدولة العثمانية أخفقت في منع بريطانيا العظمى من الولوج إلى الخليج الفارسي الذي ترتب عليه تحوّل الكويت إلى محمية بريطانية بعد أن كانت تابعة لولاية البصرة العثمانية ضمن الأراضي العراقية. ونستطيع القول أن اجتياح صدام حسين للكويت الذي أشعل فتيل حرب الخليج الثانية، تعود جذوره إلى الضعف السياسي للدولة العثمانية وقراءتها للأحداث في حينها. وعلى صعيد آخر أخفق العثمانيون في الحد من هجرة جماعات يهودية إلى فلسطين، مما مكّن الحركة الصهيونية من إيجاد موطئ قدم لها في فلسطين. ولا تزال تبعات ذلك الحدث ماثلة للعيان حتى اليوم. بقي أن نشير أخيراً إلى النزاع المزمن بين تركيا واليونان الذي يرتبط ارتباطاً مباشراً بالفترة التي واكبت استقلال اليونان. ومن ناحية أخرى ما برح

الأتراك والأرمن في نزاع مرير حول حقيقة المذابح التي حصلت سنة 1915.

يلاحظ من يراقب العلاقات العربية ـ التركية على الصعيدين الرسمي والشعبي ،أن الأتراك في بعض الأحيان يبدون شيئاً من العنجهية الإمبريالية المبطنة في تعاملهم مع العرب. على حين يشعر العرب بأنهم كانوا في الواقع ضحية الاستعمار التركي. ونلاحظ شعوراً مماثلاً لدى بعض الجهات في البلقان خلال أزمة البوسنة، حيث انتقد البعض تدخل الأتراك في القضية البوسنية معتبرين ذلك امتداداً للإمبريالية العثمانية. وهنا نلاحظ مرة أخرى هذه النزعة الخاطئة التي لا تميز بين تركيا والدولة العثمانية. أو بعبارة أخرى تعتبر تركيا الوريث الوحيد للتركة العثمانية.

وفي الختام لا مندوحة من الإقرار بأن الإرث التاريخي الذي خلفه العثمانيون بحسناته وسيئاته هو في نهاية المطاف ملك لكافة الشعوب والبلاد التي احتضنتها الإمبراطورية من هنغاريا إلى مصر.

بعض المراجع المفيدة:

Entries marked with a* designate recommended readings for new students of the subject.

* Ahou - El - Haj, Rifaat. «The social uses of the past: recent Arab historiography of Ottoman rule», *International Journal of Middle East Studies*, May (1982), 185 - 201.

Anscombe, Frederick F. *The creation of Kuwait, Saudi Arabia and Qatar* (New York, 1997).

* Brown, Leon Carl, ed. *Imperial legacy: The Ottoman imprint on the Balkans and the Middle East* (New York, 1996).

* Kayali, Hasan. *Arabs and Young Turks: Ottomanism, Arabism and nationalism in the Ottoman empire, 1908 - 1918* (Berkeley, 1997).

Kiel, Machiel. *Art and society of Bulgaria in the Turkish period* (Aassen / Maastricht, 1985).

* Schacht, Joseph and C. E. Bosworth, eds. *The legacy of Islam*, 2nd edn (Oxford, 1979).

Sells, Michael A. *The bridge betrayed: Religion and genocide in Bosnia* (Berkeley, 1996).

Todorova, Maria. *Inagining the Balkans* (Oxford, 1997).